

الطالب / محمد نذير محمد
التوقيع

المرف

الرسم / محمد طه حيدر
التوقيع

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القيوين

كلية الدراسات والبحوث

قسم الدراسات العليا

فرع الفقه والأصول

المناقش

الاسم / محمد لوردي

التوقيع

المناقش

الاسم / عبد ربيع أحمد مام

التوقيع

كتاب التلخيص في الفقه المالكي

للفاضل أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية

لتحقيق درجة الدكتوراه في الفقه

تحقيق ودراسة

الطالب / محمد نذير محمد

إشراف / الدكتور محمد شعيبان حسيد



١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٠٦٤

- بسم الله الرحمن الرحيم -

" تقديم "

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى آله

وأصحابه أجمعين .

أما بعد : فان الله سبحانه وتعالى قد شرفنى بالعلم طالبا منقطعاً لـه ،
وتفضل على فأكرمنى بالدراسات الاسلامية من منبعاها الأسمى ، حيث أتاح لى الفرصة
للموصول الى هذه الدمار المقدسة المشرفة - زادها الله تكريما ، وتشريفاً ، وتعظيها ،
ومهابة ، وأماناً .

وقد حصلت على الأجازة العالية فى كلية الشريعة بالجامعة الاسلاميية
بالمدينة المنورة مدينة الرسول الكرم صلوات الله وسلامه عليه ، ومحل لمقامته وشواه
الأخير - أدام الله بركتها ومهابتها آمين .

ثم انتقلت الى العاصمة المقدسة حيث التحقت بجامعة الملك عبد العزيز -
مؤسس هذه الدولة - فرع مكة التى سميت فيها بعد بجامعة أم القرى فانتظمت بالدراسات
العلما فى قسم الشريعة بها فرع الفقه والأصول حتى من الله على بالحصول
على الماجستير فى الفقه المقارن سنة أربع مائة وألف هجرى ، ثم فكرت فى موضوع
أكتب فيه بحثا لرسالة الدكتوراه فى الفقه الاسلامى ، وقد وفقنى الله سبحانه
وتعالى لا اختيار كتاب التلقيم للامام أبى محمد القاضي عبد الوهاب البغدادي ،
فشجرت فى قراءته وتحقيقه ليكون هو موضوع الرسالة التى أتقدم بها لنيل الدكتوراه
ان أنه من المخطوطات النفيسة التى لم تطبع بعد مع عافى عباراته من رصانة وسهولة
هذا فضلا عن اشتماله على الأقوال الصحيحة المشهورة فى المذهب المالكى ولا عجب
فى ذلك فؤلف هذا الكتاب الفقهى له قدم راسخة فى الشريعة وعلومها فقها وأصولا ،
زد على ذلك ما يتصل بذلك من علوم اللغة والأدب واحاطته بما كان فى عصره مسن
العلوم الأخرى ما يجعله اماما يرجع اليه فى كل فرع من العلوم .

ولقد أطلعت على النسخة المخطوطة بالخزانة العامة بالرياض عندما سافرنا
الى المغرب في رحلة علمية لطلاب جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة ، ولم
أتمكن من تصويرها حينذاك ، الا أنني حصلت بعد ذلك على النسخة المصورة في
مكتبة شيخنا العالم الفاضل محمد المنتقى الكشناوي النيجيري بجهة وقد تفضل
فضيلته جزاء الله خيرا عن العلم وأهله ، فأعطانيها اعادة حيث صورتها ثم عثرت
على نسخة أخرى بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى وهي نسخة مصورة عن
نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر .

وقد وجدت في نفسي ميلا شديدا للقيام بتحقيق هذا الكتاب لما له من
القيمة العلمية التي أشعرت اليها سابقا ، وحرصت على أن أخرجه محققا الى حين
الوجود بعد أن كان مدفونا في المكاتب والمراكز العلمية لعل بذلك أضيف كتابا
جديدا من الكتب القيمة الموثوق بها الى مجموعة كتب الفقه الاسلامي الأصيلة ،
وتحاشا في المذهب المالكي الذي يفتقر الى المراجع القديمة الموثوق بها حيث
ان الكتب المطبوعة كلها للمتأخرين من علماء المذهب فاذا نقلوا عن أحد المراجع
شيئا من العلم لانجد هذا المرجع في أي مكتبة من المكاتب .

واني أسأل الله التوفيق والمصونة والرشاد والهداية انه ولي التوفيق
وهو نعم المولى ونعم النصير .

* الدراسة *

* ترجمة المؤلف وشيوخه *

ويحسن بنا قبل الشروع في تحقيق الكتاب أن نعرف بمؤلفه فنذكر نبذة عنه نتعرف من خلالها على المؤلف وقيمه العلمية وعلى وضعه بين علماء عصره ، فهو الامام العلامة شيخ المالكية في عصره ، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي ابن نصر بن أحمد بن حسين بن هارون بن أمير العرب مالك بن طوق الثعلبي العراقي .

قال أبو اسحاق^(١) الشيرازي في تعريفه : أدركته وسمعت كلامه في النظر وكان فقيها متأدبا ، شاعرا ، وقد رأى أبا بكر الأبهري^(٢) إلا أنه لم يسمع منه شيئا .^(٣)

قلت لكن قال أبو الفضل^(٤) القشيري تعليقا على كلام الشيرازي : ان قوله

(١) هو ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي شيخ الاسلام وأحد الأعلام في عصره كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة ، وله مؤلفات كثيرة شهيرة نافعة وهي التنبيه ، والمهذب ، والكتاب في الخلاف ، وطبقات الفقهاء وغير ذلك . انظر الطبقات الشافعية : ج ٤ ص ٢١٥ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري المالكي انتهت اليه رئاسة الفقه المالكي في عصره بهنداد له الفقه الجيد وعلو الاسناد والتصانيف المهمة ، منها شرح المختصر الكبير والصغير لابن الحكم ، وكتاب الأمالي وغير ذلك ، وتوفي سنة ٣٢٥ هـ . انظر شجرة الغور الزكية : ص ٩١ .

(٣) انظر الديباج المذهب : ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) هو أبو بكر بن العلا بن محمد بن زياد القشيري ، وأمه من ولد عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من كبار فقهاء المالكيين رواية للحديث ، وهو من أهل البصرة وانتقل الى مصر وأدرك فيها رئاسة ==

لم يسمع من أبي بكر الأبهري غير صحيح بل حدث عنه وأجازته ، كما تفقه على كبار
أصحاب الأبهري ، كأبي الحسن بن القصار ، وأبي القاسم ^(٢) بن الجلاب ، ودرس الفقه
والأصول والكلام على القاضي أبي بكر الباقلاني ^(٣) وغيره من كبار الفقهاء والمحدثين
والأصوليين .

= عظيمة ، وكان قد ولي القضاء بيمض نواحي العراق ، وألف أبو الفضل كتابا
جليلة منها : كتاب الأحكام ، وكتاب الرد على المزني ، وكتاب الأشعرية ،
وكتاب الرد على الشافعي ، ورسالة إلى من جهل مالك بن أنس وغير ذلك من
الكتب الكثيرة جدا ، وتوفي بمرحلة السبعين من ربيع الأول سنة
٣٤٤ هـ وقد جاوز الثمانين بأشهر .

انظر ترتيب المدارك : ج ٣ ص ٢٩٠ ، الديباج : ج ١ ص ٣١٣ .

(١) هو القاضي أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصار الإمام البغدادي ،
وكان صوفيا نظارا وكان ثقة قليل الحديث ، وعليه تفقه ابن نصر ، أخذ عنه
ابن عمرو ، توفي فيما قبل سنة ٢٧٨ هـ ، رضى الله عنه .

انظر ترتيب المدارك : ج ٣ ص ٦٠٢ .

(٢) هو أبو القاسم عبيد الله بن الجلاب بصرى تفقه بالأبهري ، وله كتاب في مسائل
الخلاف وكتاب التفريع في المذهب ، كان من أحفظ أصحاب الأبهري ، وأنبأهم
وتوفي فيما قبل سنة ٣٧٨ هجرية في شهر صفر رضى الله عنه .

انظر ترتيب المدارك : ج ٣ ص ٦٠٥ ، الديباج : ج ١ ص ٤٦١ .

(٣) هو محمد أبو بكر بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بالباقلاني المالكي
الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة ، المتكلم على طريقة أبي الحسن الأشعري ،
إمام وقته وهو من أهل البصرة وسكن بغداد ، واليه انتهت رئاسة المالكيين في وقت
وكان حسن الفقه عظيم الجدل ، وكان له بجامع المنصور ببغداد - خلقه عظيمة
ومؤلفات تراث على زاهر ، منها : كتاب الإبانة عن إبطال مذهب الكفر والضلالة ،
وكتاب الاستشهاد ، وكتاب الأمانة الكبير ، والأمانة الصغير ، وكتاب أكفار الكفار
المتأولين ، وكتاب التمديل والتجريح وغير ذلك . انظر الديباج : ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩ .

تلاميذه :

أما تلاميذه فقد أخذ عنه جماعة كثيرون منهم عبد الحق ^(١) بن هارون الفقيه الصقلي ، وأبو عبد الله المازري المعروف الذي لم يكن للمالكية في عصره أفقه منه وقد قام بشرح هذا الكتاب في أربعة أجزاء كبار وهو من أجود كتب الفقه ، ومنهم أبو بكر الخطيب البغدادي • وعليه تفقه ابن عمروس ^(٤) ، ...

(١) هو أبو محمد عبد الحق بن هارون السهمي القرشي الصقلي الامام الفقيه الحافظ النظار العالم المتفنن • كان مليح التأليف ، ألف كتاب النكت ، والفروق لمسائل المدونة ، كتاب مفيد ، وكتاب الكبير المسمى بتهذيب الطالب ، مات بالاسكندرية سنة ٤٦٦ هجرية .

انظر شجرة النور الزكية : ص ١١٦ .

(٢) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري ، ويعرف بالامام ، قال ابن فرحون : كان آخر المشتغلين من شيوخ افريقية بتحقيق الفقه ، ورتبة الاجتهاد ، ودقة النظر ، ودرس أصول الفقه والدين وتقدم في ذلك فجاء سابقا لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض وفي وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبه ، وألف في الفقه والأصول وشرح كتاب مسلم ، وكتاب التلخيص ، للقاضي أبي محمد ، وله في المالكية كتاب مثله ، وشرح البرهان لأبي المعالي الجويني ، وسماه إيضاح المحصول من برهان الأصول وغير ذلك من الكتب المفيدة ، وتوفي سنة ٥٤٦ هـ في الميصر الأول وله ثلاث وثمانون سنة .

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي مؤلف تاريخ بغداد ، كان امام عصره بلامدافع ، وحافظ وقته بلامنازع صنف قريبا من مائة مصنف صارت عمدة لأصحاب الحديث ، وفي علم الفقه وأصوله .

انظر كتاب الفقه والمتنفة صحيح وتعليق اسماعيل الأنصاري : ج ١ ج .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمروس البزار ببغداد ، قال الخطيب : وهو أحد الفقهاء ببغداد على مذهب مالك ، وكان من حفاظ القرآن ومدرسه وكان ثقة دينا مشهورا واليه انتهت الفتوى في الفقه بمذهب مالك ببغداد وتوفي أول المحرم سنة ٥٢٤ هـ وقد بلغ الثمانين رحمه الله . انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ١٨٢ .

وأبو الفضل^(١) مسلم الدمشقي ، وأبو العباس^(٢) قشجر الدمشقي ، وكثير من
أهل الأندلس وغيرهم من أئمة المالكية .

(١) أبو الفضل مسلم بن علي بن عبد الله بن محمد بن حسين الدمشقي ويعرف
بفلام عبد الوهاب ، فقيه مالكي مشهور ، اختص بالقاضي أبي محمد بن نصر
وأطال صحبته وخدمته فشهر به ، وله كتاب في الفروق معروف حدث عن
القاضي أبي محمد ، أخذ عنه الناس وأخذ عنه من أهل بلدنا قاسم
ابن السامون .

انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٧٦٥ .

(٢) أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد بن قيس الفسافي دمشقي كان فقيها
على مذهب مالك يروي عن القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي .

انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٧٦٥ .

" عصره وسيئته التي عاش فيها "

في أواخر عهد العباسيين تفككت دولتهم وأُنقسمت إلى عدة دويلات عاش بعضها مع بعض في بعض الأحيان وانفردت كل دولة بالسلطان في بعض الأحيان ، ومن تلك الدول دولة بني بويه التي انقسم الناس فيها إلى طبقات متفاوتة كل التفاوت ، يصور لنا هذا أصدق تصوير الشيخ أحمد أمين في كتابه ظهر الاسلام حيث قال فقد كان الحال في هذه الدولة وفيرا كثيرا ، والترف والنعم بالفا أقصاه في بلاط الخلفاء وقصور الأمراء والخاصة ، أما الشعب فأكثره بائس فقير ، فقد كان هناك طبقتان متميزتان كل التميز ، فالخليفة ورجال دولته وأهلوه وأتباعهم طبقة الخاصة ، وهم عدد قليل بالنسبة لمجموع الأمة وبقية الناس وهم الأكثر طبقة العامة من علماء ، وتجار ، وصناع ، ومزارعين ، ورعاة ، وأغلب هؤلاء فقراء إلا من اتصل منهم بالخلفاء والأمراء ، ذلك أن أكبر مصدر للمال هو الجزية والخراج وهذه تدخل في بيت المال تحت سلطة الخلفاء ومن اليهم ، وينفق منها على مصالح الدولة ، وما بقى - وهو كبير - يصرف في رغبات الخلفاء والأمراء ، من هبات للشعراء ، والمداح وشراء ما يعرضه تجار الجواهر ، وتجار الجوارى والتحف ، وجوائز للمضحكين ، والكرام منهم يمد الموائد للفقراء الشعب ويلعبهم ويكسوهم فألوف من الناس تأكل على الموائد وتتال صدقاتهم .

لهذا كله كانت كل أنظار الناس موجهة إلى الخلفاء والأمراء ، فالعلماء ان أرادوا الغنى لم يجدوه إلا في خدمتهم ، والشعراء ان أرادوا العيش لم يجدوه إلا في مدحهم ، والتجار ان وقع شيء ثمين في يدهم جوهرا ، أو جوارلا يجدون نفاقا لها إلا في قصورهم ، والصناع اذا أحسنوا صناعة شيء فهم مقصدهم ، أما سائر الشعب فقير بائس قل أن يجد الكفاف ، فالعلماء اذا بعدوا عن القصور عز قوتهم ، والشعراء لا يشعرون لأنفسهم ولا لمواطنهم ، وانما يشعرون للمال ينشدونه من يد الخلفاء والأمراء ، ولهذا كان أكثر شعرهم مدحا ، وكان أكثره مدح الخلفاء

والأمراء بالكرم والسخاء لا بالعدل والحزم وضبط الأمور فإذا نفذ مال الخلفاء والأمراء صادروا الأغنياء ليسلبوهم مالهم ثم يوزعونه على شهواتهم واتعابهم ، فنشأ عن هذا إخفاء الأموال والتظاهر بالفقر وهرب بعيدى النظر من التقرب من الخلفاء وذويهم ، ونشأ فى الأدب العربى كثير من الشعر والنثر يحمى الفقر والبعد عن الهلاک ، كما فشا شيوخ التصوف والميل اليه وكان بجانب هذا الفنى المفرط والا صعان فى اللذائذ فقر ملوقع يقع فيه العلماء وعامة الشعب من لسم يتصلوا بالخلفاء والأمراء ومن اليهم . .

فهذا عبد الوهاب البغدادى المالکى فقيه أدیب شاعر له المصنفات الرائعة فى الفقه لم يكن فى المالکيين أفقه منه فى زمنه ومع هذا كله تضيق به المعيشة فسی بغداد حتى لا يجد قوت يومه ، ويخرج عنها طالبا للرزق ، ولما شبعه أكابرهم قال لهم " لو وجدت بين ظهرائكم رغيين كل غداة ماعدلت عن بلدكم " ثم انشأ يقول سلام على بغداد فى كل موطن الى آخره وسيأتى ذكره عندما نتعرض لذكر سبب خروجه من بغداد الى مصر .

وهذا أبو حيان التوحيدى البغدادى وهو من هو فى طمه الواسع وأدبه الفياض وفلسفته وبلاغته ، وتصوفه ، واتصاله بالوزراء والعلماء ، وكده فى الحياة بالوراقة ونسخ الكتب وتأليفه الكثيرة ، ومع كل هذا يقول محدثا عن نفسه : ولقد اضطرت بينهم بعد العشر قوا المعرفة فى أوقات كثيرة الى أن آكل الخضر فى الصحراء ، والى التكفف الفاض عند الخاصة والعامة ، والى بيع الدين والمعروة والى تماطى الرياء بالسمعة والنفاق ، والى مالا يحسن بالحر أن يرسمه بالقلم وي طرح فى قلب صاحبه الألم . ولما أعيته الحيل تحول طلبه ، وطقه ورياءه ونفاقه الى غيظ من الناس وحقد عليهم ، فأحرق فى آخر أيامه كتبه ، وقال : " انى جمعت أكثرها للناس وللبالد ولعقد الرياسة عندهم ، ولعد الجاه عندهم فحرمت ذلك كله " .

وهذا أبو على القالى البغدادى ضاقت به الحال قبل أن يوصل الى الأندلس

حتى أضطر أن يبيع بعض كتبه وهي أعز شئى* عنده فباع نسخته من كتاب
الجمهرة ، وكان كلفا بها فاشتراها الشريف المرتضى فوجد عليها بخط أبى على
القالى :

- ١- أنست بها عشرين حولا وبعثتها - فقد طال وجدى بمدىها وحسينى .
- ١- وما كان ظنى أننى سأبيعها - ولو خلدتني فى السجون ديونى .
- ٣- ولكن لضعف وافتقار وصبيبة - ضار عليهم تستهل جفونى .
- ٤- فقلت ولم أملك سوابق عسيرة - مقالة مكوى الفؤاد حزين .

ومن مظاهر العصر الخلاف الشديد بين الفقهاء بعضهم مع بعض ، وبين
السنية والشيعة حتى جروا البلاد الى الخراب ، فكل ملكة قسمتها المذاهب
المختلفة ، وكان الشافعية مشهورين بالشعب والتألب على خصومهم ، ومن ذلك ما حكى
بعض المؤرخين من أن الحنابلة قد بنوا مسجدا ببغداد ، واستعانوا بالعميان
الذين كانوا يأوون الى هذا المسجد فاذا مربهم شافعى ضربه بعضهم حتى يكاد
يموت ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، كان الخلفاء العباسيون ومن تبعهم سنيين
يتمصبون للسنية والفاطميون فى مصر والشام والمغرب ، والحمدانيون فى ديار
ربيعة وبكر وحضر ، وبنو بويه فى العراق وغيرهم يتشيعون ، وكانت الكوفة وهم
قبر على رضى الله عنه أكبر مركز للشيعة ، حتى قال بعضهم : " من أراد الشهادة
فليدخل دار البطيخ بالكوفة وليقل رحم الله عثمان .

ولئن عد هذا ضعفا من الناحية السياسية فإنه لا يعد ضعفا من الناحية العلمية ،
فالدولة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى كانت أعلى شأنا فى العلم من القرون
التي كانت قبلها ، ولئن كانت الثمار السياسية قد تلاقطت فى القرن الرابع ، فالثمار
العلمية قد نضجت فيه ، والسبب فى ذلك أن الامارات الاسلامية المختلفة كانت
تتبارى فى تجميل موطنها بالعلماء والأدباء ، وتتفاخر بهم وهذا أوجب التحبب الى
العلماء والاغراق عليهم ، وسبب آخر وهو أن انفصال هذه الامارات عن الدولة

العباسية جعلها مستقلة في مالها لا ترسله الى بغداد بل تغدقه على أهلها —
والعلم دائما متأثر بالمال .

فهذا جعل كثيرا من العلماء ينعمون في ظل هذا الاستقلال أكثر مما ينعمون
في ظل الوحدة ، فقد كان الشاعر مثلا لا يظهر اسمه الا اذا رحل اليه بنفسه .
فصار يلصق اسمه في بلده ، أو على الصوم خارج بغداد ، كالمتنبى وأمثاله ، بل كان
علماء بغداد أنفسهم يرحلون الى مصر وغيرها كما فعل عبد الوهاب المالكي ، وكما فعل
أبو نواس وأبو تمام .

وفي هذا الجو عاش مصنفنا القاضي عبد الوهاب ، وهو وان لصق اسمه —
العلماء واشتهر صيته فانه كان من الذين يفسنون بدينهم عن أن يجمعوه في أسواق
الخلقاء ، ويربأون بمروءتهم عن أن تعتبن في بلاط الامراء ، والأغنياء فكانت الرحلة
من موطنه الى مصر كما سبق ذكره .

انظر ظهير الاسلام : ج ١ ص ١١٤ الى ص ١١٩ ، البداية والنهاية

قال ابن فرحون في الديباج : قد ألف القاظمي عبد الوهّاب البغلي في المذهب والخلاف والأصول تأليف بليغة مفيدة منها : كتب التلقين (المسمى نحن بصدور تحقيقه) وقد شرحه ولكنه لم يتم شرحه ، وكتب شرح رسالة لابن أبي زيد القيرواني ، وكتاب شرح المدونة لم يتم كما ألف في علم الأصول كتبها منها : كتاب الافادة ، وكتاب الطغيان ، والمفاخر (١) كما ألف في مذهب مالك كتبها منها : كتاب النصر لمذهب امام دار الهجرة في مائة جزء فوق الكتاب بخطه بيد بعض قضاة الشافعية فالقاه (٢) في النبل ، وكتاب المعونة لمذهب عالم المدينة ، وكتاب الأدلة في مسائل الخلاف وقد ألفه للرد على الامام المزني الشافعي رحمه الله ، وكتاب عيون المسائل ، وكتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف ، والاشراف على مسائل الخلاف * وهو موجود ومطبوع في جزأين * . والبروق في مسائل الخلاف ، والممهد في شرح مختصر ابن أبي زيد القيرواني . (٣)

(١) انظر الديباج المذهب : ج ٢ ص ٢٨٥٢٧ ، ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩٢ ،

شجرة النور : ص ١٠٢ .

(٢) شجرة النور الزكية : ص ١٠٣ .

(٣) المراجع السابقة .

توثيق كتاب التلقين *

أما نسبة كتاب التلقين إلى مؤلفه القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي فمقطوع بها ، لأن كبار الفقهاء من بعده وأصحاب التراجم ^(١) والمؤرخين مجمعون كلهم على نسبة هذا الكتاب إلى القاضي عبد الوهاب البغدادي ، ولجميعهم على أن كتاب التلقين من الكتب المهمة جدا في المذهب المالكي حتى قال القرافي في مقدمة كتابه الذخيرة في معارف كلامه عن سبب تأليفه لكتاب الذخيرة ((أنبأه أراد أن يجمع فيها الكتب التي يدور عليها مذهب الإمام مالك شرقا وغربا ، وهي المدونة لسحنون والتلقين للقاضي عبد الوهاب ، والجواهر لابن شاس ، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني ، والتفريع لابن الجلاب))

وقبل ذلك سمعنا كثيرا عن القاضي عبد الوهاب البغدادي وعن كتابه التلقين عند شيوخنا ، وأيضا في أثناء دراستنا لكتب المذهب المالكي ، لأن كبار فقهاء المالكية من بعده يكثرون من النقل عنه ، كابن الحاجب ، والخطاب ، والخرشبي وعبد الله المازري ، والصاوي ، والدسوقي ، والعدوي وغيرهم من أئمة المالكية وكثيرا ما تجد هذه النقول مصدرية في كتب المذهب بقول مؤلفيها كما قال القاضي في التلقين وأحيانا يجعلون ذلك من أسباب الترجيح في المسائل الخلافية .

وما ذكرنا يعلم أن كتاب التلقين يعتبر مرجعا من مراجع الفقه عند المالكية وأكثرها فائدة للمعلم والمتعلم نظرا للوثوق به ولما امتاز به من سهولة العبارة وجمعه لجميع فروع المذهب أو معظمها على أقل تقدير ، ولنا قال ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان ^(٢) : وصف القاضي عبد الوهاب كتاب التلقين وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة *

(١) الديباج : ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢)

(٣) وفيات الأعيان : ج ٣ ص ٢١٩ .

شمرة وأدبه :

هذا وقد كان القاضي عبد الوهاب شاعرا مجيدا له آثار أدبية نفيسة وقصص
تقدم لنا في ترجمته أن أبا اسحاق الشيرازي قال عنه : أنه كان فقيها متأدبا
شاعرا ، ونقل ابن فرحون في الديباج عن ابن بسام ^(١) قال : وجدت له شمرا
ممانيه أجلى من الصبح وألفاظه أحلى من الظفر بالنخج ، وذكر أنه لما خرج من
بغداد إلى مصر لا فلام مالى لحقه وتبعه الفقهاء والاشراف من أهلها لتشجيعه
قالوا له : والله يعز علينا فراقك فقال لهم : والله لو وجدت بين ظهرائكم
رغفين كل غداة وعشية ما عدت ببلدكم بلوغ أمنية ، ولقد ترك أبى جملة دائير
ودارا انفتحتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطلب عندي فنكس كل واحد
رأسه ثم أمرهم بالانصراف فانصرفوا ، ثم أشهد وقال ^(٢) :

- ١- لا طالبين إلى المجهود أولاد - ولا السراب لتسقى منه وراد .
 - ٢- ومن يروم من الأنزال مكرمة - كمن يوتد في الأثبان أوتاد .
- ومن قصيدته عند خروجه من بغداد قوله ^(٣) :

- ١- سلام على بغداد في كل موطن - وحق لها منى سلام مضاعف .
- ٢- فوالله ما فارقتها عن قلبى لها - وإنى بشطى جانبها لصارف .
- ٣- ولكنها ضاقت طي بأسرها - ولم تكن الأرزاق فيها تساعف .
- ٤- فكانت كحل كفت أهوى دونه - وأخلاقه تلأى به وتجانف .

(١) انظر الديباج : ج ٢ ص ٢٧ .

(٢) ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩٣ .

(٣) الديباج : ج ٢ ص ٢٧ ، ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩٣ .

وما أنشد أيضا في ذلك قوله : (١)

- ١- وقاعة لو كان ودك صادقا - لبغداد لم ترحل فكان جوابيا .
- ٢- يقيم الرجال الموسرون بأرضهم - وترمي النوى بالمقترين المراسيا .
- ٣- وما هجروا أوطانهم عن قلالسة - ولكن حذار من شمات الأعاديا .

وما أنشده في ذم بغداد قوله : (٢)

- ١- بغداد دار لأهل المال واسعة - وللمعاليك دار الضحك والضيق .
- ٢- أصبحت فيها مضاعا بين أظهرهم - كأنني مصحف في بيت زكديق .

ومن قصيدة له أيضا قوله :

- ١- طلبت المستقر بكل أرض - فلم أر لي بأرض مستقرا .
- ٢- وثلت من الزمان وثال صني - فكان مثاله حلوا ومرا .
- ٣- أطعت مطامعي فاستعبدتني - فلو أني قنعت لكنت حرا .

وله أيضا رحمه الله :

- ١- متى تصل العطاش إلى ارتواء - إذا استقت البحار من الركاييا (٣) .
- ٢- ومن يثني الأصغر عن مراد - وقد جلس الأكابر قس الزوايا .
- ٣- وان ترفع الوضعا يوما - على الرفعا من احدى البلايا .
- ٤- إذا استوت الأسافل والأعلى - فقد طابت منادسة المنايا .

وقد نظم قصيدة في مدح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني منها الأبيات

التالية : (٤)

(١) انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩٤ .

(٢) انظر الدياج : ج ٢ ص ٢٨ .

(٣) الركاييا جمع ركية وهي البثر قليلة الماء .

(٤) انظر كتاب الجامع ص ٥٥ .

- ١- وسألمعظم صاغها العلم العبد → قد اجتمعت فيها الفرائض والزهد .
 - ٢- أصول أخلاقيات بالهدى فكانت → بدم الصيرون الناظرين بها الشهد .
 - ٣- وفي صدرها علم الدنيا والآخرة → وآداب غير الخلق ليس لها تد .
 - ٤- لقد أهدى بها السداد فذكره → بها خالد ماحج ولعتر الوفاء (١)
- وله أيضا :

- ١- أهدى بذكر المشرق والغرب دائما → ومالي لا شرق الهلاك ولا غرب .
 - ٢- ولكن أوطأ ثأت وأحسوبة → فعدت حتى أنكر عهد هم أصيب .
 - ٣- ولم أهدى من ودعت بالشط نحره → وقد غرد الحادون واشتغل على ركيب .
 - ٤- أليقان هذا سائر فهو غريبة → وهذا مقيم سار من صدره القرب .
- وله أيضا :

- ١- قطعت الأرض في شهر ربيع → إلى مصر وعدت إلى العراق .
- ٢- فقال لي الحبيب وقد رآني → مشوقا للمضجرة العتساق .
- ٣- ركبت على الجراق ؟ فقلت كلا → ولكنني ركبت على اشتقاق .

• ثناء العلماء عليه •

لما وصل القاضي عبد الوهاب الى المعصرة في طريقه الى مصر ضيفة أبو العلاء المعري^(١) الشاعر المشهور وقال يمدح القاضي عبد الوهاب البغدادي :

١- والمالكي ابن نصر زان في سفر - بلادنا فحمدنا الفاتى والسفرا .

٢- اذا تفقه أحبا مالكا جديلا - ونشر الملك الضليل ان شعرا .

وما يدل على مكانته في العلم أنه لما وصل الى مصر وسع وصوله أبو محمد

ابن أبي زيد القيرواني بعث اليه بألف دينار من المصنف ، ولما وصل هذا المقصد

الى القاضي عبد الوهاب قال : هذا رجل وحيث على مكافأته وشملت المكافأة فسي

شرحه للرسالة :^(٢)

وقال أبو العباس أحمد القشاشي^(٣) : ان أول شراح الرسالة هو القاضي

عبد الوهاب وسلك في شرحه ممالك الاسطرلاب والاطناب في نحو ألف ورقة وبقيت

أول نسخة من هذا الشرح بمائة مثقال ذهبا .

أقول : أما قول القشاشي ان القاضي هو أول من شرح الرسالة : فلا يصح

ان ثبت ما أورده الأجهوري من أن القاضي عبد الوهاب صنف شرح الرسالة بعد

أن استقر بمصر ، ومعلوم أن وفاته كانت سنة ٤٢٢ هجرية بينما كانت وفاة أبي بكر

محمد المقرئ سنة ٤٠٦ هجرية والمقبري له شرح للرسالة ، وعلى هذا يكون أول

شرح المقرئ :^(٤)

(١) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان ، وكنيته أبو العلاء ، مولده بمصر النعمان وهي

قرية تقع في الجنوب الغربي من مدينة حلب بسورية ، وكان مولده سنة ٣٦٣ هـ

انظر كتاب المعري : ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) انظر كتاب الجامع : ص ٣٨ .

(٣) انظر شرح الرسالة للقشاشي : ج ١ ص ١١٠ .

(٤) الديباج : ج ٢ ص ٢٣٤ .

وأَيْضاً ما يدل على مكانته في العلم أنه لما وصل إلى مصر وعلم بذلك أهل القيروان والأندلس أسرع أشرف هذه البلاد وعلمائها يدعوونه للدخول إلى بلادهم وقد استدعاه ابننا الشيخ أبي محمد بن أبي زيد القيرواني ، وكذلك خطابه فقهاء أهل القيروان وخطابه أيضاً مجاهد الموفق صاحب دانية في الوصوف إلى الأندلس . (١)

قال الخطيب (٢) البغدادي كان عبد الوهاب ثقة لم ألق من المالكيين أحداً أفقه منه . وقال عبد الحى بن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ، قال ابن حزم : لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبد الوهاب والباجي لكفاهم (٣) وقال شيخه أبو بكر الباقلاني : لو اجتمع في مدرستي القاضي عبد الوهاب أبو عمران الفاسي لاجتمع علم مالك ، أبو عمران يحفظه وعبد الوهاب ينصره (٤)

قال الشيرازي : لولا الشيخان ، والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب المالكي ، ويريد الشيخين أبا محمد بن أبي زيد القيرواني ، وأبا بكر الأبهري ، ويريد بالمحمدين محمد بن سحنون ، ومحمد بن المواز ، ويريد بالقاضيين : عبد الوهاب ، وابن القصار ، (٥) .

وقال ابن فرحون في الديباج : القاضي أبو محمد أحد أئمة المذهب كان حسن النظر نظار المذهب ثقة حجة نسيج وحده وفريد عصره . (٦)

(١) انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩٤ .

(٢) ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩١ .

(٣) انظر شذرات الذهب : ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٤) شجرة النور الزكية : ص ١٠٣-١٠٤ .

(٥) كتاب الجاسع : ص ٤١ .

(٦) انظر الديباج المذهب : ج ٢ ص ٢٦ .

ونقل ابن فرحون^(١) عن ابن يسام أنه قال : لكن القاضي عياض صاحب
 بقية الناس ولسان أصحاب القياس وثبت به بغداد كعادة البلاد بذوى فضلها
 وعلى حكم الأيام في محسن أهلها ، فودع ماها وظلها ثم توجه الى مصر فحمل
 لواها وملا أرضها وسماها ، واستتبع ساداتها وكبرائها وتناحت اليه الخرائب
 واثالت في يده الرغائب وتولى قضاء المالكية بمصر آخر عمره وبها مات قاضيا
 وقال أبو بكر أحمد بن ثابت الحافظ المعروف بالخطيب البغدادي : كان القاضي
 حسن النظر جيد العبارة ، وولى القضاء بالدينور ، وبأدياريا ، وبكاسايا من
 أعمال العراق ، وولى قضاء أسمر ، وهي بلاد بالعراق تولى القاضي القضاء
 فيها قبل رحيله الى مصر.^(٢)

وفاته :

وقد توفي القاضي عبد الوهاب البغدادي بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة
 ويقال ان سبب وفاته كان من أكلة اشتهاها ، ويحكى أنه قال : لما أحسن بالصوت
 بمصر اثر ما اتسع حاله بها بعد ضيقه بالعراق " لا اله الا الله لما عشنا متنا " .
 وقبره قريب من قبر ابن القاسم وأشهب بمكان يعرف بمقابر السادة المالكية
 وكان مولده بالعراق سنة ٣٦٢ هجرية .

وكان له أخ يدعى محمد أبا الحسن من الفضلاء ، وقد صنف كتب
 المفاوضة وأهداه للملك العزيز بها الدولة بن عضد الدولة بن بويه . وجمع

(١) انظر الديباج المذهب : ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) انظر ترتيب المدارك : ج ٤ ص ٦٩١ .

فيه ما شاهدته ، وهو من الكتب الممتعة ثلاثين كراسة وله رسائل أخرى
غيره .

وكان أبوه أبو الحسن علي من أعيان الشهود المعدلين ببغداد ، وتوفي
يوم السبت ثاني شهر رمضان المعظم سنة إحدى وتسعين وثلثمائة رحمه
الله تعالى .

وهذا ما يدل على أن أسرة القاضي عبد الوهاب كانت أسرة علم وفضل .

في كتابه () ، وهو من الكتب الممتعة ثلاثين كراسة وله رسائل أخرى

وكان أبوه أبو الحسن علي من أعيان الشهود المعدلين ببغداد ، وتوفي

يوم السبت ثاني شهر رمضان المعظم سنة إحدى وتسعين وثلثمائة رحمه

الله تعالى .

وهذا ما يدل على أن أسرة القاضي عبد الوهاب كانت أسرة علم وفضل .

" وصف نسخ كتاب التقيين " :

وقد تقدم لى أن قلت انى اطلعت على نسخة مخطوطة من كتاب التقيين بالخزانة العامة بالرباط عندما سافرت الى المغرب فى رحلة علمية لطلاب جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة سنة ١٩٧٨ م الا اننى لم أتمكن من تصويرها حينذاك ، وقد حصلت عليها فيما بعد فى مكتبة الشيخ محمد المفتى الكشناوى - أمد الله فى عمره وزاده صحة وعافيه وجزاه الله خيرا عن العلم وأهله - وصورتها بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى وهى نسخة مصورة عن نسخة أصلية بالمكتبة الأزهرية وعلى هذا فقد توفرت لدى محمد الله - نسختان من كتاب التقيين وهى كما يلى :

أولا : نسخة المكتبة الأزهرية برقم ٢٠٣٢ وقد رمزت لها " ز " ، وجعلتها أصلا وهى تتألف من ثمانى عشرة ومائة ورقة وهى مكتوبة بخط مغربى صعب القراءة ومسطرتها من عشرين الى واحد وعشرين سطرا ، وهى نسخة كاملة فيها بعض الطموس والمقطعات فى بعض الصفحات وقد أشرت اليها فى أماكنها .

وفى آخر هذه النسخة مانصه : وكان الفراغ من املائه بعد سنة للسلام بكرة يوم الأحد التاسع عشر من الحجة سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، ولم يكتب الناسخ اسمه ، ورقعها بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى سبع وعشرون .

وقد كتب فى بدايتها كتاب التقيين فى الفقه المالكي تأليف القاضي عبد الوهاب ابن على بن نصر الشلبى المتوفى سنة ٤٢٢ هجرية .

وقد جعلت هذه النسخة أصلا لأنها أقدم النسخ الموجودة لدى أصحابها ان يؤخذ من التاريخ المكتوب فى نهايتها أنها قد فسخت فى حياة القاضي عبد الوهاب .

ثانيا : النسخة التي حصلت عليها من مكتبة الشيخ محمد المنتقى وهي أيضا موجودة بمركز البحث العلمي ميكرو فلم مصور من النسخة الموجودة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٧٢ / ق ، وهي لا تختلف كثيرا من النسخة الأزهرية الا أن بها كثيرا من الطموس والسقطات في كثير من صفحاتها وقد رمزت لها بحرف * م * .

ثالثا : وهناك النسخة الثالثة من المخطوطة بالمكتبة العامة بمدريد بأسبانيا تحت رقم ٤٣ - أسكريال (انظر بروكلمان ص ١١٩ ، وفي الملحق رقم ٢ ، ص ٦٦٠ ، الا أنني رغم محاولتي الشديدة لم أتمكن من الحصول عليها ولا من تصويرها ، فاكشفت بالنسختين اللتين في حوزتي في تحقيق الكتاب .

" منهجى فى التدقيق " :

أولا : نقلت الكتاب من الخط المخرى العتيق الصعب الى الخط النسخ المبين المعتاد للدارسين حاليا .

ثانيا : اتخذت نسخة المكتبة الأزهرية أصلا وذلك لأسباب ذكرت في وصف النسخ ، وأثبت الفروق بين النسخ في الحواشى ورمزت لكل نسخة برمزها .
ثالثا : أصلحت الأخطاء الإملائية والدعوية الموجودة ، وما وجدت في الأصل من خطأ أثبت في المتن ما هو الصحيح عندى وأشرت الى الخطأ فى الهامش .

رابعا : وأما الزيادات التى وجدت فى أية نسخة غير نسخة الأصل ، فإن كان المتن يحتاج اليها وضعتها بين قوسين ، وأشرت الى ذلك فى الهامش والا جعلتها فى الهامش .

خامسا : وضعت المفردات الصعبة فى المتن فشرحتها شرحا كافيا وافيا فى الهامش نقلا عن مراجع اللغة مع ذكر هذه المراجع ، وأما الخطأ الذى يعود أساسه الى سبق القلم من الناسخ والذى رأيت أن ذكره يرهق القراء دون أية فائدة فإني اكتفيت باصلاحه وذلك لكثرة ماورد منه فى النسخ ومثال ذلك ، واوالعطف والفاء فى نسخة دون أخرى ، ومثل ذلك ، وان ، فان ، وقال ، فقال ، الا فى مواضع رأيت أن التصحيح لا بد منه لتعلقه بالمعنى أو غير ذلك ، ومن ذلك تذكير الضمير العائد على المؤنث أو عكسه ، أو افراد الجمع أو عكسه .

سادسا : علقت على كثير من المواضع التى تحتاج الى التعليق لاعطاء الصورة الواضحة للمسائل التى وردت فيها ، كما أن المؤلف قد ينسب قولا الى المذهب أو الى عالم من علمائه بينما كتب المذهب تخالفه فأصحح ذلك وأشير الى المصدر التى اعتمدت عليه فى هذا التصحيح .

سابعاً : حاولت بقدر المستطاع أن أذكر الأدلة للأحكام الفقهية من الكتاب والسنة ، والاجماع ، والقياس ، وغير ذلك ، وبينت مصادرها فان كان الدليل من القرآن ذكرت رقم الآية من السورة التي وردت فيها ، وان كان حديثاً اعتنيت بتخريجه ، واكتفيت في سنده بنكر الصحابي الذي رواه ، ودرجته من الصحة أو الحسن ، أو الضعف وغير ذلك استكمالاً للفائدة ، لأن أكثر كتب المالكية المأبوعة خالية من الأدلة .

ثامناً : تنبعت الأعلام التي وردت في الكتاب فترجمت لها واحداً واحداً سواء كانوا شيوخاً لأبي محمد القاضي عبد الوهاب أو كانوا من تلامذته حتى خرج الكتاب - والله المنة والفضل - على السورة التي أرجو أن تكون محققة للغاية من تحقيق الكتاب ، كما أرجو أن تكون ثمرة لهذا المجهود الذي بذلته والله يعلم مقدار ما تحمطته من جهد وعناء في الحل والترحال ، والسهر هنا وهناك لكي أتمكن من إحياء هذا التراث العلمي العظيم الذي كاد يندثر ، والكتاب غني بمادته وشهرته عند العامة والخاصة من أهل العلم عن الاطراء أو التنويه بقائدهم .

وقبل أن أضع القلم أنبه الى أنني قد عرفت كثيراً من المصطلحات التي تصرك المصنف تصريفها كما أنني وضعت بعض عفاوين للسبيل التي تندرج تحت الباب من الأبواب لكنها تلتحق أن تكون فصلاً متميزاً بنفسه ، ثم ترجمت للأسماء الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب وقهرسا آخر للمراجع التي تناولتها أثناسا التحقيق مرتبة بحسب الحروف الهجائية .

وأخيراً وضعت فهرساً مختلفة شاملة خدمة للنص ليسرا لمن أراد الرجوع الى شيء في هذا الكتاب الواسع اليه بسهولة ويسر والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وهو ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين .

وأقدم بالشكر العظيم الى الله سبحانه تبارك اسمه على نعمه الكبيرة حيث
أماننى ويسر أمرى فهو صاحب الفضل فيما أسدى وله الحمد على ما أولى .
واستجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ان أشكر الناس لله عز وجل
أشكرهم للناس (١) " .

فاننى أقدم الشكر الجزيل لحكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة على
ما تقوم به فى سبيل نشر العلم وتوفير كافة وسائله ومتطلباته لطلاب العلم لاسيما
الوافدين منهم على هذه الديار المقدسة ، كما أشكر القائمين على كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة أساتذة واداريين ، وأخص بالذكر عيدها الموقر .
ثم اطبع ذلك بالشكر الجزيل الى استاذى المشرف على هذه الرسالة فضيلة
الشيخ الدكتور محمد شعبان حسين على ما بذله معى فى اخراجها وأقول بحق
انه منحنى كل ما من شأنه أن يبرز هذا البحث الى حيز الوجود ، ثم لم يكن
مشرفا فحسب بل كان أبا عطوفا .

كما أشكر والدنا العلامة الدكتور عبد السميع أحمد امام حيث كان له الفضل
الكبير فى توجيهى والذي لقيت من رعاية ودعمه وغزارة علمه ودقة ملاحظاته وأخلاصه
فى توجيهاته ما دفعنى الى استمرار فى العمل طيلة مراحل الرسالة ، ولم يقتصر فى
توجيهاته على وقت محددة بل فتح لى قلبه وبهته خلال مدة البحث ، وما ذكرته عن
فضيلته هو ما يلمسه جميع طلابه الذين حظوا بتوجيهاته ، ولا أملك الا أن ابتهل الى
الله سبحانه وتعالى أن يهب له الصحة والعافية وأن يبارك فى وقته ويسدد خطاه
اتوا سميع محبوب ، والله اعلم بالصواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا الذى كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

(١) انظر مستند أحمد : ج ٥ ص ٢١٢ .

والله اعلم بالصواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الامام مالك نسبه ، وطمه ، وثنا العلماء عليه * :

وقبل أن ندخل فيها نحن بصدده من تحقيق كتاب التلقين في الفروع المالكي يحسن بنا أن نذكر كلمة عن صاحب المذهب المالكي فنقول : هو الامام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي البهني وأمه اسمها العالية بنت شريك الأزدي - من بني الأزد - وطمى هذا فأبوه وأمه عربيان يمنيان .

أما مولده فقد اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك رضي الله عنه فمنهم من ذهب إلى أنه ولد في سنة ٩٠ وقيل سنة ٩٣ ، وقيل ٦٤ ، وقيل سنة ٦٥ ، وقيل ٩٨ ، ولكن الجمهور ذهبوا إلى أنه ولد في سنة ٩٣ ، ولقد روى أن مالكا قال : ولدت سنة ثلاث وتسعين (١)

وقد عاش مالك رضي الله عنه في أيام التابعين وقيل انه رأى بعض الصحابة وذلك بنا على روايته عن عائشة بنت سعد (٢) رضي الله عنها ، يقول أبو عبد الله محمد بن غازي المكناسي : اختلف العلماء في عائشة التي روى عنها مالك : فقيل تابعية ، فمالك من تابعي التابعين وقيل : صحابية فمالك تابعي (٣)

أما ثناء العلماء عليه فقد نقل محمد الراعي عن القاضي عياض في المسالك في أعلام مالك * أنه قال : قال الليث بن سعد : لقيت مالكا بالمدينة فقلت له : اني أراك تمسح العرق عن جبينك ، قال : عرقت مع أبي حنيفة انه لفقيه يامصري ، ثم لقيت أبا حنيفة فقلت له : ما أحسن قول ذلك الرجل فيك ! فقال أبو حنيفة : أنه والله ما رأيت أسرع منه بجواب صادق وزهد تام - يعني مالكا . (٤)

(١) انظر مالك لأبي زهرة : ص ٢٤٠ .

(٢) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري ، أحد

العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة .

(٣) انظر انتصار الفقير : ص ١٧٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٣٩ .

وسئل أبو حنيفة عن مالك ، فقال : ما رأيت أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منه .^(١)

وأما الإمام الشافعي رحمه الله فقد مدح مالك رحمه الله وأطنب في مدحه وشهد له بالفقه وجودة القياس إذ هو شيخه وعنه أخذ العلم به افتخر على أهل العراق حين دخلها ، قال القاضي عياض في المدارك : وقال الشافعي : مالك بن أنس أستاذي وعنه أخذت العلم ، وما أحده آمن على من مالك ، وقال : جعلت مالكا حجة بيني وبين الله عز وجل ، وإنما أنا غلام من غلمان مالك ثم قال : إذا ذكر العلماء فالملك النجم الثاقب ، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانيته .

وقال أيضا : العلم يدور على ثلاثة ، مالك ، والليث ، وسفيان بن عيينة^(٢) .
وأما الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فقد روى عنه أنه كان يقول : رحمة الله على مالك ، القلب يسكن إلى حديثه وفتواه ، ثم قال : وحقيق أن يسكن اليأس لأنه شديد الاتباع للآثار التي تصح عنده ، ومالك عندي حجة^(٣) .

قال محمد الراعي : وما اختص به مالك ولم يشاركه فيه غيره من أرباب المذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين - الحديث المشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه عنه جماعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك أن يضرب الناس أكباد الأهل في طلب العلم أو يلتمسون العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة^(٤) . رواه النسائي بمعناه ، ورواه أبو موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ آخر قال : يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة^(٥) .

(١) انظر انتصار الفقير : ص ١٤٠ .

(٢) المدارك : ج ١ ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ج ١ ص ٧٦ .

(٤) انظر الانتصار الفقير : ص ١٤٤ .

ونقل ذلك القاضي عياض ثم قال : ولأجل ذلك لم يسترب السلف أنه المراد بالحدث ، وعدوا هذا الخبر من معجزاته وآياته صلى الله عليه وسلم .

ونقل محمد الراعي عن القاضي عبد الوهاب أنه قال : لا ينازعنا في هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب إذ ليس منهم من له امام من أهل المدينة فنقول : المراد امامنا ونحن ندعي أنه صاحبنا بشهادة السلف والخلف له ، وبأنه إذا أطلق بين أهل العلم * قال عالم المدينة وامام دار الهجرة * فالمراد به عند هم مالك دون غيره من علمائها ، كما إذا أطلق * الكوفي * فالمراد به أبو حنيفة دون غيره من علمائها (١) .

ومالا يخفى أنه هو أول من ألف في علم الحديث كتابا باقيا إلى الآن وهو موطأ ، كما أنه انفرد من بين الأئمة بأنه جمع بين الامتين امامة الفقه وامامة الحديث ولذلك كانت السلسلة الذهبية المشهورة في الحديث بأنها أصح الأسانيد تدور على مالك رحمه الله .

أما وفاته فقد امتد به الأجل ، وبارك الله له في العمر فقارب التسعين عند وفاته سنة ١٧٩ على أرجح الروايات .

وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

” مصطلحات ” :

من المعروف أن المحقق أو الباحث قد يضطر في بعض الأحيان أن يفتقر
 في أكثر من مرجع واحد ، والمراجع قد يطبع أكثر من مرة ، وكما أن الكتاب قد
 يكون له أكثر من شرح ولذا فسيجد القارئ أنني راجعت في بعض المصادر التي
 أكثر من طبعة والتي أكثر من شرح فلا بد من التنبيه على الاصطلاح في ذلك .
 إذا ذكرت فتح الباري فإني أقصد شرح صحيح البخاري وغالبا ما أصرح
 فأقول صحيح البخاري مع فتح الباري ، وكذلك إذا قلت شرح النووي أقصد
 شرحه على صحيح مسلم ، وكذلك إذا ذكرت نيل الأوطار أعني به مع شرحه
 منتقى الأخبار ، وكذلك سبل السلام فإني أقصد شرح بلوغ المرام .

- بسم الله الرحمن الرحيم -

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ،

قال القاضي الجليل أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي رحمه الله . الحمد لله لشكره ونستعينه ونستغفره ونعبدُه (١) ونذكره ونؤنس به ولا نكفره ونسأله الصلاة على خيرته من خلقه (٢) محمد نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته (٤) صلاة ثامة لحظي بفضيلتها وتسعد بمزيتها آمين .

"كتاب الطهارة"

الطهارة (٥) من الحدث فريضة (٦) واجبة على كل من لزمته (٧) الصلاة وهي —
ثلاثة أنواع : وضوء ، وغسل ، ويدل منها عند تمذرها وهو التيمم .

-
- (١) لفظ نعبدُه ساقط في "ز" .
 (٢) وفي "م" من خليقته بدلا من خلقه .
 (٣) وفي "ز" صلى الله عليه وسلم ساقط .
 (٤) لفظ ذريته ساقط في "ز" .
 (٥) الطهارة لغة النظافة وهي في الشرع صفة حكيمية تمنع من لم يتصف بها ممن مباشرة ما هي شرط فيه .
 (٦) الفريضة الأمر الذي يثاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ، والمراد به هنا ما تتوقف صحة العبادة عليه فتكون فرضا في حق المكلف ، ويخاطب بها الصبي أيضا بحيث لا تصح صلاته الا بالطهارة لأن الخطاب بالشرط من الأحكام الوضعية وهي تلزم غير المكلف .
 وقوله : فريضة واجبة قصد به الترادف على معنى التوكيد والتحرز من مذهب الأحناف حيث يوجد عندهم فرق بين الفرض والواجب ، فالفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه مثل الكتاب والسنة المتواتر أو المشهورة كقراءة القرآن الثابت بقوله تعالى : " فاقروا ما ينزل من القرآن " سورة المزمل ، آية ٢ . والواجب ما ثبت بدليل ظني مثل قراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لأن هذا الحديث من الأحاديث الستة لا تثبت بها الفرض عندهم . انظر كشف الأسرار لبزدوى ج ٢ ص ٣٠٠-٣٠٣ .
 (٧) هو المكلف أي البالغ العاقل اذا فسرنا اللزوم بمعنى الوجوب ، أما اذا فسرنا اللزوم بطلب الصلاة فيدخل فيه الصبي المميز حيث لا تصح صلاته الا بالطهارة من الحدث وهذا أولى لا تساعدا أثرته .

فأما الوضوء ففي ثمانية مواضع ^(١) وهى : الوجه ، وداخل الفم ، وداخل
 الأُنف ومابين الصدغ ^(٢) والأذن ، والميدان الى آخر المرفقين ، والرأس والأذنان ،
 ظاهرهما وباطنهما والرجلان الى آخر الكعبين .
 وطهارته نوعان : غسل ، ومسح ، فالمسح بالرأس ^(٣) ، والأذن نسيين
 والغسل فيما عداهما ، وأحكامه ^(٤) ثلاثة أنواع : فرض ، وسنة ، وفضيلة ،
 ففروضه ^(٥) ستة وهى : - ^(٦) النية ، ^(٧) وغسل الوجه كله وغسل اليدين الى
 آخر المرفقين والمسح بالرأس كله ، وغسل الرجلين الى الكعبين ومابه يفعل ذلك

(١) أى أعضاؤه التى يطلب طهارته .

(٢) وفى "م" الصداغ " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

الصدغ يضم الصاد وسكون الدال هو ما بين العين والأذن " انظر لسان العرب :

ج ٧ ص ٤٣٩ .

(٣) وفى " ز " فى الرأس " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) أى صفاته التى يقع على جهتها فى الطلب .

(٥) أراد بالفروض ما يشمل الركن ، والشرط الذى يتوقف عليه منه الوضوء كما أن المشهور
 فى المذهب أن الماء شرط لا ركن فى الوضوء انظر الدسوقي على الشرح الكبير :

ج ١ ص ٨٤ .

(٦) وهذا خلاف المشهور ، والمشهور فى المذهب أن فرائض الوضوء سبعة ، أربع

مجمع عليها وهى غسل الأعضاء الثلاثة ، ومسح الرأس الواردة فى قوله تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق

وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين " سورة المائدة ، الآية ٥٤ . وثلاث مخطف

فيها وهى النية ، والدلك ، والموالة ، والمشهور فى المذهب أنها من الفرائض .

انظر الدسوقي على الشرح الكبير : ج ١ ص ٨٥ - ٩٣ .

(٧) لقوله عليه الصلاة والسلام " اما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى " متفق عليه

انظر فتح البارى : ج ١ ص ٩ . وسيأتى الكلام عن النية ان شاء الله .

وأما دليل الدلك فلأنه داخل فى مفهوم الغسل بحيث لا يتحقق الا به ، أما مجرد

صب الماء على العضو فانه يسمى اسالة ولعل المصنف لم يعده فرضا مستقلا

وهو الماء المطلق (١) وسننه سبع وهي : غسل اليدين (٢) قبل ان خالهما فسي
الاناء ، والمضمضة ، والاستنشاق وغسل البياض الذي (٣) بين الصدغ والاذن ، ومسح
داخل الاذنين وفي ظاهرهما خلاف (٤) وتجديد الماء لهما (٥) والترتيب ، وفضاؤه (٦)
ثلاث وهي : - السواك (٧) قبله ، والتسمية عند بعض اصحابنا ، وتكرار مغسوله
مرتين أو ثلاثا (٨) هذا ذكر جملة ونحن نبين تفصيله .

= وأما دليل الموالاة التي يعبر عنها في بعض الأحيان بالفور فلأن الأصل فسي
جواب الشرط أن يقع دفعة واحدة اذا كان شيئا واحدا ، أما اذا كان متصدا
فالأصل أن يتصل بعضه ببعض ولا صارف عن هذا الأصل فيبقى على الوجوب
ولأنه لم يثبت عن رسول الله فرق بين أعضاء وضوئه فكان فعله هذا بيان للآية .
(١) هو الماء الظاهر في نفسه المطهر لغيره فيرفع به الحدث ويزال النجس ، وسمى
مطلقا لأن الماء اذا أطلق انصرف اليه .

(٢) وفي " ز " غسل اليد " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
(٣) وفي " م " كلمة الذي " ساقطة والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
(٤) وفي " ز " الاختلاف ، بدلا من خلاف " وكلا اللفظين صحيح .
والمشهور في المذهب أن مسح الظاهر والباطن كل سنة لتناول اسم الاذن لكلاهما .
(٥) أي ترتيب أعضاء الوضوء بحيث يفعل أول ما ذكر في القرآن ثم بعده بترتيب ذكرها .
(٦) الفضائل جمع فضيلة ، وهي ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر به أمرا غير
مؤكد وتركه رسول الله في بعض الأحيان ، أو لم يظهره في جماعة ، وحكمه أنه يشاب
فاعله ولا يأثم تاركه .

(٧) والذي يؤيده الحديث هو سنتهما لقوله صلى الله عليه وسلم " لولا أن أشق على
أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وعلو
التسمية ان كان من سنته التسمية في بدء كل خير . انظر الزرقاني على الموطأ :
ج ١ ص ١٣٣ .

(٨) لأن الزيادة على الثلاثة في المغسول مكروهة الا اذا قصر في واحدة
منها فلا تكره الزيادة ، وكذلك الزيادة على واحدة في المسوح الا الرأس فان
الرد فيه سنة على المشهور في المذهب .

فصل

أما النية فقد بينا أنها من فروض^(١)، وهي قصد به ما لزمه، والندى يلزمه
أن ينوى بوضوئه رفع الحدث^(٢) أو استحاحه فعل معين يتضمن رفع الحدث، ومعنى
رفع الحدث استحاحه كل فعل كان الحدث مانعا منه، ومعنى تعيين ما يتضمن
ذلك هو أن ينوى^(٣) به استحاحه فعل بعينه لا يستباح إلا بعد التطهر من الحدث.
وذلك كالصلوات كلها على اختلاف أنواعها، من الصلوات المصهودة^(٤)، وصلاة
الكسوف، والجنائز وسجود القرآن على اختلاف أحكامها من فرض على الأعيان
أو على الكفاية، وسنة، ونفل، وكالطواف بالبيت كل هذا لا يجزئ إلا بعد

فصل في بيان حكم النية

(١) هذا هو المشهور في المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام "أما الأعمال
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" مغالفا لأصحاب القاضى من المراقبين القائلين
بأن النية ليست فرضا بناء على أن مفهوم المعنى المقصود من الوضوء هو
النظافة وهو حاصل بغير النية وهذا هو مذهب الأحناف والثوري، ولكن
المشهور في المذهب أنها فرض لأن جانب العبادة هو المقصود من الوضوء
وذلك لتفريق بين العبادات والمعادات.

انظر شرح الصغير: ج ١ ص ٨٦، الخرشي: ج ١ ص ١٢٠، بداية المجتهد:

ج ١ ص ٨، مختصر خليل ص ١٤، قوانین الأحكام ص ٣٤.

(٢) معنى الحدث الأصغر لأن الأكبر لا يرفعه إلا الغسل أو التيمم عند فقد الماء.

(٣) ولم يبين المصنف متى ينوى المتوضى، وفي المذهب قولان، قول أنه ينوى حين

الشروع في الوضوء لثلا يخلو غسل اليدين إلى الكوعين عن النية، وفي هذه الحال

ينوى الوضوء المشتل على الفرائض والسنن، والقول الثاني أن النية تكون عند

غسل أول عضو من الأعضاء المفروض غسلها وهو الوجه، وجمع بعضهم بين القولين

فقال أنه يبدأ بالنية عند أول الفعل ويستحبها لأول الفروض، فإذا فعل ذلك

صدق عليه أنه أتى بالنية عند غسل اليدين للكوعين، وصدق عليه أنه أتى بها عند

غسل أول فرض. انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٩٣.

(٤) يقصد بذلك الفرائض والنوافل الراتبة وغير ذلك.

التطهر من الحدث . فقصد^(١) استحادة واحدة كقصد استحادة جميعه .

وأما الوجه فالغرض إيهاب جميعه . وحده ما انحدر من منابت شعر الرأس الى آخر الذقن^(٢) للأمرد وآخر^(٣) للحسية للملتحي طولا ، وما دار عليه من العذارير^(٤) عرضا ، فان كان عليه شعر لزم امرار الماء عليه ، ثم ينظر فان كان كثيفا^(٥) قد ستر البشرة ستر لا تبين معه انتقل الغرض^(٦) اليه ، وسقط فرض ايصال الماء الى البشرة ، وان كان خفيفا تبين منه البشرة لزم امرار الماء عليه وعلى البشرة ، وسواء في ذلك أن يكون على خد أو شفة أو حاجب أو عذار^(٧) أو عنقفة^(٨) ويلزم فيما انسدل عن البشرة كلزومه فيما تحت بشرة .

(١) اذا فجلها القلب ، وأما التلظظ بها فخلافا لأولى لا لموسوس فان اللفظ في حقه أولى لقطع الوسواس .

(٢) يعني أن حد الوجه طولا في حق الأمر - هو الذي لا لحية له - ، من منابت الشعر المعتاد الى آخر الذقن ، وأما حده في حق الملتحي فالى آخر اللحية لأن الوجه ما به المواجهة والمواجهة عند الملتحي بوجهه ولحيته .

انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٠ .

(٣) وفي " م " لفظ " آخر " ماقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) العذارير جمع عذار وهو جانب اللحية ، وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار . انظر لسان العرب : ج ٤ ص ٥٥٠ .

(٥) يعني انه اذا كان شعر العذار كثيفا يجب تخليه بالماء في الوضوء على المشهور

في المذهب ، أما اذا كان خفيفا تبين منه البشرة فلا يجب تخليه بالماء

ويجب امرار الماء على اللحية كثيفة كانت أو خفيفة وهو المشهور في المذهب .

انظر الدسوقي على الشرح الكبير : ج ١ ص ٨٦ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٤١ .

(٦) وفي " ز " انتقل الغرض .

(٧) وفي " م " أو عذار . والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٨) عنقفة بفتح العين وسكون النون وفتح الفاء أى ما بين الذقن وطرف

الشفة السفلى . انظر لسان العرب : ج ١٠ ص ٢٧٧ .

وأما اليدين ففرض غسلهما الى استيفاء^(١) المرفقين على تطيل أصابعهما ،
 وأما الرأس فهو ما صعد عن الجبهة الى آخر القفا^(٢) طولا والى الأذنين عرضاً^(٣) .
 واختلف فى الأذنين^(٤) هل هما منه حقيقة أو حكماً ، فمن أوجب مسحهما عد هما
 منه ومن لم يوجبه عد هما زائدتين عليه ، والاختلاف فى صفة مسح الرأس أن يبدأ
 بيده من مقدمة ثم يمر بهما الى مؤخره ثم يرد هما الى حيث بدأ^(٥) .
 والفرض فى تطهير القدمين غسلهما الى الكعبين ، والكعبان هما اللعظمان
 اللذان عند معقد الشراك^(٦) ، وقيل الناتان^(٧) فى طرف الساق ، وهما داخلان
 فى الوجوب ، وعلى أقطعهما غسل ما بقى له منهما بخلاف المرفقين^(٨) .

-
- (١) وفى " م " استيفاء " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " + .
 (٢) أى من جهة الرأس .
 (٣) وهذا كما ذكره المصنف وذلك أنه لا خلاف فى حد الرأس طولا أو عرضاً .
 (٤) والمشهور فى المذهب ، أنهما عضوان مستقلان وأن السنة مسحهما داخلًا
 وظاهرًا . انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٧ .
 (٥) لحديث عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيده
 فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى
 المكان الذى بدأ منه " .
 رواه البخارى ولفظه ، انظر فتح البارى ج ١ ص ٢٨٩ .
 (٦) المراد استيفاءهما الى آخرهما مما يتصل بالساق وترك المصنف النص على ذلك
 اكتفاء بما بينه فى المرافق .
 (٧) وفى " ز " هما عند معقد الشراك .
 (٨) أى البارزان بأسفل الساق وتحتهما مفصل الساق وهو المشهور فى
 المذهب لما ورد فى الحديث أن الصحابة اذا وقفوا فى الصف للصلاة
 يلزق أحدهما كعبه بكعب صاحبه وهذا لا يتأتى الا اذا كان المراد بالكعبين
 اللعظمان بأسفل الساق .
 انظر أسهل المدارك : ج ١ ص ٧٩ .

ومن شيوخنا من يعد الموالاة^(١) فرضا مع الذكر، والذي يجب أن يقال أن التفريق يفسده مع التعمد أو التفريط ، ومع الطول المتفاحش الخارج عن الموالاة ، ولا يفسد قليله ولا على وجه السهو^(٢) ، هذا الكلام في تفصيل^(٣) فروضه ، وبيان الماء المطلق يأتي في موضعه ان شاء الله .^(٤)

فصل

فأما بيان سنته فمنها غسل اليدين^(٥) قبل ادخالها في الماء^(٦) وذلك

- (١) والمشهور في المذهب أن المرفقين كالكعبين يدخلان في الغسل وعلى الأقطاع غسل ما بقى من محل الفرض بل كل عضو سقط بعضه يتعلق الحكم بباقيه غسلا ومسحا من محل الطهارة . انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٨٠ .
- (٢) وهو المشهور في المذهب أي بشرط الذكر والقدرة وتسقط مع العجز والنسيان انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٨٤ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٣ .
- (٣) أو عند التعذر لنفاذ الماء أثناء الوضوء أو اراسته .
- (٤) ولم يتكلم على التدليك اما بناء على أنه داخل في مفهوم الغسل أو من لوازمه أو أنه مشى على رأى من يرى أن التدليك ليس بفرض ، ولكن هذا الرأى غير المشهور في المذهب . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٨٣ .
- (٥) قد ذكر القاضي خمسة أشياء من سنن الوضوء وترك ثلاثة منها تجديد الماء في مسح الأذنين . والترتيب ، ورد مسح الرأس من المقدم الى المؤخر على المشهور في المذهب . انظر الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٩٨ .
- انظر شرح الخطاب ج ١ ص ٢٤٢ ، بلغة السالك ج ١ ص ١٦ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٧-٤٨ .
- (٦) وهو المشهور في المذهب لحد يث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده " رواه الجماعة . والقول الثاني أنه مستحب اذا كان عهده بالماء قريبا ، وأما ان كان بعيدا فسنة ، والقول الأول أولى لحد يث أبي هريرة ولورود ذلك في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم . انظر فتح الباري ج ١ ص ٢٦٣ ، انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٦ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٨٩ .
- (٧) وأيضا هو سنة اذا لم يكن هناك اتاء كالوضوء من صابير أو من البحر .

من سنة الوضوء لكل طاهر اليد مرید للوضوء بأي نوع كان انتقاض وضوئه من
الأحداث^(١) وأسبابها من بول، أو غائط، أو ريح، أو نوم، من ليل أو نهار،
أو لمس أو مس فرج أو كان مجددا للوضوء.

وأما تطهير داخل الفم فانه سنة وهو المضمضة، وصفتها أن يوصل الماء إلى
فيه ثم يخفضه^(٢) ويمسجه^(٣).

وأما تطهير داخل الأنف فانه سنة، وصفتها أن يجذب الماء إلى خياشيمه^(٤)
وهو الاستنشاق، ويستحب له المبالغة فيه إلا في الصوم^(٥).

وأما غسل البياض^(٦) الذي بين الصدغ والأذن فسنة ويستوفى جميعه بالغسل،

(١) الأحداث جمع حدث والحدث وصف شرعى يحل بالأعضاء يمنع من مباشرة
ما لا يجوز إلا بالطهارة والمراد به هنا هو ما ينقض الوضوء بنفسه من كسل
خارج من القبل أو الدبر، وأسباب الأحداث ما هو مظنة الأحداث غالباً
كمن الذكر، ومن المرأة الأجنبية، والنوم، وترك المصنف من نواقض الوضوء
أشياء ليس أحداث ولا أسبابها كالشك في الوضوء والردة، وسيأتى ذكرها
إن شاء الله.

(٢) أى يحركه في فمه.

(٣) أى يطرحه إلى خارج فمه يقال مسح الشراب أى رمى به خارج فمه.

(٤) وفى " م " بخياشيمه " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز ".

وخياشيم جمع خيشوم بفتح الخاء وسكون الياء وضم الشين وهو مجرى
النفس من أعلى الأنف.

(٥) يعنى أنه يسن المبالغة فى استنشاق الماء فى الوضوء لغير الصائم فانه
يكره له أن يبالغ فيه حتى لا يفسد صومه بسبق الماء إلى الحلق.

(٦) أى البياض الذى بين الصدغ والأذن ما فوق الوتد فيمسح وجوب لأنه
من الرأس، وأما البياض الذى بين عظم الصدعين والوتد فهو من الوجه،
وكذا البياض الذى تحت الوتد فيجب غسله على المشهور.

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٨٥.

وأما الآن نأني فيستحب استيفاؤهما بالمسح ظاهرهما وباطنهما^(١) ، وادخال الأصابع إلى الصماخين^(٢) ، وقد بينا القول في الرجلين^(٣) .
 وأما بيان الترتيب المسنون فهو أن يبدأ بعد النية فيسمى الله^(٤) ويفسل يديه قبل ادخالهما في الأثناء ثم يتغمض ثم يستنشق ثم لينتشر ، ثم يفسل وجهه ، يبدأ من أعلاه ثم يمين يديه ثم يسراهما من أطراف الأصابع إلى المرافق^(٥) ثم يمسح الرأس على الصفة التي ذكرنا ثم مسح بالانفين ثم يفسل يميني رجله ثم يسراهما .

(١) يعني أن السنة مسح ظاهرهما بالابهامين وباطنهما بالسبابتين مع تجديد الماء غير الماء الذي مسح به رأسه على المشهور في المذهب ، لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما^(١) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم ، وقال ابن العربي وتجديد الماء لهما أصل لا يزعم . انظر عارضة الأحوذى : ج ١ ص ٥٤-٥٥ .
 (٢) هو الثقب الذي تدخل فيه رأس الأصبع إلى الآن^(٢) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٩٨ .
 (٣) غير أنه ترك تحليل أصابعهما والمشهور في المذهب أنه مستحب فقط .
 انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٤٣ .

(٤) وفي "ز" لفظ الجلالة "ساقط" والأولى ما أثبتناه من نسخة "م" وظاهر قول المصنف أن التسمية من سنن الوضوء إلا أن المشهور في المذهب أنها من الفضائل ، ولكن القول بالسنة أظهر للأحاديث الواردة في ذلك منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه^(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وله عدة طرق وفي جميعها مقال وعلى هذا الحديث غير ثابت عند أهل السناد ولكن مجموعها يقوى بعضها فتدل على النية وهو بعد ذلك أمر حسن في نفسه وشروع في الجملة .

انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٦٥ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٠٣ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٩ .

(٥) والمشهور في المذهب دخول المرافق في غسل اليدين وجوبا ، وكذلك يجب تحليل أصابعه ومعاينة تكاميش الأنايل . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٤٢ .

فصل

فأما فضائله ^(١) فالسواك ^(٢) يعود يابس أو رطب ، إلا أن يكون صائماً فيكسره له الأخضر ^(٣) خيفة أن يصل طعمه الى الحلق فيفطره ، فان لم يجد شيئاً فان أصبعه ^(٤) يجزيه .

وأما التكرار ففضيلة في المغسول دون المسح فيكبره مرتين أو ثلاثاً ، والثلاث أفضل من الاثنين وما زاد على الثلاث سرف ^(٥) ممنوح ، والمرة هي الفسرف ^(٧) ،

فصل في فضائل الوضوء

(١) وقد تقدم ذكر معنى الفضائل ، وقد ذكر المصنف ثلاثاً من فضائل الوضوء وترك الباقي اختصاراً منه ، والمشهور في المذهب أنها إحدى عشرة فضيلة ، وهي : التسمية ، والسواك ، وتكرار المغسول ، وعدم الاسراف في الماء ، ووضع الاثني عشر على جهة اليمين ان كان مفتوحاً ، والبدن بمقدم الرأس عند غسل الوجه ، وعدم الكلام في حال الوضوء إلا بذكر الله أو لضرورة ، وترتيب المسنون مع المسنون ، والوضوء في موضع طاهر ، واستقبال القبلة فيه ، والدعاء بالوارد بعد الفراغ منه . انظر الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١٠٠ ، الخرشي ج ١ ص ١٣٧ ، الشرح الصغير ج ١ / ص ٤٩ .

(٢) يعني أن من فضائل الوضوء استعمال السواك قبل أن يتمضمض وذلك يعود أو نحوه وبكل ما يزيل صفرة الأسنان أو ينظف الفم كالفرشاة ونحوها لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء . انظر شرح الزرقاني على الموطأ : ج ١ ص ١٣٤ .

(٣) أي الذي يتحلل منه شيء من طعمه أو جرمه .

(٤) وفي " ز " يجزى " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٥) وفي " ز " فسرف " وكلا اللفظين صحيح .

(٦) أي مكروه كما تقدم .

(٧) يعني أن المرة هي الفسرف وذلك إذا عم الماء جميع المغسول والا فالمرة الثانية تكون تكملة للفسرف ، والخلاصة أنه لا بد من تعميم المحل بالفسرف فان حصل بالأولى فيكون ما بعدها من الفضائل وان لم يحصل بالأولى كان ما يعم من غيرها هو الفسرف . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٠١ .

ولا فضيلة في تكرار^(١) مسح الرأس ، والأذنين .

(١) يعني أن الفضيلة في المسح مرة واحدة لأن تكرار المسح يصيره غسلا وقد سبق أن رد مسح الرأس سنة وفي قول أنه فرض على اعتبار أنه تكلمة للمسحة الأولى والمشهور ما ذكرناه من أن الأولى اذا استوعبت هي الفرض ويكون الرد حينئذ سنة .

* باب ما يوجب الوضوء ^(١) وما ينقصه بعد صحته *

يوجب الوضوء شيان ، أحداث ، وأسباب للأحداث ^(٢) ،

فأما الأحداث الموجبة للوضوء فهي ما خرج من السبيلين من المعتاد دون
النادر الخارج على وجه المرض ^(٣) ، والسلس من غائط ، أو ريح ، أو بول ، أو مذى ،
أو ودى ، إذا كان ذلك على غير وجه السلس والاستنكاح ، وإن كان ^(٤) البول
والمذى ^(٥) خارجين على وجه السلس والاستنكاح ^(٦) فلا وضوء فيهما واجب ، وكذلك
ما خرج من السبيلين من غير المعتاد كالخصى ، والدم ، والدون فلا وضوء فيه .

* باب في بيان ما يوجب الوضوء وما ينقصه *

(١) وهذا العنوان شمل الأمرين نصا وهو من محاسن المؤلف بخلاف من اقتصر
على أحدهما ، والفرق بين الموجب والناقض أن الموجب هو ما كان قبل الوضوء ،
أما الناقض فلا يكون إلا متأخرا عن الوضوء .

(٢) وقد ترك المؤلف من النواقض ما ليس أحدهما وهو الشك في الوضوء أو الردة
كما يأتي ولعله تركه لأنه ملحق بالأحداث أو بالأسباب .

انظر الدسوقي ج ١ ص ١١٤ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٩ .

(٣) يعني أنه قد تقرر أن الوضوء ينتقض بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد
على وجه الصحة والاعتیاد ، أما إذا كان نادرا كخروج الخصى أو الدود
من أحد السبيلين ، أو على وجه المرض كسلس البول ، والغائط ، وغيرهما
فلا ينتقض به الوضوء إلا أنه يستحب أن يتوضأ صاحبه لكل صلاة .

انظر الدسوقي ج ١ ص ١١٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٥٦ .

(٤) وفي " ز " لفظ " كان " ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٥) قال الخرشي أن المراد بسلس المذى أنه كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر
أحدى وليس المراد أنه مستمر دائما .

انظر الخرشي : ج ١ ص ١٥٣ .

(٦) يعني أنه إذا كان سلس البول أو الاستنكاح دائمين فلا يجب فيهما
الوضوء وذلك أنه لا فائدة فيه مادام السلس مستمرا ولو أكثر الوقت لما فيه من
المشقة وهي مرفوعة بالشرع . انظر الخرشي : ج ١ ص ١٥٣ .

ويفسد الوضوء الردة ^(١) ، ولا يوجب الوضوء ما خرج من البدن — غير السبيلين ^(٢) من قيء . ولا قلنس ، ولا بلغم ولا رعاف ولا حجامه ، ولا فصاد ولا غير ذلك .

وأما أسباب الأحداث ^(٤) فهي ما أدت الى خروج الأحداث غالبا ، وذلك نوعان أحدهما : زوال ^(٥) العقل بالنوم والسكر ، والجنون ، والاعماء ، فأما النوم المستثقل ^(٦) فيجب منه الوضوء على أى حال كان النائم من اضطجاع ،

(١) وهو المشهور فى المذهب ، ووجه ذلك أن الردة محبطة للعمل والوضوء عمل فهو محبط بها ، ووجب الوضوء على المرتد لأنه صار بعد توبته بمنزلة من يبلغ حينئذ فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو ارادة القيام للصلاة ، لأن الردة محبطة لجميع أعماله التعبدية لقوله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك) سورة الزمر : آية ٦٥ . انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) يعنى أن الخارج عن غير السبيلين كالقيء ، والقلنس ، والبلغم والرعاف والحجامه ، والغصد ونحو ذلك لا ينقض به الوضوء على المشهور فى المذهب .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٣ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥ .

(٣) القلنس بفتح القاف وسكون اللام ما يخرج من الفم وليس بقيء .

(٤) الفرق بين الأحداث والأسباب هو أن الحدث هو ما نقض الوضوء بنفسه كالبول والغائط وغيرهما ، وأما السبب فما كان مظنه لخروج ما ينقض الوضوء ، كالنوم والمس .

(٥) يعنى أن من الأسباب التى تنقض الوضوء زوال العقل أو فقد الشعور بجنون ،

أو نوم ، أو اعماء ، أو سكر ، إذ الانسان فى هذه الأحوال لا يدرك أن تنقض وضوءه أو لم ينتقض ، والمدار فى هذه الأشياء جميعا زوال العقل ، فإذا زال العقل بشئ من تلك الأشياء نقض الوضوء مطلقا سواء طالت المدة أم قصرت ، وهذا

هو المشهور فى المذهب " انظر المدونة : ج ١ ص ١٢ ، حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ١١٨ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٧ .

(٦) وقوله : المستثقل بفتح القاف أى النوم الثقيل مهطل للوضوء مطلقا طال أو قصر

قال الخرصى : وعلامة النوم الثقيل بسقوط شئ من يده أو انحلال حيوته أو سيلان ريقه =

أو سجود ، أو جلوس أو غير ذلك ، ومادون الاستئصال يجب منه الوضوء في الاضطجاع والسجود ، ولا يجب في الجلوس . (١)

وأما السكر والجنون والاعما فيجب الوضوء بقليله وكثيره .
والنوع الآخر (٢) وهو ضربان ، لمس النساء ومس الذكر .
فأما لمس النساء فيجب منه الوضوء إذا كان للذة (٣) قليلا كان أو كثيرا مباشرة أو من وراء حائل رقيق لا يمنع اللذة ، وإن كان صفيقا لم يوجب الوضوء لمنعه اللذة ،

== أو بعده عن الأصوات المتصلة به دون أن يدري به " والأصل في ذلك حديث
على بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
" وكاء السسه العينا فمن نام فليتوها " أخرجه أبو داود رقم ٢٠٣ في كتاب
الطهارة باب الوضوء من النوم ، وهو حديث حسن ، انظر جامع الأصول : ج ٧ ص ٢١١
الوكاء ، الرباط . والسسه ، حلقة الدبر .
أما حديث أنس رضي الله عنه ، قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينتظرون المشاء حتى تخفق رؤوسهم " أي من النوم " ثم يصلون ولا يتوطئون "
فيحمل على عدم الاستغراق والثقل جنما بين الحديثين . رواه البخاري
ومسلم . انظر فتح الباري ج ١ ص ٣١٤-٣١٥ .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١١٩ ، الخرشي ج ١ ص ١٤٥ ، المدونة ج ١ ص ١٠٠ .
(١) والمشهور في المذهب أن المعتبر هو صفة النوم ولا عبرة بهيئة النائم سواء نام
مضطجعا أو قائما أو على أية صفة ، فمتى كان النوم ثقيلا نقض وضوؤه على أي حال
كان نومه فإن كان غير ثقیل فلا تنقض وضوؤه .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١١٩ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٥٧ .

(٢) وفي " ز " والنوم الأخرى .

(٣) وهو المشهور في المذهب يعني أن مس امرأة غير محرم بشهوة يوجب الوضوء
إذ أن مجرد قصد الشهوة كوجودها ، أما مس امرأة لغير شهوة فلا يوجب
الوضوء وذلك أن الأدلة الراجعة تدل على عدم نقض الوضوء بمجرد لمس المرأة
من غير قصد اللذة أو وجودها ، لحديث عائشة رضي الله عنها : قالت فقدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتصت فوضعت يدي على باطن
قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان . الحديث " .

ولا فرق بين اللمس باليد ، أو الفم أو بغيرهما من الأعضاء إذا وجد^(١) اللذة ، ولا بين لمس الأعضاء أو الشعر إذا كان هناك لذة ، ولا فرق بين الزوجة والأجنبية ، وذات المحرم^(٢) .

وأما لمس الذكر فالمراعاة فيه اللذة^(٣) عند لمس

= وقد ثبت عنها أيضا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ * والحديث الأول رواه مسلم ، والثاني رواه أبو داود والنسائي ، وقال النسائي : ليس فى هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل ، انظر سبل السلام ج ١ ص ٦٦ . جامع الأصول : ج ٧ ص ٣٠٤ ، وإنما ينتقض الوضوء بمس غير محرم إذا كان بلذ فأوقصد لها عملا بالأدلة الآتية : قوله تعالى * أولا مستم النساء فلم تجدوا ماء * سورة المائدة ٦ . ولما ثبت أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما تقول فى رجل لقي امرأة يعرفها فليس يأتى من امراته شيئا الا أتاه منها غير أنه لم يجامعها قال فأنزل قوله تعالى : * أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبهن السيئات . . الآية * سورة هود : آية ١١٤ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم صل * رواه أحمد والدارقطنى وأصل القصة فى الصحيحين . انظر البخارى مع فتح البارى ج ١٢ ص ١٣٤ ، وسلم شرح النووى ج ١٢ ص ٧٩ ، فجمعنا بين أدلة النقض وأدلة عدمه حمل كل منهما على حال ، فأدلة النقض تحمل على ما إذا كان بلذة وأدلة عدم النقض تحمل على عدم قصد اللذة أو وجودها وهذا هو المشهور فى المذهب المالكى والحنابلة . انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٢٠ .

- (١) وفى "م" إذا وجدت والصحيح ما أثبتناه من نسخة "ز" .
 (٢) وهو المشهور فى المذهب أن لا فرق مع وجود اللذة بين ذات المحرم وغيرها . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢١ ، الخرشي ج ١ ص ١٥٦ .
 (٣) والمشهور فى المذهب أن مس الذكر بباطن الكف أو الأصابع ينقض الوضوء مطلقا من بالغ إذا كان من غير حائل لقوله عليه الصلاة والسلام * إذا لمس أحدكم ذكره فليتوضأ * انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ٨٧ ، المدونة : ج ١ ص ٩ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢١ ، الخرشي ج ١ ص ١٥٦ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٥٩ .

أصحابنا^(١) البغداديين تلمس النساء ، وعند المقاربة وبعض البغداديين ببطن الكف أو الأصابع فقط ، ومن المرأة فرجها مختلف فيه^(٢) .
ولا وضوء من من الأنثيين ، ولا الدبر ، ولا شيء من أرفاغ^(٣) البدن ، وهى مغبنة ، الباطنة كتحت الأبطين . وما بين الفخذين وما أشبه ذلك ، ولا من أكل شيئا أو شربه كان مامسته النار أو مما لم تمسه ، ولا من قهقهة فى صلاة أو غيرها ، ولا من ذبح بهيمة أو غيرها .

== والخلاصة أن من الذكر عند بعض البغداديين يقاس على حص المرأة فينتقض الوضوء اذا كان بلذة أو قصد لها لأنه من الأسباب والمسبب أى كنزول المذى والودى انما يوجد عند اللذة ، وأما عدمها فلا وجود له ان لا عبرة بمس الذكر حينئذ ، ولكن المشهور فى المذهب عدم التقييد باللذة عملا باطلاق الحديث ولأن الأصل فى نواقض الوضوء عدم التقييد بالقصد أو عدمه بدليل أن خروج الناقض من مخرجه كالبول والغائط لا يشترط فيه القصد ولا عدمه بل ينقض مطلقا ولو خطأ أو سهوا ، ولكننا نميل الى ترجيح رأى الأول وهو التقييد باللذة أو قصدها لأن النقض بالأسباب يراعى فيه التضيق بعكس النقض بالأحداث فانه يحطاط فيها .

وأما اطلاق الحديث فيمكن تقييده بالقياس وخصوصا اذا كان القياس قسويا كما هنا وبهذا الجمع بين أحاديث النقض وأحاديث عدمه كحديث طلق بن عدى ان هو الا بضعة منك .

(١) يعنى بأصحابه البغداديين القاضى اسماعيل والقاضى أبو حسين بن القصار وابن الجلاب والقاضى أبى الفرج ، والشيخ أبى بكر الأبهري ونظرائهم " ، انظر شرح الخطاب ج ١ ص ٨٠ .

(٢) المشهور فى المذهب عدم انتقاض وضوء المرأة بمس فرجها لأن فرجها ليس بذكر فيتناوله الحديث ، وروى عن الامام مالك أن عليها الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام " من مس فرجه فليتوضأ " انظر نيل الأوطار ج ١ ص ٢٥٠ ، ولفظ " من " فى الحديث يشمل الذكر والأنثى ولفظ الفرج يشمل القبل والدبر من الرجل والمرأة والمذهب عدم النقض كما ذكرنا .

المدونة ج ١ ص ٩ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٣ ، الخرشى ج ١ ص ٩ ، شرح الخطاب ج ١ ص ١٠٢ ، بلفظ السالك ج ١ ص ٥٥ .

(٣) الأرفاغ جمع رفع بضم الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهو أصول الفخذين من جانبي العانة . انظر لسان العرب ج ٨ ص ٤٢٩ .

* باب ما يوجب الغسل (١) *

يجب الغسل على الرجل بشيئين ، (٢) انزال الماء الدافق (٣) عن اللذة (٤) فى نوم أو يقظة ، فان عرى عن اللذة فلا غسل فيه ، والا يلاج (٥) بالحشفة فى قبل أو دبر ، وعلى المرأة بهذين وشيئين آخرين ، وهما الحيض ، (٦) والنفاس ، وهو خروج الولد (٧) ،

* باب فى بيان ما يوجب الغسل *

(١) ومعنى الغسل تعميم الجسد بالماء الطهور مع الدلك فيما استطاع .

(٢) يعنى بالانزال خروج المنى بلذة فى يقظة من رجل أو امرأة ، لقوله تعالى :

" وان كنتم جنبا فاطهروا " سورة المائدة ، الآية ٦ . وأما فى النوم فلا يشترط

الشعور باللذة بل المعمول عليه هو خروج المنى بدليل أن من قام من نوم

فوجد فى ثوبه منيا فانه يغتسل منه ولم يشترطوا فيه شعور بخروجه .

(٣) أى يتدفق عند خروجه دفعة بعد دفعة ، وتختلف المرأة عن الرجل بأن ماءها

ليس كما الرجل ولا ينزل بتدفق .

(٤) وقوله عن اللذة احتراز عن خروجه بغير لذة كأن يخرج لمرض أو بلدغ عقرب

أو نحوها فانه لا يوجب الغسل لأنه خارج على وجه غير معتاد فلا يمكن الاحتراز

منه فهو كالدّم النازف من البواسير " انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥) يعنى أن ادخال الحشفة ونهى رأس الذكر أو مقدارها عند فقدتها فى الدبر

أو القبل موجب للغسل مطلقا سواء أنزل أو لم ينزل والأصل فى ذلك قوله عليه

الصلاة والسلام " اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب

الغسل " انظر فتح البارى ج ١ ص ٣٩٥ .

(٦) أى انقطاع دم الحيض والنفاس لقوله تعالى : " فاعتزلوا النساء فى الحيض

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله " سورة البقرة :

الآية ٢٢٢ ، وعن عائشة رضى الله عنها أن امرأة سألت النبى

صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغتسل " رواه البخارى

انظر فتح البارى ج ١ ص ٤١٤ ، وقس عليه النفاس لأنه فى معناه أو أولى منه وعلى

هذا انعقد الاجماع .

(٧) وهو المشهور فى المذهب ، يعنى أن خروج الولد موجب للغسل مطلقا سواء

صاحبه دم أولا ، قال الخرشي : ووجوب الغسل فى حال خروج الولد =

وعليهما باسلام الكافر^(١) منهما .

= بلا دم أصلاً بناءً على اعطاء الصورة النادرة حكم غالبها ، لأن الغالب خروج الدم مع الولد .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٣٠ ، الخرشي ج ١ ص ١٦٥ .

(١) وهو المشهور في المذهب ،

قال الخرشي : يعني أن الشخص الكافر ذكراً أو أنثى إذا أسلم وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل ، إذا تقدم له سبب يقتضي وجود الغسل من جماع ، أو انزال ، أو حيض ، أو نفاس النساء ، فإن لم يتقدم عليه شيء من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور في المذهب " انظر الخرشي : ج ١ ص ١٦٥ ، والأصل في ذلك حديث أبي هريرة أن ثاممة أسلم فقَالَ النبي صلى الله عليه وسلم إذا هبوا به إلى حائط بنى فلان فمروه أن يفتسل " رواه أحمد وغيره وأصله في الصحيحين . انظر نيل الأوطار : ج ١ ص ٢٨٢ ، ومن تعليلهم المذكور يؤخذ أن الغسل إنما يجب على البالغ ، وأما غيره فلا غسل عليه إذا أسلم إذ لا يتصور وجود سبب منه موجب الغسل .

* باب صفة الاغتسال *

قد بينا أن الغسل من الجنابة وسائر ما ذكرناه معها فريضة - وهو مشتمل على مفروض ، ومسنون ، وفضيلة ، فمفروضاته ثلاث : (١) وهي النية (٢) وتعميم (٣) ظاهر البدن ، ومرار اليد على البدن مع الماء ، وهذا (٤) عندنا من شرط كونه غسلاً (٥) ، فيستوى فيه الغسل والوضوء إلا أن المادة قد جرت بذكره مع الغسل ، ويفعل الغسل بما يفعل به الوضوء من الماء المطلق .

* باب في بيان صفة الاغتسال وسننه وفضائله *

(١) والذي نكره المصنف خلافاً المعروف في المذهب ، والمشهور أنها خمس النية ، وتعميم الجسد بالماء ، والموالة والدلك ، وتخليل شعر اللحية والرأس ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٣٢ ، قوانين الأحكام ص ٤٠ ، بلغة السالك : ج ١ ص ٦٣ .

(٢) والمراد بالنية قصد الطهارة من الحدث الأكبر .

(٣) واستغنى بهذا الركن ، وهو تعميم الجسد بالماء عن ذكر تخليل الشعر لأنه لا يحصل التعميم إلا به .

(٤) أي امرار اليد على البدن وهو المعبر عنه بالتدليك .

(٥) أي أن التدليك داخل في معنى الغسل فيكون مطلوباً في الوضوء والاغتسال لتحقيق معنى الغسل ومقتضى ذلك أنه لا يعد بذاته ركناً منفرداً لكن العبادة عند الفقهاء ذكره ركناً مستقلاً إشارة إلى أن من الناس من لا يعمده مطلوباً ويكتفى بتعميم البدن بالماء ولو بدون الدلك .

أما الموالة فقد تركها وهي ركن كالوضوء لقوله تعالى " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا . . . الخ " وقوله : " وان كنتم جنبا فاطهروا " سورة المائدة آية ٦ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٣٣ لأن القاعدة أن جواب الشرط يحصل دفعة أو متصلاً ببعضه ببعض إذا كان ذا أبعاض فترك عدها تساهلاً كما بينا ذلك فيما تقدم .

* باب المياه وأحكامها *

(١) الأصل في المياه كلها الطهارة والتطهير على اختلاف صفاتها ومواضعها من سماء ، أو أرض ، أو بحر ، أو نهر ، أو عين ، أو بئر ملح أو عذب ، أو راكد كان باقيا على أصل مباحته^(٢) أو نائبا بعد جموده ، إلا ما تغيرت أوصافه التي هي

= من ماء ثم تفيضين على سائر جسدك الماء فتصهرين " أو قال فإذا أنت قد طهرت " رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم . انظر عارضة الأhoodى شرح الترمذى ج ١ ص ١٥٨-١٥٩ .
وأما ما ورد في المذهب أن الشعر إذا كان قوى الضفر أو مضمور بخيوط كثيرة وهو مازاد على الاثنين في الضفيرة الواحدة فإنه يجب نقضه فهو مخالف للحديث المذكور وإن كان هو المشهور في المذهب .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٣٤ ، الخرشى ج ١ ص ١٦٨ .
(١) يعني أن الأصل في المياه كلها الطهارة والتطهير لقوله تعالى : " وانزلنا من السماء ماء طهورا " سورة الفرقان ، آية ٤٨ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " الماء طهور لا ينجسه شيء " . وقال في البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته " حديث الأول أخرجه الترمذى وقال حديث صحيح . انظر جامع الأصول : ج ١ ص ٦٤ ، وحديث الثاني ، أخرجه الموطأ والترمذى وهو حديث صحيح . انظر جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ ، عارضة الأhoodى ج ١ ص ٨٣-٨٤ .
واستثنى من ذلك الماء الذي تغير أحد أوصافه الثلاثة ، لما روى في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام " إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه " ولكن هذه الزيادة ضعيفة السند إلا أنه أيدها الإجماع على معناها .
(٢) أى سيولته ، يقال ماع الماء والدم ونحوه ، يبيع ميعا أى جرى على وجه الأرض جريا منبسطا فى هيئته . انظر لسان العرب " مادة ميع " .
(٣) يعنى أن الماء لا يخرج عن كونه طاهرا مطهرا بمجرد استعماله أو مخالطته لشيء إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة ، لونه ، أو طعمه ، أو ريحه . لقوله عليه الصلاة والسلام " أن الماء طهور لا ينجسه شيء " رواه الترمذى وقال حديث حسن ، وقد ورد فى الرواية لابن ماجة إلا ما غلب على ريحه ، وطعمه ولونه ، =

* باب المياه وأحكامها *

(١) الأصل في المياه كلها الطهارة والتطهير على اختلاف صفاتها ومواضعها من سماء ، أو أرض ، أو بحر ، أو نهر ، أو عين ، أو بئر ملح أو عذب ، أو راكس كان باقيا على أصل مباحته ^(٢) أو نائها بعد جموده ، إلا ما تغيرت أوصافه التي هي

= من ماء ثم تفيضين على سائر جسدك الماء فتصهرين * أو قال فإذا أنت قد طهرت * رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم . انظر عارضة الأحوذى شرح الترمذى ج ١ ص ١٥٨-١٥٩ .
وأما ما ورد في المذهب أن الشعر إذا كان قوى الضفر أو مضفور بخيوط كثيرة وهو مازاد على الاثنين في الضفيرة الواحدة فإنه يجب نقضه فهو مخالف للحديث المذكور وإن كان هو المشهور في المذهب .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٤ ، الخرشى ج ١ ص ١٦٨ .
(١) يعني أن الأصل في المياه كلها الطهارة والتطهير لقوله تعالى : * وانزلنا من السماء ماء طهورا * سورة الفرقان ، آية ٤٨ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : * الماء طهور لا ينجسه شيء * . وقال في البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته *
حديث الأول أخرجه الترمذى وقال حديث صحيح . انظر جامع الأصول : ج ١ ص ٦٤ ، وحديث الثاني ، أخرجه الموطأ والترمذى وهو حديث صحيح . انظر جامع الأصول ج ٧ ص ٦٢ ، عارضة الأحوذى ج ١ ص ٨٣-٨٤ .
واستثنى من ذلك الماء الذي تغير أحد أوصافه الثلاثة ، لما روى في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام * إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه * ولكن هذه الزيادة ضعيفة السند إلا أنه أيدها الإجماع على معناها .
(٢) أى سيولته ، يقال ماع الماء والدم ونحوه ، يبيع ميعا أى جرى على وجه الأرض جريا منبسطا فى هيئته . انظر لسان العرب * مادة ميع * .
(٣) يعنى أن الماء لا يخرج عن كونه طاهرا مطهرا بمجرد استعماله أو مخالطته لشيء إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة ، لونه ، أو طعمه ، أو ريحه . لقوله عليه الصلاة والسلام * أن الماء طهور لا ينجسه شيء * رواه الترمذى وقال حديث حسن ، وقد ورد فى الرواية لابن ماجة إلا ما غلب على ريحه ، وطعمه ولونه ، =

اللون والطعم ، والريح ، أو أحدهما من مخالطة ما ينفك عنه غالبا أو بما ليس بقرار له ولا متولد عنه ، فما تغير بذلك ^(٢) فانه خارج عن أصله . ثم المخالط له على ضربين ، طاهر ، ونجس ، فالطاهر يسلبه التطهير فقط فيصير طاهر غير مطهر كسائر المائعات ، والنجس يسلبه الصفتين جميعا ، الطهارة والتطهير ، ويصير به نجسا من غير حد في ذلك مضروب ^(٤) ولا مقدار موقوف سوى أنه يكره استعمال القليل منه الذي لا مادة ^(٥) له ولا أصل اذا خالطته نجاسة ولم تغيره ^(٦) ، كما الحب ^(٧) ، والجرة ^(٨) ، وسائر الأوانس ، وآبار الدور الصفار .

-
- = قال الصنعاني هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها ، قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما ، أو لونا ، أو ريحا فهو نجس " انظر عارضة الأحمدي ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ ، سبل السلام ج ١ ص ١٨ ، الا جماع لابن المنذر ص ٣٣ .
- (١) أي ما ليس بالمخالط الملاصق له الذي لا يستغنى الماء عنه كالطين والنسورة ونحوها في مقر الماء وممره .
- (٢) أي بالمتفك عنه غالبا يعتبر خارجا عن الأصل وهو الطهورية .
- (٣) وفي " ز " فيصير به نجسا " كلا اللفظين صحيح .
- (٤) وفي " ز " معروف " والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " .
- والمعنى أنه لا غرق في ذلك بين الماء القليل والكثير فكل منهما منظور فيه الى تغيره . انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٩ .
- (٥) أي لا منعه له بمعنى أنه راكد وغير جار .
- (٦) يعني أنه يكره استعمال الماء القليل اذا خالطته نجاسة ولم يخيره ، وهذا مشروط بما اذا وجد غيره أما اذا لم يوجد غيره فانه يجوز استعماله من غير كراهة .
- (٧) وفي " م " كما الخب " وهذا تصحيف من الناسخ والصواب هو كما الحب بضم الحاء المهملة ، وجمعه حباب وهو الجرة الكبيرة ، ان لا يعقل أن يكون الخب بالخاء المعجمة ، وهو ماء البحر اذا هاج واضطرب لأن ماء البحر لا تؤثر فيه قليل من النجاسة وهذا باتفاق أهل العلم .
- (٨) والجرة اناء من خزف له بطن كبير وعروتان وفم واسع .

ولا يكره في الكثير كالحياض ، والغدير ، والآبار الكبار ، ويجمع أوصافه أن يقال الماء على ضربين ، مطلق ^(١) ، ومضاف ، فالتطهير هو بالمطلق دون المضاف ، فالمطلق ما لم يتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالبا ما ليس بقرار له ، ولا متولد عنه ، فيدخل في ذلك المساء القراح ^(٢) ، وما تغير بالطين لأنه قراره ، وكذلك ما يجسرى على الكبريت وما تغير بطول المكث لأنه متولد عن مكثه ، وما تغير بالطحلب لأنه من باب مكثه ، وما انقلب عن ^(٣) المذوبة الى الملح لأنه من أرضه وطول اقامته . ويدخل فيه الماء المستعمل على كراهة ^(٤) استعماله وكذلك القليل الذي لم تغيره النجاسة ، والمضاف ثقب المطلق ، وهو ما تغير أوصافه أو احدها من مخالط له ما ينفك عنه غالبا ، وهو على ضربين ، مضاف نجس ، ومضاف طاهر ، وذلك بحسب المخالط له ، وما تغير بزعفران أو عصف ^(٥) أو كافور أو غير ذلك من الطيب أو بلبن أو خل ، أو بشئ من المائعات أو الجامدات لأنه (ما خالطه ما ينفك عنه غالبا ^(٦) فأشبهه بما بالاقلا) فهو طاهر غير مطهر .

(١) قال الخرشي : الماء المطلق هو الذات التي يقال لها هذا ماء فيصدق عليها اسم الماء بلا قيد ، ويدخل في ذلك ما اضافته بيانية كما المطر ، وما أهيف لمحله كما السماء ، والآبار ، والعيون ، والبحر ، فقد انعقد الإجماع على جواز التطهير به ، ثم انه يستثنى من الآبار ^{آبار} ثمود فلا يجوز الوضوء بمائها ولا الانتفاع به لأنه ماء عذاب للنجاسته . انظر الخرشي ج ١ ص ٦٤ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٩ .

(٢) القراح أي الماء الخالص .

(٣) وفي " ز " من المذوبة " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) لأن الماء المستعمل اذا لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة طعمه أو ريحه أو لونه فهو طاهر مطهر مع الكراهة . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٢ .

(٥) العصف بضم العين وسكون الصاد نبات يصبغ به . انظر لسان العرب :

ج ٤ ص ٥٨١ .

(٦) وما بين القوسين ساقط " في " م " والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

فصل

والحيوان كله طاهر العين ^(١) ، طاهر السور ^(٢) الا ما لا يتوقى النجاسات غالبا كالكلب والخنزير ، والمشركين فاسئثارهم ^(٣) مكروهة ، وفي الحكم طاهرة الا ما تفسير منها عند اصابتهم ^(٤) النجاسة " كآكل الكلب ^(٥) الميتة " وأكل النصراني الخنزير وشربه الخمر فانه نجس ^(٦) .

(١) مدام حيا .

(٢) السور : هو ما بقى فى الاناء من الماء أو غيره بعد الشرب ، وأسئثار الحيوان طاهرة فى حال حياته سواء أكان مأكول اللحم أو غير مأكول ، الا الكلب والخنزير ، لقول عمر رضى الله عنه : " وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لها ما أخذت فى بطونها ، وما بقى فهو لنا طهور وشراب " انظر جامع الأصول ج ٧ ص ٦٩ .

وأما سور الكلب والخنزير فهو نجس يجب اجتنابه لقوله عليه الصلاة والسلام : طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يفسله سبع مرات أولا هن بالتراب " رواه مسلم . انظر شرح النووي لمسلم ج ٣ ص ١٨٣ .

وأما الخنزير فلأنه أسوأ حالا من الكلب ، لقوله تعالى : " أولحم خنزير فانه رجس " سورة الانعام ، الآية ١٤٥ ، وهذا هو الأوجه وان كان غير المشهور فى المذهب لأن المشهور فى المذهب هو أن الكلب والخنزير طاهران وسورهما كذلك ،

قال الدردير : الطاهر : الحي ، وعرقه ، ودمعه ، ومخاطه ، ولعابه ، وبيضه ، الا المذرو وما خرج بعد موته " المذرو بفتح الميم وكسر الذال المعجمة ، وهو ما تفسير بعفونة ، أو زرقه أو صار دما فانه نجس " انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٤-١٥ .

(٣) وفى " ز " فآسارهم " والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) وفى " م " عند اصابتهم النجاسة وكلا اللفظين صحيح .

(٥) وما بين القوسين ساقط فى " ز " .

(٦) اذا تفسير الماء بذلك لونا أو طعما أو ريحا تنجس .

ويغسل الا ناء من ولوغ الكلب في الماء سبعا ، ويراق الماء استحبابا ، ولا يراق ما ولغ فيه الكلب من سائر المائعات (١) وفي غسل الا ناء منه روايتان (٢) وأسـرار البغال والحمير وسائر الدواب والسباع والطيـر طاهرة (٣) الا أن يكون شيء منها يأكل النجاسة على ما بيناه ، وفي غسل الا ناء من ولوغ الخنزير روايتان (٤) ثم الحيوان بعد ذلك على ضربين ، برى ، وبحرى ، فالبحرى طاهر العين حيا وميتا (٥) كان سمكا أو غيره ، كان مما له شبهه في البر أو مما لا شبه له لا ينجس في نفسه ولا ينجس مامات فيه من مائع . ويجوز التطهر بما مات فيه على الاطلاق (٦) الا أن تغيره فيصير مضافا لنجسا . (٧)

-
- (١) الا اذا رؤيت على فمه النجاسة فيجب اراقته .
 (٢) والمشهور أنه يندب الغسل تعميـدا لطهارة الكلب الا تغير فيجب الغسل .
 انظر بلغة السالك ج ١ ص ٣٤ .
 (٣) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقى شراب وطهور " .
 قال ابن الأثير وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ولكن
 للحديث شواهد بمعناه أيضا مرتقى به " انظر جامع الأصول ج ٢ ص ٦٩ .
 (٤) والمشهور في المذهب أنه يغسل نـدبا الا اذا رؤيت النجاسة على فيه فانه
 يغسل وجوبا ،
 قال الصاوى : يلحق الخنزير بالكلب في ندب غسل الا ناء من لوغته " يعنى أنه
 يقاس عليه أحكامه قياسا أولويا . انظر بلغة السالك ج ١ ص ٣٤ ، المدونة :
 ج ١ ص ٥٥ .
 (٥) لقوله عليه الصلاة والسلام عند ما سئل عن ماء البحر فقال : هو الطهور ماؤه
 الحل ميتته " رواه الخمسة ، وقال الترمذى حديث حسن وقد سبق تخريجه .
 ولعموم قوله تعالى " أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا وللسيارة " سورة المائدة
 آية ٩٦ .
 (٦) أى سواء مات بنفسه أو بفعل فاعل .
 (٧) فيكون طاهرا في نفسه غير مطهر ويصلح في العادات كالطبخ وغيره .

والبرى ضربان : منه ماله نفس^(١) سائلة كسائر ما ذكرناه من الدواب وغيرها
 من الطير والفأرة والسنانير^(٢) ، فما مات من ذلك نجس في نفسه وينجس مامات فيه
 من مائع غيره أو لم يغيره^(٣) . ولا ينجس الماء إلا أن تغيره النجاسة إلا أنه يستحب
 نزح البئر التي توت فيها بحسب كبر الدابة وصفرها ، وكثرة ماء البئر وقلته وذلك
 توق^(٤) واستحباب ، وما تغير وجب نزح جميعه الى أن يزول التغير^(٥) .
 والضرب الآخر مالا نفس له سائلة كالزنبور^(٦) ، والعقرب ، والخنفساء^(٧) ، والصرار^(٨)
 وبنات وردان وشبه ذلك ، فحكم هذا حكم دواب البحر لا ينجس في نفسه إذا مات ،
 ولا ينجس مامات فيه^{من} مائع أو ماء ، وكذلك ذباب العسل والباقلاء ودود الخل .
 ولا يجوز التطهر من حدث ولا نجس ولا بشيء من المسنونات والمفروضات والقربات
 بمائع سوى الماء المطلق .

ونبيذ التمر^(٩) المسكر نجس كالخمر ولا يجوز شربه ولا التطهر به للحدث ولا لنجس

(١) المراد بنفس بفتح النون وسكون الفاء الدم الذاتي لا المكتسب كدم البراغيث .

(٢) السنانير جمع السنور وهو القط .

(٣) قال الدردير : ان ظن سريانها في جميعه بأن طال مكثها فيه والا فيتنجس منه
 بقدر ما ظن سريان النجاسة فيه لأن الطعام لا يطرح بالشك .

انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٠ .

(٤) التوق أى بعدا عن الأذى .

(٥) وذلك بصب الماء عليه أو القاء تراب ونحوه من أجزاء الأرض حتى يتغلب على
 النجاسة .

(٦) الزنبور ذكور النحل .

(٧) الخنفساء بضم الخاء وسكون النون وضم الفاء وفتح السين دويبة سوداء تكون
 في أصول الحيطان ، ويقال ألح من الخنفساء لرجوعها اليك كلما رميت بها .

انظر لسان العرب : ج ٦ ص ٧٤ .

(٨) الصرار بفتح الصاد والراء المشددة دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع .

انظر لسان العرب : ج ٤ ص ٤٥٥ .

(٩) ولا خصوصية للتمر بل جميع الأبنة كذلك .

✽ باب فى الاستنجاء وآداب الأحداث ✽

(٢) ويختار لمريد الفائط والبول أن يحدد بموضع لا يقرب منه أحد ولا يستقبل القبلة ولا يستديرها إلا أن يكون فى منزله أو بين البنيان فيجوز ذلك. (٤)
ولا ينبغي (٥) له قضاء الحاجة على قارة الطريق ولا شاطئ نهر ولا فى ماء دائم

✽ باب فى الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة ✽

(١) الاستنجاء لغة طلب النجاء والخلو من شئ مأخوذ من قولهم نجوت الصود اذا قشرته أو أصلحته وسمى به لأن فى الاستنجاء تقشير للنجاسة عن محلها وان هاب لعينها .

وشرعا : ازالة ما على السبيلين من النجاسة بالماء أو بالحجر أو بهما معا .
وحكمه واجب لحديث أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فأحمل أنا وغلام نحوى اداوة من ماء وعنزة فيستنجدى بالماء متفق عليه . انظر فتح البارى ج ١ ص ٢٥٠ ، مسلم شرح النووى ج ٣ ص ١٦٢ ،
الادوة : انا صغير ، وعنزة : عصا صغير .

(٢) أى يندب .

(٣) أى يحرم على قاضى الحاجة استقبال القبلة أو استبدالها فى الخلاء اذا لم يستتر بستر معتبرة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " اذا أتيت الفائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا بفائط ولكن شرقوا أو غربوا " متفق عليه . انظر فتح البارى ج ١ ص ٢٤٥ ، مسلم شرح النووى ج ٣ ص ١٥٢ ، وعلة التحريم أن جهة القبلة محظومة فوجب سيانتها عن مثل ذلك .

(٤) وهو المشهور فى المذهب لحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : رقيت على بيت أختى حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا لحاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة " انظر مسلم شرح النووى ج ٣ ص ١٥٣ لأن البنيان سائر فلزم يكن هناك سائر لم تجز .

(٥) أى يحرم أو يكره كراهة شديدة .

الا أن يكون كثيرا جدا كالمستبحر^(١) ولا يكلم أحدا^(٢) في حال جلوسه للحدث^(٣)،
 وإذا أراد الاستنجاء فبشماله الا أن يكون له عذر ، ويفرغ الماء على يديه قبل
 أن يلاقى بها الأذى . والأفضل له أن يجمع بين الماء والأحجار ، ويبدأ بالأحجار
 فان اقتصر على أحدهما أجرأه ، والماء أفضل^(٤) وان اقتصر على الأحجار جاز ما لم يمد
 المخرج أو ما يقاربه ، فان انتشر^(٥) على ذلك الموضع لم يجزه الا الماء .
 ويستحب له أن يأتي بالثلاثة^(٦) وان أنقى بدونها^(٧) أجزأه وكل جامد يحصل
 به الانقاء فهو كالحجر في الأجزاء^(٨) ، وقد يخالفه في اباحه

- (١) أى الشبيه بماء البحر في الكثرة .
 (٢) لا مفهوم لكلمة أحد بل المندوب الصمت .
 (٣) وفي " ز " على الحدث " والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " .
 (٤) لأنه يزيل العین والأثر والحكم بخلاف الحجر فانه يزيل العین والأثر ولا يزيل
 الحكم بل هو معفو عنه للضرورة فقط بحيث لو لاقى ماء من جنسه .
 (٥) يعني أنه اذا تجاوز المحل مثل أن ينتشر الى الصفحتين أو امتد الى
 الحشفة لم يجزه الا الماء .
 قال الدرد يرفى الشرح الصغير : وتعين - أى الماء - فى منى وحيض
 ونفاس ، وبول امرأة ، ومنتشر عن مخرج كثيرا * انظر الشرح الصغير :
 ج ١ ص ٣٨ .

(٦) أى بثلاثة أحجار ، وهو المشهور فى المذهب ، لحدیث عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه قال : أتى النبى صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرنى أن آتیه
 بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين والتست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة
 فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذا ركس " أى نجس " .
 انظر فتح الباری ج ١ ص ٢٥٦ .

- (٧) أى بأقل من ثلاثة أحجار .
 (٨) أى بشرط أن لا يكون محترما ككتب العلم وغير ذلك أو مطعوم آدمى كالخبز
 أو جنى كالعظم لحدیث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الاستنجاء بالروث والعظم ، وقال أبو هريرة ما بال العظم والرث ؟ قال : هما من
 طعام الجن * اذا فطعوم الآدمي من باب أولى ، كما يشترط أن لا يكون مؤذيا
 كالزجاج والسكين ويشترط أيضا أن يكون طاهرا فى نفسه .
 انظر فتح الباری ج ١ ص ٢٥٦ ، ومسلم شرح النووي ج ٣ ص ١٥٢ .

الابتداء^(١) اذا كان مما له حرمة ، ويكره له العظم والبعر ، وان وقع بهما الانقضاء جاز^(٢) ، ومن ترك الاستنجاء والاستجمار وصلا بالنجاسة فان كان لعذر من سهو أو عدم ما يزيلها به أجزاء^(٣) . وأعاد ان وجد الماء في الوقت ، وان كان عامدا قادرا على الازالة لم يجزه وأعاد أبدا^(٤) . وليس على من بال أن يقوم أو يقعد أو يزيـد في^(٥) التنحنح ولكن ينشر ذكره ويستفرغ جهده على ما يرى أن حاله يقتضيه من اطالة أو اقصار ، ويكره البول قائما^(٦) في موضع صلب لا يأمن تطايره عليه ، أو مقابلة الريح^(٧) ، ويجوز في الرحل والمواضع التي يأمن ذلك فيها^(٨) .

-
- (١) يعني يحرم الاستنجاء بماله حرمة مطلقا ، كشيء فيه حديث أو فقه ، لما في ذلك من الاستخفاف بالعلم النافع فهو في الحرمة أعظم من الروث والعظم .
- (٢) أي الاستجمار بالعظم والروث مكروه وان حصل بهما الايقاف فيجزئه .
- انظر الاشراف ج ١ ص ٢٠ ، قوانين الأحكام ص ٥١ .
- (٣) لأن ازالة النجاسة عندنا مقيدة بالذكر والقدرة فاذا كان ناسيا أو عاجزا فصلى فصلاته صحيحه لكن يعيد في الوقت ندبا . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣-٢٤ .
- (٤) أي في الوقت وبعده لأن صلاته باطلة . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤ .
- (٥) وفيه " كلمة " في " ساقط ، والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (٦) التنحنح هو اخراج الصوت من الحنجرة يشبه صوت السعال .
- (٧) النشر بالمثناة أي الجذب والمراد به جذب ذكره ليستخرج منه بقية البول عند الاستنجاء .
- (٨) والمشهور في المذهب أنه يكره البول قائما اذا كان في موضع صلب ، قال مالك في المدونة : في الذي يبول قائما ان كان ذلك في موضع رمل وما أشبه ذلك بحيث لا يتطاير عليه شيء منه فلا بأس بذلك ، وان كان في موضع صلب يتطاير عليه فأكره ذلك وليل جالسا . لحديث حفصة رضي الله عنه قال : فلقد رأيتني أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نتماشي فأنتى سباطة خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فيبال . انظر مسلم شرح النووي ج ٣ ص ١٦٧ ، السباطة بضم السين : محل القاء التراب والقمامة أي الكناسة . انظر لسان العرب ج ٧ ص ٣٠٩ .

- (٩) وفي " م " لفظ أو مقابلة الريح والصحيح وأثبتناه من نسخة " ز " .
- (١٠) لحديث حفصة سالف الذكر والظاهر من الحديث جواز ذلك اذا كان في موضع يأمن الانسان من تطاير البول عليه .

* باب منه آخر *

كل مانع خرج من أحد السبيلين نجس^(٢) ، وذلك هو البول ، والغائط ،
والمذى^(٣) ، والودي^(٤) ، والمني ، ودم الحيض ، والنفاس ، والاستماضة^(٥) وغير ذلك
من أنواع البلل ، والدماء كلها نجسة من إنسان أو حيوان له نفس سائلة تجوز
الصلاة بقليلها^(٦) ولا تجوز بكثيرها إلا دم الحيض ففيه روايتان^(٧) .
والأبوال على ثلاثة أضرب ، بول حيوان محرم الأكل فهو نجس^(٨) ، وبول حيوان
مكروه الأكل فهو مكروه^(٩) ، وبول حيوان مباح الأكل فهو طاهر مباح^(١٠) ، إلا أن يعرض

-
- (١) أى من الاستنجاء وآداب الأحداث .
(٢) ولا خلاف بين العلماء فى نجاسة ما يخرج من أحد السبيلين إلا المني ففيه خلاف
بين العلماء ، والمشهور فى المذهب أنه نجس لأنه يجرى مجرى البول ومن
مخرجه . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٦ .
(٣) المذى هو الماء الرقيق الخارج من الذكر أو فرج الأنثى عند تذكر الجماع
أو هيجان الشهوة .
(٤) الودي ماء خاثر يخرج من الذكر بلا لذة ، وغالبا يكون خروجه عقب البول .
انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٦٢ .
(٥) الاستماضة هى الدم الخارج من فرج المرأة فى غير أيام الحيض والنفاس وهى
دم علة وفساد .
(٦) أى يعفى عن التطوث بالدماء خاصة اذا كان يسيرا فى الصلاة خاصة .
(٧) والمشهور فى المذهب أنه يعفى عن يسيره كسائر الدماء لعدم الانفكاك عنه
غالبا وعدم امكان التحرز منه واختلفوا فى حد اليسير وفيه قولان فى المذهب ،
أحدهما أنه مقدار الدرهم البغلى ، والقول الآخر أنه على قدر الخنصر والأول هو
المشهور فى المذهب ، والمراد بالدرهم البغلى الدائرة التى تكون بباطن
الذراع من البغل . انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٢٦٩ .
(٨) كبول الإنسان وكل حيوان يحرم أكله .
(٩) كالبول الخيل وغيرها ، وظاهر قوله مكروه أن بول مكروه الأكل يعتبر طاهرا مع
الكراهة وهذا قول فى المذهب ، والمشهور فى المذهب أنه نجس .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٨ .
(١٠) لكنه لا يزيل حدثا ولا خبيثا . فهو طاهر فى نفسه غير مطهر لغيره .

ما يمنعه مثل أن يكون غذاء ذلك الحيوان النجاسة أو غالبه .^(١)
وأجزاء الميتة كلها نجسة إلا مالا حياة^(٢) فيه كالشعر والصوف ، والوبر^(٣) وكل
الحيوان في ذلك واحد ، وجلود الميتة كلها نجسة لا يطهرها الدباغ^(٤) غير أنه

- (١) والذي ذكره المؤلف من أن الأبوال تابعة للحوم هو أصل المذهب وحديث
الصرينيين يؤكد ذلك فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم لهم شرب أبوال الأبل
فانه يدل على طهارة بول ما يؤكل لحمه إلا اذا كان يتغذى بالنجاسة .
انظر فتح الباري ج ١ ص ٣٣٥ ، المدونة ج ١ ص ٢١ ، الخرشى ج ١ ص ٨٥ .
- (٢) أى اذا جز فان نتف فأصله نجس وبقيته طاهر ، لأن ماتحله الحياة ينجس
بالموت ومالا تحله الحياة لا ينجس بالموت لأنه طاهر قبل الموت فيكون بعده
كذلك عملاً باستصحاب الأصل . الخرشى ج ١ ص ٨٩ .
- (٣) الوبر هو للابل والأرانب وتحوها كالصوف للغنم .
- (٤) وهو المشهور فى المذهب ، وذلك أن جلد الميتة نجس ولو دبغ إلا أنه يجوز
استعماله فى اليابسات كالحبوب والدقيق وغيره دون المائعات كالعسل
والزيت ونحو ذلك ، أما ماورد فى حديث ابن عباس رضى الله عنه : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : مر بشاة فقال هلا أخذتم أهابها فدبغتموه فانتفتم به ؟
فقالوا انها ميتة ؟ فقال : انما حرم أكلها * أخرجه البخارى ومسلم .
وقوله : " اذا دبغ الاهاب فقد طهر " أخرجه مالك فى الموطأ وأبو داود ،
والاها ب ، الجلد ، فقال المالكية : المراد بالطهارة الطهارة اللغوية
أى النظافة ، لا الشرعية ، لحديث عبد الله بن عكيم قال : أتانا كتاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تنتفموا من الميتة باهاب ولا عصب *
أخرجه الشافعى وأحمد والأربعة ، وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى ،
وزهد الحافظ فى الفتح " الى الجمع بين الحديثين بحمل الاهاب على
الجلد قبل الدباغ ، وأنه بعد الدباغ يسمى قرية .
وغير ذلك ، وقال الزرقانى الاهاب بعد الدباغ يسمى أديا *
أما القائلون بأن الجلد تطهر اذا دبغ فقد استثنوا من ذلك جلد الخنزير
والكلب ، لأن الدباغ لا يطهره مطلقا قياسا على الذكاة .
انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٩٤ ، جامع الأصول ج ٧ ص ١١٢-١١٣ ، حاشية
الدسوقي ج ١ ص ٥٤-٥٥ .

يجوز استعمالها في اليابسات (١) وعظم الميتة وقرنها نجس (٢).

-
- (١) والماء أيضا لأنه لا ينجس الا اذا تغير أحد أوصافه الثلاثة المذكورة سابقا .
- (٢) لأن العظم والقرن فيهما حس كيفية أجزاء الميتة فتنجس بالموت ، لقوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة ... الآية " وذلك أن دليل الحياة هو الاحساس والألم وهما موجودان في العظم والقرن وعلى هذا قال جمهور العلماء ، أما الشعر اذا جز من الحي فهو طاهر لعدم الاحساس فيه ، وككل الحيوان في ذلك سواء ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل .
- انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٤ ، بداية المجتهد ج ١ ص ٧٨ .

" باب التيمم (١) "

وفصوله خمسة (٢) : من يجوز له التيمم من المحدثين ، وشروط جوازه وصفة التيمم وما يتيمم به والصلوات التي يتيمم لها وتؤدى به ، فأما من يجوز له التيمم فكل محدث حدثا أعلى (٣) أو أدنى ممن يلزمه الوضوء أو الغسل .
وأما شروط جوازه فشرطان ، عدم (٤) الماء الذى يتطهر به أو عدم بعضه فان وجد دون الكفاية لم يلزمه استعماله ، والشرط الآخر تعذر استعمال الماء مع وجوده وكل واحد من هذين الشرطين متعلق بشروط منها ما يعم ، ومنها ما يخص ، فأما ما يعم فهو أن يكون محتاجا الى التيمم ، وذلك بأن يدخل الوقت ويتوجه عليه فرض الصلاة ، فان قدمه على (٥) ذلك فلا يجزئه .

" باب فى أحكام التيمم "

(١) والتيمم لغة القصد ، وشرعا طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٧ ، الخرشي ج ١ ص ١٨٤ ، بلغلة السالك : ج ١ ص ٦٧ والأصل فى جوازه الكتاب ، والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى :
" وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم " سورة النساء ، آية ٤٣ ، وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا " رواه البخاري .
انظر فتح الباري ج ١ ص ٤٣٦ .
وأما الاجماع فقد أجمع المسلمون على مشروعيته بدلا عن الوضوء والغسل فى أحوال خاصة .

(٢) وهى ما ذكره عقب ذلك من قوله من يجوز له الى آخره .
(٣) المراد بالأعلى الحدث الأكبر وهو موجبات الغسل ، والمراد بالأدنى الحدث الأصغر وهو موجبات الوضوء .
(٤) لا خلاف بين العلماء أن شرط التيمم هو عدم وجود الماء ، أو تعذر استعماله عند وجوده . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٧ ، شرح الخطاب ج ١ ص ٣٢٥ ، بلغلة السالك ج ١ ص ٦٧ .
(٥) قوله " ذلك " المراد به دخول الوقت مع توجه فرض الصلاة عليه ، فان شروط صحة التيمم الصالحة بالمقصود منه من الصلاة أو الطواف أو نحوهما .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥٢ .

وأما ما يخص فهو عدم الماء لا يجوز له التيمم إلا بعد طلب^(١) الماء واعوازه^(٢) ،
وان وجد به ثمن مثله ، أو غالبا غير متفاحش^(٣) لزمه شراؤه إلا أن يجحف به^(٤) . وهذه
الشروط^(٥) منتفية في القسم الآخر وهو تعذر استعماله ، وأما جوازه لتمسك
الاستعمال فيعتبر فيه أربعة أشياء : خوف تلف ، أو زيادة مرض ، أو تأخر برء ،
أو حدوث مرض يخاف معه ما ذكرناه^(٦) .

والثاني أن يجد الماء ويخاف لخروجه اليه لصوفا أو سباعا فيجوز له التيمم ،
والثالث : أن يخاف متى تشاغل باستعماله فوات الوقت^(٧) لضيقه أو تأخر
المجيء به ، أو لبعد المسافة في الوصف اليه ، أو لعدم الآلة التي توصله اليه ،
كالدلو ، والرشاش^(٨) .

-
- (١) وهو مذ هب الجمهور لأن عدم وجود الماء لا يتحقق إلا بعد طلبه .
(٢) وقوله اعوازه أى الاحتياج اليه وعدم الحصول عليه . انظر القاموس ج ٢ ص ١٩١ .
(٣) أى أنه اذا وجد الماء بثمن أعلى من الثمن المعتاد قليلا لزمه شراؤه ، ولا يلزمه
ذلك اذا كان بثمن فاحش . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥٣ .
(٤) أى بأن يكون محتاجا اليه ولو كان ثمن المثل ، فان تصدق به عليه لم يلزمه
قبوله لما في الصدقة من المنة ، وأما ان وهبه أو بيع له بثمن مؤجل وهو
قادر على الوفاء وجب قبوله . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥٢ .
(٥) والذي ذكره المصنف هو المشهور في المذهب ، ويتنبى للمريض أن يعتمد
في معرفة كون المرض مخوفا على تجربة أو اخبار الطبيب الحاذق لأن الله
تعالى أوجب الوضوء فلا يعدل عليه إلا بقول من يوثق به .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٩ ، الخرشي ج ١ ص ١٨٦ .
(٦) المعتمد في المذهب أن خوف خروج الوقت باستعمال الماء مبيح للتيمم سواء
كان الوقت ضروريا أو اختياريا . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥١ .
(٧) وفى " م " الرشاش " وأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
الرشاش أى الحبل الذى يستعمل لاخراج الماء من البئر بالدلو .

والرابع : أن يخاف على نفسه ، أو انسان يراه التطف من شدة العطش
أو يخاف ذلك فى ثانى حال ^(١) ، أو يغلب على ^(٢) ظنه أنه ^(٣) لا يجده ، وأما المحبوس
فكعدم الماء ، وكذلك المريض الذى عنده ماء ولا يجد من يتاوله اياه ^(٤) فهو
كعدم الآلة ، وليس من شرطه ألا يكون حاضرا بل يجوز للحاضر والمساافر ^(٥)
على الشروط التى ذكرناها ^(٦) .

وأما صفة التيمم فهى أن يضع يديه على الصعيد ^(٧) ثم يمسح بهما وجهه

(١) هو أن يخاف على انسان أو دابة يهلك لشدة العطش أو يغلب على ظنه أنه
لا يجد ما يشربه فى المستقبل .

قال الخرشى : يعنى أن من قدر على استعمال الماء اذا خاف باستعماله عطش
نفسه أو حيوان محترم معه فى رفقة من آدمى أو بهيمة ملكه أو ملك غيره بحيث
يهلك المخوف عليه أو يتضرر ضررا يشبه الموت يجب عليه التيمم ، لا مفهوم
بقوله أو انسان بل مثله كل حيوان محترم الحياة . انظر حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ١٤٩ ، الخرشى ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) وفى " ز " يغلب فى ظنه " والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) وفى " م " لفظ " أنه " ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) وفى " م " هو كعدم الآلة " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) يعنى سفرا مطلقا سواء كان مباحا أو غير مباح ، لأن القاعدة فى المذاهب
أن كل رخصة لا تختص بالسفر كالتيمم فانها تجوز للماصى بسفره ، وكل رخصة
تختص بالسفر كالقصر فلا يجوز للماصى بسفره ، وهو المشهور فى المذاهب .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٣-١٤٨ .

(٦) وفى " م " ذكرها بدلا من ذكرناها " والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٧) أى الطاهر ، والصعيد هو ما على وجه الأرض من أجزائها ، كالحصى ، والرمل
والتراب وهو المشهور فى المذهب لقوله تعالى : " فتيمموا صعيدا طيبا . . الآية " ^(١)
والصعيد هو الأرض نفسها كان عليها تراب أو لم يكن ، ولقوله عليه الصلاة
والسلام " جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا " فأخبر أن نفس ما جعل له مسجدا
جعل له طهورا ، الا أن الحديث روى برواية أخرى عن حفصة أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : جعلت لى الأرض مسجدا وترتبتها طهورا ، فمن =

كله ، ويديه الى المرفقين ، وقيل ان اقتصر على الكوعين ^(١) أجزاء .
والاختيار ^(٢) ضربتان ، ^(٣) وان اقتصر على واحدة جاز . ^(٤)
فأما ما يتيم به فالأرض نفسها وما تصاعد عليها من أنواعها : ^(٥) كالتراب ،

= قضى بالمقيد على المطلق وحمل اسم الصعيد الوارد فى الآية على التراب
كالشافعية والحنابلة لم يجز التيمم الا بالتراب ومن قضى بالمطلق على
المقيد وحمل اسم الصعيد على كل ما على وجه الأرض من أجزائها كالمالكية
والحنفية أجاز التيمم بالرمل والحصى وغيرها من أجزاء الأرض وهو المشهور
فى المذهب كما سيأتى بيانه .

انظر الاشراف ج ١ ص ٣٠ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥٥ ، بداية المجتهد :

ج ١ ص ١٢٠ .

(١) لحدیث عمار بن یاسر رضی اللہ عنہما قال بعثنی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
فی حاجة فأجنت فلم أجد الماء فتمرغت فی الصعيد كما تمرغ الدابة ثم
أتیت النبی فذکرت ذلك له ، قال عمار ف ضرب النبی صلی اللہ علیہ وسلم
بیده الأرض فمسح وجهه وكفیه *

انظر فتح الباری ج ١ ص ٤٥٦ ، انظر مسلم شرح النووی ج ٤ ص ٦١ .

(٢) المراد بالاختيار الأفضل .

(٣) وذلك لیجمع بین الفرض والسنة ، لأن الضربة الأولى فريضة ، والثانية سنة
على المشهور فى المذهب ، وأن من السنة عن تيمم بالتراب أن ينفذ يديه
وينفخهما منه ولا يقفر به وجهه ، قال فى الرسالة : يضرب بيديه الأرض -
فان تعلق بهما شيء نفضه نفضا خفيفا ثم يمسح بهما وجهه كله مسحاً .

انظر الفواكه الدواني ج ١ ص ١٨٣ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٥٨ .

(٤) مع مخالفته للأفضل كما تقدم .

(٥) احتراز عن غير أنواعها من الحشيش والحصير وورق الأشجار وغير ذلك مما ليس

من أجزاء الأرض كالمعادن من حديد وورصاص وغيرها .

والجص^(١) ، والنورة ، والرمل ، والزرنينخ^(٢) ، وغير ذلك مما فى باه^(٣) . وليس من شروطه علوق شئ بالكف بل يجوز بالحجر الصلد الذى لا يتعلق باليد شئ منه . فأما ما يتيم له فكل قرية لزم التطهر لها بالماء كالصلوات كلها ، ومس المصحف ، وغسل الميت ، ولا يكاد يتصور فى الطواف الا للمريض^(٤) ، ولا يجوز التيم لجنازة فى الحضر الا أن يتمين الفرض عليه^(٥) . ولا يجوز الجمع^(٦) بالتيم بين صلوات فروض على وجه ، ويجوز بين نوافل عدة . ويجوز الجمع بين الفرض والتفل اذا قدم الفرض

(١) الجص أى الجير وهو نوع من الحجر يطحن ويشترط أن لا يكون مطبوخا لأن ذلك يخرج به بالصنقة عن كونه صميذا . شرح الخطاب ج ١ ص ٣٥٠ ، الخرشي ج ١ ص ١٩٢ ، قوانين الأحكام ص ٥٢ .

(٢) الزرنينخ : هو حجر ملون منه أبيض ، وأحمر وأصفر ، القاموس ج ١ ص ٢٧٠ .
 (٣) أى من الأحجار والأتربة ، والرمل " لقوله عليه الصلاة والسلام " وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل " وهو صريح أن من أدركته الصلاة فى الرمل أو السباخ ونحوهما فهو طاهر ——— يجوز منه التيم لأن رسول الله مع أصحابه قد اجتازوا الرمل فى غزوة تبوك وغيرها من الغزوات ولن ينقل أنهم حملوا التراب معهم مع القطع بأن الرمال فى تلك المفاوز أكثر من التراب . والحدیث رواه البخارى . انظر فتح البارى : ج ١ ص ٤٣٦ .

(٤) وما فى حكمه كالخائف فوات الرفقة فى الحج .

(٥) وفى " ز " لفظ " عليه " ساقط والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " والمعنى أنه لا يجوز التيم لصلاة الجنازة الا اذا تعين ذلك على المصلى ، كأن يوصيه الميت بالصلاة عليه أولا يوجد غيره .

(٦) وهو المشهور فى المذهب والخلاف فى هذه المسألة منشؤه اجتهاد أهل العلم فى أن التيم رافع للحدث كالماء أو أنه يبيح الدخول فى الصلاة ونحوها ان لا يوجد نص صريح فى المسألة يثبت أحد جانبيها ويبطل الثانى الا أن - الاحتياط يقضى بالتيم لكل صلاة وهذا ما يفيد ظاهر الحديث الذى فيه صليت بالناس وأنت جنب ، والقول الثانى : أنه رافع للحدث كالوضوء وهو ما يفيد ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فأينما أدركت رجلا من أمتى الصلاة ==

" قبل النفل ^(١) ويجوز التنفل بتيمم الفرض ، ولا يجوز الفرض بتيمم النفل ، والجنب ينوى بتيممه ^(٢) الحدث الأصغر ناسيا لجنابته ففيه روايتان ^(٣) ، ولا يخلو مريد التيمم من ثلاثة أحوال ، اما أن يغلب على ظنه اليأس من وجود الماء في الوقت ، أو يغلب على ظنه وجوده ويقوى رجاؤه أو يتساوى عنده الأمران ، فالأول يتيمم أول الوقت ^(٤) ، والثاني آخره ، والثالث وسطه . هذا هو الاختيار ، ومن تيمم ثم وجد الماء فله ثلاثة أحوال ، اما أن يجده قبل الدخول في الصلاة أو بعد الشروع فيها ، أو بعد الفراغ منها ، فالأول يلزمه استعماله ويبطل تيممه الا أن يكون الوقت من الضيق بحيث يخشى معه فوات الصلاة ان تشاغل به ^(٥) ، والثاني يمضى على صلاته ولا يؤثر وجود الماء شيئا ^(٦) وكذلك الثالث ، والتيمم لا يرفع الحدث ، وفائدة ذلك شيطان منع الجمع بين الفرضين بتيمم واحد ، وأنه اذا وجد الماء بعد تيممه تطهر للحدث المتقدم .

= فعنده سجده وعند طهوره ، ويؤيده قوله تعالى : " ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم . . الآية ، وقد رجح هذا الامام القرافي في الذخيرة ، وعلى هذا فيجوز للمتوضى بأن يأثم بالتيمم .
انظر الخرشي ج ١ ص ١٩١ ، المقدمات ج ١ ص ٨١ ، بلغة السالك ج ١ ص ٧٣ ، والآية في سورة المائدة ٦ .

- (١) وفي " ز " ما بين القوسين ساقط والعبارة تصح بدونه .
- (٢) وفي " ز " لفظ بتيممه ساقط والانساب ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٣) والمشهور في المذهب أنه لا يجزئه وذلك لأنهما سببان مختلفان فلا يجزئ الأصغر منهما عن الأكبر فان نوى الجميع بتيمم واحد أجزأه ، وكذلك لو اقتصر على الأكبر أجزأه عن الأصغر . انظر بلغة السالك ج ١ ص ٧٣ ، الخرشي ج ١ ص ١٩٠ .
- (٤) ان لا فائدة في تأخير ذلك أنه يئس من وجود الماء أو لحوقه في الوقت المختار " .
- (٥) وهو المشهور في المذهب وقد سبق ذكره في شروط التيمم " .
- (٦) وهذا أحد القولين والثاني أنه بطل صلاته اذا كان في الوقت متسع لا يستعمل الماء لأنه لا يخلو من تقصير في البحث عن الماء .
- (٧) وهو المشهور في المذهب وفي قول آخر أنه يرفع الحدث نقله الخرشي عن القرافي والمارزي . قال القرافي : وقولهم لا يرفع الحدث أي لا يرفعه مطلقا بل الى غاية لئلا يجتمع النقيضان . انظر المقدمات ج ١ ص ٨١ ، الخرشي ج ١ ص ١٩١ ، الاشراف ج ١ ص ٣٤ .

" باب المسح على الخفين وما يتعلق به "

المسح على الخفين جائز ^(١) في السفر والحضر للرجال والنساء " اذا أدخل رجله في الخفين ^(٢) بعد كمال وضوئه من غير توقيت بمدة من الزمان لا يقطعه الا الخلع ^(٣) ، أو حدوث ما يوجب الغسل كان الخف صحيحا أو فيه حرق يسير لا يمنع متابعة المشي ^(٤) ، ويستحب للمقيم خلع كل جمعة للغسل ، وإذا خلعهما

" باب في بيان أحكام المسح على الخفين والجباير "

(١) والأصل في المسح على الخفين حديث المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج لحاجته فأتبعه المغيرة بأداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين " وقد قال بعض العلماء ان أحاديث المسح على الخفين من المتواترة . رواه البخاري . انظر في فتح الباري ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) والعبارة التي بين القوسين ساقط في " ز " ويستقيم الكلام بدونها .

(٣) وهو المشهور في المذهب وعليه الفتوى .

قال في العزبة: اذا اجتمعت الشروط جاز المسح ولا يتوقف بوقت ولا يلزمه نزع الا أن تحصل له جنابة أو يحصل فيه خرق كبير أو ينزع قدمه أو أكثرها الى ساق خفه ، وندب نزعهما كل جمعة لغسل القدمين ووجه القول الثاني وهو التوقيت بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر ما صح من الأحاديث الدالة على التوقيت كحديث أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر فليس خفيه أن يمسح عليهما " وأصله في مسلم . انظر نيل الأوطار ج ١ ص ٢٣٠ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٦ ، انظر الفرية ص ٣٧ ، الخرشى ج ١ ص ١٧٨ ، حاشية المدوى : ج ١ ص ٢٠٧ ، بلغة السالك ج ١ ص ٥٨ والاحتياط وجوب العمل بحديث التوقيت (٤) ومثله ما اذا كان الخرق كثيرا لكنه منطبق بمحضه على بعض بخلاف الخرق المنفتح وظهور رجل منه وكذلك اذا كان الخف نجسا بأن كان من جلد الميتة .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٢ .

غسل رجليه وبطل حكم المسح ، ولا يجوز المسح على جوربين ، غير مجلدين ، وفي
المجلدين والجرموقين روايتان ^(١) ، والمختار مسح أعلاهما وأسفلهما ، فان اقتصر
على أعلاهما أجزأه ، وان اقتصر على أسفلهما لم يجزه ^(٢) ، ولا يجوز المسح على عمامة ،
ولا على حمار ، ولا على حائل دون عضو سوى الرجلين الا لضرورة ^(٣) كسر ، أو جرح
فيمسح على الجبائر ^(٤) ، والمصائب ^(٥) شديهما ^(٦) محدثا ، أو متطهرا بخلاف الخفين ^(٧) .

(١) والمشهور في المذهب جواز المسح عليهما ، والجرموق هو جورب مجلد
من داخله ،

قال خليل : رخص لرجل وامرأة وان مستحاضة بحضر أو سفر مسح جورب جلد
ظاهره وباطنه * . انظر مختصر خليل ص ١٩٠ .

(٢) يعني أن المختار في المسح أن يمسح أعلى الخفين وأسفلهما ، ولو مسح
أعلى الخف دون أسفله أجزأه ، لقول علي رضي الله عنه : لو كان الدين
بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، لقد رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه * رواه أبو داود بإسناد
حسن .

قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده صحيح . انظر سبل السلام شرح بلوغ
المرام ج ١ ص ٥٨-٥٩ ، نيل الأوطار ج ١ ص ٢٣١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٦٥ ،
هاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) يعني أنه لا يجوز المسح على عمامة أو خمار أو غير ذلك الا لضرورة كسر أو جرح
وانا كان المسح على الجبيرة فلا يشترط له تقدم طهارة ، وانما يشترط
أن تكون غير زائدة على محل الجرح الا بما لا بد منه للربط .
انظر هاشية الدسوقي ج ١ ص ١٦٣ .

(٤) الجبائر واحدها جبارة بكسر الجيم وهي أعواد ونحوها تربط على الكسر أو الجرح
ليلتئم * انظر الدسوقي ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) المصائب واحدها مصيبة وهي الحرق أو اللزقة التي تشد على الجرح .

(٦) وضمير التثنية في شديهما عائد على الجبائر والمصائب * .

(٧) حيث لا يجوز المسح عليهما الا اذا لبسا على طهارة مائية كاملة .

* باب فى الحيض والنفاس وما يتصل بهما *

والدماء التى ترخيها الرحم ثلاثة : دم حيض ^(١) ، ودم نفاس ^(٢) ، ودم علة وفساد وهو الاستحاضة ^(٣) . فأما دم الحيض فهو الخارج من الفرج على وجه الصحة بنسب ولادة ، والنفاس ما كان عقيب الولادة ^(٤) ، والفساد ما خرج عن صفتيهما ، ودم الحيض والنفاس يمنعان أحد عشر شيئاً .
وهى وجوب الصلاة ^(٥) ، وصحة فعلها ، وفعل ^(٦) الصوم دون وجوبه ، وفائدة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه للصلاة ، والجماع فى الفرج ^(٧) وما دونه ،

* باب فى بيان أحكام الحيض والنفاس *

(١) هو الدم الخارج بعد بلوغ المرأة من بطن الرحم ثم يعتادها فى أوقات معلومة .
(٢) وأما النفاس فهو الدم الخارج فى الولادة وسمى نفاساً لأنه يخرج مع النفس غالباً .
(٣) وأما الاستحاضة فهى الدم المستمر جريانه من المرأة بعد انقضاء أيام الحيض المعتادة . والفرق بينهما هو أن دم الحيض ، والنفاس يمنعان العبادات ، والعبادات ، وأما الاستحاضة فلا يمنع شيئاً من ذلك إلا أنه يستحب لها أن تتوضأ لكل صلاة ثم تحطأ لموضع الدم .
عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت ، قالت فاطمة بنت أبى جبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله انى لأطهر ، أفادع الصلاة ؟ فقال رسول الله : إنما ذلك عرق وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة ، فإذا ذهب قدرها اغسلى بماء الدم وصلى . رواه البخارى . انظر فتح البارى : ج ١ ص ٤٠٩ .

(٤) أو مع الولادة لا قبلها على المشهور فى المذهب . انظر حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ١٧٤ .

(٥) أى فىكون الخلونهما بالنسبة للصلاة شرط وجوب وصحة معاً .

(٦) أى صحته فىكون الخلون من الدمين شرط صحة فقط ، أما الوجوب فثابت ولذلك تقضى بعد انتهاء الحيض والنفاس .

(٧) أى الفرج وما حوله مما جاوره ، لقوله تعالى : " ولا تقربوهن حتى يطهرن . . الآية " .

سورة البقرة ، آية ٢٢٢ ، انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧٣ .

والعدة (١) والطلاق (٢) والطواف (٣) ومس المصحف (٤) ودخول المسجد ،
والاعتكاف ، وفي قراءة القرآن روايتان (٥) ، ويمنع الجنب من القرآن الا الآيات اليسيرة
للتعمود (٦) .

(١) والمعنى أن الحيضة طالما هو موجود لا تنقضى العدة الا بانتهائه لمن تمتد
بالأقراء ، وأما النفاس فمجرد ^{خروج} الولد ولو كان الدم موجودا فان العدة
تنقضى بالولادة .

(٢) أى يحرم ايقاعه على الحائض مدة حيضها ، ولكن ان أوقفه فى هذه الحالة
كان لازما له لحديث عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا
أو حاملا "

رواج الجماعة . انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ٤ ، انظر حاشية الدسوقي :
ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) لأن الطواف صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام بحديث ابن عباس رضى الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الطواف صلاة الا أن الله أحل فيه الكلام
فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير .

رواه الترمذى : انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٧٤ .

(٤) دون القراءة ، وأما القراءة فتجوز للحائض دون أن تمس المصحف ، أما المعلم
والمتعلم فيجوز لهما المس والقراءة معا ، وان كان بهما حيض أو نفاس
بخلاف الجنب لقدرته على ازالة الجنابة بالفسل أو التيمم .

انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٦١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧٤ .

(٥) والمشهور فى المذهب جوازه كما تقدم . انظر المصدر السابق .

(٦) وهذا ما اختاره المصنف ولكن المشهور فى المذهب جواز القراءة مطلقا
كما تقدم .

انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٧٤ .

وأقل الحيض والنفاس لأحد^(١) له ، وأكثر الحيض خمسة عشر يوما ، وأكثر النفاس ستون يوما ، ولا حد لأقل الاستحاضة ولا أكثرها ، ولا بد من طهر يفصل بين الحيضتين^(٢) ، وأقله خمسة عشر يوما على الظاهر من المذهب . ولا حد لأكثره ، والحائض ضربان : مبتدئة^(٣) ، ومعتادة ، فالمبتدئة تترك الصلاة برؤية أول دم تراه الى انقطاعه وذلك الى تمام خمسة عشر يوما^(٤) ، أو مدة أيام لذاتها على اختلاف الرواية ، فان زاد على ذلك فان اعتبرنا الخمسة عشر يوما اغتسلت وصلت وصامت وكانت مستحاضة ، وإذا اعتبرنا أيام لذاتها استظهرت^(٥) بثلاثة أيام مالم تجاوز خمسة عشر يوما .

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال الدسوقي : وأما باعتبار الزمن فلا حد لأقله وهذا بالنسبة الى العبادة فيجب عليها الغسل بالدفعة ويبطل صومها وتقضى ذلك اليوم ، وأما في العدة والاستبراء فلا بد من يوم أو بعضه .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٦٨ ، بلفظة السالك ج ١ ص ٧٨ .

(٢) وفي "م" بين الحاضين " والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك وكانت في سن تحيض أمثالها فيه والمعتادة عكسها .

(٤) وما ذكره المصنف من مكثها خمسة عشر يوما اذا استمر الى هذه المدة هو المشهور في المذهب وغير المشهور أن تكث مدة اعتادات نظرائها من النساء أن تحيضها ، ودليل القول الأول قوله عليه السلام " تكث شطر عمرها لا تصلي ، والشر اذا أطلق ينصرف الى النصف .

انظر الخرشي ج ١ ص ٢٠٤ ، بلفظة السالك ج ١ ص ٧٨ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٦٨ .

(٥) يعني على القول بأن المبتدئة تكون أيام حيضها المدة التي اعتادها لذاتها ، فان استمر حيضها لمدة أقل من خمسة عشر يوما فانها تستظهر أي تزيد على عادتهن بمدة ثلاثة أيام ، أما اذا استمر الدم خمسة عشر يوما كان حيضها خمسة عشرة يوما . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٦٩ .

وفى المعتادة روايتان (١) ، احدهما بناؤها (٢) على عادتها وزيادة ثلاثة أيام ،
والأخرى جلوسها الى آخر الحيض ، ثم يعملان (*) فيما بعد على التمييز (٣) ان كانت
من أهله (٤) ، فان عدمتا (٥) التمييز صلنا أبداً (٦) ، ولم تعتبر أبعادها (٧) وانما انقطعت
أيام الحيض ، والنفاس وجب التلغيق (٨) الى أن تكمل الأيام المعتبرة في الجلوس

(١) وكلا الروايتين مشهورتان في المذهب : احدهما كما ذكر المصنف بناؤها على
عادتها وزيادة ثلاثة أيام اذا كانت عادتها أقل من خمسة عشر يوماً ، والرواية
الأخرى استمرار حيضها الى آخر الحيض وهو خمسة عشر يوماً ، أو تستظهر
بما يكملها الى خمسة عشر يوماً اذا كانت عادتها ثلاثة عشر يوماً فان تسادى
بها الدم اغتسلت وكانت مستحاضة .

(٢) وفى " م " بقاؤها " .

(*) المراد بقوله يعملان أى يعولان .

(٣) يعنى أن الميزة تعمل بتمييزها من رؤية أوصاف الدم وأحواله من التقطع
والزيادة واللون ككدرته وصفوته واسوداده ، ونحو ذلك من أوصافه فتتميز به
ما هو حيض وما هو الاستحاضة ، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال " ذلك عرق وليست بالحيضة " وفى
رواية للنسائي " ان دم الحيض دم أسود يعرف " وحديث رواه البخارى فتح
البارى : ج ١ ص ٤٢٠ .

(٤) أى ممن لها علامة تميز بها دم الحيض من غيره كالرائحة واللون .

(٥) والضمير فى قوله : عدمتا راجع الى المبتدئة والمعتادة .

(٦) ولا تنظر الى المدة التى كانت عادتها قبل ذلك وهذا عند المالكية وقال غيرهم
أنها تقدر فى كل شهر مثل عادتها ثم تغتسل بعدها ويشهد له الحديث
لقوله عليه الصلاة والسلام لأم حبيبة بنت جحش : امكثى قدر ما كانت تحبسك
ثم اغتسلى فكانت تغتسل عند كل صلاة * رواه مسلم . انظر شرح مسلم للنووى :

ج ٤ ص ٢٦ .

(٧) أى مقداره .

(٨) يعنى أن المرأة اذا أتاها الحيض فى وقته وانقطع قبل تمام عادتها بيوم أو يومين
أو ساعة ثم أتاها بعد ذلك قبل طهر تام فانها تطلق أى تضم أيام الدم بعضها ==

مالم يتخللها طهر كامل فيكون ما بعده حيضا مؤتفاً (١) والصفرة (٢) والكدره كالد م
الأحمر والأسود .

والحامل تحيض (٣) ولا تمنع الاستحاضة شيئاً يمنعه الحيض ، وللطهر علامتان :

= الى بعض فيكون المجموع منها حيضا تعتبر به عادتها أو تستظهر ان كان
أقل من خمسة عشر يوماً والتفريق انما يكون للدماء اذا لم يفصل بينها طهر
كامل وهو الخمسة عشر يوماً والا كان الدم الآتى حيضا جديداً .

انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٧٠ .

(١) أى حيضا جديداً .

(٢) الصفرة والكدره حيض سواء رأتهما فى زمن الحيض أم لا ؟ لحدith مرجانة
مولاة عائشة رضى الله عنها قالت : كانت النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة
فيها الكرسف منه الصفرة فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء " تريد
بذلك الطهر من الحيضة . رواه مالك . انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ١١٧ .
الدرجة تكسر الدال وفتح الراء الخرقه ، الكرسف بضم الكاف والسين القطن
والقصة بفتح القاف هى ماء أبيض ينزل بعد الحيض عادة .

انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ١١٧ ، المقدمات ج ١ ص ٩٥ ، حاشية الدسوقي :
ج ١ ص ١٦٧ . وأما حديث كنا لا نرى الكدره والصفرة شيئاً فقد حمله المالكية
على معنى لا نعتبره شيئاً ينتهى الحيض به .

(٣) وهذا هو المشهور فى المذهب قال مالك فى المدونة : ليس أول الحمل
كآخره اذا رأت الدم فى أول الحمل أمسكت عن الصلاة قدر ماتجتهـد
وليس فى ذلك حد " .

والمعنى أن الحامل قد تحيض ولكن حيضها يختلف عن حيض غير الحامل
فى مدته وصفته فقد تحيض عشرين يوماً وقد يكون لون حيضها مخالفاً للون
الحيض المعتاد والطب قد أقر بأن الحامل تحيض وهو مرجع لا ينبغى اهدار
قوله .

انظر المدونة ج ١ ص ٥٤ ، المقدمات ج ١ ص ١٥ ، بلغة السالك ج ١ ص ٧٨ ،

الفرشى ج ١ ص ٢٠٥ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٦٩ .

الجفوف (١) والقصة (٢) البيضاء ، وإذا طهرت الحائض لم توطأ الا بعد الغسل (٣) .

(١) يقول المصنف أن للطهر علامتين : الأولى الجفوف ، قال في المدونة :
والجفوف أن تدخل المرأة خرقة في فرجها ثم تخرجها جافة ليس عليها
شيء من الدم .

انظر المدونة ج ١ ص ٥١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧١ .

(٢) القصة بفتح القاف ماء أبيض ينزل في آخر الحيض غالبا وهي أبلغ لمعتادتها
إذا بقي من الوقت جالسا مع الظهر مع ادراك الصلاة ، وأما المبتدئة فحكمها
أنها لا تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أولا ، بل تغتسل وتصلى وتصوم
ويأتيها زوجها .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧١ .

(٣) وهو المشهور في المذهب ويجوز وطؤها بعد التيمم إذا عدتها الماء حقيقة
أو حكما ، أما عند الأحناف فيجوز بعد انقطاع الدم بمدة يمكن فيها
أن تطهر . حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧٣ .

* كتاب الصلاة *

الصلاة (١) ركن (٢) من أركان الدين ومعالمه ، وما بنى الاسلام عليه ،
وهي في الشرع على خمسة أقسام : فرض على الأعيان (٣) ، وفرض على الكفاية (٤) ،

* كتاب في بيان أحكام الصلاة *

(١) الصلاة في اللغة : الدعاء بالخير ومنه قوله تعالى : " وصل عليهم ان صلوته
سكن لهم " وقوله وصل عليهم أى أدع لهم . سورة التوبة : ١٠٣ .
وأما شرعا : فهي الأقوال والأفعال المخصوصة المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم
وفرضت بمكة ليلة الاسراء بعد عشر سنين وثلاثة أشهر من البعثة وقبل
الهجرة بسنة .

(٢) أما ركنيتها فتأبته بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فمنه قوله تعالى :
" أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين " سورة البقرة آية ٤٣ ، وقوله
أقيموا ، فعل أمر وفعل الأمر يدل على الوجوب الا اذا صرفه صارف ولا صارفا
له هذا فدل على أن الصلاة واجبة .

وأما السنة فمنها ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال : بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا " متفق عليه .

وأما الاجماع فقد أجمع المسلمون على أن من أنكر فرضية الصلاة كان كافرا مرتدا
عن الاسلام . فدل كل ذلك على كونها ركنا من أركان الاسلام .

(٣) وفرض العين هو ما طلب الشارع حصوله من كل فرد من أفراد المكلفين له بحيث
لا يسقط عن أحدهم بفعل غيره ولا يسقط عن أحد منهم الا لمعذر شرعى
كالحيض والنفاس .

(٤) وفرض الكفاية ما طلب الشارع حصوله ولو من بعض المكلفين بحيث اذا فعله
البعض سقط الطلب عن الباقي واختص الفاعل بالثواب واذا تركه الجميع
أثموا كلهم كصلاة الجنازة ونحو ذلك .

وسنة (١) وفضيلة (٢) وناقلة (٣) فالفرض على الأعيان : الصلوات الخمس ،
وهي الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء الآخرة (٤) والفجر (٥) ووجوب الجمعة
داخل في وجوب الظهر لأنها بدل منها إذ لا يجتمع وجوبهما لأنها يتعاقبان (٦).
والفرض على الكفاية ، الصلاة على الجنازة ، والسنة على ضربين سنة مبتدأة (٧) :
أما لأوقات ، وأما لأسباب تفعل عندها ، وسنة مشترطة في عبادة غيرها ، فالأول هي
السنة المفردة ، وهي خمس : صلاة (٩) الوتر ، وصلاة العيدين ، وصلاة كسوف
الشمس ، والاستسقاء ، واختلف في ركعتي الفجر فقل إنها سنة ، وقيل من الرغائب (١)

-
- (١) السنة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مداوما عليه أو أمر به أمرا مع وجود
القرينة التي تدل على عدم الوجوب كالوتر وصلاة العيدين ، ثم هي قد تكون سنة
عين كالوتر فقد تكون سنة كفاية كالبدء بالسلام . ثم هي أيضا إما أن تكون سنة
مؤكدة إذا داوم عليها صلى الله عليه وسلم أو فعلها في جماعة ، وإما أن تكون سنة
خفيفة إذا تركها في بعض الأحيان ولم يظهرها في الجماعة .
- (٢) الفضيلة ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مداوم الاظهار لها كركعتي
الفجر والقيام في رمضان وهي داخلة تحت تعريف السنة .
- (٣) النافلة ما ندب الشرع الى فعله ولم يؤكد عليه كقيام الليل .
- (٤) العشاء الآخرة أي صلاة العشاء لأن المغرب تسمى العشاء الأولى .
- (٥) الفجر وهي الصبح .
- (٦) وقوله يتعاقبان أي يتناوبان ، بأن يقع أحدهما بدل الثاني فتتوب الظهر عن
الجمعة عند العذر المسقط للجمعة كالنساء والرقيق ، ومن لم يدرك الجمعة
وتقوم الجمعة مقام الظهر لمن أدركها من الكلفين بها .
- (٧) أي طلبها الشارع ابتداء .
- (٨) وفي " م " والأول والأحسن ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (٩) وفي " م " صلوات الوتر والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (١٠) الرغائب جمع رغبة . وهي ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورغب في
فعلها وإن كان أقل من السنة المؤكدة كركعتي الفجر . وهو المشهور فسي
المذهب .

والضرب الثاني ركعتا الطواف^(١)، والركوع عند الاحرام^(٢)، والفضيلة، تحية المسجد، وصلاة خسوف القمر^(٣)، وقيام شهر رمضان، وقيام الليل، وسجود القرآن^(٤)، والنافلة ركعتان بعد الظهر^(٥)، وقبل العصر، ووقت الضحى، وسائر ما يتنفل به ابتداء غير متعلق بسبب يقتضيه ولا وقت بعينه^(٦).

فاذا ثبت هذا، فالصلوات الخمس التي هي فرض على الأعيان من جحد وجوبها فهو كافر^(٧)، ومن تركها أو واحدة منها معترفا بوجوبها غير جاحدا لها فليس بكافر^(٨) ويؤخذ^(٩) بفعلها ولا يرخص له في تأخيرها عن وقتها، فان أتى بها والا قتل^(١٠)؛ ولها أوقات مختلفة الأحكام منها أوقات لا يجسوز

(١) وهذا هو أحد القولين في المذهب والقول الثاني ان ركعتي الطواف واجبة وهو المشهور في المذهب. انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٥٥.

(٢) يعني ركعتي الاحرام لمن ينوي الدخول في أحد النسكين، الحج أو العمرة.

(٣) كسوف الشمس سنة مؤكدة، وأما خسوف القمر فهي فضيلة عند المالكية وأما عند غيرهم فكل سنة مؤكدة أو واجب على الكفاية.

(٤) وهو سجود التلاوة عند تلاوة آياته أو سماعها وهو كالصلاة عند المالكية فتشترط له شروط الصلاة من الطهارة والاستقبال وغيرهما وهو سنة مؤكدة.

انظر حاشية العدوى: ج ١ ص ٣١٩.

(٥) وكذا ركعتان قبلها.

(٦) أي محدد.

(٧) وهذا باتفاق العلماء لأنه أنكر شيئا معلوما من الدين بالضرورة، ويستتاب ثلاثة أيام فان تاب والا قتل كفرا وماله في المسلمين.

انظر الدسوقي ج ١ ص ١٩١.

(٨) وهذا عند المالكية، وقال الحنابلة بكفره.

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٩٠، انظر حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٢٣.

(٩) أي يؤمر بأدائها.

(١٠) وهذا باتفاق العلماء واختلفوا في كيفية القتل فقليل يقتل كفرا كما هو عند

الحنابلة، وقيل يقتل حدا كما هو عند المالكية والشافعية، وأبى حنيفة بعد =

تقدّمها^(١) عليها ولا تأخيرها عنها .

وتنقسم الى أوقات توسعة وتضييق^(٢) ، ومنها ما يتعلق به الفوات^(٣) ، ومنها

ما لا يتعلق به ، ونحن نبين ذلك ان شاء الله .

فصل

الأوقات وقتان : وقت أداء^(٤) ووقت قضاء ، فأما القضاء فيذكر فيها بعد ،

وأما وقت الأداء فعلى خمسة أضرب ، وقت اختيار وفضيلة ، ووقت اباحة^(٥) وتوسعة ،

ووقت عذر ورخصة ، ووقت سنة يأخذ شيئا من وقت الفضيلة والعذر ، ووقت تضييق

من ضرورة .

وفائدة الفرق بين وقت الاختيار والفضيلة وبين الاباحة والتوسعة أن وقت

الاختيار والفضيلة يتعلق به من الثواب والفضل أكثر مما يتعلق بوقت الاباحة

= أمهاله ثلاثة أيام . والفرق بين قتله كفرا أو حدا أنه ان قتل كفرا لا يدفعن

في مقابر المسلمين ولا يرثه ورثته المسلمون بخلاف ما لو قتل حدا فانه يدفعن

في مقابر المسلمين ويرثه ورثته المسلمون ويصلى عليه غير الفضلاء .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٩٠ ، فتح القدير ج ٥ ص ٣٠٨ ، حاشية

الروض المربع ج ١ ص ٤٢٥ .

(١) كزوال الشمس لا يجوز تقديم صلاة الظهر عليه ، ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من

الوقت ما يسمعها مع شروطها ، ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله : ولا تأخيرها .

(٢) ووقت التضييق وهو وقت الضرورة .

(٣) وهو أواخر الأوقات بعد انتهاء الوقت الاختياري والضروري .

(٤) والأداء عبارة عن فعل المبادات في وقتها ابتداء من غير تكرار فان كررت ففى

وقتها سمي الثاني اعانة ، فان فعلت خارج وقتها سميت قضاء ، وقد يطلق القضاء

على الأداء نفسه ، قال الله تعالى : " فاذا قضيت الصلوة فانثيروا " . الآية ، سورة

الجمعة ، الآية ١ ، قضيت أى أديت .

(٥) وقت الاباحة والتوسعة هو ما يستوى ايقاع الصلاة في جميع أجزائه .

والتوسعة من غير مأثم^(١) يلحق بتأخير العبادة الى وقت التوسعة ، وذلك كفضيلة أول الوقت على وسطه وفضيلة وسطه على آخره .

وفائدة الفرق بين وقت العذر والرخصة وبين وقت الاباحة والتوسعة أن لله تأخير الصلاة عن وقت الفضيلة الى وقت الاباحة والتوسعة ابتداءً من غير عذر لولاه لم يكن له تأخيرها ، اما حظراً^(٢) واما ندباً ، كتأخير الصلاة عن أول الوقت الى آخره ، وليس كذلك في العذر والرخصة لأنه انما أبيع لوجود العذر أو لتوقعه على طريق الرفق مع صحة أدائه في الوقت المختار وامكانه كترخيصاً^(٣) للمسافر اذا أراد الرحيل وخاف أن يجذبه^(٤) السير أن يجمع بين الظهر والعصر عقيب الزوال . وانما كان راكباً أن يؤخر المغرب الميل ونحوه ، وكرخصة الجمع بين الصلاتين^(٥) في المطر .

(١) أى من غير اثم على من فعل ذلك .

(٢) كالحائض لأن الصلاة محظورة عليها . واما ندباً كتأخير الصلاة للحرارة الجو .

(٣) يعنى أنه يجوز للمسافر الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فى وقت الأولى وجمع تأخير فى وقت الثانية . حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ٣٦٨ . والأصل فى ذلك ما رواه معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . رواه مالك فى الموطأ . انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ٢٩١ .

(٤) أى يسرع به السير ولا يتمكن من النزول وقت العصر .

(٥) والمشهور فى المذهب أنه يجوز جمع التقديم فى المسجد بين المغرب والعشاء

للمطر الواقع أو المتوقع نزوله . وللطمين مع الظلمة اذا كان الطمين كثير يمنع أو اسط الناس من لبس نعالهم وجاز الجمع بين الظهر والعصر للمطمر . لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً فى غير خوف ولا سفر . قال مالك أرى ذلك كان فى مطر .

انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ٢٩٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٧٠ .

وأما الوقت الآخذ شبيها من وقت الفضيلة والعذر فهو وقت سنة وفضيلة يؤتى بها في وقت العذر والرخصة وذلك كالجمع بين الصلاتين بعرفة^(١) والمزدلفة ، لأن هذا في صورة وقت العذر والتوسعة وهو مع ذلك فضيلة وسنة .
 وأما وقت التضيق والضرورة^(٢) فهو تقدم^(٣) العبادة على الوقت المتعلق بالفضيلة الذي لا يجوز قبله لولا الضرورة^(٤) لم تقدم عليه ، أو تأخيره الى الوقت الذي يتعقبه الفوات لولا الضرورة لم يؤخر اليه وهذا الوقت لخمس : للحائض تطهر ، والمغلوب^(٥) يفيق ، والكافر يسلم ، والصبي يبلغ والمسافر يقدم والحاضر يسافر ومن قد نسي صلاة^(٦) .

(١) وهو أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم في وقت الظهر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير في وقت العشاء بمزدلفة وهو سنة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا الجمع هو الذي قال به الحنفية ، ولم يقولوا بجمع آخر غيره .
 (٢) والأصل في هذه الأوقات ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " رواه مسلم . انظر شرح النووي : ج ١ ص ١٠٤ ، وقد اختلف قول مالك رضي الله عنه ، في هذا الحديث فمرة حمل على الصوم في أصحاب الضرورات وغيرهم . الا أن المشهور عنه أنه مخصوص بأصحاب الأعذار جمعا بين ظاهره وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام " تلك صلاة المنافقين يجلس أحدكم حتى اذا كانت الشمس بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا " رواه الجماعة الا البخاري . انظر نيل الأوطار ج ١ ص ٢٨٩ ، انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٨١ ، ومعنى كون الوقت ضروريا انه لا يجوز لغير أصحاب الضرورات تأخير الصلاة اليه ، ومن أخر اليه من غير عذر فهو آثم .

(٣) وفي " ز " فهو ايقاع العبادة " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) أى لولا العذر لم تقدم اليه أو بعده ولولا العذر لم يتأخر .

(٥) أى المغنى عليه .

(٦) أو نام عنها .

وكل قسم من هذه الأقسام يرد بيانه في موضعه ان شاء الله ، الا أن البداية هاهنا بأوقات الوجوب التي يتعلق الاجزاء بها وفي امتدادها وضيقها ثم نعقب ذلك بفروض الصلاة وسننها ثم ما يقتضيه الحال من ترتيب الأبواب .

فصل : في أوقات الصلاة

أما وقت الظهر الذي لا تجب قبله ولا يجوز تقديمها عليه ، فهو زوال^(٢) الشمس ومعرفة ذلك في غالب الأحوال ، هو بأن تقيم عوداً سنوياً^(٣) فتري ظله في أول النهار طويلاً ممتداً ، ثم لا يزال في^(٤) نقصان مع اتساع النهار كلما قرب من الزوال الذي أن ينتهي الى حد يقف^(٥) عنده ثم يعود في الطول فذلك هو الزوال^(٦) ، ويستحب تأخيرها في مساجد الجماعات الى أن يكون الفتي^(٧) ذراعاً ، والابرار^(٨) بها في الحر

(١) وفي " ز " لفظ " ان شاء الله ساقط ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " ح .
(٢) يعني ميلها عن وسط السماء الى جهة المغرب وهذا أول وقت الظهر باتفاق أهل العلم لأنها الصلاة الأولى التي صلاحها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبدأ بها صلى الله عليه وسلم حين علم الصحابة مواقيت الصلاة ، وبدأ بهم الصحابة حين سئلوا عن الأوقات ، وتسمى الأولى ، والمهجرة ، والظهر . انظر

حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) وفي " ز " في مستوى من الأرض .

(٤) وفي " ز " لفظ " في " ساقط والأولى اثباته .

(٥) أي يقف النقصان عنده .

(٦) أي أول العودة في الطول هو وقت الزوال ويسمى الظل في هذا الوقت ظل الزوال .

(٧) الفتي أي زيادة الظل عن ظل الزوال وهذا قول مالك في المدونة ، قال مالك :

وأحب الى أن يصلي الناس الظهر في الشتاء والصيف والفتي ذراع ، وهذا وقت

الاستحباب ، وأما وقت الوجوب فالزوال كما تقدم . انظر المدونة : ج ١ ص ٥٥ .

(٨) الابرار بها تأخير الصلاة عن أول وقتها الى نحو ربع وقتها وهو المشهور في

المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام " اذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر =

أفضل ثم لا يزال وقتها ممتدا الى أن يكون زيادة الظل مثله ^(١)، ويعتبر ذلك من وقت تناهي نقصانه وأخذه في الزيادة لا من أصله ^(٢)، فإذا بلغ مثله ^(٣) فهو آخر وقت الظهر وهو بعينه أول وقت العصر وتكون وقتا لهما مترجا ^(٤) بينهما ، فإذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر ^(٥) واختص الوقت ^(٦) بالعصر فلا يزال ممتدا الى أن يصير ظل كل شيء مثليه ، فذلك آخر وقت العصر ^(٧).

= عن الصلاة ، فان شدة الحر من فيح جهنم " رواه الترمذى وقال حديث حسن

صحيح . انظر عارضة الأهودى ج ١ ص ٢٦٦ .

(١) وهو المشهور في المذهب ، وفي المدونة قال مالك : ان عربن الخطاب

رضى الله عنه ، كتب الى عماله أن صلوا الظهر اذا كان الفى ذراعا الى أن يكون ظل أحدكم مثله ، والعصر ، والشمس مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب

فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس ، انظر المدونة ج ١ ص ٥٦ .

(٢) أى يعتبر ابتداء وقت الظهر من أول وقت زيادة الظل بعد انتهاء النقصان

فى وقت الزوال الى أن يصير ظل الشيء مثله فيخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر .

أى يعتبر ابتداء وقت الظهر من أول وقت زيادة الظل بعد انتهاء النقصان

فى وقت الزوال الى أن يصير ظل الشيء مثله فيخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر .

(٣) أى مثل صاحب الظل .

(٤) أى مشتركا بينهما بحيث لو صلى الظهر فى هذا الوقت صار مذكرا لوقته الاختيارى

ولو صلى فيه العصر كانت الصلاة صحيحة لأدائها فى وقتها .

(٥) أى الاختيارى وبقي وقته الضرورى ويمتد فى وقت العصر الى أن يبقى منه ما يسع

أربع ركعة فيختص بالعصر ، فإذا كان لم يصل الظهر فانه يجب أن يصلها أولا وان

كانت قضاء ، ثم صلى العصر قضا أيضا لأن الترتيب بينهما شرط صحة لكونهما

مشتركين فى الوقت كما تقدم .

(٦) أى الاختيارى بالعصر .

(٧) أى الاختيارى ، وأما آخر وقتها الضرورى فيمتد الى ما قبل الغروب بما يسع ركعة .

(١) ويستحب في العصر تأخيرها قليلا في مساجد الجماعات كنحو ما يستحب في الظهر (٢) لا زيادة على ذلك بل تعجيلها بعد هذا التأخير أفضل ، وتأخيرها زيادة على ذلك مكروه .

ووقت المغرب الذي لا تحل قبله غروب الشمس وهو وقت واحد مضيق غير ممتد ، يقدر آخره بالفراغ (٣) منها في حق كل مكلف ، ويرخص (٤) للمسافر أن يمد الميل ونحوه ثم يصلى وذلك داخل في باب الأعذار والرخص وهو خارج عن هذا الباب .
ووقت العشاء (٥) الآخرة مغيب الشفق وهو الحمرة لا البياض ، وآخر وقتها ثلث

(١) أى يستحب تأخير صلاة العصر قليلا في المساجد ليدرك الناس صلاة الجماعة ، وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له .

(٢) أى الى أن يزيد الظل نحو ذراع زيادة على ظل المثل .

(٣) أى يقدر بفعلها مستوفية شروطها ، وهذا أحد القولين في المذهب ، قال الامام الدردير في الشرح الصغير : والمختار للمغرب أوله غياب جميع قرص الشمس ، ولا امتداد له على المشهور بل يقدر بقدر ثلاث ركعات بمقدار تحصيل شروطها من طهارة حدث وخبث وستر عورة . وجاز لمن كان محصلا لها تأخيرها بقدر تحصيلها *

والقول الثاني : ان لها وقتين الاختيار يمتد الى العشاء ، وقد شهر بعضهم هذا القول أيضا . انظر الشرح الصغير ج١ ص ٩٢ ، حاشية الدسوقي : ج١ ص ١٦٤ .

(٤) وهو المشهور في المذهب ، قال مالك في المدونة : ووقت المغرب اذا غابت الشمس للمقيمين ، وأما المسافرين فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلوا فيصلوا * انظر المدونة ج١ ص ٥٦ .

(٥) المراد بوقت العشاء المختار ، والمعنى أن الوقت لصلاة العشاء تبدأ من مغيب الشفق الأحمر وتمتد الى ثلث الليل على المشهور في المذهب ، وهناك قولان آخران ، قول انه الى نصف الليل ، وقول انه الى طلوع الفجر ، والأول أصح قال في الرسالة : فاذا لم يبق في المغرب صفرة ولا حمرة فقد وجب الوقت أى العشاء ولا ينظر الى البياض في المغرب ، فذلك لها وقت الى ثلث الليل ممن يريد تأخيرها لشغل أو عذر ، والمبادرة بها أولى * انظر الفواكه ج١ ص ١٩٧ ، حاشية الدسوقي : ج١ ص ١٧٨ .

الليل الأول ، ويستحب في مساجد الجماعات تأخيرها^(١) قليلا قدرا لا يضر بالناس ، ثم لا يزال وقتها متدا إلى أن ينقضى الثلث الأول . ووقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني ويسمى الصادق^(٢) وهو الضياء المعترض في الأفق الذاهب فيه عرضا ، يبتدئ من المشرق ومعترضا حتى يعم الأفق ، ثم لا يزال متدا ما لم تطلع الشمس ، وهى الصلاة والوسطى^(٣) .

(١) وهو الأفضل بشرط أن لا يطول التأخير حتى يشق عليهم ، لحديث عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما قال : مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده ، وقال لولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة . الحديث " رواه مسلم . انظر شرح النووي ج ٥ ص ١٣٨ .

(٢) احترازاً عن الكاذب وهو الأول الذى لا ينتشر بل يخرج مستقبلاً يطلب وسط السماء دقيقا يشبه ذنب السرحان أى الذئب ، ثم ينتهى ويخرج الصادق ، وهو الوقت المختار وينتهى إلى الاسفار البين . وأما الوقت الضرورى فمن الاسفار الأعلى إلى طلوع الشمس ، لقوله عليه الصلاة والسلام " ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس " .

(٣) على المشهور فى المذهب ، لأن لفظ الوسطى يحتل أحد معنيين ، أما المتوسطة بين اخواتها ، وأما الفاضلة على غيرها ، من قولهم فلان أوسط القوم أى أفضلهم ، كما فى قوله تعالى : " وكذلك جعلناكم أمة وسطا " أى خياراً عدولاً ، والمصحح يتحقق فيه المعنيان لأنها وسط بين صلاتين تهاريتين وصلاتين ليليتين ولذا لا تجمع بينها وبين احداها ، وقيل أنها العصر وهو الذى يثبتته الأحاديث لما روى عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة بيوتهم وقبورهم ناراً " متفق عليه انظر مسلم شرح النووي ج ٥ ص ١٢٨ ، الخرشي ج ١ ص ٢١٤ ، المقدمات : ج ١ ص ٩٩-١٠٠ .

(١) والتفليس بها أفضل ، فهذه أوقات الوجوب المبتدأة ، وهي على ضربين منها ما يكون ابتداءها علماً (٢) على الأجزاء في كل حال عموماً لا خصوصاً (٣) وذلك لثلاث صلوات ، وهي الزوال في الظهر ، وغروب الشمس في المغرب وطلوع الفجر في صلاة الفجر ، فهذه الأوقات هي أوقات الوجوب والأجزاء ، فلا يجوز تقديم هذه الصلوات عليها بوجه لا في حال عذره ولا غيره .

وأما المثل (٤) في العصر ومغيب الشفق في المشاء الآخرة فهو (٥) في الرفاهية والاختيار لأن الأجزاء والرخصة قد يتملقان بتقديمها (٦) على هذه الأوقات فـ في حال الضرورة على ما نهيته ان شاء الله .

(١) الضمير بها عائد الى صلاة الصبح ، والغلس اختلاط ظلمة الليل بضياء النهار ، والمعنى أن تفليس بصلاة الصبح أفضل لحديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التفليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر * رواه أبو داود . انظر نيل الأوطار : ج ١ ص ٤٢١ .

(٢) أى علامة على الأجزاء .

(٣) هذا تفسير لقوله في كل حال * يعنى أن هذه الأوقات تكون الصلاة فيها مجزئة أى مسقطه للواجب بالنسبة لجميع المكلفين سواء الأصحاء منهم وأصحاب الأعذار ، فلا يخص الأداة ببعض المكلفين دون بعض ولا يجوز تقديم الصلاة عليها في حالة الاختيار .

(٤) ومعنى المثل أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال .

(٥) وفى " ز " فهى " بدلا من فهو .

(٦) أى لغير عذر وذلك أن المسافر يجوز له أن يجمع العصر مع الظهر جمع التقديم والعشاء مع المغرب اذا جد به السير كما في حديث معاذ المتقدم .

فصل

فأما أوقات الضرورة والتضييق ^(١) فهي خمسة ، للحائض ^(٢) تطهر والمغلوب ^(٣) يفيق ، والصبي يبلغ ، والكافر يسلم ، والناسي يذكر ^(٤) ، ويتصور في اثنين من هؤلاء العكس وهو أن يكون في حق الطاهر تحيف والمفيع يخلب ولا يتصور في الصبي يبلغ لأنه لا يعود الى الصفر .

ولا الكافر يسلم لأنه اذا ارتد ثم عاد الى الاسلام لم يؤخذ بقضاء ما فات ، وأخذ في حال التضييق ^(٥) بما يؤخذ به الكافر الأصلي اذا أسلم ، ويمكن تصويره في

فصل في أوقات الضرورة

(١) ووقت التضييق هو الذي لا يجوز تأخير أداء الصلاة اليه الا لعذر ، وهي الأوقات سبق بيانها ، والذين يجوز لهم التأخير الصلاة الى هذه الأوقات خمسة بينها المصنف .

(٢) ومثلها النفساء ، والنائم .

(٣) أى المغمى عليه لأن الافاقة موجبة للأداء ، والاغماء مسقط له ، والمعنى أنه اذا أفاق وقد بقى من وقت العصر ما يسع خمس ركعات فما زاد وجب عليه الظهر والعصر ، وأما اذا بقى ما يسع أربع ركعات أو ما دونها فانه يصلى العصر فقط ، وسقط عنه الظهر لعدم ادراكه شيئاً من وقته حال الافاقة * انظر المدونة : ج ١ ص ٩٣ .

(٤)

(٥) أى أوقات الضرورة يعنى أن المرتد اذا عاد الى الاسلام وقد بقى من وقت العصر ما يسع خمس ركعات فأكثر بعد الفراغ من الطهارة ، وما يصلح له من شروط الصلاة فقد وجب عليه صلاة الظهر مع العصر ، وأما اذا فات الوقت فانه كالكافر الأصلي بحيث لا يلزمه قضاء ما فات من العبادات الا الحج فانه يجب ابتدأؤه بعد الاسلام ، لأن عمله قد حبط برده وصار كالكافر الأصلي وقد أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير فلم يؤمروا بقضاء ما فاتهم من العبادات لأن ايجاب القضاء سقط عنهم بقوله تعالى : " قل

الناسي^(١) يذكر، ويسقط ذلك يطول .

وبيان هذه الأوقات هو أن ابتداء الزوال وقت للظهر مختص به لا تشاركها فيه العصر بوجه ، ومنتهى هذا الاختصاص قدر^(٢) أربع ركعات للحاضر وركعتين للمسافر ثم يصير الوقت مشتركا بينهما وبين العصر ، فلا يزال الاشتراك قائما الى أن يصير قبل الغروب بقدر أربع ركعات للحاضر أو ركعتين للمسافر فيزول الاشتراك وتختص الوقت بالعصر وتفتو الظهر حينئذ على كل وجه وادراك وقت الصلاة^(٣) المعتد به هو ادراك ركعة^(٤) منها وما قصر عن ذلك فليس بادراك .

فإذا طهرت حائض أو أفاق مغمى عليه أو بلغ صبي أو أسلم كافر وقد بقى من النهار بعد فراغهم ما يمكنهم به أداء الصلاة من طهارة وستر عورة وغير ذلك قدر

== قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " سورة الأنفال ، آية ٣٨ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : " الاسلام يجب ما قبله " ولذا لم يطالب الكافر الذي أسلم ، ولا المرتد الذي عاد الى الاسلام بقضاء العبادات التي فاتته وخرج زمن كفره أو رده " وقتها .

(١) يعنى أن الناسي اذا نسي صلاة الظهر مثلا وتذكرها وقد بقى من الوقت ما يسع أربع ركعات أو مادونها فانه يصلى الظهر قضاء والعصر أداء ولا يسقط عنه صلاة الظهر بسبب هذا النسيان فى أى وقت ذكرها وجب عليه صلاتها ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها ، لا كفارة لها الا ذلك " رواه البخارى . انظر فتح البارى : ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) أى بقاء قدر أربع ركعات وهو منتهى الوقت الاختيار للظهر .

(٣) وفى " ز " كلمة " وقت ساقطة " ويصح الكلام بدونها .

(٤) وهو منتهى الوقت للعصر ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " رواه الجماعة .

ورواية البخارى : اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته " وقال الشارع : أن المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجدة تليها " انظر فتح

خمس ركعات في الحضر أو ثلاث في السفر فعليهم الظهر والعصر لا دراكهم وقتها^(١) وذلك لبقاء ركعة من وقت الظهر المشترك وادراك جميع وقت العصر، وإن كان الباقي أربعاً أو أقل من الخمس فقد فات وقت الظهر فسقط عنهم ويخاطبون بالعصر فقط لا دراكهم وقتها ، ولو أدركوا من وقت العصر قدر ركعة فقط لكانوا مدركين لوقتها ، فإن أدركوا دون ذلك لم يدركوا ما يلزمهم به^(٢) ، وكذلك لو أخرت امرأة الظهر والعصر إلى أن طرأ عليها الحيض وقد بقي من النهار قدر خمس ركعات أو ثلاثاً على التفصيل الذي ذكرناه^(٣) فلا قضاء عليها إذا طهرت ، لأنها حاضت في وقتها^(٤) وإن كان الباقي دون ذلك كان عليها قضاء الظهر لا دراك^(٥) وقتها ولم يلزمها قضاء العصر لأنها حاضت في وقتها ، وكذلك الحكم في المغلوب وغيره ومثل ذلك في المغرب ، والعشاء ، وهو أن تطهر حائض أو يفيق مغلوب وقد بقي للفجر قدر خمس ركعات فلتزمه الصلاتان لا دراكه وقتها ، فإن أدرك قدر ثلاث ركعات سقطت المغرب لفوات وقتها وأنه لو صلاها لم يبق للعشاء وقت ، وإن أدرك قدر أربع ركعات فقليل^(٦) يصلحها لأنه تبقى ركعة للعشاء ، وقيل يصلح العشاء فقط لأنه لم يدرك شيئاً من وقت المغرب .

وابن القاسم^(٨) يرى في الكافر يسلم أن يعتبر^(٩) الوقت من وقت استلامه

(١) وفي " م " وقتها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٢) أي فيسقط عنهم العصر أيضا .

(٣) وفي " م " التي " بدلا من الذي ، وما أثبتناه أولى .

(٤) وفي " م " التي ذكرناها ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وفي " م " وقتها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٦) وفي " م " لفوات وقتها ، وما أثبتناه من نسخة " ز " أولى .

(٧) هو المشهور في المذهب لأنه أدرك الركعة للعشاء ومن أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة . انظر أسهل المدارك : ج ١ ص ٢٥٧ .

(٨)

(٩) وفي " م " أن يعتبر من الوقت " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

دون فرائعه^(١) من أمره ، ويفرق بينه وبين غيره من أهل الضرورات لأنه لم يكن معذورا بتأخير الصلاة ، وغيره من أصحابنا بسوى بينهم وهو التظر^(٢) لأن بالاسلام قد سقط عنه التغليظ .

فأما المسافر ينسى في سفره الظهر والعصر فيذكرهما بعد دخوله الحضر ، فان كان قدومه بقدر خمس ركعات فأكثر صلاهما تامتين^(٣) ، وان كان دون ذلك صلى الظهر مقصورة لغوات وقتها ، والعصر تامة لبقاء وقتها ، وان سافر وقد نسي الظهر والعصر وكان عليه^(٤) وقت أن فارق الحضر من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما مقصورتين لا دراكه وقتها وهو مسافر ، فان كان دون ذلك صلا الظهر تامة قضاء ، وصلا العصر مقصورة لبقاء^(٥) وقتها ، وكذلك القول في المغرب والعشاء .

-
- (١) أى دون تحصيل شروط صحة الصلاة .
 (٢) أى مقتضى قواعد الشريعة وهو تيسير على الكافر .
 (٣) لأنه أدرك وقتها وهو في الحضر .
 (٤) أى وكان قد بقي له من النهار قدر ثلاث ركعات .
 (٥) المراد بالبقاء حصول السفر في وقتها .

(١)
* باب فى ذكر الأذان والاقامة *

هما سنتان غير واجبتين (٢) وسنة الأذان فى الجماعة الراتبة دون الانفراد ،
والاقامة أهبة (٣) للصلاة فى الجماعة ، والانفراد ، والأذان فى الصبح تسع (٤) عشرة
كلمة ، وغيرها سبع عشرة كلمة ، وحكاية (٥) لفظ فى غير الصبح ، الله الله ، الله أكبر ،
أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله
أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ،
حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ، وفى الصبح يزيد بعد حي على
الفلاح الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، ولفظ الاقامة ، الله أكبر
الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي
على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله . ولا يؤذن لصلاة قبل

(١) الأذان فى اللغة مطلق الاعلام بشئ كما فى قوله تعالى " وأذان من الله
ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر " سورة التوبة ، آية ٣ .
وشرعا : الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة بالشرع . حاشية
الدسوقي ج ١ ص ١٩١ ، حاشية العدوى ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب ، فالأذان سنة مؤكدة لكل صلاة مفروضة بكل مسجد
ولو تقاربت المساجد ، وأما الرجل فى خاصة نفسه فان أذن فحسن ، ولا بد له
من الاقامة لأنها أؤكد من الأذان لاتصالها بالصلاة وهى سنة كفاية فى حق
الجماعة ، وسنة عين فى حق الذكر البالغ المنفرد ، وأما المرأة فان أقامت
فحسن . أى مستحب والا فلا بأس وقيل بوجوب الأذان والاقامة وهو أظهر ،
لقوله عليه الصلاة والسلام اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم . الحديث
متفق عليه . انظر حاشية العدوى ج ١ ص ٢٢٢ .

(٣) أى الاستعداد للصلاة .
(٤) وهو المشهور فى المذهب وذلك مع الترجيع وهو تكرار الشهادتين بصوت أعلى
من الأول وبهذا يكتمل العدد وهو تسع عشر كلمة . حاشية العدوى ج ١ ص ٢٢٤ .
(٥) المراد بالحكاية بيان ألفاظ الأذان . والنص هكذا فى كل النسخ ولعل الصواب ،
وحكاية لفظه .

وقتها الا الصبح والتوجه الى القبلة في الأذان حسن (١) ، والأفضل أن يؤذن متطهراً (٢) ولا يؤذن لناقلة ، ويستحب لسامع الأذان أن يحكيه (٣) الى آخر التشهدين وان أتمه جاز (٤) .

(١) هذا ما يراه المصنف ولكن المشهور في المذهب ان استقبال القبلة فـى الأذان سنة ، كما سيأتى الا أنه يستحب للمؤذن أن يدير وجهه يمينا عند قوله : حي على الصلاة ، وشمالا عند قوله : حي على الفلاح ، ولا يزيل قدميه عن القبلة فى التفاته ، لما رواه أبو جحيفة عن أبيه أنه رأى بلالا يؤذن فجعلت اتتبعه فاه ها هنا وها هنا بالأذان .

رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ١١٤ .

(٢) وهذا شرط من شروط الكمال ، قال فى الفرية " ويشترط فى المؤذن شروط صحة وشروط كمال ، فشروط الصحة ، أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً ، عاقلاً ، وشروط الكمال : أن يكون عدلاً ، عارفاً بالأوقات ، صيباً ، متطهراً ، قائماً ، مستقبلاً القبلة . الا الاسماع " أى أنه لا يلتفت الا لاسماع الناس " . انظر مقدمة الفرية ص ٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٠٢ ، أسهل المدارك ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ، وأصله ما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن " . انظر فى فتح البارى ج ٢ ص ٩٠ .

(٤) والجواز هنا بمعنى الأولى ، والأولى أن يحكيه الى آخر الشهاداتتين ثم يبدل ^{أى} فيعلتين بحوqلتين بقوله لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وهو الأولى لظاهر الحديث ، قال يحيى وحدثنى بعض اخواننا أنه قال : لما قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٩١ .

باب العمل في الصلاة *

والصلاة مشتملة على فروض^(١) وسنن وفضائل ، فالفروض ضربان : منفصلة ، ومتصلة ، فالمنفصلة نوعان : متقدم ، ومصاحب ، فمن فروضها الطهارة من الحدث وإزالة النجاسة ، وستر العورة فهذه هي المنفصلة . وأما المتصلة^(٢) : فاستقبال القبلة ، والنية^(٣) ، والترتيب في الأداء ، ونريد بالانفصال جواز تقديم فعلها ، وأنها مكثفة بنفسها ، وذلك يتم في الطهارة وستر العورة .
وأما استقبال القبلة والنية فمصاحبان لا حكم لهما إلا بإضافتهما إلى الصلاة ، ومن هذه الفروض ما هو فروض على الإطلاق ولا تصح الصلاة مع تركه على وجه ، وهو الطهارة من الحدث ، والصحيح من مذهبن أن عدم الماء والصعيد لم يصل حتى يجد أحدهما^(٤) وقد قيل أنه يصلى إذا لم يجدهما^(٥) .
ثم إذا وجده بعد انقضاء^(٦) الوقت فهل يلزمه القضاء أولا يلزمه ، نظر آخر^(٧) .

-
- (١) وفي " م " على الفروض " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٢) وهي المعبر عنها بشروط الصحة كالطهارة وستر العورة بمعنى أن كل واحد منها منفصل خارج عن حقيقة الصلاة والطهارة مطلوبة لمس المصحف ، وستر العورة واجب على كل بالغ في جميع الأحوال ، في الصلاة وخارجها إلا في الخلوة فمستحب إلا للضرورة .
(٣) كاستقبال القبلة وغير ذلك فإنه غير مطلوب إلا في الصلاة لأن لها صلة مباشرة بالصلاة .
(٤) النية لغة القصد ، وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله ، ومحلهما القلب والتلفظ بها جائز إلا أنه خلاف الأولى في المذهب . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٣٤ .
(٥) وما بين القوسين ساقط في " ز " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
(٦) وفي " ز " بعد انتهاء الوقت " والعبارتان معناهما واحد " عند الفقهاء " في الغالب " .
(٧) والمشهور في المذهب أنه لا يجب عليه القضاء أن لم يتمكن من الحصول على الماء إلا بعد خروج الوقت ، وقيل يجب عليه القضاء .
والقول الأول هو الظاهر في المذهب ووجه ذلك أن كل من سقط عنه التكليف ==

والنية أيضا فرض مطلق^(١) لا تصح الصلاة مع تركها على وجه ، وأما ازالة النجاسة فاختلف^(٢) فيه ، هل هو من شروط الصحة أو ليس من شرحها ، فإذا قيل ليس من شرطها فلا نقول أنه ليس بفرض ولكن ليس كل الفروض من شرط^(٣) الصحة ، وإذا قيل أنه^(٤) من شرط الصحة فذلك مع الذكر والقدرة ، ونريد بذلك ما على البدن ، فأما ما كان على الثوب^(٥) فلا يتوجه عليه فرض الا في ترك محله^(٦) أو فعل ازالة ان اختار^(٧) المحل أو وجب^(٨) ، وحكم ستر^(٩) العورة حكم ازالة النجاسة الا أنه لا يتصور فيه الترك^(١٠).

= بفعل الصلاة في وقتها سقط عنه قضاؤها ، كالحائض ، والمغشى عليه ، لأن كل شرط كان عدمه مؤثرا في وجوب الأداء كان مؤثرا في سقوط القضاء كالحيف ، انظر الاشراف ج ١ ص ٣٦-٦٧ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٠٥ .

(١) أى لا تصح الصلاة بتركها لأنهاركن والركن جانب الشئ وجزؤه والشئ ينعدم بانعدام جزئه .

(٢) والمشهور في المذهب أنها من شروط الصحة ان ذكر وقدر على ازالتهما ، فان صلى ناسيا لها حتى فرغ من صلاته ، أو لم يعلم بها فصلاته صحيحة ، ويندب له الاعادة في الوقت ويصلى في أول الوقت ان علم أنه لا يجد ماء ولا ثوبا آخر في الوقت ، ثم ان وجد ما يزيلها به في الوقت أو ثوبا آخر ندب له الاعادة . فان خرج الوقت فلا اعادة .

انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٥ .

(٣) بل قد تكون شرطا من شروط الصحة مقيدا بالذكر والقدرة .

(٤) أى ازالة النجاسة .

(٥) أو مكان الصلاة .

(٦) أى بترك الثوب المتنجس أو المكان المتنجس .

(٧) يعنى ان اختار المصلى الثوب العامل للنجاسة فيجب عليه غسلها منه ثم يصلى فيه .

(٨) أى أوجب كأن لم يجد غيره .

(٩) يعنى أن ستر العورة شرط من شروط الصحة في الصلاة على المشهور في المذهب وعبرة المصنف شاملة للعورة المغلظة كسوءتين والمخففة كستر ما بين السرة والفخذين ان قدر عليها . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢١٢ .

(١٠) وانما يتصور فيه المعجز عنه بحيث لا يقدر عن التخلي من ستر محل العورة كما يستطيع ذلك بالنسبة للثوب والمكان فانه يقدر على تركها .

وأما استقبال القبلة^(١) ففرض بشرط القدرة ، فان كان معينا لزمه استقبالها
الا مع عدم القدرة وهو في حال المسايقة^(٢) ، وأما مع الغيبة فالفرض فيه الاجتهاد^(٣)
مع القدرة ، فان كان مسايقا لم يلزمه صلى كيف أمكنه ، وكذلك المستنفل على دابته
في سفر القصر .^(٤)

فأما في السفينة^(٥) فمع التعذر يسقط عنه ، وإذا اجتهد مع القدرة فصلى
ثم بان له غطه فلا جزاء حاصل ، ويستحب له الاعادة في الوقت^(٦) ، فأما أركان

(١) يعني أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة للقادر عليه ، وأما غير القادر
كراكب السفينة وراكب الدابة في السفر فلا يجب عليه ذلك ، والأصل في استقبال
القبلة قوله تعالى : " قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
شطره " سورة البقرة آية ١٤٤ . وقوله عليه الصلاة والسلام : للمسيء صلاته
إذا قمت إلى الصلاة فأسيغ الوضوء ثم استقبل القبلة " وقد سبق تخريجه .

(٢) المسايقة . مفاعلة في الضرب بالسيف كالمقاتلة .

(٣) يعني أنه يجتهد في طلب جهة القبلة إذا لم يجد من يخبره من عارف^{هو} بجهتها
وكان عارفا بالجهات الأصلية فإنه يجتهد ويستقبل ما ظنه القبلة ، ومن العلامات
عليها ما يسمى بيت الابرة وهي آلة حديدية تبين جهة القبلة ، فإذا كانت
معه ويعرف كيفية استعمالها وجب عليه ذلك . وهي معروفة باسم البوصلة .
(٤) يعني أن المسافر يجوز له أن يتنفل على ظهر دابته حيثما توجهت للقبلة ولغيرها ،
لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى على
راحته حيث كان وجهه "

رواه مسلم . انظر شرح النووي ج ٥ ص ٢٠٩ .

(٥) ومثل السفينة الطائرة ، والقطار يجتهد مع القدرة على الاجتهاد وإذا عجز
عن ذلك فيسقط عنه الاستقبال .

(٦) وهو المشهور في المذهب . انظر الفواكه ج ١ ص ٢٦٩ .

الصلاة التي هي منها (١) فتسعة ، وهي التحريم (٢) ، والقراءة (٣) ، والقيام (٤) ، والركوع (٥) ،

(١) يعنى التى هى جزء من الصلاة ولا تنفصل عنها والا فالمشهور فى المذهب أنها أربعة عشر ركنا بزيادة الطمأنينة والترتيب بين الأركان ، والاعتدال فى القيام وعد القيام كله الشامل للقيام لتكبير الاحرام وللفاتحة .
(٢) أى تكبيرة الاحرام لقوله عليه الصلاة والسلام " مفتاح الصلاة الوضوء " ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .
رواه الترمذى وقال : هذا أصح شئ فى هذا الباب وأحسن . انظر عارضة الأهودى ج ١ ص ١٥-١٦ .

(٣) يعنى قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " رواه مسلم . انظر مسلم شرح النووى ج ٤ ص ١٠٠ ، الا أنها يسقط عن المأموم ويستحب له فى السر أن يقرأها وتكره له فى الجهر ان أنه مأمور بالانصات والاستماع لقراءة امامه لقوله تعالى : " واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون " سورة الاعراف ، آية ٢٠٤ .
وفى الموطأ : أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان اذا سئل هل يقرأ أحد خلف الامام قال : اذا صلى أحدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام ، واذا صلى وحده فليقرأ " وقال مالك الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الامام فيما لا يجهر فيه ويترك القراءة فيما يجهر فيه الامام بالقراءة " .
انظر الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ١٧٨ . وبذلك يمكن الجمع بين الآية والحدِيث المتقدمين .

(٤) يعنى أن القيام فى الفرائض للقادر عليه فلا تصح الفريضة بدونه للقادر عليه ، لقوله تعالى : " قوموا لله قانتين " سورة البقرة ، آية ٢٣٨ ، وقوله عليه الصلاة والسلام " لعمران بن حصين ، صل قائما فان لم تستطع فقايدا فان لم تستطع فعلى جنب " رواه الجماعة الا مسلما . انظر نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٥) لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا " سورة الحج آية ٢٢ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : للمسيئ صلاته " ثم اركع حتى تطمئن راكعا " .
انظر مسلم شرح النووى ج ٤ ص ١٠٧ ، فتح البارى ج ٢ ص ٢٣٧ .

والسجود (١) والرفع (٢) والفصل بين السجدين والجلوس والتسليم (٣).
وقد بينا وجوب النية (٤) واستقبال القبلة ، والواجب المعتقد به من النية
ما قارن تكبيرة الا حرام سواء ابتداء (٥) به في حال واحد (٦) أو تقدمت (٧) النية واستصحاب (٨)

(١) يعنى أن السجود والرفع منه ثابت فى الفرائض للآية التى ذكرناها سابقا ولقوله عليه الصلاة والسلام " للمسيئ صلاته : " ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢٣٧ .
(٢) وقد عد المصنف الرفع ركنين ، أحدهما من الركوع والآخر من السجود .
(٣) يعنى أن السلام والجلوس له هما من الفرائض الثابتة كقوله عليه الصلاة والسلام " للمسيئ صلاته ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها "

وأما السلام فلقوله صلى الله عليه وسلم : وتحليلها التسليم " ونص حديث المسيئ صلاته كما رواه مسلم : " اذا قمت للصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تمتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها "

انظر مسلم شرح النووى ج ٤ ص ١٠٧
(٤) الواجب فى النية أن تكون مقارنة لتكبيرة الا حرام ، فان تأخرت النية لم تصح الصلاة على المشهور فى المذهب ، وأما ان تقدمت بكثير فان كان ذاهلا عنها لم تجزئه الصلاة حتى ينويها من جديد وان لم يكن ذاهلا عنها أجزءه .
قوانين الأحكام ص ٧٢ .

(٥) وفى " م " ابتدى بالياء " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٦) وفى " ز " لفظ ساقط " والصواب ما أثبتنا من نسخة " م " .
(٧) وفى " م " أو تقدمه " بناء المربوطة والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٨) وفى " ز " فاستصحب " ذكرنا " بالفاء والأنسب ما جاء فى نسخة " ز " .

ذكر^(١) الى التكبير ، ولفظ التكبير متعين ، وهو أن يقول الله أكبر^(٢) ، لا يجزئ غيره من قوله الأكبر أو أجل أو أعظم ، والواجب من القراءة متعين وهو فاتحة الكتاب^(٣) لا يجزئ غيرها في كل ركعة ، هذا هو الصحيح من المذهب ، وقول آخر الاكتفاء بأكثر الصلاة أو نصفها أو بعضها وهي ضعيفة في المذهب ، والاعتدال^(٤) في الركوع والسجود واجب منه ويجزئ منه أدنى لبث ، ولم نعهده فرضا زائدا على الركوع والسجود لأن اسمها قد تضمنه ، ويسجد على جبهته وأنفه^(٥) ، فان ترك الجبهة فلا يجزئه ، وان اقتصر عليها^(٦) أجزاءه .

(١) والمعنى أنه يظل ذاكرا للنية الى أن يكبر ، وهذا في حال تقديم النية .

(٢) وهو المشهور في المذهب ، قال الخرشي : والمعنى أن المصلي لا يجزئه من كل لفظ يدل على التعظيم الا لفظ الله أكبر لا غيره ، من الله أجل أو أعظم ، وهذا للقادر على النطق بالعربية ، وأما الأعجمي الذي لا يستطيع النطق بالعربية نطقا صحيحا فانه اذا كبر بقوله الله أكبر بالمد لم يجزئه ، وان قال الله وكبر بابدال الهزة واوا اجزأه ، فان لم يستطيع كل ذلك فيكبر بلفظه " أما عند الأحناف فيجوز بكل لفظ يدل على التعظيم كالله أعظم ، أو الله أجل ونحو ذلك انظر الخرشي ج ١ ص ٢٦٥ ، شرح الخطاب ج ١ ص ٥١٥ .

(٣) وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد كما تقدم في أول الباب لقوله عليه الصلاة والسلام " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " قال الخطابي : فالواجب قراءة أم القرآن على كل مصل بجميع حروفها وحركاتها وشداتها الا أن يكون مأموما فيقرأ في السرية فقط . انظر شرح الخطاب ج ١ ص ٥١٨ ، قوانين الأحكام ص ٧٤ ، أسهل المدارك ج ١ ص ١٩٦ .

(٤) يعني أن الاعتدال في الركوع والسجود واجب ، ويجزئ أقل ما يقع عليه اسم الاعتدال وهو أن يعود بعد ركوعه الى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع ، بأن يعود منتصبا قائما ، وأما الاعتدال في السجود أن يجلس مطمئنا معتدلا بعد الرفع من سجوده . انظر قوانين الأحكام ص ٧٧ .

(٥) لقوله عليه الصلاة والسلام : " أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده الى أنفه - اليدين والركبتين وأطراف القدمين . . الحديث " لأن اسم الجبهة في اللغة خاص بأعلى الوجه . انظر فتح الباري : ج ٢ ص ٢٩٧ . مسلم شرح النووي ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٦) أى على الجبهة وهو المذهب والمشهور عند جمهور العلماء ، قال في الفتح : =

والاعتدال في القيام للفصل بينهما^(١) مختلف فيه والأولى أن يجب^(٢) منه ما كان إلى القيام أقرب ، وكذلك في الجلسة بين السجدين ، والواجب من التسليم مرة^(٣) ، ولفظه متعين وهو أن يقول السلام عليكم لا يجزئ غيره^(٤) ، وقدر القيام^(٥) الواجب ما يكبر فيه تكبيرة الاحرام ويقرأ أم الكتاب ، وما زاد على ذلك مسنون .

= وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها * انظر فتح الباري :

ج ٢ ص ٢٩٦ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) الضمير في بينهما راجع إلى الركوع والسجود * .

(٢) يعني أن الواجب من الاعتدال هو ما كان قريبا إلى القيام بحيث يعتقد من يراه أنه قائم ، لأن الضمير منه راجع إلى الاعتدال أو القيام .

(٣) يعني أن الواجب للخروج من الصلاة يحصل بتسليم واحدة للفظ ، لكن المأموم يسلم مرتين أحدهما عن يمينه ، والآخرى عن يساره ، وهذا الأخير سنة ، وقيل يسن ذلك للامام أيضا للخروج من الخلاف في وجوبه . انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٤) أي فلا يجزئ تقديم عليكم على لفظ السلام بل لا بد من الترتيب في اللفظ وهو السلام عليكم كما لا يجزئ ابداله بأي لفظ أو غيره .

(٥) أي للقادر على القيام .

* سنن الصلاة *

وسنن الصلاة اثنتا عشرة : وهى قراءة سورة مع أم القرآن ^(١) والجهر بالقراءة ^(٢) فى موضع الجهر ^(٣) والاسرار بها فى موضع الاسرار والاعتدال ^(٤) فى الفصل بين الأركان والتشهد ^(٥) الأول والجلوس له والتشهد ^(٦) الثانى ،
^(٧) والمغتار من ألفاظ التشهد تشهد عمر بن الخطأ ب رض الله عنه ،
 ولفظه : التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها

* فصل فى بيان سنن الصلاة *

(١) يعنى فى الصلوات المكتوبة فى الركعتين الأوليين منهما ، أما فى النفل فقراءة سورة فيه بعد أم القرآن مندوبة .

(٢) وفى " ز " فى القراءة " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) يعنى أن الجهر فى الصلوات الجهرية ويكون برفع الصوت الا أنه لا حد لهذا الرفع الا أن يخرج عن الحد المتعارف ، وأما أدناه فأن يسمع نفسه ومن يليه ، وهذا أعلى السر وأما أدناه فحركة اللسان والهم . انظر حاشية العدوى :

ج ١ ص ٢٥٥ .

(٤) أى الاعتدال الزائد عن مقدار الفرض ، وأما أصل الاعتدال فهو فرض كما تقدم لأنه داخل فى باب الاطمئنان ، لحديث المسمى وصلاته ، وفيه ارفع حتى تطمئن جالساً ، وارفح حتى تطمئن قائماً .

(٥) وقد ذكر المصنف أن التشهد من السنن وهو المشهور فى المذهب والقول الآخر أنه من الفضائل ، والقول الثالث ، ان التشهد الأول سنة والثانى فضيلة ، والقول الرابع انه واجب . روضة المستبين ورقة ١٩ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٦) يعنى أن تشهد الأول والثانى والجلوس لهما من السنن وهو المشهور فى المذهب . انظر حاشية الدسوقي : ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٧) وفى " ز " كلمة " ألفاظ ساقط ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " وقد ثبت التشهد من طرق عديدة عن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود ، وعن عائشة رضى الله عنهم أجمعين ، الا أن الامام مالكا اختار تشهد عمرو وهو المشهور فى المذهب ، وذلك أن عمر كان يعلمه للناس على المنبر بمحضر من ==

النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ^(١) " وأشهد أن محمدا عبده ^(٢) ورسوله ، فأما الجلوس ، فالواجب منه قدر ما يسلم فيه وما يوقع فيه التشهد مسنون ، وكذلك القيام الذي يقرأ فيه الزيادة على أم القرآن مسنون غير مفروض ، والتكبير في كل خفض ورفع ، وقوله سمع الله لمن حمده ^(٣) في الرفع من الركوع ، والصلاة ^(٤) على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تذكر سجود السهو لأنه يتنوع الى واجب وسنة على ما بينه .

= الصحابة والتابعين ولم يخالف فيه أحد ، وأما لو أتى بغيره من ألفاظ التشهد الوارد عن غير عمر بن الخطاب من الصحابة فيصح ذلك لأن الكل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظر المدونة ج ١ ص ١٤٣ ، بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٠ ، قوانين الأحكام ، ص ٨٠ .

(١) جملة وحده لا شريك له " لم تذكر في آية نسخة من كتاب التلحين التي بين يدي وكذلك في المدونة ، الا أن أكثر المالكية تثبت هذه الزيادة في ألفاظ التشهد بناء على ما ورد في بعض طرق الحديث .
انظر المدونة ج ١ ص ١٤٣ ، الخرشى ج ١ ص ٢٨٦ .

(٢) وفي " م " عبد الله ورسوله " الأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) للمنفرد أو الامام ، وأما المأموم فيقتصر على قوله ، ربنا ولك الحمد كما سيأتي ان شاء الله .

(٤) والظاهر في المذهب أنها واجبة في الجملة أي في عمر الانسان ليس في ذلك وقت معين ، وأما في الصلاة فسنة على المشهور في المذهب ، قال في العزية : أي من السنن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير " انظر متن العزية ص ٥٩ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٢٥١ ، وفي بعض المذاهب أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة ولا تصح بدونها وهو أحوط خروجاً من الخلاف .

وفضائلها سبع^(١) ، وهي رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام الى المتكبين لا الى الأذنين^(٢) وعنه^(٣) في رفعهما عند الركوع والرفع منه روايتان^(٤) ، وإطالة القراءة في الصبح على ما سئله ، والتأمين بعد أم الكتاب والتسبيح^(٥) في الركوع والسجود ، والقنوت^(٦) في الصبح ، وقول المأموم^(٧) ربنا ولك الحمد ، وسجود التلاوة^(٨) ، وصفة

— فصل في فضائل الصلاة —

(١) ولعل المصنف يريد بالفضائل المشهورة المؤكدة كما سيأتي بعد ، والا فهي كثيرة ، قال صاحب الفرية : مستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة " وقال ابن رشد في المقدمات : وأما مستحباتها فثمان عشرة " .

انظر المقدمات ج ١ ص ١١٧ ، الصزمة ص ٦١ .

(٢) وفي قول انه يرفعهما الى شبهة الأذنين ، والأمر في ذلك سهل .

(٣) والمشهور في المذهب أنه لا يرفع اليدين في شيء من ذلك الا عند تكبيرة الاحرام فقط ،

قال مالك في المدونة : لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع الا في افتتاح الصلاة برفع يديه شيئا خفيفا " .

انظر المدونة ج ١ ص ٦٨ .

(٤) وهو قول المصلي في ركوعه سبحان ربى العظيم وحده ، وفي سجوده سبحان

ربى الأعلى وحده وليس في ذلك حد ويجوز الاقتصار على مرة واحدة لحديث

حذيفة قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول في ركوعه

سبحان ربى العظيم ، وفي سجوده سبحان ربى الأعلى " .

وقوله : أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما في السجود فاجتهدوا في الدعاء .

والحديث الأول رواه الخمسة وصححه الترمذي . انظر نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٧١ ،

وحديث الثاني رواه مسلم . انظر نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٥) يعني أن القنوت من فضائل صلاة الصبح ، والمراد بالقنوت الدعاء ، ولا يكون الا في

ثانية الصبح وقبل الركوع على المشهور في المذهب ، وقيل بعد الركوع لقول مالك

في المدونة : القنوت في صلاة الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ،

لقول أنس عندما سئل عن القنوت قبل الركوع أم بعده ، قال : كلاهما قد كنا نفعله

لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع أي في

بعض الأوقات لبيان الجواز . انظر المدونة ج ١ ص ١٠٢ ، فتح الباري ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٦) ومثله المنفرد .

(٧) أي اذا قرأت إحدى آياته في الصلاة لا عن تعمد ، أما تعمد ها فمكروه على المشهور في المذهب . انظر أسهل المدارك : ج ١ ص ٣١١ .

الجلوس كله صفة واحدة وهى ^(١) أن يفضى ابهام ^(٢) رجله الى الأرض يسرى وركبته
ويضع رجله اليسرى تحت يمنى ساقيه وينصب رجله اليمنى ويضع كفيه على فخذي يه
ويقبض ينها ، ويشير ^(٣) بسبابته منها ، ويسط يسراها ^(٤) ، والسنن والفضائل
كثيرا ما تتداخل وقد بينا جملها ونحن نبين تفصيلها فى تضاعيف ما نورد من
المسائل " ان شاء الله ^(٥)

والمختار له بعد تكبيرة الاحرام أن يعقبها بقرآنة أم القرآن من غير أن يفصل
بينهما بتسبيح ^(٦) أو توجيه ، أو قرآنة بسم الله الرحمن الرحيم سرا أو جهرا ،

(١) وفى " ز " وهو " بدلا من وهى " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٢) وفى " م " كلمة الابهام " ساقطة ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) والأصل فى ذلك حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، كان النبى
صلى الله عليه وسلم اذا جلس فى الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى
وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التى على الابهام . . الحديث
واختلفوا فى علة الاشارة فقليل أنها اشارة الى التوحيد والاخلاص ، وقيل
أنها مقعدة للشيطان والأول أصح ، والحديث رواه مسلم . انظر
شرح النووى ج ٥ ص ٨١-٨٢ .
وتحريك السبابة مندوب أيضا قليل فى التشهد كله وقيل حين نطق بالشهادة
فقط .

(٤) وهذه الصفة فى الجلوس الأخير بالاتفاق وتسمى جلسة الافضاء ، أما فى
التشهد الأول فقليل بها أيضا كما هو ظاهر كلام المصنف ، وقيل يجلس فيه
جلسة التورك وهو أن يجلس على باطن قدمه اليسرى بحيث يكون مقعدة طيها ،
وهو أفضل عند المالكية . انظر حاشية المدوى ج ١ ص ٢٤٠ -

(٥) وفى " م " ما بين القوسين ساقط .
(٦) والمشهور فى المذهب أن الأولى عدم قرآنة الدعاء أو التوجيه بعد تكبيرة الاحرام
وقبل القرآنة وذلك خوفا أن يعتقد وجوبه فيزيد فى الصلاة ما ليس منها والتوجيه
هو قول المصلى انى وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا
من المشركين . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٦ .
(٧) وقيل بقرآنة البسملة وهو الأولى للخروج من الخلاف فى القول بوجوبها كما هو
مذهب الشافعى وابن نافع من المالكية .

أو استعانة لا عند قراءة أم القرآن ولا في السورة التي بعدها إلا الذي يصلى التراويح ، أو يقوم الليل ، أو يعرض^(١) القرآن ، فإن شاء فصل بين السور بالبسلة ، والمختار من قدر القراءة في الصلاة مختلف باختلاف أعيانها وهو على ثلاثة أضرب ، اطالة ، وقصر ، وبينهما ، فالاطالة في الصباح^(٢) والظهر ، ويستحب أن يقرأ في الصباح بطوال المفصل^(٣) أو مازاد عليهما بقدر ما يحتمله التغليس ولا يبلغ به الاسفار والظهر تلبيها في ذلك أو تقاربها ، ويستحب التخفيف في العصر والمغرب ، ويستحب في العشاء الآخرة بين القراءتين ،

والصلوات في الجهر والاسرار على ثلاثة أضرب منها ما يجهر في جميعها وهي الفجر ، والجمعة ، ومنها ما يسر في جميعها وهي الظهر والعصر ، ومنها ما يجمع الأمرين ، وهي المغرب ، والعشاء ، وهذا حكم الفرائض ، فأما النوافل فتذكر فيما بعد ،

والمصلون ثلاثة ، امام ، ومأموم ، ومنفرد ، وهم في أداء الصلاة على ثلاثة

(١) المراد بعرض القرآن أى يتلوه حفظا .

(٢) يعنى أن تطويل القراءة في الصباح والظهر مستحب ، وذلك بقدر ما لا يشق على نفسه ان كان فذا ، أو على المأموم ان كان اماما ، والأصل في ذلك حديث أبى قتادة عن أبيه : أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر ويقصر في الثانية ، ويفعل ذلك في صلاة الصباح . رواه

البخارى ولفظ له . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢٦١ .

وأما ما ورد في الصباح من قراءة سورة الأعراف ، وسورة الطور ، والمرسلات في المغرب فذلك لبيان الجواز ، وقد ورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصباح بالمعوذتين لبيان الجواز أيضا . وقد ورد أيضا أنه كان يقرأ في الركعتين أو احدهما ما بين الستين الى المائة .

(٣) يعنى بطوال المنفصل بداية من سورة الحجرات الى عيسى ، والوسط من عيسى الى الضحى والقصار ما بقى من أواخر القرآن .

أحدها يشتركون في الخطاب بفعله ، والآخر يختص به الامام والمنفرد ، والآخر يختص به المأموم دونهما ، وليس في ذلك ما يختص^(١) به الامام دون المنفرد الا في مواضع لا يتصور مقصودها في الافراد على ما نبينه ، فما يخاطب به الجميع النية ، والا حرام ، والركوع ، والسجود والفصل بينهما والجلوس والتسليم المفروض ، وجميع الهيئات ، والذي ينفرد به الامام والمنفرد ، وجوب القراءة والجهربها وسجود^(٢) السهو وفعل التسليم^(٣) الواحد ، والذي ينفرد به المأموم سقوط فرض القراءة والجهرب^(٤) بها ، وسجود السهو ، وفعل التسليم الثانية ، ونحن نذكر صفة أداء الصلاة كلها على سياقه وان طال ليتضح به ما ذكرناه .

فنقول^(٥) والله الموفق ، ان وجوب استقبال القبلة واعتقاد نية الفريضة يستوى فيه الصلوات كلها والمصلون كلهم ، وينفرد المأموم باعتقاد^(٦) نية الائتصاص ولا يلزم الامام أن ينوي الامامة الا في الجمعة^(٧) وصلاة الخوف ولا يجوز للمأموم أن يخالف

(١) وفي " ز " ما ينفرد به الامام .

(٢) لأن المأموم لا يخاطب به الا اذا أدرك مع الامام ركعة فأكثر ، ولا يطالب به اذا سها الامام .

(٣) وفي " ز " التسليم واحدة " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

لأنه الفرض ، وأما المأموم فيسلم ثانيا على يساره .

(٤) وفي " ز " لفظ " والجهربها " ساقط .

(٥) وفي " ز " زيادة كلمة " فصل " .

(٦) لأن صلاته تابعة لصلاة الامام صحة وفسادا ، وعلى هذا فان بان كون الامام جنبا أو محدثا بعد الصلاة تجب الاعادة على المأموم .

(٧) وهذا هو المشهور في المذهب أنه لا يشترط في حق الامام أن ينوي الامامة الا في أربع ، في صلاة الجمعة ، وصلاة الجمع ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف . انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٢٤٧ ، الشرح الصفيير :

الامام فى اعتقاد^(١) نية الفرض ولا فى النفل ، ولا فى عين الصلاة التى يأتى به فيها
الا أن يكون المأموم متنفلاً فله أن يأتى بمفترض^(٢) .

ومن أحرم لصلاة الصبح يرفع يديه عند وسنكبيه ، والامام والمنفرد يمسقبان
التكبير بقراءة أم القرآن وسورة من الطوال جهراً^(٣) على ما قدمناه فى كلتى الركعتين
والمأموم سنته بعد التكبير الانصات^(٤) والاستماع ، ومن لا يحسن أم القرآن صلى

(١) لأن القاعدة فى المذهب أن صلاة المأموم تابعة لصلاة الامام صحة وفساداً ،
لقوله عليه الصلاة والسلام : " انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا
واذا رفع فارفعوا ، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً " ، ومن هذا الحديث
أخذ وجوب موافقة صلاة المأموم لصلاة الامام فى الصفة وعين الصلاة . والحديث
رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ١٧٣ .

(٢) وأما عكسه فلا يجوز ، وقال الشافعى وغيره يجوز الفرض خلف المتنفل كما يجوز
مخالفة الامام فى عين الصلاة ، أما الأول فمأخوذ من حديث جابر بن عبد الله
رضى الله عنه ، قال : صلى معان بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبى
صلى الله عليه وسلم : أتريد أن تكون فتاناً يا معان ؟ اذا أمست الناس فأقرأ
بالشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى . الحديث : متفق عليه واللفظ
لمسلم ، فدل الحديث على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل ان صلاة
معان لهم ثانياً هى نفل له وفرض للمأموم ، لأنه كان يصلى العشاء مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم يذهب الى قومه فيصلى بهم العشاء ثانياً وهذا أظهر .
انظر شرح النووى لمسلم ج ٤ ص ١٨٣ .

(٣) هذا فى الفريضة ، وأما فى النافلة فالسنة فيها الاسرار ان كانت نهائية ،
والجهران كانت ليلية ، الا اذا خاف أن يؤذى غيره بقراءته فانه يستحب له
الاسرار مطلقاً .

(٤) لحديث أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انصرف من صلاة جهرا
فيها بالقرأة فقال هل قرأ معى منكم أحد آنف ، فقال رجل نعم يا رسول الله ،
فقال رسول الله انى أقول مالى أنزع القرآن فانتهى الناس عن القرأة مع رسول الله ==

خلف من يحسنها ، فان لم يقدر ^(١) كبر واعتدل وسبح ان أحسن ثم ركع ولا يجزئ ~~فيه~~
 أن يقوم من يحسنها وعليه أن يأتي به الا ألا يصلح للإمامة ^(٢) ، ويجوز أن يكون مثله ،
 ومن فرغ منهم من قراءة أم القرآن أمن ^(٣) المنفرد والمأموم ، والأفضل للإمام ^(٤) اجترأ
 بتأمين المأموم ، والا اختيار اخفاء ^(٥) التأمين ، واذا فرغ من القراءة كبروا والركوع
 واعتدلوا فيه ورفع جميعهم منه ^(٦) .

= فيما يجهر فيه بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 انظر الزرقاني على الموطأ : ج ١ ص ١٧٨-١٧٩ .

(١) يعني أنه اذا لم يقدر على قراءة الفاتحة ولم يجد من يأتي به ممن يحسنها
 وخاف خروج الوقت صلى بدون قراءة الفاتحة الا أنه يستحب له أن يفصل بين
 تكبيرة الاحرام والركوع بذكر ونحوه بمقدار الفاتحة وهذا هو المشهور في المذهب
 انظر شرح الحطاب ج ١ ص ٥١٩ ، الخرشى ج ١ ص ٢٧٠ .

(٢) يعني أنه لا يتقدم الى الامامة الا من كملت له الأوصاف المطلوبة به بأن يكون
 عالماً بما لا تصح الصلاة الا به ، من قراءة وفقه ما لا تصح الصلاة الا به ، فالفاجر
 عن جميع ذلك أو بعضه لا تصح امامته الا بمثله ، وسنذكر جميع الشروط فسي
 محله ان شاء الله .

(٣) لحدیث أبی هريرة رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا أمن
 الامام فأمنوا فان أمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه " .
 وفي رواية " اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين " .
 رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٢ ص ٢٦٦ ، ومسلم شرح النووي ج ٤ ص ١٢٨ .
 انظر في الموطأ شرح الزرقاني ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) يعني أنه من الأفضل للإمام أن يكتفى بتأمين المأموم لأنه داع فناسب أن يختص
 المأموم بالتأمين ، وهذا هو المشهور في المذهب .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٠ ، اسهل المدارك ج ١ ص ٢١٩ ، مقدمة الفريضة ص ٦٢ .
 (٥) يعني أنه من الأفضل على المأموم أن يؤمنوا بعد قراءة الامام سرا ، وهو المشهور
 في المذهب .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٠ ، الثمر الراغب ص ١٠٤ ، مقدمة الفريضة ص ٦٢ .
 (٦) أي من الركوع .

فأما الامام فيقول اذا رفع رأسه سمع الله لمن حمده ^(١) ، ولا يقول ربنا ولك الحمد ،
والمأموم لا يقول سمع الله لمن حمده ، ويقول اللهم ربنا ولك الحمد ، والمنفرد
يجمع الأمرين ثم يكبر للسجود ويجلس منه ثم يسجد الثانية ، فاذا هوى للسجود فان
شاء وضع يده قبل ركبتيه ، أو ركبتيه قبل يديه ، الا أن يضع اليدين ابتداءً أحسن ^(٢) ،
وينهض من السجود قائماً لا يقعد ^(٣) ثم يقوم الا أن يضطر الى ذلك لمرض أو ضعف ،
ويفعل في الثانية من القراءة مثل مايفعل في الأولى الا أنه يقتات ان شاء قبل الركوع ^(٤)
وان شاء بعده ^(٥) ، واختار مالك رحمه الله قبله من غير تضيق .

ودعاء القنوت على نحو ماورد في الحديث :

(١) وهذا من سنن الصلاة ، وقد ثبت ذلك بحديث أبي هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا قال الامام سمع الله لمن حمده ،
فقولوا ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .
رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢٨٣ ، الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ١٨٢ .
(٢) يعنى أن كلتا الحالتين جائزة ، الا أن الأفضل أن يضع اليدين قبل الركبتين ،
وقد ورد في ذلك حديثان متعارضان : حديث أبي هريرة أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : يعمد أحدكم فيرك فى صلاته برك الجمل " قال
الترمذى حديث غريب لا تعرفه ، والثانى حديث وائل بن حجر قال :
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه . الحديث
قال الترمذى حديث حسن غريب ، قال ابن العربى ولم يقم دليل من السنة
بقوة أحدهما والمكلف مخير بينهما ، فالهيئة التى رأى مالك منقولة فى صلاة
أهل المدينة فترجحت بذلك على غيرها " انظر عارضة الأحنوفى بشرح صحيح
الترمذى ج ٢ ص ٧٠ .

(٣) وفى " م " لا يقعد " وهو تصحيف ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) وفى " م " ثم يعود " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وهو المشهور فى المذهب ، وقال فى الفرية : والقنوت فى الصبح فقط بعد

الركوع من القراءة فى الركعة الثانية قبل الركوع سرا . وان نسي وتذكر بعد الركوع
أتى بمعمد رفعه منه ثم يهوى الى السجود " لأنه آخر الأمرين من فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٢٣ ، مقدمة الفرية ص ٦٢ .

(٦) أى بعد صلاة الصبح .

" اللهم انا نستعينك ونستغفرك " ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونترك
من يكفرك " اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ^(٢) ونحفد ^(٣) نرجو
رحمتك ونخاف عذابك الجد ان عذابك بالكافرين ملحق .

اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عفيت ، وقنا شر ما قضيت انك تقضى
ولا يقضى عليك ، ولا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت وتعاليت .
هذه الألفاظ وما يقاربها ، وان كانت في نفسه حاجة دعا الله تعالى بها
وكل ذلك سر ثم يركع ويسجد ويجلس على ما بيناه .

فاذا فرغ من تشهده سلم الامام والمنفرد واحدة ، والمأموم اثنتين ينوي بالأولى
التحليل ^(٤) ، والثانية الرد على الامام ، وان كان على يساره من يسلم عليه نوى
الرد عليه .

فأما الظهر فليست تفارق الصبح في الأداء الا في الاسرار ، والاختيار ^(٥) للمأموم
أن يقرأ اذا أسرا معه ، ويؤمن الامام فيما يسرفيه ، ويكبر القائم من اثنتين بمقد
اعتداله في القيام بخلاف التكبير في سائر أفعال الصلاة التي يأتي بها مع الشروع
في الفعل .

(١) هذه الصيغة الى آخر قوله ان عذابك بالكافرين ملحق ، هو المشهور فنسى

المذهب . انظر قوانين الأحكام ص ٧٦ ، مقدمة الفرية ص ٦٣ .

(٢) أن يجتهد في السعى اليك .

(٣) وما بين القوسين ساقط وفي " ز " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) فان نوى غير التحليل قاصدا بطل صلاته ، وأما نيته الرد على الامام أو على
المأموم فمستحبة .

(٥) يعني أن المشهور في المذهب أنه يستحب للمأموم قراءة الفاتحة فيما يسر فيه
الامام ويكره له القراءة في الصلاة الجهرية ، وذلك أنه مطالب بالاستماع والانصات
الى الامام ، وقد ذكرنا الأدلة في ذلك عند ذكر فرائض الصلاة .

والسنة الجهر^(١) في المغرب والعشاء في الركعتين الأوليين منهما ، وكل صلاة تزيد على الركعتين فالسنة فيها^(٢) قراءة سورة مع أم الكتاب في الركعتين الأوليين منها ، والاقتصار على أم الكتاب في الأخيرتين^(٣) .

وعورة الرجل المخاطب يسترها في الصلاة من سرته إلى ركبتيه^(٤) .

وكذلك الأمة^(٥) ، وعورة الحرة^(٦) ، جميع بدنهما إلا الوجه والكفين ، وتجزئ

(١) يعني أن السنة أن يجهر المصلي في الأوليين من المغرب والعشاء ومثل ذلك في العيدين والكسوف ، والاستسقاء ، ويسر في الظهر والعصر ، وثالثه المغرب والأخيرين من العشاء .

(٢) وفي " ز " كلمة فيها " ساقط " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) وفي " م " في الأخيرين " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) أي بدخول السرة والركبة فيما يستتر قياساً على قوله تعالى : " وأيدكم السي المرافق ، حيث قالوا ان الفاية داخله .

وأما العورة التي يجب على كل مكلف سترها في جميع الأحوال في الصلاة وخارجها فهي السوأتان ، القبل والدبر وما والاها من الإليتين والعانة ، والأنتيين ، وما عدا ذلك من الفخذ والركبة فقد اختلف فيه العلماء ، والأصل في ذلك حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الأزار عن فخذيه حتى أتى لا ينظر إلى بياض فخذيه " رواه أحمد والبخاري . انظر نيل الأوطار ج ٢ ص ٥١ ، ويعارض هذا الحديث حديث جرهب الأسلمي قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بردة وقد انكشف فخذى فقال : غط فخذك فان الفخذ عورة " رواه مالك في الموطأ . انظر الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٥١ ، وقال البخاري حديث أنس أسند وحديث جرهب أحوط " انظر فتح الباري ج ١ ص ٤٧٨ .

ويجمع بين الحديثين بأن يقال ان الفخذ عورة مخففة سترها أولى من كشفها ، وإنما تكشف لعذر أو ضرورة .

(٥) يعني أن عورة الأمة كمعورة الرجل هي ما بين السرة والركبة ، إلا أنه يستحب للأمة أن تستتر جميع بدنهما إلا الرأس فلا تستتره للتمييز بينها وبين الحرة ، والاختيار في هذا الزمن الستر على كل حال من الألبسة والحرائر لشيوع الفساد ، وقال مالك : تحدث للناس أقضية بحسب ما أحدثوا من الفجور . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٣٣ .

(٦) يعني أن المرأة الحرة البالغة يجب عليها ستر جميع بدنهما وذلك أن جميع =

الصلاة في ثوب واحد^(١) الا أنه يكره له أن يعرى^(٢) كتفيه من رداءه ، أو ما يقوم مقامه في الجماعة ، وله أن يتقى بثوبه الحر والبرد ، وأن ي الأرض ، وليس له كفت^(٣) ثوبه ولا شعره عند الصلاة الا أن يكون في صنعة صادفته الصلاة عليها ، فلا يكره له ، ويكره له التلثم^(٤) والاقتناع وزيادة الانحناء عن التعديل في الركوع .

= بدنها عورة الا وجهها وكفيها ، لقوله تعالى : " ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها . . الآية " سورة النور آية ٣١ ومعنى ما ظهر منها أى ما جرت العادة بظهوره ، وهو الوجه والكفان ، وذلك أن المرأة لها عورتان بالنسبة للصلاة فالرأس والأطراف عورة مخفية ، وأما الباقي فهي عورة مغلظة والكل يجب ستره غير أن كشف المغلظة تبطل صلاتها ، وأما كشف المخفية فلا تبطل وانما يكون عليها الاعادة لتحصل فضيلة السترة .

(١) بشرط ألا يشف ولا يصف العورة .

(٢) وهو المشهور في المذهب يعنى أن المصلى اذا وجد ثوبا واسعا فانه يلتحف به ويخالف طرفيه ويعقده على عاتقه سواء في صلاته مع الجماعة أو بمفرده ، قال في الرسالة : ويكره أن يصلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء فان فعل لم يعد " .

انظر الفواكه ج ١ ص ١٢٦ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ١١٥ .

(٣) يعنى أنه يكره كفت الثوب أو الشعر في الصلاة أى ضم بعضه الى بعض ولمسه أو تشمير كفه .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) التلثم هو تغطية الفم وما تحت الشفة السفلى بثوب ، وليس بحرام الا لقصد الكبر وان قصد به الكبر فحرام والا فمكروه على المشهور في المذهب ولو فسى غير الصلاة ، وتنقب للصلاة مكروه لرجل والمرأة عند عدم خشية الفتنة ، وأما اذا كانت مخشية الفتنة لجمالها أو لوجود رجال أجنب يحشى أن يكون بينهم فاسق فيجب عليها ستر وجهها وكفيها .

انظر شرح الخطاب ج ١ ص ٥٠٣ ، أسهل المدارك ج ١ ص ١٩٠ .

” باب السهو وما يفسد الصلاة وما يتصل بذلك ”

السهو ^(١) يقع على وجهين بنقصان ، وبزيادة ، وله سجدتان كثر أم ^(٢) قل ،
كان من أحد الوجهين أو كليهما ^(٣) ، ويؤخر سجوده الى آخر الصلاة فيؤتى بهما في
النقصان قبل السلام ، وفي الزيادة بعده ^(٤) ، و

” باب في بيان الأحكام المترتبة على السهو في الصلاة ”

(١) بمعنى الدھول عن الشيء سواء تقدم ذكره أم لا ، والفرق بين السهو والنسيان
هو أن الساهي يتذكر بأدنى مذكر ، وأما الناسي فلا يتذكر الا بمذكر قوى .
وسجود السهو ان كان عن سنتين خفيفتين فحكمه سنة مؤكدة ، وأما ان كان
عن نقص ثلاث سنن فأكثر فحكمه الوجوب بحيث اذا تركه أصلاً أو لم يتذكره
الابعد طول فانه يعيد الصلاة ، وأما ان كان عن زيادة يترتب عليها
السجود فانه يسجد متى ذكره ولو بعد سنة .
والأصل في مشروعية سجود السهو حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، قال : انما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني
أى بالتسبيح ، وحديث ندى اليدين ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
سلم من اثنين في الظهر ساهياً فلما ذكر قام فصلى الركعتين الباقيتين وسجد
بعد السلام سجدتين ” رواه مسلم . انظر مسلم شرح النووي ج ٥ ص ٦٢ ،
وفي ص ٦٩ .

(٢) يريد المصنف أن السجود لا يتكرر عليه بتكرر السهو في الصلاة الواحدة سواء
في نقصان أو زيادة ، وقوله سواء قل أم كثر يريد اذا كان الزيادة أو النقصان
ما يترتب عليه السجود .

(٣) أى الزيادة والنقصان معاً .

(٤) وهو المشهور في المذهب ، وذلك للجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك ، وقد
ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وبعدة ، فأما سجوده قبل
السلام فحديث عبد الله بن بختيار ، قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلاته
ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم . وأما سجوده
بعد السلام فحديث ندى اليدين الذي سبق ذكره . رواه مسلم . انظر مسلم شرح
النووى ج ٥ ص ٥٨ .

اجتماعهما^(١) يغلب النقصان فيسجد قبل السلام ، ويكبر لهما في ابتداءهما والرفع منهما ، ويتشهد للتين بعد السلام ويسلم ، وأما اللتان قبل السلام ، فإن السلام من الصلاة يكفى منهما ، وفي التشهد لهما روايتان^(٢) ، فإن سها عنهما سجد اللتين بعد السلام متى ما ذكر^(٣) ، وأما اللتان قبله فيسجد هما مالم^(٤) يطل أو ينتقض^(٥) وضوؤه ، وإن كان ذلك أعاد الصلاة .

-
- (١) يعنى أنه إذا اجتمع النقصان مع الزيادة يسجد سجدة قبل السلام ، قال في العزبة : فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لهما قبل السلام .
انظر مقدمة الفرية ص ٦٩ .
- (٢) قيل انه يعيد التشهد الى نهاية الشهادتين ، وقيل يسلم دون إعادة التشهد الأول هو المشهور في المذهب .
انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٥٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٧٤ ، مقدمة الفرية ص ٧٠ .
- (٣) يعنى أنه إن سها عن السجود بعد السلام يسجد هما متى ذكره وإن طالت المدة ولو بعد عام .
- (٤) يعنى أن من نسي السجود القبلى حتى سلم من صلاته يأتى به إذا ذكره عن قرب ولا شئ عليه لمذره بالنسيان ، وإن طال نسيانه أو خرج من المسجد أو انتفض وضوؤه تبطل الصلاة معه إن كانت عن ثلاث سنن فأكثر ، ومن ذلك النسيان تشهد الأول وجلوسه أو ثلاث تكبيرات ، فإن قل عن ذلك لم تبطل ، قال في القوانين : وإن نسي القبلى سجد مالم يطل أو يحدث ، فإن طال أو حدث بطلت الصلاة على المشهور .
انظر قوانين الأحكام ص ٩٢ .
- (٥) يعنى إن حصل منه ناقض للوضوء أو يتذكر سهوه إلا بعد طول إذا كان السهو عن ثلاث سنن فأكثر .

فصل

والمترك بالسهو أربعة أنواع فريضة ، وسنة ، وفضيلة ، وهيئة ^(١) ولا يسجد
 لشيء من ذلك الا للسنة وحدها ، فأما الفريضة فلا يجزئ منها الا التيان ^(٢) بها ،
 وقد بينا السنن فيما تقدم ، ومن لم يدركم صلى بنى على يقينه ^(٣) وسجد بمسجد
 السلام الا أن يكون ممن لا يقين له لاستنكاح ^(٤) الشكوك له وغلبتها عليه فلا يلزمه
 الا غالب الظن ، ويستحب له السجود بعد السلام ، ولا يسجد المأموم لسهو
 والامام يحمله ^(٥) ، ويسجد هو مع الامام في سهو الامام ، أدركه ^(٦) أو سبقه به
 فان سبقه به سجد معه ان كان قبل السلام ، وان كان بعده انتظر ^(٧) الى
 أن يفرغ من القضاء ثم يسلم ويسجد .

-
- (١) أى الجلوس فى مواضعه ونحو ذلك .
 (٢) يعنى أن من ترك فريضة من فرائض الصلاة فلا يجزئه السجود عنه لأن السجود
 لا يجبر الفريضة بل الواجد عليه أن يأتي بها قبل فواته .
 قال الأخضرى : ومن نقص فريضة فلا يجزيه السجود عنها*
 انظر مختصر الأخضرى ص ٥٦ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٧٥ .
 (٣) ومعنى على يقينه أى على الأقل ما صلى فان شك هل صلى اثنتين أو ثلاثا
 بنى على الاثنتين وكذلك ان شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً فانه يبنى على ثلاث
 وهكذا ، لأن الذمة لا تبرأ الا باليقين .
 (٤) المستنكح هو الذى يلزمه الشك دائما ، وحكمه أن يبنى على الأكثر .
 (٥) يعنى أن الامام يحمل سهو المأموم مالم يترك ركنا من أركان الصلاة ، فان ترك
 ركنا ، فان الامام لا يحمله عنه .
 (٦) يعنى أن المأموم يسجد لسهو الامام سواء أدرك السهو مع الامام أو سبقه
 الامام بذلك السهو .
 (٧) يعنى أن المسبوق لا يسجد بعد السلام الا بعد أن يأتي بما عليه مما فاته مع
 الامام .

ومن قام من اثنتين قبل الجلوس رجع مالم يعتدل قائماً^(١) ، فان اعتدل قائماً مضى وسجد قبل السلام لأنه نقص^(٢) ، فان أخطأ فرجع جالساً سجد بعد^(٣) السلام لأنه زاد . وقيل قبله لأنه زاد ونقص .

فصل

ويفسد الصلاة اثنتا عشرة خصلة^(٤) ، قطع النية^(٥) عنها جملة ، فأما تغييرها ونقلها فله تفصيل ، والردة^(٦) وطروء الحدث^(٨) على أى وجه كان من سببها

(١) يعنى أن من ترك جلوس الوسط من الرباعية يرجع اليه مالم يفارق الأرض بيديه وركبتيه . انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) وذلك بتركه السنة وهى الجلوس الوسط والتشهد فيه .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ولو تعمد الرجوع لم تبطل صلاته .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٩٦ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ١٦٣ .

(٤) الخصلة أى العمل .

(٥) المراد بقطع النية ، أن ينوى فى أثناء الصلاة ترك الصلاة وهذا يبطل الصلاة .

(٦) كان ينوى رفض الصلاة أى ترك الاستمرار فيها لأن من شرط النية بقاءها وقد زالت ، وكذلك نقلها من فرض الى فرض آخر فلا تصح لفقده التمسك وكذلك اذا ترجع عنده القطع بطلت الصلوات ، أما اذا التردد بالبال فلا تبطل به الصلاة .

(٧) الردة هى قطع الاسلام بعمل مخالف لما ثبت بالضرورة الدينية كرمى المصحف أو القاء النجاسة عليه ، أو اعتقاد قدم المخلوقات أو انكار نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك .

(٨) أى حدث كان سواء الأكبر أو الأصغر ، ففى الأكبر بأن يتذكر أنه جنب أو يطهر على المرأة حيض ، وفى الأصغر كالبول والغائط ببطلها مالم يكن على طريق السلس .

أو عمد أو غيبة ، أو تعمد^(١) الكلام من غير اصلاحها ، ولا يفسد ها سهو ولا عمد ، المقصود به اصلاحها ويفسد ها^(٢) ترك ركن من أركانها والعمل الكثير^(٣) فيها من غير جنسها ، والقهقهة^(٤) سهوا أو عمدا ، وذكر^(٥) صلاة يجب عليه ترتبها ، وفساد

(١) أى تعمد الكلام بغير ذكر أو قراءة فانه يفسد الصلاة اذا كان لغیر اصلاحها وأما اذا كان لاصلاح الصلاة فالمشهور أنه لا تبطل الصلاة ، وقد ترك المصنف ذكر النفخ بالقم عدا فانه مفسد للصلاة كما ذكر غير من المالكية ^{غيره} .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) أى ويفسد للصلاة بترك ركن من أركانها عمدا ، فأما ان كان سهوا فانه يأتى به متى أمكن تداركه ، فان لم يأت به أصلا أو فات وقت التدارك بأن سلم من الصلاة وطال نسيانه فانها تبطل . انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) أى لغیر الضرورة كمن أكل أو شرب أو سلم فانه يبطل صلاته اذا اجتمع هذه الأعمال الثلاثة بخلاف القليل اذا كان فى محل الحاجة لما ثبت أنسـه عليه الصلاة والسلام : * أمر بدفع المار ويقتل الحية والعقرب ، وأدار رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس من يساره الى يمينه وغمز برجل عائشة فـسـى السجود وكل ذلك وهو فى الصلاة فدل هذا على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة ، انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٤١ .

(٤) القهقهة هى الضحك بصوت مرتفع يبطل الصلاة مطلقا على المشهور فى المذهب ، وان كان فذا أو اماما قطع صلاته واستأنف من جديد ، وان كان مأموما تـمـادى مع امامه على صلاته الباطلة لأنه بدخوله معه صار من مساجينه ومأمور باتباعه

قال مالك فىمن قهقهة فى الصلاة وهو وحده يقطع ويستأنف وان كان تسبم فلاشئ فلاشئ عليه ، وان كان حلف الامام فتسبم فلاشئ عليه وان قهقهه مضم مع الامام . فاذا فرغ الامام أعاد صلاته * انظر المدونة ج ١ ص ١٠٠ ، الشرح الصغير

ج ١ ص ١٤٠ ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : * لا يقطع الصلاة الكشر ولكن يقطعها القهقهة * رواه الطبرانى فى الصغير بسند لا بأس به .

(٥) يعنى أن من تذكر وهو فى صلاة العصر أنه لم يصل الظهر صلاة صحيحة بطل

صلاة العصر عليه لأن ترتيب بين الحاضرتين واجب على المشهور فى المذهب ، لأنهما مشتركان فى الوقت فترتيب بينهما شرط صحة ، وأما ذكر الصلاة لم يكن الترتيب بينهما وبين الصلاة التى هو فيها شرط صحة فان ذكرها يوجب القطع لا البطلان ، بحيث لو تـمـادى كان صلاته صحيحة . على المشهور . انظر الشرح

الصغير ج ١ ص ١٤١ .

صلاة الإمام ^(١) لغير سهو ^(٢) ، وطروء النجاسة ^(٣) المقدور على إزالتها ، وانكشاف العورة ^(٤) المقدور على تغطيتها إذا تعمد ترك الإزالة أو لتغطيته في المجتمع عليه من ذلك ، فإن كان قادرا مختلفا فيه سهل ^(٥) الأمر .

-
- (١) وقساد صلاة الإمام باحدى هذه المبطلات يفسد صلاة المأموم .
 (٢) وفقى " ز " لغير الحدث سهوا " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
 (٣) أى حدوث النجاسة على ثوبه أو بدنه أو مكانه لوجوب طهارة الثوب والبدن والمكان إذا كان قادرا على ذلك واتسع الوقت ، وأما إذا عجزا وضاق الوقت فلا تبطل صلاته كمن يداوى جرحه بدواء نجس أو خاطه بخيط نجس يصلح به وصلاته صحيحة .
 (٤) وذلك لوجوب سترها في الصلاة مع القدرة كما تقدم عند الكلام عن ستر العورة ، وهذا إذا كان عمدا تبطل صلاته ، وإن كان بغير عمد كأن كشفها الريح فاستتر في الحال لم تبطل صلاته أو انحل إزاره فأعاده في الحال لم تبطل .
 انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٩ .
 (٥) يعنى أنه لا يترتب عليه شيء كالذى انكشف فخذاه أو ركبته .

* باب الامامة ^(١) والجماعة ^(٢) وقضاء الفوائت والنوافل وأوقات النهي

ومواضعه والجمع وما يتصل بذلك *

ويقدم في الامامة كل من كان أفضل ^(٣) ، والفقيه أولى من القارئ ^(٤) ، ولا تجوز

امامة الفاسق ^(٥)

(١) الامامة لغة مطلق التقدم ، وشعرا : صفة حكمية توجب لموصوفها كونه متبوعا لا تابعا .

(٢) المراد بالجماعة أى جماعة المأمومين . حاشية المدوى : ج ١ ص ٢٦٣ .

(٣) يعنى أنه يندب في الامامة تقديم من كان أفضل في الفقه والقراءة والتقوى ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فان كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سنا " رواه مسلم بشرح النووي : ج ٥ ص ١٧٢ .

(٤) وهو المشهور فى المذهب ، لأن المراد بالأقرأ لكتاب الله أى القراءة مع الفقه ، لأن رسول الله قدم أبا بكر على من هو أقرأ منه كزيد بن ثابت ، وأبى ابن كعب ، ومعاذ بن جبل ، لأن احتياج المصلى الى الفقه أكثر من احتياجه الى القراءة ، لأن ما يجب فى الصلاة من القراءة محصور وما يقع فيها من الحوادث غير محصور .

انظر بداية المجتهد : ج ١ ص ١٤٤ ، روضة المستبين ورقة ٥٧ .

(٥) والفاسق اما أن يكون فاسقا بالاعتقاد أو بالجوارح ، فالأول اما أن يوجب التكفير أم لا ؟ فان أوجب التكفير فامامته باطلة بالاتفاق ، وان لم يوجب التكفير كاعتقاد الخوارج بكفر مرتكب الكبيرة ، والمشهور أنه تكراه الصلاة خلفه ، قال فى المدونة سئل مالك رحمه الله عن الصلاة خلف الامام القدرى " قال ان استيقنت فلا تصل خلفه ، قلت ولا الجمعة قال ولا الجمعة اذا استيقنت وأرى ان كنت تتقيه وتغافه على نفسك أن تصلى معه وتعيد لها ظهرا ، فأما الفسق بالجوارح كشرب الخمر والزنا وغير ذلك من الكبائر فتكره امامتهم " أى كراهة شديدة وتعاد الصلاة ندبا ، والمراد بالقدرى من ينكر تقدير الأمور عند الله قبل وقوعها ، لأنه كافر باعتقاده لمخالفته الكتاب والسنة ، انظر المدونة ج ١ ص ٨٤ ، حاشية المدوى : ج ١ ص ٢٦٤ .

ولا المرأة^(١) ولا الصبي^(٢) الا في نافذة ، فتجوز دون المرأة ، ولا العبد^(٣) ففى الجمعة ، ومقامات المأموم مع الامام أربعة : أحدها عن يمين الامام^(٤) ، وذلك الرجل وحده ، والثانى خلفه وذلك للرجلين^(٥) فأكثر وللرجل والصبي العاقل يشبث^(٦) ، والمرأة وحدها وجماعة النساء اذا لم يكن معهن رجل^(٧) ، والثالث صفوف خلفه لاصف واحد وذلك للرجلين فأكثر^(٨) ، وان كان معها امرأة أو نساء ، فان الرجال يقومون صفا واحدا خلف الامام ، والنساء خلفهم ، والرابعة الى جنبه أو خلفه وذلك لرجل واحد والمرأة أو جماعة النساء فان الرجل يكون عن يمين الامام والنساء خلفه .

(١) قال مالك فى المدونة : لا تؤم المرأة " أى مطلقا ان لا تصح امامتها ، وكذلك خنثى المشكل فى الفريضة ولا فى النافذة لارجالا ولا نساء . انظر المدونة ج ١ ص ٨٤ .
(٢) والمشهور فى المذهب أنه لا تجوز امامة الصبي فى الفرض لأنها من باب صلاة المفترض خلف المتنفل وهى لا تجوز فى مذهب مالك ، وأجازها الشافعى وأحمد ، لحديث محمد بن مسلمة أنه صلى بقومه وله من العمر ست أو سبع سنين " وحديث معاذ بن جبل أنه كان يصلى صلاة العساء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يؤم قومه اذا رجع اليهم " متفق عليه . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢٠٣ .
(٣) وهو المشهور فى المذهب لأنه ليس من أهل وجوبه لسقوطه عنه لحق سيده فالعبد والمرأة لا تجب عليهما الجمعة فهى فى حقهما كالنفل وصلاة الجمعة فرض على الرجال فصلاتهم خلفهما من باب صلاة المفترض خلف المتنفل وهى باطلة فى مذهب مالك .

(٤) والأصل فى ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره ، فأخذ رسول الله برأسى من ورائى فجعلنى عن يمينه " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢١١ .

(٥) والأصل فى ذلك حديث جابر قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليصلى فجئت فقامت على يساره فأخذ بيدي فأدارنى حتى أقامنى عن يمينه ثم جاء جبار ابن صخر فقام عن يسار رسول الله فأخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه " رواه مسلم . انظر نيل الأوطار ج ٣ ص ١٩٠ .

(٦) معنى يشبث أى يستمر فى مكانه الذى يقام فيه .
(٧) فان كان معهن رجل قام الرجل مقام المنفرد مع الاقامة وقامت المرأة أو النسوة خلفهما .

(٨) يعنى اذا كانت الجماعة رجلين أو ثلاثة قاموا صفا واحدا خلف الامام فان كثروا ندب أن يكونوا صفيين فأكثر .

* فصل (١) *

والجماعة في غير الجمعة مندوب اليها متأكد^(٢) الفضيلة ، ويستحب للمنفرد^(٣) إعادة ما عدا المغرب في الجماعة ، والترتيب في الفوائت^(٤) واجب بالذكر في الخمس في الخمس فدون ، وهي أولى عند ضيق الوقت من الحاضرة ، ويقضيها على

* فصل في بيان حكم صلاة الجماعة وفضلها *

(١) وفي " ز " لفظ الفصل ساقط .

(٢) يعني أن صلاة الجماعة في الفرض العيني سنة مؤكدة وليست واجبة الا في الجمعة وهو المشهور في المذهب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " ، وفي رواية للبخاري بخمس وعشرين درجة ، وهذا الحديث يدل على أن صلاة الجماعة سنة مؤكدة ، ان أن قوله عليه الصلاة والسلام " أفضل يدل على جواز الأمرين ان المفاضلة تقتضي المشاركة في الفضل وهي تستلزم الجواز ، فلو كان أحد الأمرين ممنوعا لما كان للمفاضلة معنى ، وبهذا نستطيع الجمع بين هذا الحديث والأحاديث الأخرى الدالة على الوجوب منها حديث الأعمى الذي أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد ، فسأل رسول الله أن يرخص له فيصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولي دعاه فقال : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال نعم . قال أجب "

انظر الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٢٩٤ ، فتح الباري ج ٢ ص ١٢٤ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣١٠ .

(٣) يعني أنه يستحب لمن صلى وحده فرضا ما أن يعيد صلاته في الجماعة ان كان وقتها باقيا ليحصل على فضلها الا صلاة المغرب فلا يعيدها لأنها وتر النهار فلو أعادها لصارت شفعا فيفوت عليه فضيلة الوتر ، وكذلك العشاء اذا أوتر بعد ها ، لأن المشهور في المذهب كراهة الصلاة بعد الوتر نافلة ، ولأنه لو أعاد العشاء جماعة فاما أن يعيد الوتر بعد ها فيكون مخالفا لحديث لا وتران في ليلة أولا يعيد الوتر بعد ها فيقع في مخالفة الحديث اجملوا آخر صلاتكم من الليل و ترا . رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب . انظر عارضة الأحسن في ج ٢ ص ٢٥٤ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤) يعني أن الترتيب في الفوائت من الصلاة واجبة بالذكر في خمس الصلوات فأقل ==

صفة أدائها^(١) ، ومن فاته بعض الصلاة قضى أولها كما فعل الإمام^(٢) ، والنوافل ضربان^(٣) ، منها ماله وقت مرتب وهو مالا سبب له سوى وقته ، ومنها ما يتعلق بسبب فهو تابع له^(٤) ولا يتعلق بالوقت ، ومنها مبتدأ لا سبب له .

المتعلق^(٥) بالأوقات منها صلاة العيدين والوتر وركعتي الفجر ، والمتعلق^(٦) بسبب فصلاة الكسوف ، والاستسقاء ، وسجود القرآن ، وتحية المسجد ، والركوع^(٧) عند الاحرام ، وركوع الطواف ، ويلحق بالأول قيام رمضان وقيام الليل ، والركوع قبل العصر وبعد المغرب .

- = الا اذا خاف فوات وقت الحاضرة على المشهور في المذهب ، وأما اذا كانت الفوات كثيرة كخمس عشرة صلاة فما فوقها فانه يبدأ بالحاضرة .
- انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١٤٩ ، روضة المستبين ورقة ٦١ .
- (١) يعني سواء كانت سفرية ، أو حضرية ، أو جهرية ، أو سرية .
- (٢) يعني أن من سبقه الامام بركعة فأكثر فانه عند القيام لقضائها يقضيها كما فعلها الامام من سر أو جهر وبالسورة بعد الفاتحة ويجلس كما كان يجلس الامام .
- (٣) لعل المصنف أراد بضميرين الأكثر من واحد لأنه ذكر أنواعها أكثر من الاثنين .
- (٤) وفي " م " واو " ساقط .
- (٥) وفي " ز " فصل والمتعلق بالأوقات " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٦) وفي " ز " وما يتعلق بسبب " .
- (٧) يعني بالركوع أي الركعتين عند الاحرام ، والركعتين بعد الطواف .

فصل

فأما صلاة العيدين ، والكسوف ، والاستسقاء فتذكر في مواضعها ، وأما الوتر فسنة^(١) بعد العشاء الآخرة وهو ركعة بعد شفع منفصلة عنه ، وأما سجود القرآن فعزائمه^(٢) إحدى عشرة^(٣) سجدة ، أولها خاتمة^(٤) الأعراف ، وثانيها في الرفع عند قوله : " بالغدو والأصال"^(٥) ، وثالثها في النحل عند قوله : " ويفعلون ما يؤمرون"^(٦) ، ورابعها في بني إسرائيل عند قوله ويزيدهم خشوعاً^(٧) ، وخامسها في مريم عند قوله خروا سجداً وبكياً^(٨) ، وسادسها في الحج عند قوله " إن الله يفعل ما يشاء"^(٩) ، وسابعها في الفرقان عند قوله " وزادهم نفوراً"^(١٠) ، وثامنها في النمل عند قوله رب العرش العظيم^(١١) ، وتاسعها في ألم تغزيل عند قوله . وهم لا يستكبرون^(١٢) ،

فصل في أحكام أنواع الصلاة والسجود

(١) الوتر سنة مؤكدة وهو أكد النوازل كلها لخلاف في وجوبه فهو أكد من صلاة العيد ، والكسوف والاستسقاء ، قال خليل : والوتر أكد ثم عيد ، ثم كسوف ، ثم استسقاء على المشهور في المذهب .

انظر مختصر خليل ص ٣٨ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) وسجود القرآن سنة على المشهور في المذهب وهو المعروف بسجود التلاوة وهو من النوازل التي لها سبب ، وقيل فضيلة وينبني على هذا الخلاف كثرة الثواب وقلته ، ويعني بالمزائم أي الآيات التي هي سبب السجود وهي إحدى عشرة . ويكره تركها إذا توفرت للقارئ أو السامع شروطها الآتية . انظر

الشرح الصغير ج ١ ص ٤١٦ ، الخطاب ج ٢ ص ٦١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٠٨ (٣) وهذا المتفق عليه في المذهب . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٠٧ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) يعني عند قوله " ويسبحونه وله يسجدون " في آخر سورة الأعراف .

(٥) سورة الرعد آية ٥ . (٦) سورة النمل آية ٥٠ .

(٧) سورة بني إسرائيل آية ١٠٩ . (٨) سورة مريم ، آية ٥٨ .

(٩) سورة الحج ، آية ١٨ . (١٠) سورة الفرقان ، آية ٦٠ .

(١١) سورة النمل ، آية ٢٦ . (١٢) سورة السجدة ، آية ١٥ .

وعاشرها ، فى ص عند قوله ، وخر راعها وأثاب^(١) ، والحادية عشر فى فصلت عند قوله ان كنتم اياه تعبدون ، وقيل وهم لا يسأمون^(٢) ، وليس فى المفصل^(٣) منها شيء ، ويسجد ها من قرأ^(٤) فى صلاة فرض أو نفل^(٥) ، واختلف عنه فى فعلها فى الأوقات المنهى عنها^(٥) ،

والأوقات التى نهى عن التنفل فيها وقتان ، بعد العصر^(٦) حتى تغرب

الشمس ،

(١) سورة ص ، الآية ٢٤ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ٣٧ ، وهو المشهور فى المذهب . انظر حاشية الدسوقي

ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣) يعنى أنه لا يوجد شيء من العزائم المأمور بسجودها فى السور المفصلة ، والمراد بالمفصل ماكثر تفصيله بالبسطة لقصر سوره ، وهو من سورة الحجرات التى آخر القرآن ، فلا يسجد لقرآنة النجم والانشقاق ، والقلم ،

قال مالك : سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس فى المفصل منها شيء : المص والرد ، والنمل ، وبنى اسرائيل ، ومريم ، والحج أولها ، والفرقان ، والهدى ، وألم تنزيل أى السجدة ، وص ، وحى تنزيل . انظر المدونة ج ١ ص ١٠٠ .

(٤) وكذلك من قراها خارج الصلاة .

(٥) والمشهور فى المذهب أنها تفعل فى الأوقات المنهى عنها مالم يضيق الوقت أو تشتد الكراهة ، قال مالك رحمه الله : يسجد ها بعد الصبح والعصر مالم يحصل أسفارا أو اصفرار لأنه سنة مؤكدة ففارت النوافل المحضة .

انظر المدونة ج ١ ص ١١٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٧٤ .

(٦) والأصل فى ذلك حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : " نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر

حتى تغرب الشمس " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٦١ ،

وهذا يشمل صلاة الجنائز ان لم يخش تغييرها والا صليت عليها فى أى وقت .

وبعد الصبح حتى تطلع ، فأما الأحوال التي نهى عن التنفل فيها فنخص
ولا نعم كحال خطبة^(١) الإمام وشروعه في الصلاة وغير ذلك ، والاختيار في التنفل
مثنى مثنى^(٢) ، والجهر بالقرآءة فيها جائز ليلاً ونهاراً .

فصل

وتكره الصلاة في معاطن الأبل^(٣) ، وفي البيع^(٤) ، والكنايس ، والفرض داخل

فصل في بيان الأماكن التي تكره فيها الصلاة

(١) يعني أن الأحوال التي نهى عن التنفل فيها خاص بالأوقات التي ذكرناها سابقاً

ومنها أن يكون الإمام في حال الخدبة في صلاة الجمعة فيحرم .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٠ .

(٢) يعني أن نوافل الليل والنهار ركعتان ركعتان يسلم بعد كل ركعتين وهو

المشهور في المذهب .

قال مالك في الموطأ : انه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : صلاة الليل والنهار

مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين ، قال مالك : وهو الأمر عندنا .

انظر الموطأ شرح الزرقاني ج ١ ص ٢٤٥ .

(٣) معاطن الأبل أي الموضع التي تبرك فيها ، قال مالك رحمه الله عندما سئل

عن أعطان الأبل أيملى فيها ؟ قال : لا خير فيه . والأصل في ذلك ما رواه جابر

ابن سمرة ، أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصلى في مرائب الخنم ؟

قال : نعم . قال أنصلى في مبارك الأبل قال : لا . لأن الأبل لا تكف عن رغي

فتشوش على المصلى ، والثاني أنها لا يؤمن قيامها من المبرك وتنفلها فربما

أصاب المصلى برأسها فتؤذيها . المدونة ج ١ ص ٩ ، والحديث رواه مسلم .

(٤) البيع جمعبيعة ، وهو معبد اليهود ، كما أن الكيسة معبد للنصارى وبيت النار

معبد للمجوس ، والمشهور أن الصلاة في هذه الأماكن صحيحة إلا أنها تكره

مالم تعلم نجاستها فتحرم ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : جعلت لي الأرض

مسجداً وطهوراً فحيثما أدركتك الصلاة فصل فإنه مسجد .

ووجه الاستدلال في الحديث أن هذه الأماكن لم تستثن من العموم فصحت الصلاة

فيها ، قال مالك في المدونة : أنا أكره الصلاة في الكنائس لنجاستها من أقدامهم =

البيت^(١) عند مالك وعلى ظهره ، وتجوز الصلاة في مراح البقر^(٢) والغنم ، ويجوز الجمع بين الصلاتين^(٣) في السفر في وقت أيتهما شاء .

= وما يدخلون فيها والصور التي فيها ، فقليل له يا أبا عبد الله انا ربما سافرنا في أرض باردة فيجئنا الليل ونغشى قرى ولا يكون لنا فيها منزل غير الكنائس تكثنا من المطر والثلج والبرد ، قال : أرجو اذا كانت الضرورة أن يكون فسي ذلك سعة ان شاء الله ، ولا يستحب النزول فيها اذا وجد غيرها .

انظر المدونة ج ١ ص ٩٠-٩١ .

(١) أى في داخل الكعبة أو فوقه ظهرها على المشهور في المذهب ، لقول مالك : لا يصلى في الكعبة ولا في الحجر فريضة ، ولا ركعتا الطواف الواجبتان ، ولا الوتر ، ولا ركعتا الفجر ، فأما غير ذلك من ركوع الطواف فلا بأس به .

انظر المدونة ج ١ ص ٩١ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ١١٨ .

والأصل في ذلك ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة ، ظهر بيت الله ، والمقبرة ، والمزيلة ، والمجزرة ، والحمام ، وعطن الابل ، ومحجة الطريق ، أى وسطه - والعملة في ذلك أن المصلى في داخل الكعبة أو على ظهرها غير مستقبل لجميع الكعبة بل لبعضها ولبعض جهتها فيفوته كمال الاستقبال وهو من شروط صحة الصلاة ، وهذا في الفرض ، وأما النوافل فيجوز منها ما هو غير مؤكد ، أما المؤكد كالوتر ، وركعتي الفجر ، وركعتي بعد الطواف فيكره .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١١٨ ،

(٢) وهو المشهور في المذهب ، قال مالك عندما سئل عن الصلاة في مرايض الغنم ، أ يصلى فيها قال لا بأس بذلك ، ثم سئل ابن القاسم ، أيحفظ عن مالك فع مرابض البقر شيئا قال : لا ، ولا أرى به بأسا .

والعملة في الجواز أولا : أن أبوالها طاهرة ، وثانيا أنه يؤمن أذاها ، ولا تشوش

على المصلى . انظر المدونة ج ١ ص ٩١ .

(٣) أى المشتركين وهما الظهر مع المصير وكذا المغرب مع العشاء .

(٤) وفى " ز " أيهما " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

إذا جد به السير^(١) والاستحباب في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية وذلك في الظهر والعصر وفي المغرب والعشاء ، ولا يتنفل بينهما ويجوز في الحضر لعذر المطر^(٢) في المغرب والعشاء دون الظهر والعصر .

فصل

ومن رفع^(٣) في صلاته فإن كان يسيراً فقله^(٤) وتعادى ، وإن كان كثيراً نظراً^(٥) ، فإن كان قبل تمام الركعة بسجدة فيها قطع ومضى فغسل الدم واستأنف ، وإن كان بعد عقد ركعة واحدة بسجدة فيها فهو مخير أن شاء قطع ، وإن شاء مضى فغسل الدم في أقرب موضع اليد وبني^(٦) وهذا للمأموم .

(١) وهو المشهور في المذهب قال مالك في المدونة : لا يجمع الرجل بين الصلاتين في السفر إلا أن يجد به السير فيجمع بين الظهر والعصر ، يؤخر الظهر حتى يكون في آخر وقتها ثم يصليها ، ثم يصلي العصر في أول وقتها " انظر المدونة : ج ١ ص ١١٦ ، والأصل في ذلك حديث معاذ بن جبل ، أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك ، فكان رسول الله يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء " انظر الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٢٩١ .

وقول يؤخر الظهر هذا هو الجمع الصوري وهو جائز في السفر والحضر ، وأما المختص بالسفر فهو جمع التقديم والتأخير بمعنى الصلاة في وقت أحدهما وهو أولى من الاتمام إذا كان مبأها .

(٢) يعني أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء جمع التقديم للمطر ، ومثل ذلك الطين الذي يحمل أوساط الناس على خلع نعالهم ، والمراد بالمطر الواقع بالفعل أو المتوقع . والأصل في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة .

انظر مسلم شرح النووي ج ٥ ص ٢٠٦ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) الرعاف : هو خروج الدم من الأنف بلا سبب ظاهر .

(٤) أي مسحه بأحد أصابعه .

(٥) أي له أحكام مختلفة .

(٦) وهذا البناء هو اختيار مالك : وفي المدونة قال : ينصرف من الرعاف في الصلاة ==

واختلف في المنفرد .^(١)

فصل (٢) .

وصلاة المريض بحسب امكانه^(٣) ولا يسقط عنه ما يقدر عليه لمجزه عن غيره ، ويختار^(٤) له أن يجلس متربعا ، ويثنى رجليه في السجود فان لم يقدر على السجود أو^(٥) ما

فصل في أحكام صلاة المريض
= اذا سأل منه أو قطر قليلا كان أو كثيرا ، فيغسله عنه ثم يثنى على صلاته ،
وان كان غير قاطر ولا سائل فليغسله بأصابعه ولا شئ عليه .
انظر المدونة ج ١ ص ٣٦-٣٧ .

(١) والمشهور في المذهب أن المنفرد والمسبوق والامام اذا رفع يقدم البناء على
القضاء ، وذلك بغسل الدم ، وانما يجوز البناء في المذهب بخمسة شروط :
وهي أن لا يتكلم ، لأن حكم الصلاة منسحب عليه وأن لا يمشی على النجاسة ،
وأن لا يصيب الدم جسده ولا ثيابه ، وأن يغسل الدم في أقرب المواضع ، وأن يكون
قد عقد ركعة بسجديتها ، وبقي شرط سادس وهو أن لا يتحول عن القبلة .
انظر الشرح الصغير ج ١ ص ١١٠ .

(٢) وفي " م " لفظ فصل ساقط والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٣) والأصل في ذلك قوله تعالى : " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " سورة البقرة آية :
٢٨٦ ، وفي السنة حديث عمران بن حصين رضي الله عنه ، قال كانت بي بواسير ،
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ، فقال : صل قائما ، فان لم تستطع
فقعدا ، فان لم تستطع فصل على جنبك فان لم تستطع فمستلقيا . رواه البخاري .
انظر جامع الأصول ج ٥ ص ٣١٢ . ومثل البواسير غيرها من كل ما يؤدي الى المجز عن الأركان أو بعضها .

(٤) يعني أنه اذا عجز عن السجود وقدر على الركوع من قيام فلا يسقط عنه هـذا
لمجزه عن السجود وكذلك بقية الأركان .

(٥) أي يستحب له اذا كان صلاته من جلوس أن يجلس متربعا فيما عدا الركوع
والسجود فأما فيهما فيثنى رجليه الى خلفه ، وان شق عليه التربع فلا بأس أن
يصلى حسب ما يسهل له .

(٦) أي أشار بأعضائه الى آخر ما يقدر في لركوع والسجود .

وجعله أخفض من الركوع ، فان عجز عن الجلوس اضطلع^(١) على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة ، فان لم يتمكن من ذلك فعلى ظهره^(٢) ، ويقف المصلي خلف الصفوف وحده اذا لم يجد في الصف موضعاً ، ولا يجذب^(٣) اليه أحداً من الصف ، ولا ينتظر^(٤) الامام لمن سمع حسه ، ولا يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي^(٥) .

(١) ينأى على جنبه .

(٢) يعنى أن المريض اذا عجز عن جميع الحالات المذكورة صلى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهذا يعنى أن المريض لا تسقط عنه الصلاة مادام معه شيء من عقله ، قال في الرسالة : ولا يؤخر الصلاة اذا كان في عقله وليصلها بقدر ما يطيق * وقال شارحها ولو بنية أفعالها .

انظر الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٨٥ . لقوله تعالى : " وما جعل عليكم فسى الدين من حرج " سورة الحج ، آية ٧٨ .

(٣) أى لا يجذب اليه أحد ليقوم معه خلف الصف وهذا مكروه في المذهب .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٣٤ .

(٤) يعنى أن الامام اذا أحس بداخل وهو في الركوع فلا ينتظره ليحلق معه الركوع لأن ذلك فيه مشقة على المصلين ، ولا بأس بالانتظار اليسير اذا لم يشق على من خلفه والاحيرم ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع الأقدام ، وأطال السجود حين ركب الحسن على ظهره .

(٥) وأما ما ورد ما يدل على قطع الصلاة بمرور الحمار ، والمرأة ، والكلب الأسود في قوله عليه الصلاة والسلام : " اذا قام أحدكم صلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فانما لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود . . الحديث " رواه مسلم ،

قال النووي : قال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي رضى الله عنهم وجمهور العلماء من السلف والخلف لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد ابطالها * وهو المشهور في المذهب المالكي .
انظر مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٢٢٦ .

فصل

ويستحب للمصلي في الفضاء^(١) أن تكون بين يديه سترة تحول بينه وبين
المازين وقدرها^(٢) عظم النزاع في غلظ الرمح .

(١) وهو المشهور في المذهب أنه يستحب للمصلي في الفضاء أى مكان واسع أن يجعل
بين يديه سترة تمنع المرور امامه ، لأن المرور بين يدي المصلي وستره حرام
مالم يكن المكان ضيقا . لقوله عليه الصلاة والسلام : " لو يعلم المار بين
المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه " رواه
الجماعة . انظر فتح الباري ج ١ ص ٥٨٤ ، الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٥ .
قال أبو النضر : لا أدري أقال أربعين يوما أو شهرا أو سنة .

(٢) وقد قدرها النبي صلى الله عليه وسلم بمؤخرة الرجل ، بضم الهمزة وكسر الخاء
أو فتحها ، وقال : مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم لا يضره ما مر بين يديه
انظر شرح النووي لمسلم ج ٢ ص ٢١٢ ،
والرجل ما يوضع على البعير ليركب عليه ، ومؤخرة الرجل مختلفة في الطول والقصر
فتارة تكون ذراعا وتارة تكون أقل فما قارب الذراع أجزء الاستنار به .

* باب في قصر الصلاة في السفر *

القصر في الصلاة الرباعية ، لأن المغرب لا تتنصف ، والفجر لو قصرت لكانت ركعة وذلك ممنوع ، ^(١) وأداؤها على صفة أداء التامة إلا في الاتمام ^(٢) ، وحد سفر القصر ثمانية وأربعون ميلا ، ^(٣) وفي البحر يوم تام ^(٤) ، والأظهر ^(٥) من المذهب أن القصر سنة والاتمام مكروه ، فإن كان خلف مقيم

* فصل في بيان أحكام قصر الصلاة للمسافر *

- (١) هذا باتفاق العلماء على أن المغرب والصبح لا يقصران ، لأن المغرب وتر النهار كما في الحديث ولو قصرت لكانت شفعا وهذا ما يخالف الحديث ، وأما الصبح فلأنه لم يثبت في الشرع قصرها وإن كان ذلك ممكنا لكنه لم يرد والمبادات يقتصر فيها على الوارد ، وهذا يخص قوله تعالى : " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة " سورة النساء آية ١٠١ .
- أى الرباعية ، لأن القصر هو جمل الرباعية اثنتين .
- (٢) والمعنى أنها في التكبير ، والركوع ، والقرأة وسائر أقوالها وأفعالها على هيئة التامة وإن خالفها من جهة العدد لا من جهة الهيئة .
- (٣) وهو المشهور في المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، فمسافة القصر ستة عشر فرسخا أى ثمانية وأربعون ميلا ، وقد قدرت الثمانية والأربعين ميلا بالمقاييس المعروفة فكانت اثنتين وثمانين كيلو مترا أو أربعة وثمانين " وقد كانت مقدرة في الزمن الأول بسفر يومين معتدلين بالسير المعتاد مع نزول لراحة والنوم والأكل حسب المعتاد أيضا . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٥٨ .
- (٤) وهذا خلاف المشهور في المذهب ، والمشهور أنه لا فرق بين السفر في البر أو البحر ولا بد من مسافة أربعة برد ،

قال الخرشي : ولا بد من مسافة أربعة برد ولو كان السفر ببحر مع الساحل أو للجهة

- على المشهور " انظر الخرشي ج ١ ص ٥٧ ، الثمر الداني ص ٢٢٣ .
- (٥) يعنى أن قصر الصلاة سنة مؤكدة في حق المسافر ، والاتمام مكروه على المشهور في المذهب ، فالمحافظة على القصر أولى مراعاة للمذهب الحنفية القائمين بوجوبه . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٦٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٠١ .

(١) فليتسبقه ، وان كان خلف مسافر فأتم فلا يتبعه ، ويستمر المسافر على القصر ،
وان عرضت له اقامة مالم يبلغ بعزيمته (٣) أربعة أيام بلياليهن (٤) فان بلغته أتم "
ولا يقصر حتى يفارق بلده ويخلفه وراء ظهره (٥) ، وفي عوده حتى ينتهي الى الموضع

(١) يعنى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم فانه يلزمه اتباعه فيتم الصلاة معه ، ولذلك
كان اقتداء المسافر بالمقيم مكروها لأنه يفوت عليه سنة القصر ، وأما اقتداء المقيم
بالمسافر فخلاف الأولى ، لأنه لا يصلى ما أدركه ويسير مسبوqa يقضى ما يقضيه
المسبوق ، قال الدردير : وكره اقتداء مقيم بمسافر كعكسه .

انظر الشرح الصغير ج١ ص ٢٠٦ ، حاشية الدسوقي ج١ ص ٣٦٥ .
(٢) والمعنى أن المسافر اذا اقتدى بمسافر مثله فأتم الامام الصلاة فلا يتبعه لمخالفته
للسنة ، وهو مخير بين أن ينتظر الامام ليسلم معه أو يسلم هو منفردا ويخرج
من الصلاة .

(٣) المراد بعزيمته أى اقامته أربعة أيام .

(٤) يعنى أن المسافر اذا نوى الاقامة أربعة أيام بكان أتم الصلاة ، وكذلك يتم
اذا دخل بلدا فيها أهله ،

قال فى الرسالة : وان نوى المسافر اقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلى فيه عشرين
صلاة أتم الصلاة * الفواكه ج١ ص ٣٠٠ ان بنية الاقامة يهدأ له البال ولم
تبق المدة التى شرع من أجلها قصر الصلاة ، وذلك أن القصر شرع للمسافر
لما يصيبه من القلق والخوف ، أو بانشغاله بمهام سفره ، وقد أقام النبي
صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوما يقصر الصلاة لأنه لم ينو الاقامة بها بل
متى فرغ من غزوته رجع ، وأما اذا لم ينو الاقامة أصلا أو نوى أنه عند قضاء حاجته
يرجع الى بلده فيقصر ولو بلغ أكثر من أربعة أيام بل ولو بلغ عشرين أو أكثر .

والحديث رواه البخارى . انظر فتح البارى ج٢ ص ٥٦١ .

(٥) والذى ذكره المصنف هو المشهور فى المذهب ، قال فى الرسالة : لا يقصر

حتى يجاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بحذائه منها شئ
ثم لا يتم حتى يرجع اليها أو يقاربها بأقل من الميل .

انظر الفواكه ج١ ص ٢٩٨ ، حاشية الدسوقي ج١ ص ٣٥٩ .

الذى بدأ منه ، ولا يقصر المعاصي^(١) بالسفر ، وإذا فرغ من صلاة مقصورة ثم عزم على الإقامة لم يلزمه إعادة^(٢) وإن عزم على ذلك في الصلاة جعلها نافذة^(٣) وأبتدأها تامة^(٤) .

(١) وهو كذلك اتفاقا ، كالهارب من أهله أو من حكم عليه بحق أو مسافر لجلب الخمر أو ارتكاب أى محرم فهو لا وأمثالهم لا يرخص لهم فى القصر ، لأن القصر رخصة والرخصة لا تنافى بالمعاصي ، ونصوص قصر الصلاة وردت فى حقوق الصحابة وكانت أسفارهم مباحة أو مطلوبة فلا يثبت الحكم فيمن سفره مخالف لأسفارهم .

انظر حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٥٨ .

(٢) لأنه أداها على الصفة المشروعة له فبرئت ذمته وسقط عنه الواجب فلا تجب عليه الاعادة .

(٣) وذلك أنه فقد نية صلاة السفر لعزمه على الإقامة لأنه يجب عليه استصحاب النية الى آخر الصلاة .

(٤) وفى " ز " كلمة تامة ساقطة ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

* باب الجمعة *

وهي فرض على الأعيان ^(١) وشروط وجوبها ستة ، البلوغ ^(٢) ، والعقل ^(٣) ، والذكورية ، والحرية ، والاقامة ^(٤) ، وموضع ^(٥) يستوطن فيه ويكون محلا للاقامة به

* باب في بيان أحكام الجمعة *

(١) صلاة الجمعة شرعا هي ركعتان جهريتان بعد خطبتين ودخول وقت الظهر .
(٢) هي فرض على كل مسلم مكلف بعينه توفرت فيه شروط وجوبه وقد ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع " سورة الجمعة ، آية ٩ . فقوله فاسعوا أمر بالسعي إليها والأمر يقتضي الوجوب إذا لم يصرفه صارف ولا صارف هنا ، والمراد بذكر الله الصلاة فكانت واجبة .

وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : " لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين " ، وقوله ليختمن الله على قلوبهم دليل على وجوب الجمعة لأن مثل هذه العقوبة لا تحصل إلا على ترك الواجب . والحديث رواه مسلم . انظر شرح النووي ج ٦ ص ١٥٢ .
(٣) لقوله عليه الصلاة والسلام : " الجمعة حق واجب على كل مسلم الا أربعة ، عبد ملوك أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض .

قال النووي : استأنده صحيح على شرط البخاري ومسلم .

(٤) لأن العقل شرط في جميع التكليف .

(٥) يعني مقيما اقامة تقطع حكم السفر في بلد تسمح الجمعة فيه وهو كل مكان صالح للمكث فيه مع الاكتفاء بالحاجيات منه .

(٦) يعني أن من شروط وجوبها ثلاثة : الذكورية ، والحرية ، والاقامة ، لأن العبد والمسافر والمرأة ، والمريض ، والصبي لا تجب عليهم الجمعة ، وإن صلوهما تصح صلاتهم ويسقط عنهم ظهر ذلك اليوم . والمراد بالمريض من يمنعه مرضه من أداء الجمعة الا بمشقة زائدة وأما شروط صحتها فثلاثة أيضا : الامام ، والجماعة ، وموضع الاستيطان فرية كانت أو مصرا . انظر المقدمات ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٣ هذا بيان لمكان الاقامة .

يمكن الشواء فيه ، بلدا كان أو قرية ، وشروط أدائها ستة^(٢) ، الاسلام وما يعتبر
 في سائر الصلوات من الطهارة والستر وامام وجماعة^(٣) ، ولا حد لهذه الجماعة
 الا أن يكونوا عدد^(٤) تتقرب^(٥) بهم قرية ومسجد ، وخطبة وليس من شرطها أن يقيمها
 سلطان ولا أن يكون العدد^(٦) أربعين ، ويجب على من كان خارج المصر المجيء اليها
 من ثلاثة أميال^(٨) أو ما يقاربها ، ووقتها وقت الظهر ، ولها أدنان عند

(١) الشواء أى الإقامة فيه آمنين * شرح الخطاب ص ١٦٢ .

(٢) أى شروط صحتها .

(٣) فهو شرط وجوب وصحة معا لأنها لا تصح الا بالجماعة ولا توجد الجماعة
 الا بامام كما أن هذا الشرط انما هو فى جماعة البلد التى تقام فيها
 الجمعة ، وأما الجماعة التى لا تصح الجمعة الا بحضورهم فأقلهم اثنا عشر
 رجلا ممن توفرت فيهم شروط الوجوب . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٣ .
 (٤) يعنى أن العدد لأحد لأكثره ، ولكن لا تجزئ فيها الثلاثة ، ولا الأربعة ،
 بل لابد من حضور اثني عشر رجلا ممن توفرت فيهم شروط وجوب الجمعة
 لما ورد فى سبب نزول قوله تعالى : " واذا رأوا تجارة أو لهموا انفضوا اليها
 وقد ثبت أنه لم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انفضوا عنه
 الا اثنا عشر رجلا ، وهو المشهور فى المذهب .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٣ ، اسهل المدارك ج ١ ص ٣٢٨ .

(٥) أى تقام وتستغنى بهم عن غيرهم آمنين على أنفسهم .

(٦) وهو المشهور فى المذهب فلا تصح فى غير المسجد لأن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يصلها الا فى المسجد فلو جازت فى غيره لصلاها
 ولو مرة واحدة . وشرط هذا المسجد أن يكون مبنيا بناء صالحا لدوام
 بأن يكون من الطوب أو الحجر أو من غالب بناء البلد .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٤-٢١٥ .

(٧) وفى " ز " أن يكون جماعة " وكلا المبارتين صحيحة .

(٨) وهو المشهور فى المذهب لقول مالك رحمه الله : فى كل من كان على رأس ثلاثة
 أميال " لأن العادة أن صوت المؤذن لا يتجاوز مداه ثلاثة أميال أى أربعة
 كيلوات ونصف . انظر المدونة ج ١ ص ١٥٣ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٢ .

الزوال^(١) وعند جلوس الامام على المنبر يؤذن لها على المنارة لا جمعاً^(٢) بين يدي
الامام ، والخطبة^(٣) فيها قبل الصلاة يجلس أولها وبعد الفراغ من الأولى ، ويخطب
متوكياً على قوس أو عصي^(٤) ، ولا يسلم^(٥) .
والأفضل^(٦) أن يكون متطهراً وينصت له ولا يركع^(٧) من دخل والامام يخطب

(١) وهذا الاذان الذي يكون عند الزوال أحدثه خليفة عثمان رضى الله عنه
وذلك لما كثر الناس بالمدينة واشتغلوا فى الأسواق ، أمر عثمان باحداث اذان
سابق على الذى يفعل قبل بدء الامام بالخطبة . والثانى منهما أكد من
الأول وعنده يحرم البيع والشراء ، لأنه هو الذى كان فى عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

(٢) يعنى أن الاذان الأول فى فعل ما أحدثه عثمان رضى الله عنه هو الذى يؤذن
له على المنارة ، والثانى بين يدي الامام ، لا يؤذن اثنان فأكثر معاً .

(٣) وهذا من شروط صحتها وقد تقدم بيانها لما رواه ابن عمر قال : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، قال كما تفعلون
اليوم " رواه مسلم . انظر شرح النووى ج ٦ ص ١٤٩ .
والمراد بالخطبة جنسها الصادق بالخطبتين بدليل قوله بعد الفراغ من
الأولى .

(٤) وهذا مستحب لئلا يتشاغل بالبحث بيده ،
قال مالك : فى خطبة الامام يوم الجمعة يمسك بيده عصي وهو من أمر الناس
القديم " انظر المدونة ج ١ ص ١٥٦ .

(٥) يعنى أن الخطيب لا يسلم على الناس حين صعوده المنبر بل المندوب جلوسه
واستقباله للمصلين وقبل الاذان الأخير .

(٦) يعنى أن الأفضل للخطيب فى الجمعة أن يكون متطهراً وليس شرطاً فى صحة
الخطبة وانما عدم التطهر مكروه على المشهور فى المذهب ، أما الانصات فهو
واجب على جماعة المصلين فيحرم عليهم الكلام فى أثناء الخطبة لقوله عليه
الصلاة والسلام " اذا قلت لصاحبك و يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت "
متفق عليه . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٤١٤ .

(٧) وهو المشهور فى المذهب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " اذا دخل أحدكم ==

ثم يقام لها عند الفراغ من الخطبة الثانية وعدد ركعاتها ركعتان بجمهرة كلتيهما ،
ويقرأ في الأولى بالجمعة ^(١) وفي الثانية بالأعلى أو بالمنافقين ، وتذكر بقدر ركعة
من فعلها ^(٢) أو وقتها ، ويكره ^(٣) السفر قبل الزوال من يومها ، ويحرم ^(٤) بعده البيع ،

= المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام " ، وأما قوله
عليه السلام لسليكم بن الغطفان قم فاركع ركعتين فانه كان فقيراً فأراد النبي
أن يراه الناس فيتصدقوا عليه وقد ورد هذا التعليل في بعض الطرق لهذا
الحديث كما أورده الشوكاني وغيره ، ولعل الرأي القائل بجواز التنفل حال
الخطبة أظهر لقوة أدلتهم ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : " إذا جاء
أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ولتيجوز فيهما " فهذا نص
صريح في جواز التنفل وأصح من حديث المنع ، وأما من كان جالساً في المسجد
قبل الشروع في الخطبة فلا يجوز له أن يبتدئ في التنفل وإن كان فيه خفها " .

انظر نيل الأوطار ج ٣ ص ٣١٤-٣١٥ ، الاشراف ج ١ ص ١٣١ ، فتح الباري ج ٢ ص ٤٠٧ .

(١) يعني أن قراءة سورة الجمعة مستحبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها

في أول ركعة ، ويجوز قراءة آية سورة من القرآن . انظر الثمر الداني ص ٢٣٥ .

(٢) يعني أن المسبوق إذا أدرك ركعة مع الامام فقد أدرك الجمعة وهو المشهور في

المذهب كما أن الجماعة تدرك الجمعة إذا بقي من وقت الظهر بمقدار ما يسع

ركعة ، وقول آخر أن من لم يدرك الخطبة فلا الجمعة له بناءً على أن الخطبة

بدل من الركعتين ، روضة المستبين ورقة ٧٠ .

(٣) وبإشارة المصنف أفادت أن السفر في يوم الجمعة بعد الفجر وقبل طلوع الشمس

مكروه وهو المشهور في المذهب ، وأما السفر بعد الزوال فيحرم لتعلق الوجوب

به ، ويجب أن يقيد هذا بما إذا كان السفر بمنعه من الصلاة في مكان آخر ،

وأما إذا كان سفره لا يمنعه من الصلاة في مكان آخر فلا كراهة ولا حرمة في السفر ،

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢١ ، الاشراف ج ١ ص ١٣١ .

(٤) أي بعد الزوال إذا أذن لها وهو المشهور في المذهب لأن البيع يحرم بعد

الأذان الثاني إلى الفراغ من الصلاة لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نودي

للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع " سورة الجمعة آية ٩ .

فلاية إنما أمرت بترك البيع عند النداء لا قبله ، ويقاس على البيع غيره من العقود =

ومن سننها المؤكدة الغسل متصلا بالروح^(١) ولا يجمع الا في موضع واحد^(٢) ،
ولا يصلي الظهر من فاتته في جماعة الا أن يظهر عذره .

= كالنكاح وغير ذلك ، وامتناع البيع عند النداء أمر متفق عليه عند الأئمة ، وانما
خلاف بينهم في أن البيع صحيح أو فاسد يجب نقضه .
انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٢ .

(١) وهو المشهور في المذهب ، لأن الغسل لصلاة الجمعة لا لليوم ووقته قبل
الصلاة ولا بد من اتصاله بالروح الى الجمعة ، لقوله عليه الصلاة والسلام :
" من أتى الجمعة فليغتسل " وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب الى السنية ،
قوله صلى الله عليه وسلم : " من توضأ للجمعة فيها ونعمت "
انظر فتح الباري ج ٢ ص ٢٥٦ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٨٤ ، الشرح
الصغير ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) وهذا يعني اذا كانت المدينة صغيرة فلا يقام فيها جمعتان ، فان وقعت فالصلاة
الصحيحة منهما لمن صلى في الجامع العتيق ، أما اذا كانت المدينة كبيرة
بحيث لا يكفي أهلها جامع واحد فيجوز اقامة جمعتين أو أكثر بقدر الحاجة ،
قال النفراوى : وان تعدد فالجمعة للعتيق الا أن يكون البلد كبيرا بحيث
يسعراجمعهم في محل واحد فيجوز حينئذ بحسب الحاجة كما ارتضاه بعض
شيوخ المذهب ، ثم قال وينبغي أن يلحق بذلك وجود العداوة المانعة
من اجتماع الجميع في محل واحد ، بل لو قيل ان جواز التعدد أولى لما بعد ،
ثم قال ورجح المتأخرون جواز تعدد الجمعة وعليه العمل عندنا بالمغرب وهو
الصواب .

انظر مختصر خليل ص ٤٦ ، الفواكه ج ١ ص ٢٦٦ ، وعليه العمل أيضا بمكة
المكرمة والمدينة المنورة وجميع البلدان الاسلامية .

* باب صلاة الخسوف ^(١) * *

قولنا صلاة الخوف عبارة عن صفة أداء الصلاة في حال الخوف ، وهي الصلاة تحضر والمسلمون منصدون ^(٢) لحرب العدو ، فيقسم الامام المعسكر فريقين ، فريقا يصلي معه والآخر بازاء ^(٣) العدو فيصلبها بأذان واقامة ، ويصلي بالطائفة التي معه نصف الصلاة ، فان كان في حضر وكانت ظهرا أو عصرا ، أو عشاء ، صلى بهم ركعتين ، فاذا فرغ من تشهده قام الى الثالثة ، وفي رواية أخرى يشير ^(٤) اليهم فيتمون ^(٥) لأنفسهم ما بقى عليهم من الصلاة ، وان كان في سفر فاذا رفع رأسه من سجود الركعة الأولى وقام الى الثانية أخذوا في اتمام صلاتهم ، فاذا فرغوا

* باب في بيان صفة صلاة الخوف *

(١) هي سنة على المشهور في المذهب ، والأصل في مشروعيتها الكتاب والسنة والاجماع ،
أما الكتاب فقوله تعالى : " واذنا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم . . الآية " سورة النساء آية ١٠٢ ،
وأما السنة فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في غزوته بذات الرقاع متفق عليه . انظر فتح الباري ج ٢ ص ٤٢٩ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩١ ،
وأما الاجماع فقد صلاها بعد موته صلى الله عليه وسلم الصحابة ، منهم علي ابن أبي طالب ، وأبو هريرة وأبو موسى الأشعري ولم ينكر عليهم أحد فكان اجماعا . الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٣ ، الاشراف ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) وفي " م " متصدرون " وما أثبتته من نسخة " ز " أولى .
ومتصدون أي منتصبون أي متهيئون لحرب العدو سواء كانوا كفارا أو بفاة .

(٣) أي متجهين الى العدو وذلك لحفظ المصلين من هجومهم .
(٤) أي يبقى الامام جالسا ويشير الى الغرفة التي صلت معه نصف الصلاة بأن يتوا صلاتهم ويبقى هو جالسا حتى تأتي الطائفة الأخرى فيقوم ويصلي معهم

النصف الآخر الصلاة وهذا هو المشهور في المذهب .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩٢ .
(٥) وفي " م " فيتموا " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

مضوا وكانوا مقام الفرقة الأخرى ، ثم جاءت تلك فيصلى بهم مابقى فى تلك الصلاة من ركعة أو ركعتين ثم يسلم ثم يتمون بقية صلاتهم وفى المغرب يصلى بالأولى ركعتين ثم يشير اليهم بعد فراغه من تشهده فى احدى الروايتين ، وفى الرواية الأخرى يقوم الى الثالثة ^(١) ويصلبها على حسب ماكان يصلبها قبل ذلك من جهر أو أسرار ، وهذا مع التمكن .

وأما ان اشتد ^(٢) خوفهم ولم يمكنهم العدو أو كانوا فى حال المسايقة ^(٣) صلوا بحسب الامكان .

(١) والرواية الأولى هى المشهور فى المذهب ، وهى اشارة اليهم بعد فراغه من تشهده ، بأن يتموا صلاتهم منفردين ، ثم يقفون مكان الطائفة الأخرى - التى تأتى للصلاة خلف الامام .

انظر الاشراف ج ١ ص ١٣٩ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩٢ .

(٢) يعنى أنه اذا اشتهد الخوف ، أو لم يتمكن الامام من قسمة القوم صلوا رجلا أو ركبانا ، الى القبلة أو الى غيرها بقدر ما استطاعوا ، لقوله تعالى : " فان خفتم فرجالا أو ركباناً " سورة البقرة ، الآية ٢٣٩ ، انظر فتح البارى : ج ٢ ص ٤٣١ . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩٣ .

(٣) أى فى حالة المضاربة بالسيف أو الهجوم بالقنابل ، أو كانوا على مرمى مدافع العدو فعندئذ يصلون حسب الامكان ، ولو بالاياء ويباح لهم الكلام فيها للحاجة .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩٤ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٢٤ .

* باب صلاة العيدين *

وصلاة العيدين ^(١) سنة واجبة ، وقتها اذا اشرقت الشمس ، وسنتها المصلي ^(٢)
دون المسجد الا في حالة المذر ، ووقت الغدو اليها بحسب قرب المسافة من
المصلي وبعدها .

* باب في بيان كيفية صلاة العيدين *

(١) يعنى عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، وقوله سنة واجبة أى سنة مؤكدة على التواتر
في التأكيد على المشهور في المذهب ، قال في الرسالة " صلاة العيدين سنة
واجبة " وقوله اذا اشرقت الشمس يريد بالاشراق ارتفاعها بقدر رمح
وهو ما يساوى نصف الساعة تقريبا . انظر الفواكه ج ١ ص ٣١٦ ، الاشراف :
ج ١ ص ١٤١ ، وصلاة العيد مشروعة بالكتاب والسنة ،
أما الكتاب فقوله تعالى : " فصل لربك وانحر " سورة الكوثر آية ٢ ، والمراد
بالصلاة صلاة عيد الأضحى ، والمراد بنحر نحر الأضاحى ، وقد ثبتت بالتواتر
واجمع المسلمون عليها سلفا وخلفا ، واشتهر في السير أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيدين ويؤظب عليهما وأمر بهما ، وأخرج لهما
حتى النساء والصبيان ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى عيد الفطر
في السنة الثانية من الهجرة ، ولم يزل يؤظب عليهما حتى فارق الدنيا
صلوات الله وسلامه عليه .

انظر فتح الباري ج ٢ ص ٤٥١ ، مسلم شرح النووي ج ٦ ص ١٧١ .

(٢) المراد بالمصلي الفضاء أو الصحراء الا في مكة فالأفضل أن تصلي في
المسجد الحرام ، قال خليل : وايقاعها به أى المصلي ، الا بمكة
والأصل في ذلك مواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاتها بالمصلي مع شرف
مسجده ، وكذلك الخلفاء من بعده ولا يترك النبي الأفضل مع امكانه ويتكلف
فعل الناقص مع بعده ، وهذا في غير مكة ، وأما في مكة فالأفضل أن تصلي في
المسجد الحرام ، لا لقطع بالقبلة بل لمشاهدة الكعبة وهي عادة مفقودة
في غيرها .

انظر مختصر خليل ص ٤٩ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٧ .

ويستحب^(١) في الفطر الأكل قبل العذو الى المصلى ، وفي الأضحى تأخير
الى الرجوع من المصلى . ومن سئنها^(٢) الغسل والطيب ، والزينة ، واطهار
التكبير في المشى والجلوس ، والتكبير بتكبير الامام ، والرجوع من غير الطريق الذى
مضى^(٣) فيه .

وهى ركعتان يزاد فى الأولى^(٤) ست تكبيرات بعد الاحرام ، وفى الثانية
خمس بعد تكبيرة القيام . وهى فيما عدا ذلك ركعتان كسائر الصلوات يجهر فيهما
بالقراءة بسبع^(٥) والفاشية ونحوهما ، ولا أذان فيهما ولا اقامة ، والخطبة
فيهما بعد الصلاة خطبتان كخطبتى الجمعة الا أنه يكبر فى تضاعيفهما^(٦) ثم صفتها^(٧)

(١) وهو المذهب ، قال خليل " وفطر قبله فى الفطر وتأخير فى النحر " والأصل فى
ذلك حديث أنس رضى الله عنه قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم لا يفدو يوم
الفطر حتى يأكل ثمرات ، ويأكلهن وترا " فتح البارى ج ٢ ص ٤٤٦ ، لأن يوم
الفطر يوم يحرم فيه الصيام فاستحب تعجيل الفطر لظهار المبادرة الى طاعة
الله تعالى وامثال أمره ، وتأخير الأكل فى عيد الأضحى حتى يرجع من المصلى
فيأكل من أضحيته ان كان له أضحية أو غيرها .

(٢) المراد بالسنة هنا مطلق المطلوب وهو المعتمد فى المذهب ، قال الدرر :
وتدب احيا ليلته ، وغسل بعد الصبح ، وتطيب ، وتزين لغير مصل ، ومشى فى
ذهابه ، ورجوع فى طريق أخرى " الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٦ .

(٣) أى مشى فيه الى المسجد الحرام ان كان فى مكة أو الى المصلى فى غير مكة .
(٤) يعنى أن المصلى صلاة العيد ين يفتح صلاته فى الركعة الأولى بسبع تكبيرات
متواليات لا يرفع يده فى شئ منهن غير تكبيرة الاحرام ، وفى الركعة الثانية بخمس
بعد تكبيرة القيام ، قال خليل : " وافتتح بسبع تكبيرات بالا حرام ، ثم
بخمس غير القيام " انظر مختصر خليل ص ٤٩ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٥ .
(٥) وفى " ز " بسبح اسم ربك " وكلا العبارتين صحيح .

(٦) وهذا هو المذهب ، لحديث النعمان بن بشير قال : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرأ فى العيد وفى الجمعة بسبح باسم ربك الأعلى ،
وهل أتاك حديث الفاشية أى بعد الفاتحة . انظر مسلم شرح النووي :
ج ٦ ص ١٦٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٧ .

(٧) يعنى أن خطبتى العيد كخطبتى الجمعة الا أن خطبة العيد تبدأ بالتكبير ==

في الأداة كصفة خطبتي الجمعة من جلوس متقدم ، ومتوسط وما يتوكأ عليه ، ويكسبر
خلف^(١) الصلوات يبدأ بالظهر من يوم النحر ويقطع اذا كبر عقيب الصبح من رابعه
وهي^(٢) خمس عشرة صلاة ، ولفظه الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد . وان شاء قال الله أكبر الله أكبر ثلاثا^(٣) نسقاً^(٤) .

= وكذلك يكبر الخطيب في أثناء الخطبة ، وخطبة الجمعة تبدأ بالحمد
والصلاة على النبي ،

قال الخرشي : وندب استفتاح خطبتي العيد وتخليهما بالتكبير بلا حمد
في الاستفتاح بسبع والتحليل بثلاث *

انظر الخرشي ج ٢ ص ١٠٤ ، الاشراف ج ١ ص ١٤١ ، الفواكه ج ١ ص ٢٧٨ .

(١) أى بعد الصلوات في عيد الأضحى يبدأ من الظهر يوم النحر ،
قال مالك : وأول التكبير بمر صلاة الظهر من يوم النحر وآخر التكبير فـ
الصبح من آخر أيام التشريق *
انظر المدونة ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) أى الصلوات التي يكبر عقيبها خمس عشرة صلاة مفروضة .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) وفي " م " لفظ ثلاثا ساقط ، والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) أى متتابعاً دون الفصل بينهما بالتففس أو عطف بالواو .

* باب صلاة الكسوف *

وصلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة ، وصفتها أن يدخل المسجد بفـيـر
أذان ولا إقامة فيكبر للإحرام ، ثم يقرأ سراً^(٢) بأم القرآن وسورة ، ويستحب له إطالتها^(٣)
ما لم يضرب من خلفه إن كان اماماً ثم يركع ويطيل ركوعه كنحو من^(٤) قراءته ثم يرفع
رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، ثم يقرأ بأم القرآن وسورة طويلة دون ما تقدم
في الطول^(٥) ثم يركع بقدر قراءته^(٦) ثم يرفع قائلاً سمع الله لمن حمده ، ثم يسجد

* باب في بيان كيفية صلاة الكسوف *

(١) الكسوف هو احتجاب ضوء الشمس وخسوف القمر احتجاب ضوءه عن الأرض ،
واطلاق الكسوف على ظلمة أحدهما أمر سائغ ، أما حكمها فهي سنة مؤكدة
على المشهور في المذهب ، والأصل في مشروعيتها ، قوله عليه الصلاة والسلام
" إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ،
فإذا رأيتم ذلك فصلوا " رواه البخاري .

انظر فتح الباري ج ٢ ص ٥٤٥ .

(٢) وهو المشهور عند المالكية والجمهور خلافاً للحنابلة أنه يسر في كسوف
الشمس ويظهر في خسوف القمر لحديث سمرة بن جندب ، قال صلى
بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً " رواه الترمذي
وقال حديث غريب حسن . انظر عارضة الأحمدي ج ٣ ص ٤ ، الشرح
الصغير ج ١ ص ٢٢٩ .

(٣) والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت : خُسفت الشمس على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله بالناس فأطال القراءة ثم
ركع فأطال الركوع . الحديث . رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ،
انظر عارضة الأحمدي ج ٣ ص ٣٨ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٩ .

(٤) وفي " م " كلمة " من " ساقطة " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) أي يفعل ذلك بعد الرفع من الركوع .

(٦) أي قراءته الثانية .

سجدين كسائر الصلوات ثم يأتي بمثل ما أتى به في الأولى^(١) ثم يتشهد ويسلم
 فيذكر ويعظ ويخوف من غير خطبة^(٢) مرتبة ، ولا اجتماع^(٤) لخسوف القمر ويصلي لله
 الناس أفذاذا ركعتين كسائر النوافل * .

(١) أى فيكون فى كل ركعة من ركعتي صلاة خسوف الشمس ركوعان وهذا الأمر اختص
 به دون سائر الصلوات .

(٢) وهو المشهور من المذهب ، قال فى الرسالة : * وليس فى أثر صلاة خسوف الشمس
 خطبة مرتبة ، ولا بأس أن يعظ الناس ويذكرهم *
 انظر قوانين الأحكام ص ١٠٣ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٢٩ ، الفواكه :
 ج ١ ص ٣٢٦ ، الفواكه ج ١ ص ٢٨٥ .

(٣) وهو المشهور من المذهب ، ويكره الجماعة فيها ، قال فى الرسالة : * وليس
 فى صلاة خسوف القمر جماعة وليصل الناس عند ذلك أفذاذا والقراءة فيها
 جهرا ، * وعند غير المالكية تصلى جماعة كصلاة خسوف الشمس الا أنها جهرية ،
 انظر الفواكه ج ١ ص ٣٢٥ ، قوانين الأحكام ص ١٠٧ .

* باب صلاة الاستسقاء ^(١) *

وصلاة الاستسقاء سنة تفعل عند تأخير المطر ، والحاجة اليه ، ومن سننها المصلى والخطبة ، ويخرج الامام والناس معه متخشعين ^(٢) متواضعين غير مظمهرى زينة ، ويقدم الصلاة على الخطبة ويؤذن لها ولا يقام ، وهى ركعتان كسائر الصلوات يكبر فيها التكبير المعهود ^(٣) ويجهر بالقرآءة بسبح ^(٤) ونحوها ، فاذا فرغ صعد المنبر متوكئا على قوس أو عصا فيجلس ، فاذا أخذ الناس مجالسهم قام فخطب وأكثر من الاستغفار ^(٥) ثم يجلس ثم يقوم فيخطب الثانية ، فاذا فرغ استقبل القبلة

* باب فى بيان أحكام صلاة الاستسقاء ووصفتها *

- (١) الاستسقاء أى طلب السقى من الله عند الحاجة الى السقى بغياب الأمطار أو عند جفاف الأنهر وصلاته سنة مؤكدة على المشهور فى المذهب .
انظر مختصر خليل ص ٥٠ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٠ ، قوانين الأحكام : ص ١٠٢ .
والأصل فى صلاة الاستسقاء ما رواه عبد الله بن زيد قال : خرج النبى صلى الله عليه وسلم يستسقى . فتوجه الى القبلة وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين ، جهر فيهما بالقرآءة " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٤٩٢ .
- (٢) ومن السنة فى الخروج لصلاة الاستسقاء على هذه الصفة المذكورة متواضعين لله تعالى مبتدلين أى فى ثياب البذلة غير لابسين ثياب الزينة .
- (٣) أى المعروف فى سائر الصلوات .
- (٤) أى بسبح باسم ربك الأعلى أو سورة أخرى مثلها فى الطول أو آيات من سورة قدر سورة سبح .

- (٥) يعنى أنه ينبغي للامام الاكثار من الاستغفار فى حال الخطبة فيكون الاستغفار فيها بدل التكبير فى خطبة العيد ، لأن الاستغفار هو اللائق بالحال ، قال خليل : وبدل التكبير بالاستغفار " والأولى أن يقول وبدل الاستغفار بالتكبير ، لأن الباء تدخل على المتروك والمتروك هنا هو التكبير ، كما يكثر أيضا من طلب السقى لأن هذا هو اللائق بالحال .
انظر مختصر خليل ص ٥٠-٥١ ، الشرح الصغير ج ١ .

وهول رداءه^(١) فيجعل ماعلى يمينه على شماله وماعلى شمال على يمينه ولا ينكسه^(٢)
ثم يدعو الله تعالى بما تيسر له وهو قائم والناس جلوس ، وان احتج الى تكرار
الخروج لصلاة الاستسقاء لتأخير المطر جاز^(٣) وفعل في كل مرة مثل ما ذكرناه وليس^(٤)
من سننها تقديم صوم أو صدقة على فعلها ولا يمنع من تطوع به .

(١) يعنى بالتحويل بأن يجعل امامه خلفه ويفعل الناس مثله في التحويل الحديث
عبدالله بن زيد السابق ذكره في أول الباب .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) أى لا يقلبه فيجعل أعلاه ، أسفله . انظر الشرح الصغير: ج ١ ص ٢٣١ .

(٣)

(٤) والمشهور في المذهب أنه يندب صيام ثلاثة وصدقة ،

قال الدردير : وصيام ثلاثة أيام قبلها وصدقة* .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٢ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٣٩ .

* كتاب الجنائز *^(١)

وغسل الميت المسلم واجب^(٢) ، وصفته كصفة غسل الجنابة ويجتهد في تغطيته .
 وإزالة الأذى عنه على الميسور ، ويستحب الوتر^(٣) على قدر ما يحتاج إليه بمساء
 وسدر ويجعل في الآخرة كافور ، وتنزع ثيابه وتستتر عورته ، وإن احتيج إلى مباشرتها
 فبخرق إلا أن يضطر إلى إخراج شيء بيده فيجوز ، ويمصر بطنه عصرا خفيفا ليخرج
 ما هناك من أذى ويرفق به في كل ذلك ، ولا يزال عنه شيء من خلقته ، من ظفر
 أو شعر من عانة أو غيرها ، ويسل كل واحد من الزوجين صاحبه^(٤) ، ولا يغسل

* باب في بيان أحكام الجنائز *

(١) الجنائز جمع جنازة والجنائز بفتح الجيم يطلق على الميت نفسه ، وبكسرها
 يطلق على السرير الذي يحمل عليه الميت .
 انظر لسان العرب ج ٥ ص ٣٢٤ .

(٢) يعني أنه فرض كفائي بمعنى أنه إذا قام به البعض سقط عن الباقي واختص
 الفاعل بالثواب وهو تعبدى لا للنظافة على المشهور في المذهب ، والأصل
 في فرضيته قوله عليه الصلاة والسلام " لما ماتت ابنته زينب زوج أبي العاص
 غسلناها ثلاثا أو خمسا أو أكثر في ذلك إن رأيتم بماء وسدر واجعلن في
 الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور الحديث " والأمر في الحديث يقتضى
 الوجوب عند جمهور العلماء " لأنه لا صار له هنا ودل على عموم ثبوت الأمر
 في غيرها كالذى وقصته ناقته في الحج وغير ذلك ، إلا ما استثنى من ذلك كشهادة
 الجهاد . انظر فتح البارى : ج ٣ ص ١٢٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٢ .
 (٣) أى ثلاثا وهو أقله ، أو خمسا أو سبعا إن احتياج إليه ثم لا يوتر بعدها بـل
 يزاد ما احتيج إليه فقط .

(٤) وهو المذهب " وأما غسل المرأة زوجها فقد اتفق العلماء على جواز ذلك
 لحديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما
 غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساءه " واختلفوا في جواز غسل
 الزوج امرأته ، فأجاز ذلك جمهور العلماء خلافا للأحناف ، ودليل الجمهور
 قوله عليه الصلاة والسلام : لعائشة لو مت قبلى لغسلتك وكفنتك " .
 رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه . انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٨ .

من لا رجعة له عليها وفي الرجعية روايتان ^(١) ويفسل الرجل أمته ^(٢) التي يحل له وطئها ^(٣) ومدبرته وأم ولده ، وكل من كان يستبيحه الى حين موته ، ويفسل ذوو المحارم ^(٤) بعضهم بعضا من الرجال والنساء ، الرجل للرجل وكذلك المرأة للمرأة .

والرجل اذا لم يكن من يلى ذلك من الأجانب يفسل الرجل المرأة منهن في ثيابها ، ولا يفسل الرجل الأجنبية ولا المرأة الأجنبية ، فان كانوا في سفر ولم يجدوا من يفسل يمس ^(٥) الرجل وجهه ويداه الى المرفقين ، والمرأة الى كفيها ،

(١) أى التي باتت منه قبل موتها لحرمة الاستمتاع بها في حياتها ، لأن الطلاق البائن يزيل صلة الزوجية ، وكذلك الرجعية على المشهور في المذهب ، قال الخرشي : ويفسل أحد الزوجين صاحبه لا رجعية ، ولا تفسيل لواحد منها على الآخر وهو مذهب المدونة .

انظر الخرشي ج ٢ ص ١١٥ ، المدونة ج ١ ص ١٨٥ .

(٢) وهذا محل الاتفاق في المذهب ، قال خليل : واباحة الوطء للموت برق تسبيح الفسل من الجابين .

انظر مختصر خليل ص ٥١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٣ .

(٣) أما ان كان لا يحل له وطئها بأن كانت متزوجة لم يجزله تفسيلها .

(٤) يعنى أن من تربطهم قرابة تمنع من صحة النكاح بينهم يفسل الرجل فيهم الرجال والنساء يفسلن النساء ، وهم أولى من الأجانب ، فان لم يوجد النساء ولو أجنبيات يفسل الرجل المرأة القريبة له قرابة محرمة في ثيابها ، ولا يجوز أن يفسل الرجل الأجنبية امرأة أجنبية عنه وكذلك لا يجوز لامرأة أن تفسل رجلا أجنبيا عنها .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٤ .

(٥) وهذا هو المشهور في المذهب ، قال مالك : اذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم عنه تفسله بمنه بالصعيد فيسحن وجهه ويديه الى المرفقين .

انظر المدونة ج ١ ص ١٨٦ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٣ ، الفواكه ج ١ ص ٣٣٥ .

ويستحب^(١) الاغتسال من غسل الميت ، ومن مات له نسيب^(٢) كافر خلا بينه وبين أهل ذمته ، فان لم يجد من يكفنه لفه في شيء وواراه ولا يغسله ولا يصلى عليه .

فصل

والكفن والحنوط^(٣) من رأس المال ، ويستحب في الكفن الوتر^(٤) والبياض، ويجوز

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال ابن بزيمة : ان الحكمة في ذلك تتعلق بالميت لأن الفاسل اذا علم أنه سيفتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ، أما مارواه مالك في موطنه أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق حين توفي ، ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت اني صائمة . وان هذا يوم شديد البراء فهل على من غسل ؟ فقالوا لا . ”

وقال الزرقاني : وانما أسقطوه عن أسماء لعذرهما بالصوم والبرد .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٥٢-٥٣ ، الخرشى ج ٢ ص ١٢٥ .

(٢) يعني أن مات له قريب غير مسلم يترك جسده لأهل دينه ليقوموا بتجهيزه لأنه ليس للمسلم أن يغسل قريبه الكافر ، ولا يكفنه ولا يدفنه الا اذا لم يوجد من أهل دينه من يتولى ذلك وعندئذ يجب عليه أن يبلغه في شيء ويواريه التراب ، لما روى أن علياً رضي الله عنه قال : قلت للنبي ان عمك الشيخ الضال قد مات ، قال : ان هب فوار آباك . رواه أبو داود ، والنسائي ، قال الرافعي في أماليه انه حديث ثابت مشهور . والحديث ان صح فيدل على جواز مواراته مطلقاً سواء وجد من يواريه من أهل دينه أم لا ، لأنه كان لأبي طالب من يواريه من أهل دينه من المشركين ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يوارى أباه لأن تركه معيب في حق ابنه . لأنه يشبهه العقوق .

(٣) أي أن ثمن الطيب والكفن ومؤنة التجهيز من رأس مال الميت ان كان له مال ، ويقدم على جميع ما يلزم الميت من الحقوق ، وان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته ، فان لم يكن من ينفق عليه فكفنه من بيت مال المسلمين ، وان لم يكن للمسلمين ببیت مال فعلى القادرين من جماعة المسلمين الحاضرين .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤) قال في الرسالة ” ويستحب أن يكفن الميت في وتر أي ثلاثة أثواب ، أو خمسة ، =

فيه اللبیس (١) ويجوز فی الحنوط (٢) المسك والكافور وكل الطيب ، وتمتد (٣) به
مفاصله ومواضع سجوده .

= أو سبعة " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٦ .
والأصل فی ذلك حدیث عائشة رضی الله عنها " أن رسول الله
صلی الله علیه وسلم کفن فی ثلاثة أثواب بمانية بیض سحولیه من کرسف
لیس فیهن قمیص ولا عمامة " رواه البخاری . انظر فتح الباری ج ٣ ص ١٣٥ ،
سحولیه نسبة الی السحول وهو موضع باليمن تنسب الیها هذه الثیاب ،
انظر لسان العرب ج ١١ ص ٣٣٢ ، والکرسف : القطن .

(١) والمراد باللبیس ما كان یلبسه فی حیاتہ ، قال فی الرسالة : وما جعل له مسن
أزرة وقمیص وعمامة فذلك محسوب فی عدد أثواب الوتر " والأصل فی ذلك
حدیث عبد الله بن عمر أن عبد الله بن أبی بن سلول لما توفی جاء ابنه المسی
النبی صلی الله علیه وسلم ، فقال أعطنی قمیصك أکفنه فیہ وصل علیه واستغفر
له ، فأعطاه النبی قمیصه " .

وعن عائشة رضی الله عنها : أن أبا بکر رضی الله عنه نظر الی ثوب علیه کان یمرض
فیہ به ردع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبی هذا وزیدوا علیه ثوبین فکفنتونی فیها
قلت ان هذا خلق ، قال : ان الحی أحق بالجديد من الميت انما هو للمهلة .
المراد بالمهلة أى للأرض .

انظر نیل الأوطار ج ٤ ص ٦٩ ، الفواكه ج ١ ص ٣٣٦ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٦ .
(٢) الحنوط هو الطيب الذی یوضع للمیت ، قال فی الرسالة : . وينفی أن یحنط
ویجعل الحنوط بین أکفانه وجسده ، ومواضع السجود " وخص المسك والكافور
بالذکر لأن یهما الخاصة مالیس لغيرهما وذلك فیهما تجفیفا وتبریدا وقوة نفوذ
وخاصية فی تصلیب بدن الميت وطرده الهوام ، ورد ما یحتلل من المضلات ، ومنع
اسراع الفساد الیه وهما أقوى الروائح الطیبة ، ویقوم غیرهما مقامهما اذا عدا
اذا ما لهما ولو بخاصة واحدة " .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٧ ، الزرقانی علی الموطأ ج ٢ ص ٥١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٦ .

(٣) أى یمتنى بمفاصله ومواضع سجوده مطلوبا طلب النذب المؤکد .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٣٦ .

* فصل *

والصلاة على الميت المسلم واجبة ^(١) وهى من فروض الكفايات لا تجزئ الا بظهاية كسائر الصلوات يكبر فيها أربعاً يدعو بين التكبيرات من غير قراءة بأم القرآن ولا غيرها ^(٢) ، وليس فيها الا الاجتهاد بالدعاء ، وهى جائزة فى كل الأوقات وبعد العصر ^(٣) ما لم تصغر الشمس ، ^(٤) والا تصلى عند طلوع ^(٥) الشمس ولا عند غروبها الا أن يخاف

— فصل فى الصلاة على الميت —

(١) وهو المشهور فى المذهب ، قال الخرشي : وكذلك اختلف هل الصلاة على الميت واجبة وجوب الكفاية ، وعليه لأكثر وشهره الفاكهاني وغيره أو سبباً ، وأما دفن الميت وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف .
انظر الخرشي ج ٢ ص ١١٣ ، مختصر خليل ص ٥١ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب ،
قال مالك فى المدونة ، وليس ذلك أن القراءة معمولاً به انما هو الدعاء ، أدركت أهل بلادنا على ذلك ، والأصل فى ذلك من المذهب ما رواه مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يقرأ فى الصلاة على الجنائز .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٣٥٣ ، والمدونة ج ١ ص ١٧٤ ، الخرشي : ج ٢ ص ١١٣ ، مختصر خليل ص ٥١ ، الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) أى اصفراراً بيناً ، يعنى أن الصلاة على الميت المسلم جائزة فى كل الأوقات الا عند اصفرار الشمس ، اصفراراً بيناً ، سواء كان الميت بالفا أولاً ، الا الشهيد .

(٤) لورود النهى عن الصلاة فى هذا الوقت لحديث عقبة بن عامر ، قال : ثلاث ساعات كان ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلّى فيهن أو نغسبر فيهن موتانا ، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين تقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب . والنهى هنا محمول على النوافل ماعدا وقت الظهيرة فليس من الأوقات المنهى عنها فى ظاهر المذهب .

والحديث رواه مسلم . انظر شرح النووى ج ٦ ص ١١٤ .

تغيرها ، ولا تترك الصلاة على مسلم^(١) الا أن أهل الفضل يجتنبون الصلاة على
المبتدعة والبغاة ، ويجتنب الامام خاصة الصلاة على من قتله في حد ، ومن
لم يعلم حياته^(٢) من الأجنة^(٣) بصراخ أو ما يقوم مقامه من طول مكثه لم يغسل ولم
يصل عليه ، ولا اعتبار بمرسته اذا لم يقارنها طول اقامة^(٥) ولا يغسل الشهيد^(٦) في
المعترك ولا يصلى عليه ويدفن في ثيابه ، وكذلك ان حمل جريحا ثم مات فـ صلى
الغمرة^(٧) ، ويصلى على كل الشهيد^(٨) سواء .

- (١) يعنى أنه يجب أن يصلى على كل مسلم وان كان من أهل الكبائر ، والمبتدعة
والبغاة ، الا أنه يكره صلاة أهل الفضل على هؤلاء على المشهور في المذهب ،
قال خليل : عطا على المكروهات ، وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر لكبيرة
والامام على من حده قتل * انظر مختصر خليل ص ٥٤ .
- (٢) وهذا هو المشهور من المذهب ، قال مالك : لا يصلى على الصبي
ولا يرث ، ولا يورث ، ولا يسمى ولا يغسل ولا يحنط حتى يستهل صارخا *
انظر المدونة ج ١ ص ١٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧ ، مختصر خليل :
ص ٥٤ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٥٦ .
- (٣) جمع جنين ، والمراد به الحمل الذى يولد .
- (٤) وفى " م " لفظ " ما " ساقط . والصواب اثباته .
- (٥) لم أقف فى كتب المذهب على تحديد المدة التى تعتبر طويلة فى حق الوليد
الذى يصلى عليه وعلى هذا أرى أن المرجع فى ذلك هو العرف .
- (٦) وهو المشهور فى المذهب ، قال خليل : ولا يغسل شهيد معترك ولو ببلى .
الاسلام . انظر مختصر خليل ص ٥٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤٧ ، أسهل
المدارك ج ١ ص ٣٥٦ .
- والأصل فى ذلك حديث جابر ، أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بدفن شهيداً أحسد
فى دمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم * متفق عليه . انظر فتح البارى ج ٣ ص ٢١٢ .
- (٧) أى فى الأغواء فلا يغسل ولا يصلى عليه ، وأما لو جرح فى المعركة ثم حمل بعيسد
عنها ثم مات بعد ذلك بعدة طويلة تقطع حكم المعركة عادة فانه يغسل ويصلى
عليه ، لأن سعد بن معاذ رضى الله عنه أصابه سهم يوم الخندق فحمل الى المسجد ،
ثم مات بعد ذلك ففسله رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى عليه * .
- (٨) أى سوى من قتل فى المعركة فانه يترك الصلاة عليه بخلاف غيره من الشهداء كالفرقى =

فصل

(١) والصلاة على الأئمة ثم العصبية^(٢) ولا ولاية فيها للزوج ولذى رحم غير عصمته وأولادهم الابن ثم ابنه ثم الأب ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ للأب ثم ، أبناؤهم على هذا الترتيب ثم الجد ، ثم العمومة ثم بنوهم على ترتيب الاخوة ، ولا تعاد الصلاة على ميت اذا سقط^(٣) فرضها ، لا قبل الدفن ولا بعده ، واذا اجتمعت جناز رجـال " ونساء " صلى عليها صلاة واحدة^(٤) ، وقدم الى الامام الرجل ويمده الى القبلة المرأة ، وان كان معها صبي جعل بعد الرجل ، والمرأة بعد الصبي ، واللحد^(٥)

— فصل فيمن أولى بالصلاة على الميت —

= ومن مات بحادث السيارة ، أو القطار ، أو الطائرة ، أو الحريق أو نحو ذلك لأن هؤلاء ليسوا شهداء بالمعنى الاصطلاحي التي يترتب عليه عدم الغسل والتكفين ، وانما هم شهداء في الآخرة .

(١) يعنى أن أولى الناس بامامة الصلاة على الميت هم الأئمة ثم الأقرب فمن يليهم على ترتيبهم في الارث انا كانوا جميعا ممن يخاطبون بالصلاة ، أما اذا أوصى الميت شخصا معيناً بالصلاة عليه فيقدم على جميع هؤلاء المذكورين .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) العصبية في اللغة ، قرابة الرجل لأبيه سموا بالعصبية لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به .

(٣) يعنى أنه يكره تكرار الصلاة بأن تصلى عليه مرتين أو أكثر اذا صلت عليه جماعة على

المشهور من المذهب ، قال في الرسالة : ولا يصلى على من قد صلى عليه " .

وأما لو صلى عليه في غير جماعة فانه يندب تكرار الصلاة عليه جماعة . انظر

الفواكه ج ١ ص ٣٤٩ .

(٤) يعنى أنه يجوز جمع الأموات في صلاة واحدة بلا ضرورة وهو المشهور من المذهب ،

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤٤ ، الفواكه ج ١ ص ٣٤٧ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٦٠ .

(٥) اللحد هو أن يحفر في حائط القبر من جهة القبلة ، وهو أفضل من الشق

اذا أمكن ، والشق هو أن يحفر وسط القبر بقدر الميت ويسد باللبن ،

قال في الرسالة واللحد أحب الى أهل العلم من الشق " .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٤١ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٤٠ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٦٢ . =

أفضل من الشق مع القدرة عليه ، ويجعل الميت على جنبه الأيمن مستقبلاً
القبلة ، فان تعذر ذلك جعلت رجلاه في القبلة واستقبلها بوجهه ، وليس لعدد
من يتولا ذلك حد سوى الكفاية (١)

= والسنة أن يلحد الميت كما صنع بالنبى صلى الله عليه وسلم ، لقول سعد
ابن أبى وقاص : " الحدوا على لحدنا ، وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع
برسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد " وقد ثبت هذا أيضا عن ابن عباس
رضى الله عنهما مرفوعا " اللحد لنا والشق لغيرنا "
قال الحافظ : وهذا يؤيد فضيلة اللحد على الشق "
انظر فتح البارى ج ٣ ص ٢١٧-٢١٨ ، مسلم شرح النووى ج ٧ ص ٣٣-٣٤ .
(١) الا أنه يندب كثرة المصلين والمشيعين للجنائز .

* كتاب الزكاة *

الزكاة^(١) من فروض الدين وأركانها ، وهى من حقوق الأموال^(٢) تتعلق بثلاثة أشياء ، بمالك ، وملك ، ومملوك ، فصفة المالك أن يكون من أهل^(٣) الطهارة^(٤) وهم المسلمون كانوا كبارا أو صغارا ذكورا وإناثا ، وصفة الملك أن يكون تاما^(٥) غير ناقص ، وفائدة ذلك ألا يكون لغير مالكة انتزاعه من مالكة فى أصله ، وأن يكون مالكة حرا^(٦) لا رقيق فيه .

" كتاب فى بيان أحكام الزكاة "

(١) الزكاة لغة النماء مأخوذ من قولهم زكا الزرع اذا نما ، وتطلق أيضا ويراد منها التطهير ، كما فى قوله تعالى : " قد أفلح من زكاها " وشرعا اخراج قدر من مال الأغنياء ليعطى لمستحقه بشروط مخصوصة " ، وهى معلومة من الدين بالضرورة ، وقد دل على فرضيتها الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، أما الكتاب فمنه قوله تعالى : " أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " سورة المزمّل آية ٢٠ . وأما السنة فمنها قوله عليه الصلاة والسلام لعمان بن جهم " فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " . انظر فتح البارى ج ٣ ص ٢٦١ . وهى أحد أركان الاسلام ومن جحد ها كفر ، الا أن يكون قريب العهد بالاسلام ولم يتمكن من معرفة معالم الاسلام ، ومن منعها أخذت منه قهرا ، كما فعل أبو بكر مع مانعى الزكاة ، وقال : لو منعوني عقال يعير كانوا يؤدونه لى رسول الله لقاتلتهم عليه .

(٢) أى من غير نظر الى صاحب المال بمعنى أنها تؤخذ من ماله سواء كان مكلفا أم غير مكلف كالصبي والمجنون .

(٣) وفى " م " جملة من أهل " ساقطة ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) أى ممن يصلحون للطهارة وهم المسلمون .

(٥) يعنى أن يكون ملكه مستقرا لا يجوز انتزاعه منه الا بحق .

(٦) وهذا تنبيه على أنه لا يجب على المكاتب ونحوه ، لأن المكاتب عبد مابقى عليه درهم ، والعبد وما ملك يده لسيده ، وكذلك المدين اذا كان دينه مستغرقا لماله .

وأما صفة^(١) المملوك فكل عين جاز بيعها جاز تعلق الزكاة بها ، فإذا ثبت هذا فالزكاة تتعلق بالمال على وجهين ، زكاة عين وزكاة قيمة ، فزكاة العين فـسـى ثلاثة أنواع : وهى الذهب ، والورق ، والمواشى ، والحرث ، ولا تجب فيها سوى ذلك من لؤلؤ أو جواهر أو طيب ، ولا فى خيل ولا رقيق ولا عسل ولا فى لبن ، ولا فى شئ^(٢) سوى ما ذكرناه الا أن يكون للتجارة فتجب فيه زكاة القيمة دون زكاة العين على ما ذكره .

فصل

فأما زكاة العين التى من الذهب والفضة^(٣) فلها شرطان : نصاب ، و^(٥) وحول^(٦) فالنصاب شرط فى جميع أنواعها ، والحول يخص ما سوى المعدن ، منها على

فصل فى أجناس الأموال المزكاة وغيرها

- (١) وفى " م " لفظ " صفة ساقط ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (٢) وفى " ز " كلمة " فى " ساقط ، والصواب ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٣) وفى " م " كلمة " من " ساقط وتصح العبارة بدونها .
- (٤) وفى " ز " الورق بدلا من الفضة وكلا اللفظين معناهما واحد .
- (٥) النصاب هو المقدار الذى حدده الشارع ليكون الحد الأدنى لما تجب فيه الزكاة وجعله علامة على الثراء الموجب للزكاة بحيث إذا لم يوجد النصاب أو لم يكتمل بالقدر الذى حدده الشرع فلا تجب .

- (٦) والحول هو اثنا عشر شهرا قمريا تمر على المال وهو فى ملك صاحبه فاضلا عن حاجته ، ومرور عام على المال شرط لوجوب الزكاة فى النقد بين وفى عروض التجارة ، والأنعام ، أما الزروع والثمار فوجوب الزكاة فيها باكتمال النضج فى الخارج ولا يشترط فيها حول .

مانذكره ، ونصاب الذهب عشرون دينارا ^(١) وازنة ^(٢) ومايجوز ^(٣) جوازها من
النقصان الذى لا يتشاح الناس فى مثله عادة ، ونصاب الورق ^(٤) مئتا درهم
وازنة أو ناقصة على سبيل ما قدمناه ، وفى كل واحد ربع عشر وهو نصف دينار
من الذهب ، أو خمسة دراهم من الورق وما زاد عليه فبحسابه ^(٥) فى كل ممكن ^(٦) ،
وتجب فى أنواع كل جنس من غير اعتبار بصفته من جودة أو رداءة ، أو تبر ، ^(٧) أو مضروب
أو غلة ^(٨) ، أو صحاح ^(٩) إلا أن يكون مصوغا ^(١٠) ،

(١) وهو المشهور فى المذهب ، قال فى الرسالة : " ولا زكاة من الذهب فى أقل

من عشرين دينارا " انظر فى الفواكه ج ١ ص ٣٨٢ ،

والأصل فى ذلك حديث على رضى الله عنه قال : قال رسول الله —

صلى الله عليه وسلم " وليس عليك شئ أى فى الذهب - حتى يكون ذلك عشرون

دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب نللك " رواه

أبو داود وهو حسن . انظر سبل السلام ج ٢ ص ١٢٨ .

(٢) أى كاملة وزن الدينار الشرعى ، ووزنه اثنتان وسبعون حبة من الشعير المتوسط ،

(٣) أى وما نقص من الدنانير نقصا خفيفا بكثرة الاستعمال وغيره مما يتجاوز الناس

فيه عادة لا يعتبر نقصا يمنع من وجوب الزكاة فيه .

(٤) وهو المشهور من المذهب ، قال فى الرسالة : " ولا زكاة من الفضة فى أقل من

مأتى درهم وذلك خمسة أواق ، والأوقية أربعون درهما " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٨٢

لقوله عليه الصلاة والسلام : " ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة " . رواه

مسلم شرح النووى ج ٢ ص ٥٣ .

(٥) يعنى أن ما زاد على عشرين دينارا يخرج منه بحسابه فلا يشترط بلوغه أربعة

بمناهير من الذهب ولا أربعين درهما من الفضة مادام قد تحقق النصاب " .

(٦) أى فى كل ماله قيمة يمكن أخذ الزكاة .

(٧) التبر ما كان من الذهب غير مضروب ، والمضروب ما صنع على هيئة النقود المستعملة .

(٨) أى مانع زيادة بتحريك الأصل بالبيع والشراء ونحوهما .

(٩) أو المكسرة غير أن الصحاح تعتبر بالعدد ، وأما المكسرة فتعتبر بالوزن .

(١٠) أى الذهب أو الفضة إذا صنع منهما حلل للزينة فلا تجب فيها الزكاة إذا

كان استعماله حلالا .

والمصوغ على خمسة أوجه منها : الأواني المنهى ^(١) عن استعمالها واتخاذها ،
ومنها الحلى للتجارة ، ومنها المصوغ لا حراز المال وحفظه ، ومنها الحلى الملبوس
على الوجه الباح ^(٢) ، ومنها المتخذ للكراء وفى جميعها الزكاة إلا فى الملبوس ،
وفى حلى الكراء خلاف ^(٤) ،
ويجمع ^(٥) بين الذهب والفضة على تعديل المثلث بعشرة دراهم ، ويخرج ^(٦)
عن كل جنس منه ، وله أن يخرج من أحد الجنسين ^(٧) عن الآخر بالقيمة ، إلا أن

(١) يعنى كأن يصنع من الذهب أو الفضة أطباق للأكل فيها ، أو ملاعق ، أو أكواب
للشرب أو أقلام أو نظارات وكل ذلك حرام وتجب فيه الزكاة ، لقوله عليه السلام :
" إن الذى يأكل أو يشرب فى آنية الذهب والفضة إنما يجرجر فى بطنه نثار
جهنم " والجرجرة هى صوت وقوع الماء فى الجوف .

(٢) وهو ما يكون للنساء مطلقا ، أو للرجال ، كخاتم الفضة ، والسن والأثف وتحلية
المصحف وسيف الجهاد فهذه لا تجب فيها الزكاة ، أما إذا اتخذ لتأجير
بفرض الحصول على الربح ففيها خلاف سياى .

(٣) أى ليسا مباحا فانه لا زكاة فيه ، أما استعمل استعمالا غير مباح ففيه الزكاة وذلك
كالأواني ، والمكحلة ، والمروود من الذهب والفضة ففيه الزكاة ولو لامرأة .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) والمشهور فى المذهب عدم وجوب الزكاة فيها ولو لرجل فيما يجوز استعماله
للنساء كالأساور إذا كان لتأجير بفرض الحصول على الربح ، وإنما الزكاة فى
الربح إذا حال عليه الحول ، ثم يضم ما تجدد من الأرباح بعده اليه فيكون حوله
حوله . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٠ .

(٥) يعنى أنه يجب ضم الذهب إلى الفضة ، والفضة إلى الذهب فى الزكاة بشرط
أن تعتبر كل مثقال من الذهب بعشر دراهم من الفضة وزنا وتخرج الزكاة عنهما
على التفصيل الذى بينه المصنف " .

(٦) يعنى أنه يخرج من كل مال ربع عشر .

(٧) أى كل جنس بحسبه .

(٨) أى ويجوز له أن يخرج الزكاة أحد النقدين عن الآخر بالقيمة المشار إليها سابقا
وهى عشرة دراهم لكل مثقال من الذهب .

ينقص عن التعديل (١) ، ولا يجوز (٢) تقديم زكاة قبل وجوبها ،
والفوائد نوعان ، نماء من نفس (٣) المال ، وفائدة بوجه غير النماء ، فما كان من نماء
المال فحكمه حكم أصله (٤) ، يزكى لحوله كان الأصل نصاباً أو دونه إذا أتم نصاباً بربحه ،
وما سوى النماء كالميراث ، والهبة لا يضم إلى النصاب الذي ليس منه ، فإن كان الأول
أقل من نصاب ، وان ضم إلى الثاني كان نصاباً أو كان الثاني نصاباً ضم الأول

(١) يبنى أنه إذا نقص أحدهما عن الآخر في القيمة يخرج الزكاة من أكثرها رواجاً
في السوق تغليها لحق الفقراء على حق المالك ، فلو كان مثقال الذهب
بخمسة دراهم من الفضة لرواج الفضة وكساد الذهب فتخرج من الفضة فقط .
(٢) وهذا الذي ذكره المصنف خلاف المشهور لأنه أطلق عدم جواز اخراج الزكاة
قبل حلول الحول ، وظاهر هذا الإطلاق عدم الجواز ، قلت المدة أو كثرت
كما أن ظاهره أن جميع أموال الزكاة في هذا الحكم سواء ، إلا أن المشهور
في المذهب جواز اخراج الزكاة قبل حلول الحول بمدة يسيرة ، وذلك في
عين وماشية ،

قال خليل في بيان المدة التي يجوز تقديم الزكاة فيها والأموال التي يصح
التقديم الزكاة عنها ، وقال : " وقدمت بكشهر في عين وماشية أي فتجزئ مع
الكراهة " مختصر خليل ص ٦٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٨٣ ، وقد دل الحديث
الصحيح على جواز اخراجها قبل الحول ولو من أوله بل أكثر من ذلك وهو رخصة
تدل على اليسر في الدين .

(٣) أي كربح أموال التجارة ونتاج الحيوان فتضم للأصل وحولها وحوله وتخرج
عن الجميع بحلول الحول على الأصل ، وأما الفائدة من غير النماء من نفس
المال كالميراث والهبة فلا تضم إلى المال الذي ليس منه بل يعتبر له حول
مستقل .

(٤) يعني أن حكم الفوائد حكم ما نتجت فيه فيكون حولها واحداً ، ولا يعتبر
للفوائد حول مستقل .

قال في الرسالة : وحول ربح المال حول أصله وكذلك حول نسل الانعام حول
الأمهات * انظر الفواكه ج ١ ص ٣٨٦ .

الى الثانى ^(١) واستقبل بهما الحول .

وانذا وجبت الزكاة فلم يخرجها حتى تلف المال لم يضمن الا أن يكون آخرها مع الامكان ^(٢) والدين ^(٣) يسقط للزكاة على قدرها ما يقابله من الدين ، الا أن يكون هناك عروض تباع فيه فتجعل بارائه ^(٤) ولا يسقطها ^(٥) فى الحرث والماشية .

(١) أى نقل حول الأول الى حول الثانى ، كأن يكون الرجل له ثلاثة أبناء كل منهم يملك عشرة دنانير ، فاذا مات الرجل فورث كل من الأبناء خمسين فحول العشرة التى يملكها قبل الميراث ينتقل الى حول الخمسين التى ورثها من يوم وفاة المورث .
(٢) يعنى أن المزكى اذا فرط فى اخراج الزكاة ، وأخرها بعد وجوبها فانه يضمنها اذا تلفت لأن تأخيرها بعد التمكن نوع من التعمدى ، وأما اذا تلفت قبل أن يتمكن من اخراجها لم يضمنها بل تسقط الزكاة عنه .

انظر الشرح الصغير : ج ١ ص ٣٧١ .

(٣) يعنى أن المزكى اذا كان مدينا بدين يستغرق أموال الزكاة فانه لا تجب عليه الزكاة الا اذا كان عنده من العروض ما يباع فى نظير هذا الدين فان الزكاة لا تسقط عنه لامكان قضاء الدين من هذه العروض ، وهذا فى زكاة غير الحرث ، والماشية لأن الدين لا يسقطها ، قال فى الرسالة : ومن له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار مال الزكاة ، فلا زكاة عليه الا أن يكون عنده مما لا يزكى من عروض مقتناه ، أو رقيق ، أو حيوان مقتناه ، أو عقار ، أو رباغ ما فيه وفاة لديه فليزك ما بيده من المال * الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) الازاء أى مقابل الدين .

(٥) يعنى أن الدين لا يسقط زكاة الحرث والماشية ، قال فى الرسالة : ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية * لأن الزكاة فى هذه الأشياء تتعلق بالخارج نفسه ، لأن الخارج انما هو قوت الناس والشارع حريص على توفيره للفقراء فلم تسقط زكاته بالدين ، ويدل حرص الشارع له أن جمل الواجب فيه أكثر من غيره ففى سائر أنواع المال ، وأما الماشية فدين لا يسقط زكاتها لأن الزكاة فيها تتعلق بأعيانها . انظر الفواكه ج ١ ص ٢٤٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٧٥ .

فصل

فأما زكاة القيدة فهي عرض ابتيع بنية التجارة ، والعرض هو ما لا زكاة في عينه ^(١) من الأمتعة ، والمقار ، والمأكول ، والحيوان وغير ذلك ، فما ابتيع بذلك بنية القنية ^(٢) ، أو بغير نية التجارة فلا شيء فيه ، ولا في ثمنه ان بيع ، وما اشترى بنية التجارة ففيه الزكاة اذا بيع ، فان أقام أعواما ^(٣) فلا شيء فيه مادام عرضا ، ولا يقوم في كل سنة ، فاذا بيع زكى ثمنه لسنة واحدة ، ومن ملك عرضا بمرث أو بهبة أو بمعارضة بمعرض مثله لقنية فلا زكاة فيه ويستقبل بثمنه حولا .

فصل

والديون على ثلاثة أضرب : دين مدين يذكر فيما بعد ، ودين غير مدين فلا زكاة فيه مادام ديناً ، فاذا قبض فهو على ضربين منه ما يكون أصله عينا ^(٤) فذلك يزكى

-
- (١) أى كالشباب ، والرقيق وغيره من الأشياء المقتناة لانبية التجارة .
 (٢) يعنى أن الأمتعة المقتناة أى لاستعمال الشخصى لا زكاة فيه ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " ليس على المسلم فى فرسه ولا عبده صدقة " ، قال النووى : هذا الحديث أصل فى أن أموال القنية لا زكاة فيها .
 انظر مسلم شرح النووى ج ٧ ص ٥٥ .
 (٣) وفى " ز " أحوالا " بدلا من أعواما " وكلا اللفظين معناهما واحد .
 (٤) يعنى سنة واحدة فقط ولا يزكى عن جميع السنوات التى مضت قبل بيعه .
 انظر الفواكه ج ١ ص ٣٤٢ ، قوانين الأحكام ص ١٢٠ .
 (٥) أى كالذهب والفضة .

لسنة واحدة^(١) ، وان أقام ديناً أعواماً ، ومنه ممالك ديناً من غير أن يكون أصله
 عينا مثل الميراث ، والهبة ، وابتياعه بغرض قنية فلا زكاة فيه ويستقبل به حولاً^(٢) ،
 ولا زكاة فيما يقبض^(٣) الا أن يكون نصاباً أو يكون عنده ما حال عليه الحول ما يتم^(٤)
 مع ما قبضه^(٥) نصاباً * أو يكون ما يتم^(٦) نصاباً من معدن * ثم يزكى عما قبض من معدن
 قل^(٧) أو أكثر .

(١) يعنى أن من كان له دين على أحد وكان أصله عينا فلا زكاة فيه حتى
 يقبضه فيزكاه لعام واحد ان بلغ نصاباً ، وهذا اذا كان غير ممكن القبض
 فى أى وقت ، فان كان يمكنه القبض فانه يزكى لكل عام ، كالدین لشخص
 على بنك من البنوك ، وكذلك الوديعة التى يمكن الحصول عليها فى
 أى وقت ، وأما الديون المؤجلة التى لا يمكن الحصول عليها الا عند الأجل
 فهذه هى التى تزكى لسنة واحدة ،
 قال فى الرسالة : ولا زكاة عليه فى دين حتى يقبضه وان أقام أهواماً فانما يزكاه
 لعام واحد بعد قبضه * .

انظر الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٤٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٧٢ .

(٢) أى يبدأ من يوم قبضه ذلك الشئ .
 (٣) يعنى أنه لا زكاة فيما يتقاضاه من الدين حتى يتم نصاباً بنفسه أو بما عنده
 ما يكمله .

(٤) وفى " م " ما يتم * .

(٥) وفى " ز " ما قبضه .

(٦) والمباراة ما بين القوسين ساقطة * وفى " ز " والأولى ما أثبتناه من نسخة
 " م " .

(٧) يعنى أنه اذا ضم ما قبض الى ما عنده وبلغ نصاباً فانه يزكى ما قبضه بعد ذلك
 قل أو أكثر .

* فصل *

والمزكون ضربان : عارف بحول أمواله وقد ذكرنا حكمه ، ومدبر لا يعرف
حول ماله ولا ينضبط له كسائر التجار الذين يدبرون ^(١) البيع والشراء فلا يتحصل
لهم حول يعولون عليه ، فالوجه في زكاة من هذه صفة أن يكون له شهر ^(٢) من السنة
يعرف فيه ماله من العيين ويقوم ماعنده من الصروض بحسب ماله من دين يرتجيه ^(٣) ،
فإذا عرف ذلك نظر فإن كان عليه دين أسقط مقابله ^(٤) ثم زكى عما ^(٥) فضل ^(٦)
عنه ان كان نصابا .

-
- (١) أى الذين يبيعون ويشتررون طوال العام ، وكلما باع اشترى فلا ينضبط رأس
ماله *
(٢) وهو المشهور في المذهب ، قال مالك في المدونة : إذا كان رجل يدبر
ماله في التجارة فكما باع اشترى ، مثل الحنطين ، والبزازين ، والزياتين ، ومثل
التجار الذين يجهزون الأمتعة وغيرها الى البلدان ، فقال ليجمعوا لذكاتهم
شهرًا من السنة ، فإذا جاء ذلك الشهر قوموا ماعندهم ما هو للتجارة وما فى
أيديهم من الناض فزكوا ذلك كله * انظر المدونة ج ٢ ص ٢٥٤ .
وبقى نوع من التجار لم يذكرهم المصنف وهم الذين يشترون الأشياء بنية التجارة
ثم يدخرونها الى وقت غلائها ثم يبيعونها وهذا النوع يسمى التجار المحتكرين ،
وحكمهم أنهم يزكون الثمن عند البيع إذا باعوا بنصاب فأكثر يزكونه لسنة واحدة
ولو بقى عندهم أعواما ثم يزكون ما يبيعونه بعد ذلك ولو قل ثمنه .
قال خليل رحمه الله : وان اجتمع ادارة واحتكار وتساويا أو احتكر الأكثر فكل
على حكمه * انظر متن خليل ص ٦٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٧٣ .
(٣) أى يرجو اقتضاه ، فان كان لا يرجوه لم يقومه ، وانما يقوم ما يرتجيه فقط على
المشهور في المذهب * انظر المدونة ج ٢ ص ٢٥٤ .
(٤) وفى " م " أسقط ما فى مقابلته " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٥) وفى " ز " عما فضل " وهو الأنسب للمعنى من " مافضل " .
(٦) أى ما بقى بعد اسقاط ما يقابل الدين .

فصل

وتجب الزكاة في معادن الذهب والفضة فقط^(١)، ومن شرطها النصاب^(٢) وليس من شرطها الحول، ويعنى فيها ما خرج من النبل الواحد بمضه على بعض، ولكل نبل حكمه^(٣)، وما خرج بغير كلغة ولا كبير مؤنة كالندرة^(٤) ففيه الخمس^(٥)، ولا زكاة في الركاز وفيه الخمس في عينه وعروضه في قليله وكثيره وهو دفن الجاهلية^(٦).

(١) يعنى أنه لا زكاة في غيرهما من المعادن ما يستخرج من الأرض، كالحديد والنحاس وغيرهما وكذلك لا زكاة في المجوهرات النفيسة كاللؤلؤ، والزبرجد، والياقوت وغيرهما، إلا إذا كان للتجارة فانه يزكى ثمنه عند بيعه ان كان قد بلغ النصاب وحال عليه الحول،

قال مالك : ما كان منه من اللؤلؤ، والزبرجد والياقوت حتى يبيعه فاذا باعته وكاة ساعة يبيعه ان كان قد حال عليه الحول .

انظر المدونة ج ٢ ص ٢٤٦، الشرح الصغير ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) وهو المشهور في المذهب، قال في الرسالة: وفيما يخرج من المعدن مسن ذهب أو فضة الزكاة اذا بلغ وزن عشرين دينارا أو خمس أواق فضة ففي ذلك ربع العشر يوم خروجه . انظر الفواكه ج ٢ ص ٣٤٥ .

(٣) أى عرق وهو المعروف الآن بالمنجم أى ما يستخرج من المنجمين كالحديد والنحاس لا يضم بعضه الى بعض وانما يضم ما يخرج من منجم واحد فيضم بعضه الى بعض ولو كان غير متصل ان كان الفصل قريبا .

(٤) الندرة هى المعدن الخالص الذى لا يحتاج الى تصفية وتخليص من الشوائب عند اخراجه من مكانه كأن يخرج خالصا مصفى، والمشهور من المذهب أنه يخمس وليس فيه زكاة . قال خليل : وفى ندرته الخمس كالركاز أى يعطى خمسة لبیت المال والباقي لواجده . انظر متن خليل ص ٦٤ .

(٥) وهذا هو المشهور من المذهب، قال مالك : ما وجد في أرض العرب كأرض اليمن والحجاز وفيها في الأرض من ركاز ذهب أو فضة فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس كان قليلا أو كثيرا . انظر المدونة ج ٢ ص ٢٩٠ .

(٦) أى أنه لا يسمى ركاز الا دفن الجاهلية .

* باب زكاة المواشى *

وتجب زكاة الماشية ^(١) بثلاثة شروط وهي ^(٢) الحول ، والنصاب ، ومجئ الساعي ^(٣) ، ولا زكاة في الابل حتى يبلغ خمس ^(٤) ذود ففيها شاة ، فاذا بلغت عشرين ففيها شاتان ، فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ، فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه ، والغنم المأخوذة فيها من غالب ^(٥) أغنام البلد ، ثم يزول فرض الغنم

(١) أما الماشية فهي الابل والبقر ، والغنم لا غير فتجب فيها زكاة ، والأصل في زكاة الماشية كتاب أبي بكر الصديق رضى الله عنه الذى وجهه الى البحرين وقد ورد فيه قوله : هذه الفريضة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتى أمر بها ورسوله ، فمن سئلها على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : ^x وفى أربع وعشرين فما دونها من الابل فى كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت فخاص . الحديث . رواه البخارى ولفظ له . انظر فتح البارى : ج ٣ ص ٣١٧ .

(٢) وفى " م " وهو بدلا من وهى " ولعله الأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٣) والمعنى أن مجئ الساعي شرط فى الوجوب كالحول والنصاب وهو المشهور فى المذهب ، فاذا حال الحول على أرباب الماشية ولم يخرج السعاة لم تجب عليهم الزكاة على هذا القول ،

قال الدردير : ومجئ الساعي شرط وجوب فلا تجزئ ان أخرجها قبله مالم يتخلف وهذا الذى كان عليه العمل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده " أما اذا لم يكن هناك ساع أصلا أو تخلف سنين فيكفى الحول ، وللمالك اخراج الزكاة بعده ، الخرشى ج ٢ ص ١٦٢ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٥٧ .

(٤) والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام " ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة " متفق عليه . انظر فتح البارى ج ٣ ص ٣٢٣ .

(٥) يعنى أن الأغنام اذا كانت من أنواع مختلفة فيأخذ الساعي عن الابل ما يوجد فى البلد من نوعي الضأن أو المعز .

ويؤخذ عنها من جنسها ففي خمس وعشرين بنت مخاض^(١) وهي التي قد دخلت^(٢) في السنة الثانية الى استكمالها ، فان لم تكن فيها فابن لبون ذكر ، فان عد^(٣) لم يجزئه الا بنت مخاض ، فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت^(٤) لبون أو ولد اللبون هو الذي قد دخل في السنة الثالثة الى استكمالها .

فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقه وهي التي قد دخلت في السنة الرابعة الى استكمالها ، وسميت بذلك لاستحقاقها أن يطرقها الفحل وطلعت للحمل^(٥) ، فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة^(٦) وهي بنت خمس سنين الى تمامها ، وهي آخر سن تجب في الزكاة ، فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون الى تسعين ، فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان الى مائة وعشرين ، فما زاد ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ، ويتغير الفرض بزيادة عشر وفي تغييره بما دونها خلاف^(٧) ، فاذا قيل يتغير^(٨) فالتخير للساعي بين حقتين وبين ثلاث بنات لبون

(١) بنت مخاض وهي بنت سنة ودخلت في الثانية ، فاذا لم توجد عنده بنت مخاض فابن لبون ذكر .

(٢) وفي " ز " لفظ " قد " ساقط وتصح العبارة بدونه .

(٣) يعني أنه اذا لم يكن عنده بنت مخاض أو ابن لبون لم يجزئه الا بنت مخاض .

(٤) وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن .

(٥) قال في الرسالة : وهي التي يصلح على ظهرها العمل ويطرقها الفحل وهي بنت

أربع سنين أي أتمت ثلاثا ودخلت في الرابعة ، ويستمر الى تمام الستين

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٥١ .

(٦) وسميت جذعة لأنها أبدلت أسنانها .

(٧) والمشهور في المذهب والذي ارتضاه مالك هو أن زيادة أقل من عشرة على المائة

والعشرين فالساعي بالخيار بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون وهو ما ارتضاه

خليل حيث قال : وفي مائة واحد وعشرين الى تسع حقان أو ثلاث بنات لبون

الخيار للساعي . انظر المدونة ج ٢ ص ٣٠٧ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٥٢ ،

مختصر خليل ص ٥٦-٥٧ .

(٨) وفي " م " يتغير فالى تخيير الساعي وما أثبتناه أولى .

مالك رحمه الله ، والى ثلاث بنات لبون قطعا عند ابن القاسم ^(١) ثم هى ^(٢) على هذا الحساب الى مأتين فيخير الساعى فى السنين ^(٣)

فصل

ولا زكاة فى البقر حتى تبلغ ثلاثين ^(٤) فيكون فيها تبيع ^(٥) جذع أو جذعة وسنة سفتان الى أربعين فيكون فيها مسنة ^(٦) ولا يؤخذ الا الأثنى ^(٧) وسنها أربع سنين ثم مازاد فى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مسنة الى مائة وعشرين فيكون الساعى مخيرا ^(٨) فى السنين .

فصل فى نصاب زكاة البقرة

(١) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقى المصرى الفقيه الحافظ الحجة ، تفقه بالامام مالك رضى الله عنه ، وهو أثبت الناس عنه ولد بمصر سنة ١٢٨ هجرية ، وروى عن الليث وابن الماجشون ، ومسلم بن خالد الزنجى وغيرهم ، وروى عنه الامام البخارى فى صحيحه وقد صاحب الامام مالك عشرين سنة وروى عنه الموطأ ، والمدونة وهو أعلم أصحابه بأقواله ، توفى رحمه الله فى سنة ١٩١ هـ .

(٢) وفى " م " لفظ " هى ساقط " .

(٣) أى يخير الساعى بين أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، أو لرب المال ان لم يكن

هناك ساع ووجد عنده الصنفان ، أما اذا وجد عنده صنف واحد فيتعين اخراجه .

(٤) يعنى أن أقل نصاب البقر ثلاثون ، وفيها تبيع ، وفى أربعين مسنة ، والأصل فى

ذلك حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الى اليمن وأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبعة ، ومن كل أربعين مسنة

رواه الترمذى وقال حديث حسن . انظر عارضة الأhoodى ج ٣ ص ١١٦-١١٧ .

(٥) التبيع هو ابن سنة ودخل فى الثانية ، وسمى به لأنه يتبع أمه فى المرمى .

(٦) والمسنة مالها ثلاث سنين وسميت بذلك لتكامل أسنانها .

(٧) أى فيها بعد الفرض الأول وهو مادون الأربعين .

(٨) أى مخير بين أخذ ثلاث سنن أو أربع أتبعه .

فصل

ولا زكاة في الغنم ^(١) حتى تبلغ أربعين ففيها شاة جذعة ^(٢) أو ثنية من غالبهما ،
فان تساوت فمن واحدة منهما ^(٣) ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ مائة واحد وعشرين
ففيها شاتان الى مأتين وشاة ، ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة ^(٤) وتسعين
فيؤخذ منها فيما بعد على حساب كل مائة شاة .

ويضم أنواع كل جنس من الماشية بعضها الى بعض ، كالبحث ^(٥) والعرب ^(٦)
من الابل ، والجواميس ^(٧) الى البقر ، والضأن والمعز في الغنم ، والعاملة ^(٨) والسائمة ^(٩)

(١) والغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمعز .

(٢) والجذعة من الضأن مالها سنة ، والثنية من المعز مالها سنتان .

(٣) يعني ان كل هناك ضأن وماعز متساويان في العدد فالساعي مخير في واحدة
منهما .

(٤) وفي " م " مابين القوسين ساقطة " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) البحث هي ابل خراسان ، وهي صخرة مائلة الى القصر لها سنامان .

(٦) العرب بكسر العين وهي ابل العرب المعهودة المنسوبة الى العرب

لسان العرب ج ١ ص ٥٩٠ .

(٧) الجواميس جمع جاموس وهي نوع من ضخام البقر أسود اللون قوية جدا ،

وهذه الأنواع يضم كل جنس بعضها الى بعض ، فالابل يضم بعضها الى بعض ،

والجاموس والبقر يضمن الى بعضهما ، والضأن والمعز يعتبران صنفا واحدا ،

قال خليل : وضم بحث لعرب ، وجاموس لبقر ، وضأن من المعز وخير الساعي

ان وجبت واحدة وتساويا والا فمن الأكثر " انظر لسان العرب : ج ٣ ص ٤٣ ،

مختصر خليل ص ٥٧ .

(٨) العاملة هي التي تستعمل في الحرث والحمل والسقي ونحو ذلك .

(٩) السائمة هي التي تأكل من المرعى يعني أنه تجب الزكاة في هذه الأنواع ،

سواء العاملة أو السائمة أو معلوفة ، قال في الفرية : فصل في زكاة النعم

وهي الابل ، والبقر ، والغنم معلوفة أو سائمة عاملة أو مهطمة .

انظر مقدمة العزبة ص ٩٧ .

سواء ، وتضم فصلان^(١) الابل الى أمهاتها ، وكذلك عجاجيل^(٢) البقر وسخال^(٣) الغنم كانت الأمهات نصابا أو دونه ، فاذا كملت بالسخال نصابا فتزكى بحول الأمهات بقيت الأمهات أو ماتت جميعا أو بعضها اذا كان الباقي منها نصابا من أيها كان . ويضم ما استفاد اليها من غير نائها الى نصاب ان كان عنده منها فيزكى بحوله ، ولا شيء في الأوقاص^(٤) ، والوقص ما بين النصابين ، ولا يؤخذ في زكاة الماشية كرائمها^(٥) الا أن يتطوع بها أربابها ، وهي المواخض^(٦) ، واللواين^(٧) ، والأكولة^(٨) ، والفحولة^(٩) المعدة للضراب ، ولا يؤخذ ألائمها^(١٠) وهي التيس^(١١) ، والمريضة ، وذات العيب^(١٢)

(١) جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن أمه . انظر لسان العرب ج ١ ص ٥٢٢ .

(٢) عجاجيل جمع عجل وهو ولد البقرة حين تضعه أمه الى أن يطم . انظر لسان

العرب ج ١١ ص ٤٢٩ .

(٣) جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء المعجمة ، وهي الشاة من المعز أو الضأن . انظر

لسان العرب ج ١١ ص ٣٣٢ .

(٤) الأوقاص جمع وقص وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام ، قال في الرسالة : ولا زكاة

في الأوقاص وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام . وذلك كما بين خمس وعشرين

من الابل الى ست وثلاثين لأن في خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين

بنت لبون . انظر الفواكه الدواني ص ٣٥٣ .

(٥) المراد بكرائمها خيارها كالسمان والحوامل والمرضعات ، لنهي طيه الصلوة والسلام

في قوله لعماد : اياك وكرائم أموال الناس . الحديث . لأن ذلك يضر بالمالك .

رواه الجماعة الا الموطأ ، والبخارى في باب وجوب الزكاة . انظر جامع الأصول :

ج ٤ ص ١٤٦ .

(٦) المواخض جمع الماخض وهي الحامل التي دنت ولادتها .

(٧) اللواين : وهي التي تحبس في البيت للجن .

(٨) الأكولة : وهي التي تسمن للذبح .

(٩) الفحولة جمع فحل وهي الذكر المعد للقاتح الاثنى من الغنم .

(١٠) جمع الأم وهي الضعيفة للهنزال أو العيب .

(١١) التيس هو ذكر المعز الصغير .

(١٢) وهي التي يعب كالهمر أو العور ، أو العرج .

الا أن يكون نظراً^(١)، ومن لم يكن عنده السن الوسط كلف شراؤها^(٢).

فصل

وللخلطة^(٣) في الماشية تأثير في الزكاة ، وتأثيرها هو أن المالكين يزكيان زكاة المالك الواحد^(٤) إذا كان لكل واحد نصاب كامل اختلطاً في جميع الأحوال أو في بعضه إذا بقيا على الخلطة إلى آخره ، وصيغة تأثيرها أن يكون للاثنتين ثمانون شاة لكل واحد أربعون ، فيأخذ الساعي منها شاتين ، وإن كانت مائة وعشرين لثلاثة ، فثلاث شياة ، هذا إذا كانوا مفترقين ، فإن اختلطوا أخذ عن الثمانين شاة واحدة ، وكذلك عن المائة والعشرين ، وتأثيرها في هاذين الموضعين التخفيف ، وقد تؤثر التثقيب وهو أن يكون للاثنتين مائتان وشاة ، وفيؤخذ منها ثلاث شياة^(٥) ، ولا يجوز للمختلطين أن ينفردا ولا للمتفردين أن يختلطاً خيفة ذلك^(٦) ، فإن علم ذلك منهما أخذ^(٧) بما كان عليه قبل ذلك .

(١) والمراد بنظر يعنى الأفضل للفقراء .

(٢) يعنى إذا كانت الأموال كلها خياراً أو شراراً فأعطى من الخيار طيبة بذلك نفسه

جاز ذلك ، وإن أعطى من الشرار فلا يجزئ ويكلف بشراء الوسط ، وهذا هو

المشهور من المذهب . انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٣٩١ .

(٣) والخلطة هي أن يجمع رجلان فأكثر أغنامهما ، وأبقارهما ، وأبلهما ببعض وذلك لتوفير في النفقات والجهود ، وهي على نوعين : أحدهما : خلطة شيوخ وهي التي لا يتميز فيها نصيب واحد على الآخر ، كمن ورثوا عن مورثهم ماشية تبلغ نصاباً لكل منهم فأكثر . وثانيهما : خلطة الجوار وهي التي يكون مال كل واحد مميز عن مال غيره ولكن يجربها مجرى المال الواحد .

(٤) وهو المذهب ، قال الدردير : وخطاء الماشية كمالك واحد في الزكاة ان نويت .

انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٢٦ .

(٥) أى عند الاجتماع مع أنهما لو افترقا لأخذ عن كل واحد منهما شاة واحدة .

(٦) لنهييه عليه الصلاة والسلام في قوله : " لا يجتمع بين مفترق ولا يفرق بين المجتمع

خشية الصدقة " رواه مالك في الموطأ . انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ١٠١ .

(٧) وفي " ز " أخذوا بما كانوا عليه .



ومابه يكونان مختططين ، هو أن يجتمعا في الراعى والمرعى والفحل ، والدلو والمسرح^(١) ، والمبيت ، فقل يراعى اجتماعها في أكثرها^(٢) ، وقيل في وصفين منها ، وقيل في الراعى واحد ، وقيل في الراعى والمرعى ، ولا خلطة^(٣) في غير المواشى ، ومن أبدل جنسا من أموال الزكاة بجنسه لم تسقط^(٤) الزكاة عنه ، فان أبدلها بغير نوعها فلا زكاة عليه الا أن يبدلها فرارا فلا تسقط الزكاة عليه ، كان بنوعه أو بخلافه ، وفي العين خاصة ابدال الذهب بالورق ، والورق بالذهب كابداله بجنسه ، ولا يخرج في الزكاة قيمة^(٥) ، ولا يجوز الا العين الواجبة .

”شروط الخلطة“

- (١) المرح بفتح الميم : هو المحل الذى تجتمع فيه آخر النهار ثم تساق منه الى المبيت .
- (٢) وهذا هو المشهور من المذهب ” انظر الشرح الصغير ج١ ص ٢٥٦ ، الخرشي ج٢ ص ١٥٨ .
- (٣) يعنى أنه لا خلطة معتبرة شرعا الا فى الماشية وهو المشهور من المذهب ، انظر أسهل المدارك ج١ ص ٣٩٤ .
- (٤) يعنى اذا أبدل بقرا ببقر أو بجواميس أو غنما بمعز أو بختا بعراب ، فهذا كله نوع واحد والابدال فيها غير مؤثر فلا يستأنف به حولا جديا بل حوله حول الأصل ، وانما يكون الابدال غير مؤثر اذا كان المالك باقيا ، أما اذا تغير المالك أو أبدل الجنس بغير جنسه كابل بغنم مثلا ، فانه يستأنف له حول جديد ، الا اذا كان قد أبدلها بغير جنسها فرارا من وجوب الزكاة فانه لا تسقط عنه معاملة له بخلاف مقصوده ، أخذنا من القاعدة من استعجل شيئا قبل أن يأنس عوقب بحرمانه أخذنا من الحديث لا يرث القاتل شيئا .
- (٥) أى فى غير الذهب والفضة من الماشية والحرث ، وهذا عند المالكية فلا بد عندهم من آخراج الأعيان ، وأجاز الحنفية آخراج القيمة وهو قد يكون أنفع للفقراء .

* باب زكاة الحـرث *

وشرطها النصاب دون الحول^(١)، وهي واجبة في المقتات^(٢) والمدخر للعيش غالبا ، وما يجري مجراه ، وهو نوعان ، حبوب ، وثمار ، فالحبوب البر والشعير والأرز ، والذرة ، والدخن ، والسلت ، وسائر القطناني^(٣) ، وهي الحمص ، واللوبيـا ، والعدس ، والفول ، والسهم ، والترمس ، والجلبان^(٤) ، والبسلة^(٥) ، وحب الفجل وماقارب ذلك ، والثمار ثلاثة أنواع ، التمر ، والزبيب ، والزيتون ، وتجب الزكاة بطيب^(٦) الثمر وييس الزرع^(٧) وفي كل جنس منفرد بنفسه لا يضم^(٨) اليه الا أنواعه دون جنس غيره ، الاشـيـئين ، الحنطة يضم اليها الشعير والسلت ، وضم بعض

* باب في أحكام زكاة الحـرث *

(١) يعني أن زكاة الحرث فلا يشترط لها الحول ، وانما يشترط النصاب فقط ، وأما النصاب فخمسة أوسق ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " وفي رواية مسلم : ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق " متفق عليه . انظر فتح الباري ج ٣ ص ٣٥٠ .

(٢) والمراد بالمقتات : ما يتخذه الناس قوتا يعيشون به في حال الاختيار ، لا في حال الضرورة .

(٣) القطناني جمع القطنية وهي كل ماله غلاف يدخر به ، وقال في الصحاح : والقطنية بكسر القاف واحدة القطناني ، كالعدس وشبهه " انظر الصحاح ج ٦ ص ٢١٨٣ .

(٤) الجلبان : نبات عشبي من فصيلة القطنيات " انظر الصحاح " مادة الجلاب " .

(٥) البسيلة : بقل من فصيلة القطنيات له حب كالترمس يؤكل أخضر ويطبخ يابسـا كالفاصوليا . انظر في الصحاح مادة بسـل " والترمس جنس نبات من فصيلة القطنيات مرة الطعم تؤكل بعد معالجتها بالنقع " .

(٦) أي نضجة وصلاحيته للأكل .

(٧) وهو المسمى بالافراك " .

(٨) قال في الرسالة : ويجمع القمح والشعير والسلت في لزكاة فاذا اجتمع من جميعها

خمسة أوسق فليزك ذلك " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٦ .

القطاني الى بعض مختلف فيه والمذهب وجوبه ^(١) وانما كانت الثمرة نوعا واحدا أخذت الزكاة منها ^(٢) ، جيدا كان أو رديئا ^(٣) ، وان كانت نوعين أخذ من كل واحد بقدره ، فان كانت ثلاثة أنواع أخذ الوسط ^(٤) منها ، وقيل من كل واحد بقدره ، والنصاب خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالعراق ^(٥) ، ويعرف جملة ذلك من ضم فصيلة ^(٦) بعضه الى بعض ، والواجب فيه معتبر بسقيه ^(٧) ،

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : وكذلك تجمع أصناف القطنية ، وكذلك تجمع أصناف التمر وكذلك أصناف الزبيب ، والأرز والدخن والذرة " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٦ .

(٢) أى من عينها سواء كان جيدا أو رديئا ، ولا يجزئ دفع القيمة على المشهور من المذهب .

قال القاضي : لا يجوز اخراج القيمة في الزكاة خلافا لأبي حنيفة ، لقوله عليه السلام : في أربعين من الغنم شاة ، وفي كل خمس ذود شاة ، فلا يجوز المدول عن ذلك الابدليل ، وقوله عليه السلام لمعان خذ الحب من الحبوب الابل من الابل والشاة من الغنم ، ففيه دليلان أحدهما التمييز ، والآخر سياق الكلام على أخذ كل جنس من جنسه فدل أنه مستحق فانتفى جواز اخراج القيمة " انظر الاشراف : ج ١ ص ١٦٩ - ١٧٠ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٠٠ .

(٣) وفي " م " ردئا " والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) هذا هو المشهور من المذهب ، قال خليل : وأخذ من الحب كيف كان ، كالتمر نوعا أو نوعين والا فمن أوسطهما ، انظر مختصر خليل ص ٦٠ .

(٥) يعني بالرطل المنسوب الى العراق يعادل (٤٠٨) غراما ، وينقسم هذا الرطل ١٢ وحدة وكل وحدة تسمى أوقية " انظر الايضاح والتبيان ص ٥٦ ، لسان العرب ، والمصباح مادة " رطل " .

(٦) وفي " م " وتفصيل " ولعل ما أثبتناه من نسخة " ز " هو الأنسب .

(٧) يعني أن مقدار الواجب في الزرع يختلف باختلاف السقي ، فيجب فيما سقى بدون آلة كالذى سقى بماء مطر ونحوه العشر ، وفيما سقى بالآلة نصف العشر =

فان كان شربه سحاً^(١) أو بعل^(٢) أو ماء السماء أو العيون ففيه العشر ،
وان كان نضحاً^(٣) أو بداليه^(٤) فنصف العشر ، وان كان بهما فأكثرها ، فان استويا
فثلاثة^(٥) أرباع العشر .

فصل

ويخرص^(٦) الرطب والعنب فما بلغ نصابها ثمره وزبيبه ففيه الزكاة ، وماقصـر
عن ذلك^(٧) فلا شيء فيه ، ولا تضر^(٨) مخالفة الوجود للخرص ، وما لا يثمر من الرطب ،

= لعدم المؤنة في الأول وحصولها في الثاني ، لقوله عليه الصلاة والسلام " فيما
سقت السماء والعيون أو كان عثر بالعشر ، وماسقى بالنصح نصف العشر " رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٧ .

(١) السح أي الماء الجاري .

(٢) البعل هو الذي يشرب من النهر بمروقه لقربه من الماء .

(٣) النضح : أي الرش ، والمعنى بنشر الماء على الزرع بالآلة " ، انظر المصباح :
مادة : نضح .

(٤) الدالية جمع دوال : الأرض تسقى بدلو ، انظر المصباح ، مادة ، دلو .

(٥) يعني أنه اذا كان السقي بالآلة وبغيرها قورن مدة السقيين ، فان تساوت
أخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر " انظر أسهل المدارك : ج ١ ص ٣٩٧ ،
وان زاد أحدهما عن الآخر أخذ بحسابه .

(٦) الخرص لغة الحزر والتخمين في تقدير الشيء تقديرًا ظنيًا يقوم به رجل عارف دين
وذلك اذا بدا صلاح الثمار ليصرف مقداره ومقدار ما يجب فيه من الزكاة ، فاذا
جفت الثمار أخذ الزكاة التي سبق تقديرها .

(٧) أي ما نقص عن مقدار النصاب وهو خمسة أوسق .

(٨) يعني أن الخارص اذا أخبر بما هو أقل من نصاب ثم تبين أن الثمار بلغ نصابها
ففيه زكاة ، وفي المدونة : فان خرص الخارص أربعة أوسق فجذ فيه صاحب
النخل خمسة أوسق ، قال مالك رحمه الله : أحب إلي أن تؤدي زكاته ،
لأن الخارص اليوم لا يصيرون " انظر المدونة ج ٢ ص ٣٤٢ ، أي ولأنه لا عبرة =

أولا يزيب من العنب فيخرص على تقدير لو تأتى فيه ويخرج عنه من مثله ويجزئ
من ثمنه (١) ولا زكاة فيما انبتت الأرض من غير المقتات ، كالبقول ، والخضروات (٢)
وملا يدخر من الفواكه ، وغيرها ، وان لم تجب في غير المقتات فوجوبها في غير
المأكول أبعد (٣) .

= يظن اذا تبين خطئه ، فاذا خرصه على أنه خمسة أوسق فأكثر فظهر عند الجذان
أنه أقل من خمسة فالمقتضى كلام المصنف أنه تجب فيه الزكاة احتياطا لحق
الفقراء ولا احتمال أنه ما بين الخرص والجذان قد أكل منه الطير ، أو البهائم أو نحو
ذلك مما أدى الى نقصه فلا يسقط حق الفقير فيه لأن وجوب الزكاة تعلق به حين
الخرص ، وكذلك لو خرصه عشرة أوسق ، فأخرج الزكاة على ذلك وتبين عند الجمع
أنه ثمانية لا يضر هذه المخالفة ولا يرجع على الفقراء بالزائد .

- (١) أى لتقدير أنه زكاة الزرع فيخرج العشر من الثمن أو نصفه حسب السعى .
(٢) يعنى أنه لا زكاة في الخضروات والفواكه كالقثاء ، والبطيخ ، والبنامية ونحو ذلك وكل
ملا يدخر ، ان لم يثبت في زكاتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ ، الا أنه
يستحب اعطاء شئ منها للفقراء والجيران من باب الصدقة ، لعموم قوله تعالى :
" يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض " ،
وقال الأحناف بوجوب الزكاة في ذلك كله لعموم الآية السابقة وعموم قوله عليه
الصلاة والسلام : " ما سقته السماء ففيه العشر " وهو أحوط للفقراء . قد سبق
تخريجه والآية من سورة البقرة ١٦٧ .
(٣) كالخشب والقصب الذى يسقف عليه .

* باب زكاة الفطر *

تلزّم^(١) الرجل عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من المسلمين ، من ولد صغير لا مال له أو كبير زمن فقير ، أو زوجته أو عده^(٢) وعن والديه إذا لزمته نفقاتهما ، ويلزم إخراجها عن العبد المشترك بقدر الحصص^(٣) وعن من بمضه حر ، وعلى من له فيه بقية رق بقدره ، ولا شيء على العبد في نصيبه الحر^(٤) ، وقيل عليه بقدره ، وقد رهبا

" باب في بيان أحكام زكاة الفطر "

(١) يعني أن زكاة الفطر فرض على أعيان المسلمين سواء كان مالكا للنصاب أم لا ، إذا كان له فضل عن قوته يوم العيد لما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى والصغير ، والكبير من المسلمين " متفق عليه . لأنها تجب بالفطر وتعتبر طهرة للمصائم ما يكون قد علق به من آشمار اللغو والرفث ، كما أنها تغني الفقراء والمساكين عن السؤال في يوم العيد ، وأما حكمها فهي فرض على المشهور في المذهب ،

قال الدردير : زكاة الفطر واجبة بفروب آخر رمضان ، أو بفجر شوال على الحر القادر ، وإن بتسلق لراجي القضاء ، عن نفسه وعن كل مسلم بمونه بقرابة أو زوجية أو رق أو مكاتب . انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٨٤ ، قوانين الأحكام :

ص ١٢٩ ، مختصر خليل ص ٦٦ .

وزكاة الفطر تسقط عن لا يملك قوت يومه ، إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وكذلك يجوز للمرأة الغنية أن تدفع زكاتها لزوجها الفقير ، أما الرجل فلا يجوز له ذلك لأن نفقة المرأة واجبة عليه ، ولا تجب نفقته على زوجته " انظر حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ٤٦٦ .

(٢) أي سواء كان كامل الرق وأم ولد أو مكاتب أو مدن .

(٣) يعني إذا كان العبد مشتركا بين الاثنين فأكثر ، يدفع كل واحد الزكاة عنه قدر حصته في العبد لصاحب الثلث يدفع ثلث الزكاة والآخر يدفع ثلثيها .

(٤) ولو كان العبد مبعضا ، فإن بمضه الرق يخرج مالكة بقدر نصيبه ثم العبد يسقط عنه بقية الزكاة .

صاع^(١) من غالب قوت البلد من الأقوات العامة من الحبوب ، والشارك الحنطة ، والشعير ، والسلت ، والدخن ، والذرة ، والأرز ، وما أشبه^(٢) ذلك كالتمر والزبيب ، ولا ينقص عن صاع من أيها أخرجت ، وتجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان ، وقيل بطلوع الفجر من يوم الفطر^(٣) ، ووقت استحبابها قبل الغدو إلى المصلى وتجب على من فضلى عن قوته وقوت عياله بقدرها^(٤) .

(١) يعنى أن قدر ما يدفع فى زكاة الفطر هو صاع من غالب قوت أهل البلد ، والصاع أربعة أمداد أى يساوى قدحا وثلاثا بحيث تجزئ الكيلة عن ست أشخاص .

(٢) يعنى أن الواجب هو اخراج هذه الأشياء المذكورة ولا يجزئ اخراج القيمة فى زكاة الفطر وهذا عند الأئمة الثلاثة ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه اخراج القيمة وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى ، وعن عطاء أنه كان يعطى فى صدقة الفطر ورقا أى دراهم فضية .

وقد يكون هذا أظهر ، وما يدل لهذا القول أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أغنهم - يعنى المساكين - فى هذا اليوم ، والاغناء يتحقق بالقيمة كما يتحقق بالطعام ، وربما كان القيمة أفضل لتمكين الفقير من قضاء حاجاته بها من الملبس أو غيره ، ولكن يجب عند الاخراج ملاحظة القائل بجواز اخراج القيمة من أن الصاع قد حان فيخرج عن كل شخص قيمة القدر حين .

انظر المصنف لابن عبد الرزاق ج ٤ ص ٣٧ ، المغنى ج ٣ ص ٦٥ .

(٣) القولان مشهوران فى المذهب ، قال فى الفرية : تجب أى الزكاة الفطر - بأول ليلة الفطر على أحد القولين المشهورين ، والآخر تجب بطلوع فجر يوم العيد ، وفائدة الخلاف تظهر فيمن مات أو ولد ، أو أسلم ونحو ذلك ،

وقال الدردير : زكاة الفطر واجبة بغروب آخر رمضان ، أو بفجر شوال .

انظر مقدمة الفرية ص ١٠٥ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٨٤ ، قوانين الأحكام ص ١٢٩ ، الفواكه الدوانى ج ١ ص ٣٥٩ .

(٤) فان فضل عنه أقل من قدرها وجب اخراجه وسقط عنه الباقي ، كمن له أربعة أولاد وزوجة فلم يفضل من قوته يوم العيد الا ما يكفى اثنين أو ثلاثة فانه يخرج عنهم مقدما لنفسه ثم زوجته ثم بعض أبنائه وسقط عنه الباقي .

* باب فى قسم الصدقات ^(١) *

مصرفها فى الأصناف الثمانية ، وهم الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمون وفى سبيل الله وابن السبيل ، فالفقر من له بلغة لا تكفيه لعيشه ^(٢) ، والمساكين أحوج منه ^(٣) ، وهو الذى لا شئ له جملة ، والعاملون عليها جباتها وسعاتها ^(٤) ، والمؤلفة ^(٥) قلوبهم قوم كانوا فى صدر الاسلام يتألفون

* باب فى بيان مصارف الزكاة *

(١) المراد بقسم الصدقات بيان من تصرف لهم الزكاة ، لقوله تعالى : " انصبا

الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين

وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " ، سورة التوبة آية

وهذه المصارف فى زكاة العامة أى زكاة الأموال ، وأما زكاة الفطر فمصرفها

الفقراء والمساكين فقط عند المالكية . انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٦ .

(٢) أى مدة السنة .

(٣) وهو المشهور عند المالكية أن المسكين أحوج من الفقير واستدلوا بقوله تعالى :

" بئيبا ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة ، وقالت الشافعية أن الفقير أحوج من

المساكين واستدلوا بقوله تعالى : أما السفينة فكانت لمساكين " سورة الكهف :

آية ٧٨ ولعل ما ذهب اليه الشافعية هو الغالب وليس باطلاق ، وقد يكون

المساكين أخف فقرا من الفقير أو أشد غير أن حكمهما واحد فى كل شئ غالبا الا فى

مثل من نذر ، أو وصى بجزء من ماله للفقراء والمساكين فانه يقسم بينهما بحيث

يأخذ الفقراء والمساكين والا يجوز اختصاص أحدهما به وهو اشارة الى قوله تعالى :

" للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض " يحسبهم الجاهل

أغنيا من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسئلون الناس الحافا " سورة البقرة آية ٢٧٣

ويؤخذ منهما مما أن المسكين والفقير كل منهما يطلق على الآخر ، ولذلك قالوا انه

اذا ذكر أحدهما كان شاملا للآخر .

(٤) الجابى هو الذى يحصيه على الأغنيا ، والساعى هو الذى يسمى لجمعها ، وكذلك

الحارس لها ، والكاتب فى ديوانها ، وجميع هؤلاء يأخذون منها بقدر علمهم كما

سيأتى .

(٥) والمؤلفة قلوبهم : هو الكافر يعطى ترغيبا له فى اسلامه ، وقيل هو المسلم يكون ==

(٢)
 بدفع سهم من الصدقات اليهم ليتكف^(١) باسلامهم غيرهم ، وقد أغنانا الله
 بحمده في هذا الوقت عنهم ، وفي الرقاب ، وهو أن يتناع الامام من أموال
 الصدقات رقاباً^(٣) فيعتقهم عن المسلمين ويكون ولاؤهم للمسلمين .

= ضعيف الايمان ، ويكون صاحب شأن في قومه فيفطى الزكاة ليتمكن الايمان
 في قلبه ، وقد يتعدى هذا السهم الى كل مامن شأنه أن يحقق مصلحة
 للاسلام والمسلمين من أوجه الدعاية والمساندة ، وعلى هذا فليس سهمهم
 ساقطاً في هذا الزمان ، لأنه يتحقق في زماننا هذا مثل ما تحقق في صدر
 الأول من ضعفه الاسلام والمسلمين باعطاء الزكاة لمن يدفعون عن الاسلام
 شر غير المسلمين .

(١) وفي " م " ليتكف في اسلامهم ؟ والمراد به ليدفع باسلام آخذى الزكاة شرور
 غيرهم ، وهذا اذا كان المؤلف قلوبهم ممن لهم كلمة على غيرهم .

(٢) يعنى بهذا القول أن سهم المؤلف قلوبهم قد سقط ، وهذا خلاف المشهور
 في المذهب " .

قال خليل : ومؤلف كافر ليسلم أى يعطى منها ليسلم ، وحكمه باق " وهذا
 هو المشهور في المذهب ،

وقال الصاوى : ان العلة في اعطاء المؤلف من الزكاة ليست اعانته لنا ، حتى
 يسقط ذلك بفشو الاسلام وغلته ، بل المقصود من دفعها اليه ترغيبه
 في الاسلام لأجل اتقانه مهجته من النار " وبهذا يعلم أن حكمهم باق فى
 هذا الزمان كما سبق .

انظر حاشية الصاوى على بلغة السالك ج ١ ص ٢٣٥ .

(٣) أى رقاباً من المسلمين وذلك كأن يكون المسلم رقيقاً فيشتري من الزكاة
 ويعتق فى سبيل الله ، أو مكاتباً فيدفع له ما يسدد به نجوم كتابته
 ليصبح حراً ، بعد ذلك .

والفارمون من أدان في غير سبفه (١) وفي سبيل الله الجهاد دون الحج ،
وابن السبيل الغريب المنقطع عن ماله (٣) وان كان غنيا في بلده ، وقسمها على
الاجتهاد (٤) وعلى قدر الحاجة ، ويعطى العامل منها بقدر عمله ، ولا يجوز (٥)
نقلها عن موضع وجوبها الا أن يكون بأهل البلد حاجة فادحة ، فان نقلت مع
الغناء عنها كره وجاز ، ويجوز أخذ الفقير منها وان كان صانعا بيده الا أنه فقير
في الحال (٦) ، ولا يجوز صرفها الا الى المسلمين ولا في غير الأصناف (٧) المذكورة.

-
- (١) أى من استدان في غير معصية الله كالزنا ، وشرب الخمر ولعب القمار ، بل لضرورة
معاشه ومعايش عياله ويتعذر عليه تسديده فيعطى من الزكاة ما يسد به دينه ،
لقوله تعالى : " والفارمين " .
- (٢) وفي سبيل الله فسرّه علماء المالكية بأنه ما يصرف للجهاد من شراء سلاح ،
أو خيل أو نحو ذلك من قتال ، ومدافع وغيرها .
- (٣) أى بحيث تغدت نفقته واحتياج اليها فيعطى من الزكاة بقدر ما يبلغه الى المكان
الذى يستطيع فيه الحصول على ما يكفيه .
- (٤) يعنى أن الزكاة توزع على الفقراء والمساكين ، وجميع المستحقين بالاجتهاد من
الامام أو المزكى فلا يلزم تعميمها في الأصناف الثمانية .
- (٥) وهذا هو المشهور في المذهب ، وفي المدونة سئل مالك عن قسم الصدقات أين
تقسم فقال في أهل البلد التى تؤخذ فيها فان فضل عنهم فضل نقلت الى
أقرب البلدان اليهم ، ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء وبلغ الامام عن بلد آخر
مجاعة نزلت بهم أصابتهم سنة اذهبت مواشيهم أو ما أشبه ذلك ، فنقل اليهم
بعض تلك الصدقة رأيت ذلك صوابا " وبهذا يعلم أنها تنقل الى البلاد المحتاجة
اليها ، ويراعى في ذلك الأقرب فالأقرب ، وهذا اذا كانت البلد التى وجهت
فيها الزكاة ليست أحوج من غيرها والاوجب اخراجها فيها .
- انظر المدونة : ج ٢ ص ٢٨٦ .

- (٦) وهذا هو المشهور في المذهب ، قال الدردير : وجاز دفعها لقادر على
الكسب أى اذا كان فقيرا ولو ترك التكسب اختيارا " الشرح الصغير ج ١ ص ٢٨١ .
- (٧) أى سوى ما تقدم من المؤلفات قلوبهم على القول بأنهم من الكفار يعطون تأليف
لهم ليسلموا .

فصل

(١) ويمشرون أهل الذمة اذا اتجروا الى غير بلادهم بعد أن يحصل لهم غرضهم من بيع وشراء أو أكثر (٢) في كل مدة ، ولا يقتصر (٣) على مرة في السنة ، والقدر المأخوذ منهم العشر ، الا فيما حبلوا من الزيت والحنطة الى مكة والمدينة فيخفف عنهم بأخذ نصف العشر لكثر حبلهم اليها ، وعبيدهم كأحرارهم وتجار أهل الحرب (٤) كتجار أهل الذمة ، وقيل ليس العشر لهم بمقدر .

— فصل فيما يؤخذ من غير الزكاة —

- (١) يعني أن الامام يأخذ من أهل الذمة عشر أرباحهم اذا تجروا في بلاد المسلمين ، وهو مسمى اليوم بجمارك أو ضرائب .
- (٢) وفي "م" اكراء " بدلا من اكتراء ، ولعل الصواب ما أثبتناه من نسخة "ز" .
- (٣) وفي "م" ولا يقصر " والصحيح ما أثبتناه من نسخة "ز" .
- (٤) يعني أن تجار أهل الحرب كتجار أهل الذمة في دفع عشر ما يربحونه في تجارتهم اذا اتجروا الى بلاد المسلمين ، لأنهم دخلوا بلاد الاسلام بالأمان فصاروا كأهل الذمة ، وأما الحربيون فيؤخذ منهم العشر الا اذا أخذوا منا أقل أو أكثر أخذنا منهم مثله ، أو أن يدفعوا أكثر من العشر فيعوز أخذه ، قال في الرسالة : ويؤخذ من تجار الحربيين العشر الا أن ينزلوا على أكثر من ذلك " .
- انظر الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٩٤ .

* كتاب الصيام *

الصوم^(١) الشرعى هو امساك عن الأكل^(٢) فى جميع أجزاء النهار بنية ، قبل الفجر أو معه ، ان أمكن فيما عدا أزمان الحيض ، والنفاس ، وأيام الأعياد^(٣) ، والذي يجب الامساك عنه فى الصوم نوعان : أحدهما : ايصال شئ الى داخل البطن ، والآخر اخراج شئ عنه ، فأما الذى يوصل الى داخل البدن فما يصل الى الحلق مما يساغ^(٤) ويقع الاغتذاء به ، أولا يساغ ، أو يتطعم أولا يتطعم ، وذلك كالطعام والشراب المغذين ، وكالدراهم والحصى وبلعهما^(٥) ، وسائر الجامدات المستى

* كتاب فى بيان أحكام الصوم *

(١) الصوم لغة : الامساك والكف عن الشئ ، وشرعا : الامساك بنية التعبد عن شهوتى البطن والفرج ، من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية قبيل الفجر أو معه . انظر الفواكه ج ١ ص ٣٠٩ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤١٤ . وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " سورة البقرة ١٨٥ . وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : " بنى الاسلام على خمس وذكر منها صوم رمضان " متفق عليه ، وانعقد الاجماع على فرضيته بحيث أن من أنكرها يكون كافرا لا نكاره ما ثبت من الدين بالضرورة . انظر فتح البارى : ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) أى مع الامساك عن جميع المفطرات .

(٣) المراد بأيام الأعياد هو عيد الفطر أول يوم من شوال وعيد الأضحى وهو العاشر من شهر ذى الحجة ويتبعه ثلاثة أيام لا يجوز صومها الا لمن وجب عليه هدى التمتع ولم يقدر عليه ، لأن المسلم فى هذه الأيام يكون فى ضيافة الله ويجب عليه أن يستجيب الى ضيافته بترك الصوم .

(٤) أى ما يبلغ بحيث يصل الى الجوف .

(٥) وفى " م " لفظ " بلعهما " ساقط " والصواب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

لا يتطعم ، ولا يساغ ، ولا يقع بها غذا^(١) ، ومثلها الكحل^(٢) ، والدهن^(٣) ، والشموم وغير ذلك من المائعات والجامدات الواصلة الى الحلق ، وصلت من مدخل الطعام والشراب أو من غير مدخلها من المنافذ كالعين ، والأنف والأذن^(٤) ، وما ينحدر من الدماغ بعد وصوله من بعض هذه المنافذ^(٥) .

والنوع الآخر ايلاج الذكر في قبل أو دبر قارنه انزال أولم يقارنه^(٥) ، فأما

-
- (١) أى اذا وصل الى الحلق أو الجوف ، أما اذا لم تصل الى الحلق أو الجوف فانها لا تفطر ، وكذا لو تناول شيئاً من هذه الأشياء قبل الفجر وظهر أثرها فى الجوف أو الحلق بعد الفجر فانه لا يفطر . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١١٠ .
- (٢) وهذا خلاف المشهور فى المذهب ، وأما المشهور فهو أن الدهن لا يفطر ولو أحس به لأنه واصل من غير المنفذ ، والشموم اذا كانت لها رائحة نافذة مثل كلونيا ، وأما غيرها فمكروه فقط . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١١٠ .
- (٣) وفى " م " كلمة " الاذن " ساقطة " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (٤) يعنى أن ادخال شئ من الظاهر الى الباطن من منفذ معتاد أو غير معتاد كالحقن بمائع أن أوصل للمعدة وجب القضاء على المشهور ومقابلته أن يستحب القضاء بسبب الحقنة من المائع الواصلة للمعدة عن الدبر أو فرج المرأة " ومثله حقن الدواء بأنواعها سواء كانت تحت الجلد أم فى العضلات أم فى سائر الجسم ان كانت للتداوى ، وأما اذا كانت حقناً للتغذى فانه تفسد الصوم ، ومثله بعض الأدوية التى تؤخذ بطريقة الاستنشاق كالتى يستعمله مرضى الربو فيوصل الى الرئتين عن طريق القصبة الهوائية لا المعدة " .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٨٠ .

- (٥) يعنى أن الصوم يبطل بادخال الذكر فى قبل أو دبر ، سواء قارنه انزال أم لا . وكذلك اخراج منى عن تلدن سواء بجماع أو بادامة فكر أو نظر اذا كان عمداً فيبطل الصوم ويوجب القضاء والكفارة بحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : بينما نحن جلوس عند النبى صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا ، قال فهل تستطيع أن تصوم ==

(١) ما يخرج من داخل البدن فنوعان : انزال الماء الدافق عن تليذ ولا يحتاج أن نقول
 مما يمكن (٢) التحرز منه ، لأن ما لا يمكن ذلك فيه لا يصح الإمساك عنه ، والنوع
 الآخر عمد الاستقاء (٣) واجهاد النفس فيه .

فصل

فأما ما يفسد الصوم فثلاثة أنواع : أحدها ، اعراؤه (٤) ما اشترط فعله فيه
 من النية والإمساك من غير مراعاة لصفة تركه من عمد أو سهو أو تفريط ، أو عذر ،

فصل في بيان ما يفسد الصوم

= شهرين متتابعين؟ قال لا ، قال فهل تجد أطعام ستين مسكينا؟ قال لا .

الحديث . رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٤ ص ١٦٣ .

(١) أي خروج المنى سواء باستدعائه بمداومة النظر، أو الفكر، أو القبلة أو المباشرة
 أو تحريك الدابة ، أو المس ونحو ذلك .

(٢) وأما ما لا يمكن التحرز منه كالأنزال لمرض فانه لا يفطر، وكذلك بلع الريق ،
 ولو كثر، وغلبة القيء وابتلاع الذباب خطأ ، وغبار الطريق ، والمصانع، ودخان
 الحطب ، وسائر الأبخرة التي لا يمكن التحرز منها ، وأما الدخان المعروف
 بسجائر فييطل الصوم ومثله السعوط وهو المعروف بالتشوق ، ومثله وضع
 الدواء في الأنف .

(٣) وهذا باتفاق العلماء ، قال ابن جزى : ومن استقاء عمدا فعليه القضاء

وجوبا دون الكفارة " لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمدا فليقض " رواه أحمد والترمذي

وابن حبان والحاكم وصححه ، انظر عارضة الأحمدي بشرح جامع الترمذي :

ج ٣ ص ٢٤٤ .

قال الخطابي : لأظم خلافا بين أهل العلم ، في أن ذرعه القيء فانه لا قضاء

عليه ، ولا في أن من استقاء عمدا فعليه القضاء .

(٤) أي تجرده عما يشترط وجوده لصحة الصوم أي فقد شرطه أو ركنه كالنية أو الإمساك

كمن أبى نية الصوم أو رفضها بعد أن نواها فييطل صومه ولو لم يأكل أو يشرب لقوله

عليه الصلاة والسلام " إنما الأعمال بالنيات " رواه البخاري . انظر فتح الباري :

ج ١ ص ٩ .

أو تقصر في اجتهاد^(١) ، وذلك كترك النية عمدا ، أو سهوا أو خطأ أو حرم الامساك عن شيء ما ذكرناه عمدا أو سهوا ، أو خطأ كالمجتهد في دخول الليل أو طلوع الفجر يتبين له أنه أكل في الوقت الذي كان يلزمه الامساك فيه .

والنوع الثاني ما يكون عن غلبة^(٢) ، وهو ينقسم الى ضربين ضرب منه لا يكون الا كذلك ، فلا يصح وجوده الا مفسدا للصوم ، وذلك كالحيض ، والنفاس المانع من ابتدائه ، وقد يمنعان من استصحابه على وجه^(٣) ، والضرب الآخر يتصور وقوعه عن غلبة^(٤) وعن اختيار ، وذلك كالأكل والشرب وغيرهما ما عدناه ، فيصح وقوعه اختيارا وعمدا^(٥) .

وغلبته ضربان : ضرب يكون غلبته تنافي الاختيار ، وذلك كالمكره على الأكل

(١) وهذا يتعلق بترك الامساك لمن أكل أو شرب ظانا منه دخول الليل ثم تبين له بقاء النهار ، أو أكل وشرب ظانا منه بقاء الليل ثم تبين له طلوع الفجر . فعليه القضاء لأن فقد الركن لا يشترط فيه أى شرط .

(٢) يعنى أن النوع الثاني من المفطرات ما يغلب على الانسان من غير اختيار ، كالحيض والنفاس ، فان وجودهما مانع من وجوب الصوم وصحته ابتداء ، وطروئهما فى النهار مانع من استدامة الصوم .

(٣) يعنى بذلك أن الاغماء أو الجنون قد يمنعان استصحاب الصوم على وجه الصواب ، وذلك كمن جن أو أغمى عليه من بعد الفجر حتى غربت الشمس يجب عليه القضاء ، فلا يجزئه استدامة صومه لأنه غير مخاطب وقت اغمائه أو جنونه فلا يصح صومه ، ففى هذه الأشياء كلها يفسد الصوم لكن لا ذنب فيه .

(٤) وذلك كالمكره بالقتل أو الضرب على الأكل أو الشرب فانه قد أفطر عن غلبة ، وقد يكون عن اختيار وذلك اذا تعدد افساد صومه .

(٥) وفى " ز " لفظ " عمدا " ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

فياكل خوفاً من القتل أو من الضرب المهدد به ^(١) ، وضرب يكون غلبته مبتدأة بالايقاع دون فعل من المكلف ، كإيجار ^(٢) الطعام ، والشراب في الحلق ، وكذرع القسي ^(٣) ، ويقرب من الضربين سبق الماء الى الحلق عند المبالغة في الاستنشاق ، والنوع الثالث : لا يتصور وقوعه الا عن اختيار وقصد ، وهو فعل ما ينافي القرية ، وذلك نوعان : أحدهما : الردة ^(٤) ، والآخر اعتقاد ^(٥) قطع النية ، وترك استدامتها ، فهذا جميع ما يفسد الصوم .

فصل

فأما ما يتعلق على ذلك من الأحكام ، فأربعة أضرب ، قضاء ، وكفارة ، وقطع متتابع ، وقطع نية ، وتفصيل ذلك يذكر فيما بعد .

-
- (١) أى الموضع الذى لا يتحمله الصائم .
 (٢) والا يجاز من الوجود وهو صب السائل في الفم .
 (٣) يعنى المصنف بذرع القيء هنا من يرجع منها شيئاً الى جوفه بعد أن يكون قد وصل الى طرف لسانه ، قال ابن جرير : من رجع الى حلقه فيء أو فلس بعد ظهوره على لسانه فعلية القضاء * انظر قوانين الأحكام ص ١٣٨ .
 (٤) يعنى أن الردة عن الاسلام ان عاد اليه ، لقوله تعالى : * لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونين من الخاسرين * سورة الزمر آية ٦٥ . لأن الردة لا يتصور وقوعها الا عن اختيار لأنها عبارة عن اعتقاد الكفر ، والاعتقاد عمل من الأعمال القلبية ولا يتصور الاكراه عليها وعلى هذا فالاكراه فيها يرفع الاثم ، لقوله تعالى : * الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان * سورة النحل ، آية ١٠٦ .
 (٥) أما اعتقاد قطع النية فلا يكون أيضاً الا اختياراً ، لأن النية من عمل القلب والأعمال القلبية لا يتصور الاكراه عليها وعلى هذا فيجب عليه القضاء والكفارة مع الاثم .
 (٦) وفي " ز " وأما بدل ، أما ، والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

فصل

والصوم ضربان واجب ، ونفل ، والنية مستحقة ^(١) في جميع أنواعهما يوقعها المكلف لكل يوم ، من كل نوع ^(٢) من ليلة ويستد بها الى آخره حكما ، وليس عليه أن يستديم ذكرها ، ^(٣) فان قطعها بطل صومه ، وأى ^(٤) وقت نوى من الليل جاز ،

فصل في بيان أنواع الصوم

- (١) وقوله والنية مستحقة أى أنها لازمة لا بد منها فى صحة الصوم على كل حال ، وفيه رد على من يرى أن صوم رمضان لا يفتقر الى نية الا أن يكون مريضا أو مسافرا بناء على التعيين الزمنى للصوم حتى انه ان نوى فيه صيام غير رمضان انصرفت النية الى صيام رمضان ، لأنه ظرف لا يتسع لصيام غيره فلم يفتقر الى النية الا أن يكون مريضا أو مسافرا فلا بد لصحة صيامه من النية ، لأن الصيام ليس متعينا عليه ، فاذا أراد الصيام والحالة هذه احتاج الى النية لتعيين الوقت بها للصيام .
- (٢) يعنى المضاف أن الصوم لا يصح الا بنية فرضا كان أو تطوعا لأنه عبادة محضه فافتقر الى النية كالصلاة ، لقوله عليه الصلاة والسلام " انما الأعمال بالنيات " أما اذا كان الصوم فرضا فالنية تجب بليل قبل الفجر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له " أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح . انظر عارضة الأحنوزى ج ٣ ص ٤٢٦ ، وهذا الحديث يهم جميع أنواع الصوم ، وقيل أن صوم النفل لا يشترط فيه تبييت النية بل تصح نيته ولو بعد طلوع الفجر ، لقول عائشة رضى الله عنها : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فقال : هل عندكم شئ قلنا لا ، قال فاني صائم .
- والمشهور عند المالكية أنه لا بد من تبييت النية له كالفرض وحملوا الحديث المذكور على أنه كان مبيتا لنية وأراد أن يفطر ثم يقضى ، جمعا بين هذا الحديث وبين قوله عليه الصلاة والسلام : من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " رواه الخمسة وقال الحاكم فى الأربعين صحيح على شرط الشيخين . انظر نيل الأوطار : ج ٤ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وقال الشوكانى : وقوله لا صيام نكرة فى سياق النفي فيهم كل صيام ولا يخرج عنه الا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه التبييت .
- (٣) يعنى أن الصائم يجب عليه استدامة النية حكما بالآل يقطعها ويستمر على ذلك من أول اليوم الى آخر وليس المطلوب من استدامة تذكر النية بلسانه بل المطلوب منه الا يقطعها بنية الفطر .
- (٤) يعنى أنه يجوز أن ينوى فى أى وقت من الليل سواء أوله ، أو وسطه ، أو آخره .

ولا يضره أن نام بعدها أو أكل أو جامع ذاكرا لها ، أو ساهيا عنها ^(١) ، فإن طلوع
 الفجر ولم ينو لم يصح منه صوم ذلك اليوم بنية يوقفها بعد الفجر وله في شهر رمضان
 أن يجمعه ^(٢) بنية واحدة ما لم يقطعه ^(٣) فيلزمه استثناء النية ، وجوز ذلك فـ في
 شهرى ^(٤) التتابع ، ولعن شأنه سرد الصوم استحسانا ، والقياس ^(٥) منعه ، وصوم
 شهر رمضان واجب مفروض على أعيان ، وللعلم بدخوله ثلاث طرق ، رؤية ^(٦) الهلال ،

(١) قبل الفجر .

(٢) أى ينوى صوم الشهر كله وهو المشهور . قال الدردير : وكفت نية لما يجب

تتابعه لرمضان ، وكفارتها ، وكفارة قتل أو ظهار "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١ - ١٠ ، الاسراف ج ١ ص ١٩٥ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤١٥ .

(٣) أى ما لم يقطعه بمانع كمرض أو سفر أو حيض أو نفاس ما يقطع وجوب التتابع ، فإن

انقطع له لم تكف النية الواحدة بل لابد من تبييتها كلما أراد الصوم .

(٤) وذلك كالصوم فى كفارة قتل خطأ أو انتهاك حرمة رمضان عمدا بفطر ، أو جماع

أو كفارة ظهار وكل هذا يجب فيه التتابع فيكفى فيه نية واحدة .

(٥) يعنى أن المسترسل فى الصيام يجوز له استحسانا نية الصيام مرة واحدة فـ في

أوله أن تعددت أيام الصوم ، والقياس أن لا يجوز ذلك ويجب أن ينوى الصيام

كل يوم لأنه يتخلل بين كل يومين وقت لا يجوز فيه الصيام وهو الليل ، ويعتبر ذلك

فاصلا بين اليوم والذى يليه بخلاف ما يشترط فيه التتابع أو الزمان المتعين للصيام

كشهر رمضان فإن هذا الفاصل لا اعتبار له لأن كل عبادة واحدة ان لا يجوز له

الفطر يوم الثانى فتكفيه نية واحدة لوجوب الصوم ما بعده وأما صيام نفل فكل يوم

عبادة مستقلة يجب فيها نيتها ان يجوز له الفطر فيما بعده .

(٦) يعنى أن صيام رمضان فرض عين يلزم المكلف غير المعذور برؤية هلاله أو شهادته

عدلين ، قال الدردير : يجب صوم رمضان على المكلف القادر الحاضر الخالى

من حيض أو نفاس بكمال شعبان وبرؤية العدلين * والأصل فى ذلك قوله تعالى :

" فمن شهد منكم الشهر فليصمه " سورة البقرة آية ١٨٥ ، وقوله عليه الصلاة والسلام

" لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تظفروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة

ثلاثين " انظر الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ١٥٤ ، فتح البارى ج ٤ ص ١١٩ .

أو الشهادة بها من رجلين عدلين ، والجنس^(١) والعدد مستحقان فيه ، فلا يقبل النساء ، ولا الواحد من الرجال فيه ، كانت السماء مصحبة أو متغيمة^(٢) ، وإكمال عدة^(٣) شعبان ثلاثين عند تعذر ما ذكرناه ، وليس من جهات العلم بدخوله قول منجسم أو حاسب^(٤) .

(١) وهو المشهور في المذهب ، يعني بذلك جنس الرجال وعدد هم وذلك اثنان .
انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٩ .

(٢) يعني أنه لا تقبل شهادة واحد في رؤية هلال رمضان على المشهور في المذهب ، سواء كانت السماء مصحبة أو متغيمة ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد في تفرقة بين الموضعين ، وقوله ان كانت متغيمة قبل فيها قول الواحد العدل رجلا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدا ، لأنه أمر دنيئ فأنشبه رواية الأخبار وإذا لم تكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم*
انظر الاشراف ج ١ ص ١٦٩ ، الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ١٥٣ ، فتح القدير : ج ٢ ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٣) وفي " ز " عدد شعبان ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) وهذا هو المشهور في المذهب ، لأن الشارع ناط الصوم والفطر ، والحج برؤية الهلال لا بوجوده ، ان فرض صحة قول المنجم بمعرفته سير القمر ، ومتى ثبت رؤيته فانه يجب الصوم على جميع الأمة ولو اختلفت المطالع وهو مذهب الجمهور لقوله عليه الصلاة والسلام : " صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته " فالمخاطب بهذا الحديث انما هو مجموع الأمة ، وقال الشافعي : وهو المشهور عند المالكية أن لكل بلد رؤيته اذا اختلفت المطالع بأن تباعدت البلدان لحديث كريب قال : قدمت الشام ، واستهل على هلال رمضان وأنا بالشام ، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ، ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت رأيناه ليلة الجمعة ، فقال : أنست رأيته فقلت : نعم . ورآه الناس وصاموا ، وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ، فقلت : الا تكفي برؤية معاوية ==

واذا تراءى الناس الهلال فلم يروه ، فان كانت السماء مصحبة جاز أن يصام
 الغد أى ^(١) أنواع الصوم ^(٢) كان ^(٣) ماعد اعتقاد ^(٤) رمضان ، وجاز أن يفطر بدلا من
 صومه ، وان كانت السماء ^(٥) متخيمة وبات الناس على الشك فلا اختيار امساكه ^(٦) وترك
 صومه والأكل فيه من غير حظر ، كما يجوز مع الأصحاء ^(٧) ثم ان ثبت بعد طلوع فجره
 أن الهلال رثى فى أحسه ، فلا يخلو المكلف من أحوال ، اما أن يكون أصبح ناويا لصومه
 من رمضان قطعا ، أو على الشك ، لينظر فان ثبت من رمضان كان أداءه ، والا كان
 تطوعا ، أو أن يكون أصبح ناويا ^(٨) غير ذلك من أنواع الصوم أو غير ناو لصوم أصلا ،

= وصيامه فقال : لا . هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه مسلم
 والترمذى ، وقال الترمذى : حسن صحيح ، غريب ، والعمل على هذا الحديث
 عند أهل العلم أن لكل بلد رؤيتهم .

انظر مسلم شرح النووي ج ٧ ص ١٩٧ ، عارضة الأحمدي شرح الترمذى ج ٣ ص ٢١٣ .

(١) وفى " ز " لفظ " أى ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٢) أى تطوعا ، أو نذرا ، أو قضاء عن يوم أفطره ونحو ذلك .

(٣) وفى " ز " كلمة - كان - ساقط . والعبارة تصح بدونها .

(٤) وفى " ز " لفظ " اعتقاد " ساقط ، وتصح العبارة بدونها .

(٥) وفى " ز " لفظ " السماء " ساقط " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وقوله : " امساكه أى عدم تناول المفطر ، وترك صومه لا يكون صياما لعدم النية ،

قال مالك : لا ينفى أن يصام اليوم الذى من آخر شعبان الذى يشك أنه من رمضان " .

انظر المدونة ج ١ ص ٢٠٤ ، شرح الحطاب ج ٢ ص ١٩٤ ، الفواكه ج ١ ص ٣١٢ ، لقوله

عليه الصلاة والسلام : " من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم " رواه الترمذى

وقال حديث حسن غريب . انظر عارضة الأحمدي شرح الترمذى ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٧) وقوله مع الأصحاء ، أى اذا كانت السماء مصحبة والمعنى أنه يجوز الأكل فى يوم

الشك سواء كانت السماء متخيمة أو مصحبة .

(٨) وفى " م " صائما " بدلا من ناويا والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

فأما من نوى صومه عن رمضان قطعاً^(١) فإنه لا يجزئه ، وعليه قضاؤه^(٢) ، وأما من نواه من غير رمضان فلا يخلو أن يكون نواه عن واجب في الذمة ، أو عن واجب متمين أو عن تطوع ، فإن نواه عن واجب في الذمة كالقضاء ، والكفارة ، والنذر غير المعين فلا يجزئه عما كان^(٣) نواه ، ولا ينقلب عن رمضان ، وعليه قضاؤه لرمضان ، وأعادته عن ما كان نواه من غيره ، وأما النوى به واجبا متمينا كنذر صوم يوم الخميس أو غد الليلة التي^(٤) يقدم فيها فلان أو غيره^(٥) فيوافق ذلك اليوم تعيين نذره فإنه لا يجزئه عنه ولا عن فرض يومه ، وعليه قضاؤه عن رمضان ، ولا قضاء عليه لفواته عن نذره .

-
- (١) وفي " ز " لفظ " قطعاً " ساقط ، وكلا اللفظين صحيح .
- (٢) وذلك أن النية كانت قبل وجوبها لانه يجب تعيين النية في كل صوم واجب وهو أن يعتقد أنه يصوم غداً من رمضان أو قضاءً ، أو نذراً ، قال القاضي : وذلك أن نية الفرض من شرطها أن تقع محققة لا مشكوكا فيها ، ولأقضى أصل وجوبها من غير ضرورة كما لو صلى شاكا في زوال الشمس ، ولأن كل نية لفرض تعلق بوقت إذا أتى بالعمل مع الشك في دخول وقته فإن وقوع النية بدخول وقته لا تجزئ ولو صادفت دخوله أصله الصلاة . انظر الاشراف : ج ١ ص ١٩٦ .
- (٣) وفي " ز " لفظ " كان ساقط " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٤) وفي " ز " كلمة " التي " ساقط " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٥) يعني غير ما ذكر من النذر ونحوه ، فإذا نوى بصيام الوفاء بالنذر فوافق يوم الشك فإن صيامه لا يجزئه عن النذر ولا عن أي واجب آخر ، كما لا يجزئه صوم هذا اليوم عن رمضان ، ويجب عليه قضاؤه عن رمضان ، ولا يلزمه القضاء عن النذر المعين وذلك أن المتعين منوط بوقته فإذا فات وقته لم يقض .
- (٦) يعني أن من نذر صوم فصادق ذلك يوم الشك لم يصح صيامه وعليه قضاؤه عن صوم رمضان ، ولا يلزمه قضاء النذر لعدم صحته لأنه نذر صوم يوم ظهر أنه منهي عنه صيامه فلم يصح نذره وإن لم يصح النذر فلا يجب عليه قضاؤه .

وأما من أصبح غيرنا ولصوم ، فلا يخلو أن يكون أكل أو لم يأكل ، فان كان أكل
كف بقية^(١) يومه ، وان كان لم يأكل استدأام الاسماك^(٢) الى انقضاءه وعليه في الحالين
قضاؤه على ما ذكرناه ،

وتعيين^(٣) النية واجب لكل صوم واجب ، فان أطلق النية لم يجزه^(٤) ، فان عينها
عن نوع منه لم يخل أن يكون في رمضان ، أو في غيره ، فان كان في رمضان لم يجزئه
الا أن يعينه عن الشهر نفسه ، فان عين غيره لم يجزه عن رمضان ، ولا عن ما سواه^(٥) ،
وان كان في غيره^(٦) أجزه عن ما عينه وان جمع في نيته بين وجهين ما يصح صوم
اليوم عليه كان كمن لم ينو فلا يجزئه عن واحد منهما^(٧) .

(١) وفي " ز " عن بقية يومه " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٢) وحكمة الاسماك في هذه الحالة هو احترام شهر رمضان لأنه ظرف للصوم فلا ينفى
انتهاكه بالفطر ، فان أفطر عمدا فعليه القضاء والكفارة عند المالكية .

(٣) أى تخصيصها بما يراد مشروع فيه من أنواع الصوم ،

قال القاضى : تعيين النية واجب في صوم رمضان خلافا لأبى حنيفة ، ودليلنا
على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : وانما لكل امرئ ما نوى " وذلك موضوع لاستيفاء
الحكم فيدل على أنه ليس له ما لم ينو يعنى أن لفظ الحديث موضوع للبيان أن الانسان
لا يستحق أن يأخذ الا الجزاء عما نواه فلا يأخذ ما لم ينوه " .

انظر الاشراف : ج ١ ص ١٩٥ .

(٤) يعنى أنه ان أطلق النية ، بأن قال نويت صوم غدا ولم يقيد بكونه عن رمضان
لم يجزئه عن رمضان ولا غيره ، لأن تعيين النية واجب في كل صوم واجب كما
تقدم .

(٥) يعنى أنه ان عين في رمضان غير صومه فانه لم يجزئه عن رمضان ولا عما نواه .

(٦) أى اذا كان الصوم في غير رمضان أجزاء عما عينه من الصيام سواء كان واجبا
أو تطوعا .

(٧) يعنى أنه لا يجوز الجمع بين صومين في النية ، كأن يقول نويت صوم غد عن نذر
وقضاء فلا يجزئه عن واحد منهما ، لفقد شرط خصوصية تعيين واحد منهما .

فصل

وانذا لم ير هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان ثم رأى من الغد كان الغد يوم رؤيته ، سواء رأى قبل الزوال أو بعده ^(١) ، ولم يكف الناس عن الأكل هذا هو الظاهر من المذهب .

ويلزم المنفرد ^(٢) برؤية الهلال ما يلزم من شورك في رؤيته من لزوم صومه ومنع فطره ، ووجوب الكفارة بتعمد افساده أو ترك صومه من غير اعتبار بشوته عند الامام ، الا أن عليه اعلامه برؤيته ان كان ممن يرى أنه تقبل شهادته ، ويلزم في الشهادة على هلال آخره ^(٣) ما يلزم في أوله فان رأى ثبت كون الغد من شوال ، وان لم ير كان من رمضان ولزم صومه .

فصل في اثبات رؤية هلال رمضان

(١) يعنى أنه رآه رأى الهلال في آخر يوم من شعبان فهو هلال الليلة المستقبلية ، سواء رآه بعد الزوال أو قبله ، قال القاضي في الاشراف : ودليلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن الأهلة بعضها أكبر من بعض فإذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تصوموا ولا تفطروا الا أن يشهد رجلان مسلمان أنهما أهلاه بالأمس واعتباراً به اذا رآه بعد الزوال * انظر الاشراف : ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) يعنى أن المنفرد اذا رأى هلال رمضان وحده وجب عليه الصوم ، فان أفطر متعمداً كان منتهكاً لحرمة الشهر فعليه القضاء والكفارة وهو المشهور فى المذهب ،

قال مالك فى المدونة : من رأى هلال رمضان وحده فليعلم الامام لعل غيره رآه معه فيجب الصوم بشهادتهما ، وان لم يره غيره رد الامام شهادته ولزمه الصوم فى نفسه ، فان أفطر لزمه القضاء والكفارة * لأنه أفطر فى رمضان حقيقة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته . . الحديث " وقد رآه ظاهراً فيلزمه الصوم . انظر المدونة ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٤٠ .

(٣) والضمير يعود الى رمضان يعنى أنه يثبت أول شوال بالطريقة التى ثبت بها صيام شهر رمضان وهى ظهور هلال شوال أو اتمام رمضان ثلاثين يوماً .

فان ثبت رؤيته بعد الفجر ^(١) أفطر الناس عند علمهم بذلك أى وقت من اليوم
وصلوا العيد ان كان قبل الزوال ، وان كان بعده لم يصلوا فى بقية اليوم ولا فسى
غده ^(٢) .

فصل

الأيام على خمسة أضرب ، منها ما لا يصح صومه بوجه ، وهى يوم العيد ^(٣) ،
ومنها ما يصح صومه على وجه مخصوص ، وهى أيام التشريق للمتعم ^(٤) دون غيره ،
ومنها ما يصح أن يصام ويكره على وجه وهو ثالثها ^(٥) ، ومنها مستحق المين لصوم

(١) يعنى انه اذا رأى الهلال ليلا ولكن لم تثبت الا بعد الفجر ، كأن رآه الناس
ليلا ولم يبلغوا الامام الا بعد الفجر أو بالنهار ، فان الامام يأمر الناس بالافطار
وصلاة العيد ان كان قبل الزوال .

انظر شرح الحطاب ج ٢ ص ٣٩٢ ، والخرشى ج ٢ ص ٢٣٧ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤١٧ .
(٢) وهذا ما ذهب المالكية لأن صلاة العيد منوطة بأول يوم العيد فلا تنتقل الى غيره
من الأوقات ، وقال أحمد انها تقضى فى اليوم الثانى قبل الزوال .
— فصل فى تقسيم الأيام بالنسبة للصيام —

(٣) يعنى أنه لا يجوز صيام فى يومى العيد عيد الفطر وعيد الأضحى كما تقدم
لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر والنهى
للتحريم فيحرم صومهما بأى وجه لا عن فرض ولا غيره .
انظر فتح البارى ج ٤ ص ٢٤٠ .

(٤) وهو المشهور فى المذهب ، وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما قالا : لم يرخص
فى أيام التشريق أن يضمن الا لمن لم يجد الهدى . ، أى فى التمتع
رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٥) أى وهو رابع أيام العيد الأضحى فيصومه من تذرّه ، وكذلك من عليه كفارة
واجبة التتابع وتصادف أيام العيد فيها فانه يصوم الرابع .

(١) لا يصح صومه عن غيره وهو زمان رمضان ، ومنها ما يصح صومه على كل وجه (٢)
من أنواع الصيام سوى رمضان وهو ما عدا رمضان وأيام أعياد .
فأما زمان الحيض والنفاس فان امتناع الصوم فيه ليس برافع الى عينه (٣) وانما
يرجع الى الصفة يكون المكلف عليها فيمتنع فيه ويصح في غيره .

فصل

ولا يفسد الصوم ذرع (٤) قي ، ولا حجابة ، وانما كرهت خوف التفرير (٥) ،

فصل فيما لا يفسد الصوم

- (١) يعني ما يجب صومه لخصوص وقته وهو رمضان لمن لا مانع عنده من صومه .
(٢) يعني بقية أيام السنة الا أنه يكره افراد يوم السبت بالصوم الا لمن كان عادته
سرد الصوم دون من خصه بالصوم ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تصوموا
يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الا لحاء عنب أو عود شجر
فليعضها " رواه الخمسة ورجاله ثقات . انظر سهل السلام ج ٢ ص ١٧١ ،
نبيل الأوطار ج ٤ ص ٣٣٩ .
وكذلك نهى عن تفرد يوم الجمعة ويوم الشك بصوم تطوعا الا وقبله يوم أو بعده
يوم لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تصوموا يوم الجمعة الا وقبله يوم أو بعده يوم " .
متفق عليه ولفظ للبخاري . انظر فتح الباري ج ٤ ص ٢٣٢ .
(٣) أي عين زمنهما وانما يرجع الى الصفة وهي كونها حائض أو نفساء ، لأن الحيض
والنفاس يمنعان الصوم ابتداءً وكذلك استمراره ، لأن صحة الصوم متوقفة على
فقد هما فلو طرأ أحدهما أثناء الصوم بطل ، لحد يث أبي سعيد رضي الله عنه قال :
قال النبي صلى الله عليه وسلم " أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ فذلك نقصان
دينها " رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٤ ص ١٩١ .
(٤) يعني أن الصائم اذا ذرعه القي أي غلبه فقاه بدون اختياره فلا يفسد صومه لقوله
صلى الله عليه وسلم من ذرعه القي وهو صائم فليس عليه القضاء ، ومن استقاء
فليقض " وقد سبق تخريجه .

(٥) يعني أن الحجابة لا تبطل الصيام وانما كرهت خوف التفرير أي اضعاف الصائم
أو اغماؤه ، قال ابن جري : وأما الحجابة فلا تغطر خلافا لابن حنبل وإسحاق وابن =

ولا اصباح^(١) على جنابة^(٢) في الليل ، وانقطاع دم حيض أو نفاس^(٣) ، اذا نوى الصيام قبل الفجر وتأخر^(٤) الغسل ، ولا ركوب^(٥) ما ثم لا يخرج منه اعتقاد وجوبه ومضيه على نيته أو امساكه ، كالغنية ، والقذف ، ولا يكره للصائم السواك في أى أوقات اليوم — كان الا ما يرجع الى نوع ما يستاك به دون الوقت كالرطب^(٦) المتطعم خيفة وصول

= المنذر ، وتكره خوف التفرير * لحديث ثابت البناني قال : سئل أنس بن مالك رضى الله عنه ، أكنتم تكرهون الحمامة للصائم ؟ قال : لا . الا من أجل الضعف * وفي رواية على عهد رسول الله ، رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٤ ص ١٧٤ قوانين الأحكام ص ١٣٨ .

(١) وفى " م " ولا أصبح * .

(٢) يعنى أن من أجنب ليلا فلم يفتسل حتى أصبح فانه لا يبطل صومه ، لقول عائشة رضى الله عنها قالت : أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان ليصبح

جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه * رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٤ ص ١٥٣ .

(٣) يعنى أن الحائض والنفساء اذا ارتفع دمهما ونويت الصوم قبل الفجر وتركست الاغتسال الى ما بعد الفجر فصومها صحيح .

(٤) وفى " م " وتأخير الغسل * وكلا العبارتين صحيح .

(٥) يعنى أن ارتكاب المعاصى لا تبطل الصوم . الا اذا كان ما يتنافى نية كالردة أو أتى بفعل يمنعه عن مضيه على نيته أو امساكه كقطع النية أو الأكل والشرب فى أثناء

صومه ، وأما ما سوى ذلك كالغنية ، والقذف فانه لا يبطل الصوم ظاهراً وانما يبطل ثوابه لقوله عليه الصلاة والسلام : " من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه " والمراد بقوله يدع : أى يترك * رواه البخارى .

انظر فتح البارى : ج ٤ ص ١١٦ .

(٦) يعنى أنه يكره للصائم أن يستاك بمود رطب له طعم خيفة أن يصل الى الخلق طعمه ، ولا بأس بالسواك اليابس فى النهار كله على المشهور فى المذهب ، لحديث عامر بن ربيعة ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو صائم * .

رواه الترمذى وقال حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم . انظر عارضة الآخونى ج ٣ ص ٢٥٧ .

طعمه^(١) الى الحلق ، ويكره له ذوق قدر ، ومحو مداد ، ومضغ^(٢) علك ، فان سلم ممن وصول شيء من ذلك الى الحلق فلا شيء عليه .

فصل

والأحكام المتعلقة بافساد الصوم أربعة ، وقد ذكرناها ، وهي القضاء^(٣) والكفارة ، وقطع المتتابع ، وقطع النية ، فأما القضاء فيختلف بحسب اختلاف أنواع الصوم ووجوه افساده ، ولا يخلو الصوم المتروك أو المفسد من ثلاثة أقسام ، إما أن يكون واجبا متعينا ، أو واجبا غير متعين ، أو تطوعا ، والواجب المتعين ضربان ، ضرب متعين بتعيين من الله تعالى وهو رمضان وقضائه ما بينه وبين رمضان^(٤) ثان ، ومتعين بتعيين المكلف كندر^(٥) صوم يوم بعينه يتكرر أولا يتكرر ، واليوم الذي يقدم فيه فـلان وما أشبه ذلك .

فصل في بيان الأحكام المتعلقة بافساد الصوم

- (١) وفي " م " طعام الى الحلق " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
 (٢) يعني المصنف أن ذوق الطعام ومحو المداد بلسان ، ومضغ العلك وطرحه ممن الفم مكروه للصائم ، قال خليل : وكره ذوق ملح وعلك ثم حجه " قال الدسوقي : العلك هو ما يعلك أى يمضغ كتبر لصبي ، ولبان ، ثم حجه قبل أن يصل منه شيء الى حلقه فان وصل قضى فقط ان لم يعتمد والا كفر " انظر مختصر خليل ص ٦٨ .

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥١٧ .

(٣) أى القضاء فقط أو هو والكفارة .

- (٤) يعنى أنه يجب على من أفطر في رمضان أن يقضيه في أى وقت بينه وبين رمضان الثاني ، أما اذا أخره بلا عذر حتى دخل رمضان الثاني فان عليه القضاء مع فدية طعام مسكين لكل يوم ، أما اذا كان مريضا أو مسافرا حتى دخل عليه رمضان آخرا فلا شيء عليه من الاطعام وعليه القضاء فقط .

انظر المدونة ج ١ ص ٢١٩ .

- (٥) أى كندر صوم يوم معين كقوله : لله على الصوم يوم الاثنين أو ثانى يوم قدوم ابنى من سفره أو على قدر الثلاثة الأول من كل الشهر .

فأما رمضان فيلزم قضاؤه بافساده أو تركه على أى وجه كان ، جملة ^(١) بغير تفصيل
 الا على المفند ^(٢) النوى لا يستطيع صومه الا بخوف الطف ، وأما المتممين سوى رمضان
 فيلزم قضاؤه ^(٣) مع عدم العذر ^(٤) فى فطره ^(٥) ولا يلزم مع العذر القاطع بالمرض والاكره
 والاغناء ، والحيف والنفاس ^(٦) ، وخطأ الوقت ، والسهو ، الا أن فى هذين ^(٧) يجب
 امساك بقيته ، فان لم يفعل ^(٨) لزمه قضاؤه ، وليس منه السفر ^(٩) ،

(١) يعنى أن من وجب عليه صوم رمضان الحاضر فأفسده وجب عليه القضاء مطلقا
 سواء أكل ناسيا أو خطأ أو لعذر وهو المشهور فى المذهب خلافا للجمهور ،
 لأن من أكل ناسيا أو خطأ فى رمضان يشبه من ترك الركوع ناسيا فى الصلاة ،
 فكلاهما تارك لركن ، فكما أنه لا يجزئه الصلاة فكذلك لا تجزئه الصيام ، وقول
 الجمهور بعدم وجوب القضاء أولى لحديث أبى هريرة عن النبى قال : من نسى
 فأكل وشرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه "

انظر فتح البارى : ج ٤ ص ١٥٥ ، الخرشي ج ٢ ص ٢٥١ .

(٢) المفند أى الشيخ الهرم ، والفند فى الأصل الكذب ثم قالوا للشيخ اذا هرم
 قد أفند لأنه يتكلم بالمحرف من الكلام عن سنن الصحة "
 انظر لسان العرب ج ٣ ص ٣٣٩ مادة " فند " .

(٣) يعنى أنه يلزم القضاء لمن أخطر فى النذر المعين بيوم خاص عما أفطر فى ذلك
 لعذر أو خطأ أو ناسيا فانه لا قضاء عليه على المشهور فى المذهب .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣١٤ ، قوانين الأحكام ص ١٤٣ .

(٤) وفى " م " أو عذره " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وفى " ز " فى الفاطر " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وفى " ز " لفظ " النفاس " ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٧) يعنى الخطأ وسهو الوقت فيجب عليه الامساك فى بقية اليوم .

(٨) أى الامساك فى بقية نهاره وجب عليه القضاء .

(٩) يعنى أن السفر ليس من الأعذار المسيب لا فطار فى نذر معين ،
 قال فى الرسالة : ومن أفطر فى تطوعه عامدا أو سافر فيه فأفطر لسفره فعليه

القضاء ، وان أفطر ساهيا فلا قضاء عليه بخلاف الفريضة "

انظر الفواكه ج ١ ص ٣١٤ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٣١ .

وأما الواجب غير ^(١) المتعين كالقضاء والكفارة ، والتندر المطلق ، فحكمه حكم رمضان نفسه ^(٢) ، وفي وجوب القضاء (بما يوجب قضاءه جملة) بغير تفصيل .
وأما التطوع فواجب على الداخل فيه اتمامه ، وليس له قطعة الا لعذر ، ومسع الأعدار التي ذكرناها لا يلزم قضاؤه ، ويلزم مع عدمها ^(٤) وفي السفر الطارئ عليه والمبتدأ فيه روايتان ^(٥) .

-
- (١) وفي " ز " لفظ غير " ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
(٢) يعني أن في الإفطار فيه القضاء مطلقا أفطر عمدا أو سهوا أو خطأ أو نسيانا الا أنه لا كفارة في غير رمضان الحاضر في الإفطار عمدا .
(٣) وما بين القوسين ساقط في " م " والضمير عائد الى صوم رمضان .
(٤) يعني أن من أفطر في صوم التطوع بغير عذر وجب عليه قضاؤه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : " اهدى لحفصة طعام وكنا صائمين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهدى لنا هدية واشتهيناها فأفطرنا ، فقال رسول الله لا عليكم صوما مكانه يوما آخر " .
أما حديث الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر فمحمول عند المالكية على ابتداء الصوم أي ان شاء صام وان شاء لم يصم .
انظر نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤٦ .
(٥) والمشهور في المذهب أنه يقضى في السفر مطلقا سواء كان طارئا عليه أو مبتدأ فيه .
انظر الخرشي : ج ٢ ص ٢١٥ ، قوانين الأحكام ص ١٤١ .

فصل

فأما الكفارة فضربان: كبرى^(١) وصغرى^(٢)، فأما الكبرى فلا تجب الا في رمضان دون غيره من أنواع الصوم، وتجب بالخروج عن صومه على وجه الهتك^(٣) من كل معتقد^(٤) لوجوبه من رجل أو امرأة لكل يوم كفارة^(٥)، ولا يسقطها عن يوم وجوبها في آخر من غير

فصل في بيان أنواع الكفارة

(١) وهى عتق رقبة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا لمن أفطر في رمضان عدا بغير عذر مبيح للإفطار.

(٢) وأما الصغرى فهى اطعام مد عن كل يوم، وذلك لمن اخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر بغير عذر،

قال فى الرسالة: " وكذلك يطعم من فرط فى قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر " انظر الفواكه ج ١ ص ٣١٦ ولا تتكرر بتكرار الأعوام.

(٣) يعنى أن الكفارة الكبرى تجب على من أفطر فى رمضان الحاضر متعمدا لفطره كأن فعل المفطر عدا غير متأول تأويلا قريبا.

(٤) يعنى أن الكفارة الكبرى تجب على كل مكلف يعتقد وجوب صوم رمضان اذا أفطر عدا، وأما اذا كان جاهلا لوجوب صوم رمضان جهلا يعذر به بأن كان حديث العهد بالاسلام أو فى بلد لم يجد فيه من يسأله عن أركان الاسلام فمثل هذا اذا أفطر فعليه القضاء فقط بلا كفارة.

(٥) يعنى أن الصائم اذا أفطر عدا فى نهار رمضان الحاضر وجبت عليه كفارة كبرى ثم اذا أفطر يوما آخر ا تجب عليه كفارة أخرى فتتعدد الكفارة بتعدد الفطر فى الأيام سواء على رجل أو على امرأة ولا يسقطها عن يوم ثبوتها فى يوم آخر، أما اذا تكرر فعل المفسد للصوم فى يوم واحد عدة مرات فيكفى كفارة واحدة، سواء كان الفعل المفسد للصوم من جنس واحد كالأكل عدة مرات فى يوم، أو أجناس مختلفة كأن أكل وجامع فى نفس اليوم.

اعتبار بالأشياء^(١) التي يخرج عن الصوم بها من أكل أو جماع أو غيره ، ولا بالوجه الذي يخرج عن الصوم من اعتقاد^(٢) تركه ، أو بعد عقده بقطع نية ، أو مساك ، ولا بطروء^(٣) عذر بعد ذلك أو عدمه ، كمتعمد الفطر بمرض أو تحيض أو يسافر أو يجن .

فصل

والكفارة الكبرى لثلاثة أنواع ، اعتاق رقبة كاملة غير ملفقة^(٤) مؤمنة محررة ، وتحريرها أن يبتدئ اعتاقها من غير أن تكون مستحقاً^(٥) بوجه سابق . والصوم هو^(٦) صوم شهرين متتابعين^(٦) ، والأطعام هو لستين مسكينا مداً بمدا

فصل في بيان أنواع الكفارة الكبرى

(١) أى الأنواع التي يفسد بها صومه ، من جماع ، أو أكل أو الشرب أو غير ذلك .
(٢) يعنى اعتقاد ترك الصوم كأن ينوى عدم الصوم فى رمضان ابتداءً أو افساده بعد عقدة بقطع النية فيه أو ترك الامساك بالأكل أو الشرب أو غير ذلك من المفطرات .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٢٨ .

(٣) وفى " م " ولا بطروء " وما أثبتناه من نسخة " ز " أولى .

يعنى أنه إذا أفطر منتهاك حرمة الصوم ثم طرأ عليه فى اليوم نفسه ما يبيح له الفطر كأن يمرض أو تحيض المرأة أو يسافر أو يجن فانه يجب عليه القضاء والكفارة معاملة له بقصد الأول لأن الطارئ لا يرفع حكم الكفارة الثابتة بموجبها قبل

الطروء " انظر المدونة ج ١ ص ٢٢١ .

(٤) وقوله غير ملفقة يعنى أن لا يكون من عديدين يعتق من كل واحد منهما جزءه المكمل للآخر .

(٥) يعنى أن من كان له أمة فصارت أم ولد ، أو كاتبة أو دبرها فلا يصح اعتاقها فى الكفارة لأنها مستحقة المتق قبل الكفارة .

(٦) وفى " ز " فهو " بدلا من وهو وكلا اللفظين صحيح .

(٧) أى متصلا بعضه ببعض فلو أفطر فى اثنتاهما بغير مانع اضطرارى انقطع التتابع

ووجب ابتداءهما من جديد .

(١) صلى الله عليه وسلم ، وهى على التخيير (٢) دون الترتيب .
 وأما الصغرى فهى اطعام مد عن كل يوم ولا تجب الا على مؤخر (٣) قضاء رمضان
 الى مجيئ آخر من غير عذر دون مؤخرة لعذر متصل (٤) .
 ولا تجب (٥) أيضا على من أفطر فى رمضان لعذر يسوغ له الفطر من أجل نفسه

(١) ومد النبى بالضم الميم وهو ضرب من المكايل التى كانت شائعة الاستعمال فى
 المدينة المنورة وهو رطل وثلاث ، على اعتبار أن الصاع خمسة أرطال وثلاث
 بالبعدادى ، وهذا عند الأئمة الثلاثة ، أما الأحناف فعندهم المد رطلان
 على اعتبار أن الصاع ثمانية أرطال *
 انظر الايضاح والتبيان ص ٥٦ .

(٢) أى أنه مخير بين هذه الثلاث ، الاعتاق ، والصوم ، والاطعام فأيهما فعل
 أجزاءه ، لما رواه مالك فى الموطأ أن رجلا أفطر فى رمضان فأمره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يكفر بمسقة رقبة أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام
 ستين مسكينا * انظر الزرقانى طى الموطأ ج ٢ ص ١٧١ .
 ووجه الاستدلال فى الحديث هو أن العطف بأو يقتضى التخيير كما هو فى كفارة
 اليمين ، والترتيب واجب عند الأحناف والشافعية .
 انظر شرح الحطاب ج ٢ ص ٤٣٥ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٨٥ .

(٣) والمعنى أن الكفارة الصغرى واجبة على من أخر رمضان حتى دخل رمضان
 آخر من غير عذر وهذا عند الأئمة الثلاثة ، وأما الأحناف فعليه أن يصوم
 رمضان الحاضر ثم يقضى الأول بعده سواء كان التأخير لعذر أو لغير عذر .
 انظر حاشية العدوى : ج ١ ص ٣٩٥ ، فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٤) وأما من أخره لعذر كالمرض وغيره اذا اتصل برمضان فلا كفارة وعليه القضاء
 فقط .

(٥) يعنى أنه لا تجب الفدية على من أفطر لعذر يسوغ له ذلك كالمرضى الخائف على
 نفسه الهلاك أو الخائف على غيره كالحامل والمرضع فهؤلاء يجب عليهم القضاء
 دون الفدية .

أو من أجل غيره سوى ^(١) أنها تستحب للمرضع والهرم ، وأما قطع ^(٢) التتابع فهم —
 أن يفطر لغير عذر أو لعذر يمكن دفعه كالسفر ، وأما ^(٣) ما لا يمكن دفعه — من
 سهو أو مرض ، أو خطأ عده ^(٤) أو حيض أو نفاس ^(٥) ، فله البناء معه ، وأما قطع
 النية فهو افساد ^(٧) الصوم أو تركه على الإطلاق لعذر أو لغير عذر أو بحصول الوجه
 الذي يسقط معه الاحتام ^(٨) ، وإن أثر الصوم معه كالسفر والمرض ، ولا يقطع ^(٩) استدانتها
 وإنما يقطع استصحاب ابتدائها .

(١) وفي " م " سواء " بدلا من سوى ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
 يعني أنه يستحب للمرضع والهرم أى الرجل الكبير أن يفدى إذا أفطر ومثاله
 المرض الملازم الذى لا يرجى برؤه .

(٢) يعني أن الفطر بدون عذر أو بعذر يمكن دفعه كالسفر يوم فى أثناء صوم يجب
 فيه التتابع كرمضان يقطع التتابع فى يوم ويوجب به من أوله .

(٣) وفي " ز " فاء " بدلا من الواو ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) وفي " ز " كلمة عدة " ساقطة " والعبارة تصح بدونها .

(٥) وفي " م " لفظ " نفاس ساقط ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٦) يعني أنه إذا كان العذر معالا يمكن دفعه كمن أكل سهوا ، أو أخطأ فى
 عدد الأيام فله تكميل ما بقى من صومه مع العذر أى بناء على نيته المتصلة
 من أول الشهر .

(٧) أى افساده بترك النية أو ترك الصوم على الإطلاق سواء بالأكل أو الشرب
 وغيره أو بحصول ما يمنعه من الاستمرار فى الصوم ، وإن أثر الصوم مع هذه
 الأعذار تحملا للمشقة فى طاعة الله فانه يجب عليه تجديد النية لكل يوم ،
 لأن هذه الأعذار وإن كانت مانعة من احتام فهي لا تمنع استدانتها .

(٨) أى يسقط معه الوجوب .

(٩) يعني أن من طرأ عليه العذر يسقط وجوب الصوم مع إمكانه فيه كالسفر إذا اختار
 الصوم وهو مسافر وجب أحداث النية لما يستقبل من الصوم ولا يكفيه استصحاب
 النية الأولى .

فصل

وكل مسافر سفرا يجوز له قصر الصلاة فيه ^(١) فان انحتم صوم رمضان ساقط ^(٢)
عنه في ذلك السفر، وهو مخير بين صومه فيه أو فطره ^(٣)، وقضائه، وصومه أفضل ^(٤)،
ولا ينحتم عليه الا بأن يقيم بعزيمته ^(٥) في موضع لا أهل له به أربعة أيام بلياليها،

" فصل في بيان أحكام المسافر بالنسبة للصوم "

- (١) وفي " ز " لفظ " فيه " ساقط ، واجاز لصح بدونه .
- (٢) والأصل في ذلك الكتاب والسنة والاجماع ،
- وأما الكتاب فقوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " سورة البقرة ، الآية ١٨٧ .
- وأما السنة فحديث أنس رضي الله عنه ، قال : كنا نساfer مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم " انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ١٩٨ ، فتح الباري ج ٤ ص ١٨٦ .
- وانعقد اجماع الأمة على جواز الفطر للمسافر .
- (٣) وفي " ز " وفطره بدلا من أو فطره " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٤) وهو المشهور في المذهب وفاقا للأحناف والشافعية ، وخلافا للحنابلة لأنهم يرون أن الفطر أفضل ، وحجة المالكية في هذا قوله تعالى : " وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون " . سورة البقرة ، آية ١٨٤ .
- أما السنة فمنها حديث أبي الدرداء قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم حار حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر ، فإينا صائم الا ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم وابن رواحة " انظر فتح الباري ج ٤ ص ١٨٢ .
- وهذا يدل على أن الصوم أفضل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ لنفسه الا بما هو الأفضل ولأن المفطر قد يتغافل عن قضائه حتى يدركه الأجل وعلى هذا يتبين أن الصوم أفضل لمن قوى عليه .
- (٥) أي بنسبة الإقامة أربعة أيام بلياليها فأكثر في مكان لا أهل له فيه يقطع حكم السفر ويجعله مقيا فيجب عليه الصوم ، وأما اذا كان له أهل فان حكم السفر فيقطع بمجرد دخوله في مكان الذي فيه الأهل .

فان أقام هذا القدر أو طول مدة الشهر غير عازم على هذه المدة ^(١) ، أو عازم على ما دونها فانه على أصل التخيير ، والأعذار التي يسوغ معها الفطر في رمضان ضربان ، منها ما يجب الكف عن الطعام بزواله ^(٢) في بقية اليوم ، ومنها ما لا يجب ذلك فيه ويعتبر بأن تكون اباحة الفطر مطلقة مع العلم بكون اليوم من الشهر أو بشرط عدمه ، ففي الأولى لا يلزمه الكف كالمسافر والمريض ، والمرضع ^(٣) يموت ولدها ، والثانية ^(٤) كالناسي ومخطئ الوقت أو المدة ^(٥) .

(١) يعنى أنه اذا لم يعزم الإقامة لم ينقطع حكم السفر بل يبقى على التخيير فى صومه ولو طالت مدته كالشهر .

(٢) يعنى أن من أفطر السفر أو حيض أو نفاس أو رضيع ولد فزال هذا العذر فى أثناء النهار لا يجب عليه الامساك بقية اليوم ، لأن الصوم لم يكن واجبا عليه ابتداء بخلاف ما لو أفطر ناسيا أو مخطئا أو غير عالم بوجوب دخول النهار فزال العذر فانه يجب عليه الامساك بقية يومه .

(٣) ولفظ " المرضع " ساقط فى " ز " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) وفى " ز " كلمة تلزمه " ساقطة " ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٥) يعنى أن من كان فى آخر أيام رمضان فلم يدر أن غدا منه أو من شوال فلم ينو الصيام أو نواه ولكنه أكل بعد الفجر لاعتقاده أنه من شوال ، فإذا تبين له أنه من رمضان وجب عليه الامساك بقية يوم ثم يقضى .

* باب الاعتكاف *

الاعتكاف ^(١) قرية ، ومن نوافل الخير ، ويلزم بالنذر ^(٢) ، ومعناه في الشرع

ملازمة المسجد بنية تخصه مع صوم ^(٣)

* باب في ذكر أحكام الاعتكاف *

(١) الاعتكاف لغة مطلق اللزوم أو حبس النفس في بركان أو في غيره .

وشرعا فقد عرفه المصنف .

وأما حكمه فسنة باتفاق الأئمة ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الاعتكاف لا يجب

على الناس فرضا الا أن يوجبه المرء على نفسه نذرا فيجب عليه .

وقال النووي : الاعتكاف سنة بالاجماع ، ولا يجب الا بالنذر بالاجماع .

انظر شرح الحدود ص ٩٠ ، الاجماع لابن المنذر ص ٥٣ ، المجموع ج ٦ ص ٤٧ ،

مقدمة الغرية ص ١١١ ، الفواكه ج ١ ص ٣٢٨ .

(٢) يعني أن الاعتكاف سنة الا اذا أوجبه على نفسه بأن نذره فيجب عليه ، لقوله

عليه الصلاة والسلام : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه

فلا يعصه . رواه البخاري . انظر فتح الباري : ج ١١ ص ٥٨١ .

(٣) أي بنية تخص الاعتكاف مع الصوم ، يعني أن الصوم شرط صحة في الاعتكاف على

المشهور من المذهب وفاقا للأحناف وخلافا للشافعية والحنابلة ، وحجة

المالكية في ذلك قوله تعالى : * ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد * فانما

ذكر الاعتكاف مع الصيام فلو لم يكن الصوم من شرط الاعتكاف لم يكن لذلك معنى

وقد طابق ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى أنه اعتكف صائما ولم

ينقل أنه اعتكف مفطرا ، قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف الا بصيام

وأما استدلال أصحاب المذهب المخالف بقول عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي

صلى الله عليه وسلم فقال : كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف في مسجد الحرام ،

فقال له النبي : أوف بنذرك ، فاعتكف ليلة * والليل ليس محلا للصوم فلو كان شرطا

لأمر رسول الله . انظر فتح الباري ج ٤ ص ٢٨٤ .

وقد أجاب المالكية بأنه في رواية لمسلم يوما بدل ليلة وعلى هذا فانه قد أطلق

ليلة وأراد بيومها .

وقد ثبت في البخاري ومسلم ، أما في رواية مسلم فقد ورد فيها أنه صلى الله عليه وسلم

اعتكف في العشر الأول من شوال ، وهذا يدل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، =

وأما لغيره (١) والمرأة والرجل سواء فيه (٢)

ولا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد الا لأربعة أمور:

أحدها : حاجة الإنسان (٣) .

والثاني : طرؤ حيف أو نفاس (٤)

والثالث : شراء طعام ان اضطر اليه .

والرابع : مرض لا يمكنه المقام معه ، ويلزمه (٥) من حكم الاعتكاف في حال خروجه

= لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام ، وأما رواية البخاري فقد جاءت مطلقة بقوله : ثم اعتكف عشرة من شوال*

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٢٠٨ ، فتح الباري ج ٤ ص ٢٧٥ ، مسلم شرح النووي ج ٨ ص ٦٩ ، الاشراف ج ١ ص ٢١٢ ، مختصر خليل ص ٧١ .

(١) وقوله اما له أو لغيره يعني أن الصوم واجب في الاعتكاف سواء صام لا اعتكافه أو اعتكف وهو صائم في رمضان أو أداء نذرا أو غيره* وهذا هو المشهور في المذهب .

(٢) أى في مكان الاعتكاف يعني أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في مكان الاعتكاف بحيث لا يصح الا في المسجد وهو رأى جمهور العلماء ، لأن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن معه في مسجده فلو جاز في البيت لأمرهن بذلك ، وأما الأحناف فيرون أن اعتكاف المرأة في مسجد بيتها أفضل قياسا على صلاتها ، وهو قياس مع النص فلا قيمة له . انظر شرح فتح القدير : ج ٥ ص ٣٠٩ ، شرح النووي لمسلم : ج ٨ ص ٦٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٦ .

(٣) يعني أن للمعتكف أن يخرج للحاجة التي لا بد منها كخروجه للفائض والبول ، لأن هذا ما لا بد منه ولا يمكن فعله في المسجد وكذلك خروجه الى المأكول والمشروب اذا لم يكن له من يأتيه به كما سيذكره ، لحديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدني الي رأسه فأرجله ، وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان* انظر فتح الباري ج ٤ ص ٢٧٤ .

(٤) ومثله طرؤ جنابة لا يمكنه الغسل لها في المسجد .

(٥) يعني أنه يحرم على المعتكف في حال خروجه من المسجد ما يحرم عليه في حال مقامه فيه كزيارة المريض ، أو تشييع الجنازة أو استمتاع بزوجه الجماعة أو قبلة أو مباشرة ليلا كان أو نهارا ، لأن حكم الالتزام باق عليه في حال خروجه .

ما يلزمه في حال مقامه ، فإذا زال عذره عاد إلى المسجد حين زواله .

ولا يجوز له الخروج لغير ما ذكرناه من عيادة مريض ، أو صلاة على جنازة ، ، وإن كانت لأهله ، ولا غيرها من الصلوات ^(٢) ، ولا كتبه ^(٣) علما أو غير ذلك ، ولا أن يشترط ^(٤) أن له ذلك حين دخوله ، والمساجد كلها سواء إلا لمريد اعتكاف أيام تتخللها

(١) يعني أنه لو كانت جنازة لأهله لا يجوز له الخروج لشيئهما إلا إذا تعين عليه بالوجود من شيءهما غيره فيجب لأن ذلك صار واجبا متعينا .

(٢) يعني غيرها من فرائض الكفاية كصلاة الاستسقاء وغيرها .

(٣) وهو المشهور في المذهب والمقصود به علم غير عيني ، وأما العلم العيني فيخرج له ولا يبطل خروجه الاعتكاف ، وذلك كمن أراد أن يستفتي غيره في أمور دينه كالصلاة أو الصوم أو نحو ذلك .

(٤) يعني أنه لا يجوز للمعتكف أن يشترط لنفسه أن له الخروج بغير حاجة أو صلاة جنازة أو عيادة المريض أو تجارة وغيرها من الأشياء الممنوعة في الاعتكاف فلو اشترط أن له ذلك فهو شرط باطل ويبطل اعتكافه بخروجه لذلك * .

(٥) يعني أن الاعتكاف جائز في كل مسجد ، أي سواء كانت ما تقام فيها الجمعة أم لا ، إلا بالنسبة لمن تلزمه الجمعة ونوى اعتكاف أيام تدركه فيها الجمعة فيتعين أن يكون اعتكافه في المسجد تقام فيها الجمعة ، قال ابن جزى : فإن نوى اعتكاف مدة يتعين عليه اتيان الجمعة في اثنائها تعين الجامع لأنه ان خرج إلى الجمعة بطل اعتكافه ، خلافا لأبى حنيفة وابن الماجشون من المالكية * .

قوانين الأحكام ص ١٤٣ ، الاشراف ج ١ ص ١٢٣ ، أسهل المدارك : ج ١ ص ٤٣٥ .

الجمعة ، فينبغي له أن يعتكف في الجامع دون غيره ^(١) لئلا يفسد اعتكافه لخروجه
 لصلاة الجمعة ، أو يترك به فرضها ^(٢) ، ويجتنب المعتكف ^(٣) الوطء وجميع أنواع المباشرة
 والاستمتاع من القبلة واللمس ^(٤) وذلك كله مفسد للاعتكاف ان وقع فيه .
 وكذلك ركوب شيء من الكبائر كشرب الخمر ^(٥) أو القذف ، وله أن يتطيب
 أو يعقد النكاح ^(٦) لنفسه ولغيره ، وليل المعتكف ونهاره سواء فيما يلزمه

-
- (١) وفي " م " في الجامع وغيرها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ر " .
 (٢) أي فرض الجمعة المتممين عليه ، والجمعة أوجب من الاعتكاف إلا أن تكسبون
 الاعتكاف منذ روا فيتعين عليه الاعتكاف ولكنه يجب عليه الخروج للجمعة ولا يبطل
 اعتكافه لأن الجمعة وجبت بإيجاب الله .
 (٣) يعني أنه يحرم على المعتكف الجماع وجميع أنواع المباشرة لقوله تعالى : " ولا تباشروهن
 وأنتم عاكفون في المساجد " سورة البقرة آية ، وفعل ذلك في المسجد
 يعتبر معصية منهي عنها في غير الاعتكاف ، ففي الاعتكاف أولى .
 انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٢٦ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٣٩ ، الفواكه ج ١ ص ٣٢٩ .
 (٤) وظاهر قول المصنف أن مطلق اللمس مفسد للاعتكاف وان لم تحصل لذة ، ولمل
 المصنف يريد إذا قصد لذة ووجدها أو وجدها ولم يقصدها ، لأن مرد اللمس
 لا يبطل الاعتكاف ، لما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت ترجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف .
 انظر فتح الباري ج ٤ ص ٢٧٤ .
 (٥) وكذلك يبطل اعتكافه بكل كبيرة محرمة لغير الاعتكاف كالغيبة ، والقذف ، والغصب
 والسرقة ، وعدم ابطاله بالصغائر على المشهور في المذهب ، ويلحق بالخرم كل
 ما يسكر ويغدر سواء تناوله ليلا أو نهارا .
 انظر المدونة ج ١ ص ٢٢٨ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٤٤ .
 (٦) وهو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : ولا بأس أن يكون امام المسجد ،
 وله أن يتزوج أو يعقد نكاح غيره " وهذا بشرط أن يفعل ذلك في مجلسه من
 غير تشاغل به بأن كان مجرد ايجاب وقبول ، وأما لو عقد بغير مجلسه ، فإن كان
 في المسجد كره ، وان كان خارجه حرم ويبطل اعتكافه . انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٢ ،
 الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٠ .

ويجتنبه^(١) إلا الصوم ، وينبغي له التشاغل بالذكر والعبادة والصلاة والدعاء ، وقرآنة القرآن دون التصدي لغير ذلك من أفعال القرب كالانتصاب^(٢) للأقراء وتدريب العلم والمشي لعمادة مريض أو صلاة على جنازة إلا أن يقرب ذلك من موضعه ، أو تكلم فى يسير مما يسأل عنه من العلم ، ويختار له أن يدخل الى معتكفه قبل غروب الشمس^(٣) من ليلة اليوم الذى هو مبتدأ اعتكافه .

والاختيار فيه الا ينقص عن عشرة أيام^(٤) وأقله يوم وليلة ، وفـ

(١) يعنى أنه لا فرق بين الليل والنهار فيما يلزم المعتكف من العبادات كالصلاة وتلاوة القرآن والتسبيح والاستغفار ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وكذلك فيما يجتنبه من الخروج من المسجد لغير حاجة عدا ، وغيره من الأشياء المنوعة فى الاعتكاف ، الا الصوم فانه مختص بالنهار فقط .

(٢) يعنى أنه يكره للمعتكف أن ينصب نفسه لقراءة الناس القرآن أو تدريبهم العلم وغير ذلك كما تقدم لكنه لا يبطل الاعتكاف .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ، قال مالك فى الموطأ : يدخل المعتكف المكان الذى يريد أن يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التى يريد أن يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه أول الليلة التى يريد أن يعتكف فيها ، وان دخل قبل الفجر أجزاءه .

انظر شرح الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٢٠٧ ، مختصر خليل ص ٧٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٨ ، الاشراف ج ١ ص ٢١٥ ، الفواكه ج ١ ص ٣٣٠ .

(٤) وفى " م " لفظ " أيام ساقط ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

ويعنى أن الأفضل للمعتكف ألا تنقص أيام اعتكافه عن عشرة أيام ، ويجب أن لا يقل عن يوم وليلة وهو المشهور فى المذهب ، قال ابن جزى فى القوانين : وأما زمانه - أى الاعتكاف - فأقله يوم وليلة والاختيار أن لا ينقص عن عشرة أيام ، وهذا وفقاً للأحناف وخلافاً للشافعية والحنابلة فلاحد لأقله عند هم .

انظر فى القوانين ص ١٤٣ ، الفواكه ج ١ ص ٣٢٩ ، الاختيار ج ١ ص ١٣٧ ،

المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢١ ، كفاية الأغيار ج ١ ص ١٣٣ .

حقيقة^(١) الواجب أن يدخل قبل طلوع الفجر بما يأمن معه أن يطلع قبل دخوله ويخرج عقيب مغيب الشمس فإن وافق اعتكافه آخر شهر رمضان استحب له إلا ينصرف إلى بيته إلا بعد شهود^(٢) العيد ، وإن تخلف يوم الفطر زمان اعتكافه شهده ثم عاد إلى معتكفه كزمن الليل ، والاعتكاف^(٣) مقتضى باطلاقه التتابع بخلاف نذر مطلق الصوم ، فمن قطع تتابعه عمدا أو جهلا أو بتفريط استأنفه ، وإن كان لعذر بنا عليه أن شاء الله .^(٤)

(١) يعني أن الواجب على المعتكف أن يدخل إلى معتكفه قبل طلوع الفجر إن كان الاعتكاف منذ ورا بحيث أنه يدخل قبل طلوع الفجر بوقت يأمن على نفسه الدخول في مكان اعتكافه قبل أن يطلع الفجر ، سواء دخل قبل الغروب أو قبل الفجر بوقت كاف وإن دخل بعد الفجر لم يصح اعتكافه بهذا اليوم .
انظر قوانين الأحكام ص ١٤٤ ، الشرح الداني ص ٣١٨ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٢٣٦ .
(٢) وهو المشهور في المذهب ، يعني أن من اعتكف زمانا يكون آخره غروب الشمس ليلة الفطر يستحب له أن يبيت تلك الليلة في المسجد الذي اعتكف فيه حتى يفتدو إلى المصلى قبل أن ينصرف إلى بيته لفعله صلى الله عليه وسلم لكي يصل عبادة بعبادة ، قال في الرسالة : وإن اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليبيت ليلة الفطر في المسجد حتى يفتدو إلى المصلى *
انظر الفواكه ج ١ ص ٣٣٣ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٣٧ ، الشرح الصغير : ج ٢ ص ٢٨ .

(٣) وهو المشهور في المذهب ، يعني أنه إذا نذر أن يعتكف شهرا ولم يقل متتابعاً ولا متفرقاً فيلزمه التتابع ، وهذا بخلاف من نذر أن يصوم شهرا فإنه لا يلزمه التتابع ، لأن الصوم إنما يفعل في النهار دون الليل فكيف ما صامه متتابعاً متفرقاً فقد وفي بندره ، وأما الاعتكاف يستغرق الزمانين الليل والنهار فكان من لوازمه التتابع . انظر الأشراف ج ١ ص ٢١٣ ، الخرشى : ج ٢ ص ٢٧١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٨ .

(٤) وفي " ز " لفظ " أن شاء الله ساقط " .

* كتاب المناسك ^(١) *

(٢) الحج فرض واجب على مستطيعه من أحرار المكلفين الرجال والنساء ، مرة ^(٣) في العمر ، وشروط وجوبه ^(٤) أربعة ، البلوغ ، والعقل ، والحريّة ،

* فصل في بيان أحكام الحج والعمرة *

(١) وقد عبر المصنف بكتاب المناسك خلافاً لبقية الكتب المالكية حيث عبروا بكتاب الحج وذلك أن الحج فرض والعمرة سنة ، ولأن العمرة تدخل في الحج تبعاً لأن أعمالها لا تخرج عن أعمال الحج ، فتعبرهم من باب الدلالة الالتزامية وأما تعبيره فهو من باب الدلالة الصريحة ، لأنه عبر باللفظ العام وهو حقيقة في الأفراد فيشمل الحج والعمرة وضماً .

(٢) الحج لغة القصد ، وشرعاً : هو قصد مكة لأداء عبادة ذات احرام ووقوف ، وطواف ، وسعى وغير ذلك " والأصل في وجوب الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : " ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً " سورة آل عمران آية ٩٧ ،

وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : بنى الاسلام على خمس : الخ . وذكر منها الحج " متفق عليه .

وأما الاجماع فقد أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي يومنا هذا على وجوب الحج على المستطيع لأنه أحد أركان الاسلام الخمسة التي علمت من الدين بالضرورة "

(٣) والأصل في ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس ان الله كتب عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ثم قال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم " رواه أحمد ومسلم . انظر نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٠ .

(٤) تنقسم شروط الحج الى ثلاثة أقسام منها ما هو شرط للوجوب والصحة وهو العقل فلا تجب الحج على المجنون وكذلك لا تصح منه حج لأنه ليس بمكلف لحديث رفع القلم عن ثلاثة وذكر منها المجنون ، ومنها ما هو شرط الوجوب فقط وهو البلوغ والحريّة والاستطاع ، فالصبي والعبد اذا وقع منهما .

الحج وقع نفلاً فلا يجزئ عن حجة الاسلام ، لأن الصبي غير مكلف لحديث رفع ==

والاستطاعة (١).

وشروط أدائه شيان ، الاسلام (٢) مع القول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وامكان المسير (٣) وذلك يختلف باختلاف المادة في الطرق من الأمن والخوف ، فأما الاستطاعة فمعتبرة بحال المستطيع ، فمن قدر على الوصول الى البيت من غير تكلف بذلة (٤) يخرج بها عن عادته لزمه ذلك .
فان كان ممن لا يمكنه الحج الا بزاد وراحلة لم يلزمه الا بحصولهما له ، وان وجد

= القلم عن ثلاثة ، وذكر منها الصبي حتى يبلغ ، وأما العبد فلا يجب عليه لأنه عبادة تطول مدتها وفي ذلك تضييع لحقوق سيده المتعلقة به فلا يجب عليه . والحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن . انظر المنتقى مع نيل الأوطار: ج ١ ص ٣٧٨ .
(١) وهي امكان الوصول بلا مشقة عظيمة ولو بلا زاد وراحلة لذى صنعته ولو بالسؤال ان كان ذلك سبيل عيشه في بلاده ، لأن ذلك تعتبر الاستطاعة في حقه فهو كواجد الزاد والرحلة .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٦ .

(٢) ومنها ما هو شرط صحة فقط وهو الاسلام بناء على الراجح من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وذلك أن الاسلام شرط لأداء أية عبادة من العبادات وعلى هذا فلا يصح الحج في غير المسلم ولا العمرة ولا غيرها من أنواع العبادات ، ان الاسلام شرط في صحة الأعمال وقبولها ، وأما على القول بأن الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة فان الاسلام يكون شرط صحة الوجوب معا .

(٣) قول بالمسير أي امكان الوصول الى مكان الحج وعبر بالمسير عن الوصول لأن المسير هو الوسيلة عادة للوصول غالبا .

(٤) أي بذلة سؤال الناس يخرجهم عن عادته في بلده ، أما اذا كان السؤال عادته في بلده فيجب عليه الحج وكما لا يجب عليه تسلف الا اذا كان عنده ما يوفى به دينه .

الزاد وعدم الراحة لم يلزمه الا أن تكون عادته المشي كالفيوج^(١) ، ومن جرى مجراهم فليزمه ، وان وجد راحة وعدم الزاد لم يلزمه الا أن تكون عادته المسألة ، وليس المحرم للمرأة من الاستطاعة ، فان وجد رفقة مأمونة^(٢) لزمها الحج رجلا كانوا أو نساء^(٣) ، ويلزم الأعمى اذا وجد قائدا ، والبحر لا يمنع الوجوب اذا كان يركب وغالبه السلامة .

وفرض الحج ساقط عن المعضوب^(٤) الذي لا يستمسك على الراحة ولا يلزمه أن يحج غيره عنه^(٥) .

(١) قال ابن بزيمة : قوله كالفيوج قال ابن سيده في المحكم : الفيح رسول السلطان على رجليه ، يقال أفاج في الأرض اذا أذهب فيها ، وهو الذي يقال له الرقاص " انظر روضة المستبين ورقة ١١٥ .

(٢) وهو المشهور في المذهب ، ونقل الزرقاني عن مالك أنه قال : في الضرورة من النساء وهي التي لم تحج قط أنها ان لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها أنها عليها الحج ، ولتخرج في جماعة من النساء . أما المتطوع فلا تخرج الا مع ذي محرم أو زوج وفي هذا فـرق مالك بين من حجت مرة أو أكثر وبين من لم يسبق لها الحج ، فالثانية يجب عليها الخروج لأداء الحج في جماعة من النساء اذا عدم المحرم ، أما من حجت فليس لها الخروج الا مع ذي محرم أو زوج .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٤٠١ ، الخرشى ج ٢ ص ٢٨٧ ، الشرح الصغير : ج ٢ ص ٣١ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٤٣ .

(٣) أما قول المصنف رجلا كانوا أو نساء ، يعني بالرجال أن يكون معهم نساء في قافلة كبيرة يأمن على أنفسهم في وسطها أو جماعة من النساء فقط دون أن يكون معهم رجال .

(٤) المراد بالمعضوب أي المصاب بعمامة تجعله لا يستطيع الركوب ، ان القاعدة الشرعية أن التكليف شرطه القدرة فاذا عجز عن شيء سقط المعجوز عنه ، فاذا لم يستطع الركوب فانه يسقط عنه الركوب فيسقط التكليف به لأنه هو الوسيلة إلى الوصول فيسقط الوصول بسقوط الوسيلة .

(٥) وذلك أن كل عبادة تتعلق فرضها بالبدن مع القدرة متى عجز عنها سقطت ولا يلزمه البدل .

وفرض الحج على ^(١) الفور ^(٢) لا يجوز للقادر عليه تأخيرها ، وقد قيل السنة —————
والسنتين وذلك استحسان ^(٣) ورفق لصعوبته وموضع الاجتهاد في استطاعته .
ومن مات قبل أن يحج لم يلزم ^(٤) الحج عنه في رأس ماله ولا في ثلثه الا أن يوصى به .

(١) وفي " ز " عن بدلا من على ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
(٢) وهو المشهور في المذهب ، لأن الأمر المطلق يقتضي الفور ، لقوله عز وجل :
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه * فيجب أن يكون ذلك على
الفور ، لأن إيجاب الحج معلق بشرط الاستطاعة ، والأصل فيما علق على
شرط لزومه عقيب الشرط ، بلا فصل ، ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أراد الحج فليعجل فإنه قد يمرض
المريض ، وتضل الراحلة وتعرض الحاجة * رواه أحمد وابن ماجه .
انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٩٧ ، ومقابله أنه واجب على التراخي الى وقت
الذي يظن أنه يعجز عنه بعد ذلك ، ودليله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يحج في السنة التي فرض فيها الحج بل أناب أبنا بكر رضي الله عنه فسمى
الحج بالناس ثم حج بعد ذلك ، ولعل هذا القول هو الأرجح وفيه
فسحة على الناس .

(٣) يعني أن من قال بوجوبه على الفور أجاز تأخيرها السنة أو السنتين لمن يرجو
أن تتوفر له استطاعة كاملة وذلك من قبيل الاستحسان .

(٤) وهو المشهور في المذهب ، وانما يلزم الحج عن الميت اذا أوصى ، أما اذا لم
يوص فلا يلزم حج عنه لأن الحج عبادة غلب فيها جانب البدنية فلا تقبل
النيابة كالصوم والصلاة ، وانما وجب الحج في الثلث على من أوصى به مراعاة
لما في الحج من الجانب المالي ، ولذلك قال بعض الأئمة بجواز الحج
عن الميت مطلقا وهو ظاهر حديث حج عن أبيك فدين الله أحق أن يقضى .
انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٧ ، شرح الخطاب ج ٢ ص ٤٧٥ ، أسهل
المدارك ج ٢ ص ٤٤٣ .

فيكون في ثلثه ، ويلزم النائب في الحج عن غيره أن ينوى ^(١) به من ينوب عنه ، ويكره ^(٢) لمن لم يؤد فرض نفسه أن ينوب عن غيره ، وإن فعل جاز ولم ينقلب احرامه به الى نفسه ، ويكره ^(٣) التنفل بالحج قبل أداء فرضه ، ويصح أن وقع ولا ينقلب الى الفرض والنيابة ^(٤) في الحج بأجر أو بغير أجر سواء ، والاجارة ^(٥) للحج صحيحة ،

(١) يعني أن ينوى الحج عن ينوب عنه كأن يقول عند احرامه : لبيك اللهم بالحج عن فلان .

(٢) وهو المشهور في المذهب أنه يكره أن يحرم بالحج تطوعاً أو عن غيره قبل أداء حجة الاسلام .

قال في أسهل المدارك : ومن تطوع أو حج عن غيره قبل فرضه كره ووقع على مانواه لأن الحج مما تدخله النيابة في بعض الأحوال فجاز أن يؤديه عن غيره من لم يسقط فرضه عن نفسه .

وقال أصحاب المذهب المخالف أنه إن فعل وقع احرامه عن حجة الاسلام ولا يقع عما نوى عنه ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة - بضم الشين - قال من شبرمة ؟ قال أخ أو قريب لي ، فقال : حججت عن نفسك ؟ قال لا ، قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة . رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وقال البيهقي : اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه .

انظر سبل السلام : ج ٣ ص ١٨٤ .

(٣) وهو المشهور في المذهب لأن الفرض أسبق وحرمة أوجب من النفل .

(٤) يعني أنه لا فرق بين أن ينوب عن غيره في الحج بأجر أو بغير أجر كأن ينوى الحج نيابة عن أبيه المتوفى ، لأن الحج عند مالك عن الحي لا يقع .

انظر بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٢٠ .

(٥) والمشهور في المذهب أنه يكره الاجارة في الحج وإن وقع جاز قياساً على جواز الاجارة في كتابة المصاحف ، وبناء المساجد وهي قرية فكذلك يجوز في الحج .

وهى على ضربين اجارة بعوض يكون ثمنها للمنافع كسائر الاجارات ، فذلك يكون ملكا للمستأجر ^(١) فما عجز عن كفايته ^(٢) لزمه اتمامه من ماله ، وما فضل عن كفاية كان له ، والوجه الآخر يسميه أصحابنا ^(٣) البلاغ وهو أن يدفع اليه مالا يحج به فهذا لا يجوز له صرفه فى غير الحج فان احتاج الى زيادة رجع بها ، وان فضل شيء رده ،
والعمرة ^(٤) سنة مؤكدة مرة فى العمر ويكره

(١) وهذه الصورة من الاجارة فى الحج تسمى اجارة الضمان وهى تعيين قسدر الأجرة وصفة الحج وموضع الابتداء ،

قال ابن جزى فى القوانين : " وهى اجارة بأجرة معلومة تكون ملكا للأجير كسائر الاجارات ، فما عجز عن كفايته وفاه من ماله ، وما فضل كان له ، والثانى ، البلاغ وهو أن يدفع اليه المال ليحج عنه ، فان احتاج الى زيادة أخذها من المستأجر ، وان فضل شيء رده اليه " .

انظر القوانين ص ١٤٧ ، الاشراف : ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) وفى " م " عن كفاية " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) يعنى أصحابه البغداديون .

(٤) العمرة فى الشرع هى نية الاحرام لزيارة البيت للطواف والسعى وهى سنة على المشهور فى المذهب ،

قال مالك فى الموطأ : العمرة سنة ولا نعلم أحدا من المسلمين أرخص فى تركها " والعمرة لغة الزيارة ، وشرعا : عبادة يلزم المحرم بها الطواف بالبيت والسعى " وحجتهم فى أنها سنة الأحاديث المشهورة الثابتة الواردة فى تعديد فرائض الاسلام من غير أن يذكر منها العمرة لحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما " بنى الاسلام على خمس . . الحديث " فذكر الحج دون العمرة ، وحديث جابر رضى الله عنه قال : أتى النبى صلى الله عليه وسلم أعرابى فقال يا رسول الله أخبرنى عن العمرة أواجبة هى ، فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك " أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، والمفهوم من هذه الصيغة سقوط وجوبها بفعل الحج وذلك أن جميع أعمال العمرة داخلية فى الحج ، وأما الأمر بالاتمام فى قوله تعالى : " وأتموا الحج والعمرة لله " فلا يقتضى وجوب العمرة لأن هذا يعم السنن ==

تكرارها^(١) في السنة مراراً^(٢) وحكمها^(٣) في الاستطاعة والنيابة والا جارة^(٤) حكم الحج .

فصل

وللحج ميقاتان ، ميقات زمان^(٥) ، وميقات مكان ، فميقات الزمان شهور الحج وهي شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة^(٦) ، قبل جسيمه ، وقيل العشر الأول منه ،

فصل في مواقيت الحج

= والفرائض ، وهذا يعني أن الانسان اذا شرع فيها أن يتم ، وقال غير مالك من الأئمة بوجوبها كالحج لقوله تعالى : " وأتموا الحج والعمرة لله " والأصل التساوى بين المعطوف والمعطوف عليه ، وقد تقدم جواب المالكية عن الآية . وقال الصنعاني في سبل السلام : والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه "

والظاهر عندى أن القول بالوجوب هو الأصح . انظر سبل السلام ج ٢ ص ١٨١ ، الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٢٧ ، بلغة السالك ج ١ ص ٢٦١ ، أسهل المدارك : ج ١ ص ٥١٥ .

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال مالك في الموطأ : ولا أرى لأحد أن يعتصر في السنة مراراً " ويستثنى من الكراهة تكرارها في العام الواحد من تكرار دخوله الى مكة من مواضع يجب عليه الإحرام منها .

انظر شرح الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٢٧١ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٥١٥ .

(٢) وفي " ز " لفظ مراراً ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) يعني أنه لا فرق بين أحكام الحج والعمرة في الاستطاعة .

قال ابن جزى في القوانين : وحكمها في الاستطاعة والنيابة ، والا جارة كحكم الحج " انظر في القوانين ص ١٦١ .

(٤) وفي " م " كلمة الا جارة " ساقطة والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وفي " ز " زمن " بدلا من زمان " وكللا المبارتين صحيحة " .

(٦) وهو المشهور في المذهب يعني أن الوقت الزماني للحج أوله بداية شهر

شوال وآخره بالنسبة للإحرام يمتد الى ما قبل طلوع الفجر يوم النحر بما يسع

النية والوقوف جزءاً ولو قل من ليلة النحر ، وأما آخره بالنسبة لتام النسك فيمتد ==

وفائدة الفرق تعلق الدم بتأخير طواف الافاضة عن أشهر الحج ، ويكره الاحرام به قبل أشهره ، ويصح ^(١) ان وقع ولا ينقلب عمرة ، ولا ميقات ^(٢) للعمرة من الزمان ، ويصح الاحرام بها في كل وقت من السنة من غير كراهة ، الا في أيام منى لمن حج . وميقات المكان خمسة ^(٣) مواقيت منقسمة على جهات الحرم وهى ذو الحليفة ، وقرن لأهل نجد ، والجحفة لأهل الشام ، ومصر ، والمغرب ، ويللم لأهل اليمن ، وذات عرق ^(٤) لأهل العراق وخراسان والمشرق .

= الى آخر شهر ذى الحجة ، لقوله تعالى : " الحج أشهر معلومات .. الآية " والأشهر جمع شهر ، وأقل الجمع ثلاثة ، وهى شوال ، وذو القعدة وذو الحجة . انظر الاشراف ج ١ ص ٢١٩ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٤٩ .

(١) يعنى أن الاحرام قبل أشهر الحج يصح مع الكراهة كتقديم المسافر الصلاة على وقته ، والاحرام لراكب الطائرة من بلده لأنه لا يستطيع تحديد الميقات وهو فى الطائرة غالباً .

(٢) يعنى أن العمرة ليس لها ميقات زمانى ، لأن السنة كلها ظرف لها الا أنها تكره فى أيام منى لمن حج ، على المشهور فى المذهب " انظر روضة المستبين ورقة ١٢١ . (٣) وفى " م " أربعة " بدلا من " خمسة ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) يعنى أن هذه الخمسة هى المواقيت المكانية للحج والعمرة ، وذلك يتوقفت رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل العلم ، فجعل ميقات أهل المدينة ذى الحليفة موضع بينه وبين مكة ٤٥ كيلو مترا ، يقع فى شمالها ، ولأهل الشام " الجحفة " موضع فى الشمال الغربى من مكة ، بينه وبين مكة ١٨٧ كيلو مترا ، وهى قرية من رابغ وبين مكة ورابغ ٢٠٤ كيلو مترا ، وقد صارت رابغ ميقات أهل مصر ، والشام ومن يمر عليها بعد ذهاب معالم جحفة ، وميقات أهل نجد قرن المنازل جبل يقع شرقى مكة يطل على عرفات بينه وبين مكة ٩٤ كيلو مترا ، ميقات أهل اليمن " يللم " جبل يقع جنوب مكة بينه وبين مكة ٥٤ كيلو مترا ، وميقات أهل العراق ، ذات عرق ، موضع فى الشمال الشرقى بمكة بينه وبينها ٩٤ كيلو مترا " .

انظر فقه السنة ج ١ ص ٥٥٠ .

وهذه هى المواقيت التى حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهى مواقيت ==

والأفضل^(١) الا حرام بالحج من ميقاته زمانا ومكانا ويكره تقديمه عليه ،
ويلزم^(٢) ان فعل ، وميقات العمرة من مواقيت الحج التي ذكرناها ، الا لمن كان في
الحرم ، فلا اختيار له أن يحرم من الجمرات^(٣) أو التنميم ولا يجوز^(٤) لأحد يريد
دخول مكة أن يدخلها الا محرما الا لمن كان يكثر التردد اليها ، كالحطابين ومن
يحمل الفاكهة أو من يخرج عنها من أهلها لحاجة ثم يعود ، ومن سوى هؤلاء فلا
يدخلها الا محرما ، فان خالف ذلك فقل عليه الدم^(٥) وقيل أساء ولا دم عليه ،
ولا يجوز لمريد الا حرام اذا مر على بعض هذه المواقيت أن يتجاوزها فيحرم بعده لا الى
ميقات سواه^(٦) ولا الى غير ميقات الا أن يتعداه الى ميقات له كشامي يربذى الحليفة

(١) يعنى أن الأفضل هو احرام من المواقيت ، ويكره الا حرام قبل الميقات . وان فعل
أجزئه ، وانا ترك الأفضل فقط ، لأن الكراهة لا تنافى الصحة .

(٢) يعنى أن الا حرام قبل الميقات يجزئه ان فعل .

(٣) يعنى أن من كان بمكة وأراد الحج فميقاته منزله ، وان أراد العمرة فميقاته
الحل فيخرج الى الحل ويحرم منه ، وأدنى ذلك " الجمرات " أو التنميم .

(٤) يعنى أن كل مكلف يريد دخول مكة فلا بد أن يدخلها الا باحرام بأحد النسكين وجوبا
ولا يجوز تعدى الميقات بلا احرام الا أن يكون من المتردين فيها ، أو أن يكون
من أهل مكة وقد خرج عنها ثم عاد اليها ، والظاهر أن ذلك له ان عاد اليها
من قريب بالأى يمكث ثلاثة أيام فصاعدا .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٤٣ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٠ .

(٥) والمشهور في المذهب أنه ليس عليه شيء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
دخل يوم الفتح مكة حلالا وعلى رأسه المخفر ، وكذلك أصحابه ولا نعلم أحدا
منهم أحرم يومئذ وانا يجب الا حرام لمن يريد حجا أو عمرة .

(٦) يعنى أنه لا يجوز لمن أراد الا حرام بأحد النسكين أن يتجاوز الميقات فيحرم
بعده سواء جاوز الى ميقات غيره أو الى غير ميقات فعليه دم الا اذا رجع
قبل احرامه الى ميقاته فأحرم منه .

فأخرا لإحرام إلى الجحفة^(١)، والمار على ميقات من هذه المواقيت لا يخلو من ثلاثة أحوال :-

أحدها : أن يكون مر عليها لحاجة دون مكة فهذا ليس عليه أن يحرم فإن تجددت له نية في الإحرام بعد تجاوزه أحرم من^(٢) حيث هو ولم يلزمه عود إلى الميقات فإن تجاوز موضعه^(٣) ثم أحرم لزمه الدم ،
والثاني : أن يريد دخول مكة فهذا يلزمه^(٤) الإحرام .

والثالث : أن يمر عليها يريد الإحرام فيلزمه الإحرام منها^(٥) ، ولا يجوز له تأخيرها إلى ما بعد ها فإن تجاوزها رجع مالم يحرم ، ولا دم عليه^(٦) ، فإن أحرم مضى ولزمه الدم ولا ينفعه رجوعه ، ومن منزله بعد المواقيت^(٧) إلى مكة فميقاته منزله . فإن أحرم بعده فعليه دم .

(١) وهذا إذا لم يدخل المدينة ، أما إذا دخل المدينة فميقاته ذو الحليفة لمروره عليها ولا يؤخر حتى يأتي رابغ^{*} التي هي ميقاته الأصلية فإن أخره لزمه دم عند جمهور العلماء .

(٢) وفي " ز " لفظ " من " ساقط .

(٣) يعني أن من مر بالميقات وهو لا يريد مكة لا يلزمه الإحرام ، فإن تجددت له نية الإحرام أحرم من المكان الذي حصلت فيه نية الإحرام ، فإن تجاوز هذا المكان بدون الإحرام فعليه دم على المشهور . أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٢ .

(٤) يعني إذا قصد الحج أو العمرة والا فلا يلزمه شيء كما سبق بيان ذلك في أول الباب^{*} .

(٥) أي المواقيت .

وهذا باتفاق أهل المذهب . انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٢ ، قوانين الأحكام : ص ١٥٠ .

(٦) يعني أن من كان منزله عند الميقات أو وراءه من جهة مكة فميقاته منزله إلا إذا كان بيته قريبا من الميقات فيستحب له أن يذهب إلى الميقات فيعمر منه ، كمن كان بين مكة والميقات كأهل جدة فميقاتهم منازلهم أو مساجدهم ، فإن أحرموا بعد أن تعدوا منازلهم فعليهم الدم .

والاحرام من الحرم جائز^(١) لمريد الحج ولا يجوز لمريد العمرة أن يحرم
الا من الحل ، فان أحرم من الحرم كان عليه أن يخرج الى الحل ليجمع في احرامه
بين الحل والحرم ، وفي احرام القارن من مكة خلاف^(٢).

فصل

وأركان^(٣) الحج أربعة^(٤) : وهى ، الاحرام ، والطواف^(٥) ، والسعى^(٦) ، والوقوف بعرفة^(٧).

فصل فى أركان الحج

= لقوله عليه الصلاة والسلام : فمن كان دونهن فمهلك من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة
يهلون منها أى من مكة . متفق عليه ولفظ للبخارى . انظر فتح البارى :

ج ٣ ص ٣٨٨ .

(١) يعنى أن من كان بمكة فانه يحرم بالحج من مكة ، أما العمرة فيجب عليه أن يخرج
منها الى أدنى الحل من أى جهة كان ، والأفضل الجمرات أو التنعيم .
(٢) والمشهور فى المذهب أن القارن من أهل مكة لا بد له من الخروج الى الحل
ليحرم منه ، قال فى أسهل المدارك نقلا عن خليل فى منسكه : ولا يحرم بالقران
أيضا أى من مكة الا من الحل على المشهور خلافا لعبد الملك ، وانما قلنا انه
يخرج فى العمرة لأن كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم
انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٣ .

(٣) والأركان جمع ركن وهو هنا ما لا يجبر بالدم ، بل لا بد من الاتيان به لأنه من
دعائم الحج وفروضه التى لا يتم وجوده شرعا الا بها .

(٤) وقوله " أربعة " أى أركان الحج وهذا عند جمهور أهل العلم ، الأول : الاحرام
وهو نية الدخول فى أعمال الحج مع القول يتعلق به كالتلبية ، أو فعل كالتوجه
للمشى والاستواء على الدابة للراكب أو اللبس الاحرام .

(٥) والمراد به هنا طواف الافاضة الذى يكون بعد رمى جمرة العقبة . فهو ركن
بلا خلاف .

(٦) والمشهور عند جمهور العلماء أنه ركن خلافا لأبى حنيفة فهو عنده سنة .

(٧) وقد أجمع العلماء على أنه ركن من أركان الحج بل هو ركن الحج الأعظم ،
" لقوله عليه الصلاة والسلام : " الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر ==

وزاد عبد الملك^(١) رمى جمرة العقبة ، والقاطع للحج شيثان ، فوات وافساد
فالفوات متعلق بالوقوف ، والفساد^(٢) متعلق بالاحرام ، وذلك يذكر فيما بعد .
والاحرام هو اعتقاد دخوله في الحج^(٣) ، وبذلك يصير محرما وله الشروط
من السنن والفروض .

فأما السنن^(٤) والمندوبات فأن يحرم من الميقات نفسه ان كان منزله منه
أو قبله أو مر عليه ، وأن يغتسل^(٥) له ، وأن يتجرد الرجل^(٦)

= فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام ، من تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم
عليه * رواه الخمسة . انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ١٣٦ .

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كنيته أبو مروان
وهو من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك من أهل المدينة وكان فقيها فصيحا
دارت عليه الفتوى في أيامه الى أن مات ، وعلى أبيه قبله . فهو فقيه ابن فقيه وكان
مفتى أهل المدينة ، تفقه بأبيه ومالك وغيرهما ، وقال يحيى بن أكرم القاضي :
عبد الملك بحر لا تدره الدلاء ، توفي ٢١٤ هـ وهو ابن بضع وستين سنة * .

انظر الديباج ج ٢ ص ٦ ، المدارك ج ٢ ص ٣٦ ، طبقات الفقهاء ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) يعني أن الفوات متعلق بالوقوف ، ومعناه اذا فاته الوقوف بعرفة في الوقت
الخاص فقد فاته الحج وعليه حج القابل ولكنه يتحلل بالعمرة .

(٣) يعني أن الفساد متعلق بالاحرام ، ومعنى ذلك أنه اذا أحرم ثم أتى بما يفسده
كالجماع فقد بطل حجه وعليه البدنة .

(٤) أى مع الاقتران هذا الاعتقاد بقول أو فعل وقد سبق بيانه في أول الباب المراد
بالاعتقاد نية الدخول في النسك .

(٥) يعني أنه من سنن الاحرام أن يحرم من الميقات بمعنى أن احرامه قبله مكروه سواء
كان منزله بالميقات أو قبله أو كان ممن يمر بالميقات كأهل الشام اذا دخلوا المدينة
فمن السنة أن يحرموا من ذى الحليفة .

(٦) يعني أن من أراد الاحرام يسن له أن يغتسل قبله وهو المذهب ، لأنه داخل
في عبادة يجتمع لها الناس فسن لها الاغتسال كالجمعة اقتداء بفعله صلى الله
عليه وسلم وليس ذلك واجبا في قول أكثر أهل العلم .

انظر حاشية العدوى ج ١ ص ٤٦١ .

(٧) وفي " م " كلمة " الرجل " ساقط " وتمح العبارة بدونها .

من مخيط^(١) الثياب ، والخفاف ، وأن يكشف وجهه ورأسه وأن يصلى^(٢) نفلا ثم يحرم عقيقه ، فان كان فى وقت يمنع فيه النفل^(٣) أقام الى الوقت الذى يجوز فيه النفل الا أن تمنعه ضرورة ، وان أحرم عقيب مكتوبة^(٤) جاز ، وعقيب النفل أفضل ، والا حرام عقيب مكتوبة أفضل منه^(٥) بخير صلاة جملة ، فاذا فرغ من صلاته ركب راحلته فاذا استوت به أحرم^(٦) ولا ينتظر أن تنبعث^(٧) به وان كان ماشيا فحين يأخذ فى المشى ، ويهمل^(٨) للتلبية حين اعتقاده^(٩) للاحرام رافعا بها صوته الا النساء فيكره لهن رفع الصوت.

(١) يعنى أن المحرم يتجرد من الثياب المخيطة ويلبس ثوبى الاحرام ، وهما رداء يلف به نصفه الأعلى من البدن دون الرأس ، وازار يلف به النصف الأسفل منه .

(٢) يعنى أن المحرم يصلى ركعتين ينوى بهما سنة الاحرام * لحديث ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يركع بذى الحليفة ركعتين * فتح البارى ج ٣ ص ٣٩١ .

(٣) يعنى أنه ان أحرم فى وقت النهى عن التنفل انتظر الى وقت الجواز الا أن يخاف فوات الرفقة ، أو كان غير قادر فيحرم بخير صلاة ، لحديث أبى سعيد الخدرى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس * رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٢ ص ٦١ .

(٤) يعنى أنه لو أحرم بعد صلاة الفريضة أجزاء وفاته الأفضل وهو الاحرام بعد ركنى السنة * .

(٥) يعنى أن الاحرام بعد مكتوبة أفضل من الاحرام بخير صلاة مطلقا * .

(٦) يعنى أنه ينوى الدخول فى الاحرام اذا استوت به راحلته ، فأما العاشى فينوى دخوله فى الاحرام عندما يبتدأ فى المشى .

(٧) يعنى أنه لا ينتظر حتى تمشى به .

(٨) يعنى أن المحرم يهمل لتلبية أى أنه يرفع صوته بالتلبية عند انعقاد النية ،

الا أنه يكره رفع الصوت للنساء فيكفيها أن تسمع نفسها ومن يليها من النسوة ،

ولفظها التى ينفى الاقتصار عليها هى " لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك " .

(٩) أى عند انعقاد نيته للدخول فى الاحرام .

فأما واجباته فان يحرم من الميقات^(١) ولا يتجاوزوه ، وأن يتجرد من مخطط الثياب وقت ارادته الاحرام ومن كل ما يمنع في الاحرام مما يفسده اذا طرأ عليه . والتبعية سنة مؤكدة^(٢) يستدئها عند الاحرام ثم في أدبار^(٣) الصلوات وعند كل شرف^(٤) ، ويقطعها بعد الزوال من يوم عرفة ، وقيل^(٥) عند الرجوع الى الموقف ويكف^(٦) عنها في الطواف والسعي ، ويتشاغل^(٧) بالدعاء ولا يكثر^(٨) منها اكثارا يخرجها الى الاسراف ، فان قلل منها ولو مرة فلا دم عليه .

(١) وقد جعل المصنف الاحرام من الميقات سنة فيما سبق وذلك بقوله وأما السنن والمندوبات فان يحرم من الميقات . ثم قال في هذا الموضع وأما واجباته فان يحرم من الميقات ، وهذا قد يفهم فيه التعارض ولا تعارض في الحقيقة ، ويعنى أن السنة ألا يحرم الا منه بمعنى أن احرامه قبله مكروه ، والواجب ألا يحرم الا منه بمعنى أن يحرم منه ولا يتعداه الى مكة غير محرم .

(٢) وهذا خلاف المشهور ، والمشهور في المذهب أنها واجبة يلزم بتركها دم أو بالفصل بينها وبين الاحرام .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٤٥ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٩ .

(٣) وهو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : ولا يزال يلبي دبر الصلوات وعند كل شرف أى مكان مرتفع ، وعند ملاقة الرفاق .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٦٥ .

(٤) مكان مرتفع وعند النزول منه .

(٥) والأول هو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : فاذا دخل مكة أمسك عن التبعية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة .

انظر الفواكه ج ١ ص ٤١٣-٤١٤ .

(٦) أى يكف عن التبعية عند بدئه بالطواف وعند السعى .

(٧) وفي " ز " لفظ " بتشاغل ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " لموافقته لسيان الكلام .

(٨) أى التبعية بحيث يخرجها عن حد الاعتدال .

فان لم يأت بها جملة فعلية الدم ، والاختيار^(١) أن يقتصر في احرامه على النية في تعيين ما يتوبه دون التلفظ به^(٢) .
وصفة الاحرام بالعمرة صفته بالحج^(٣) الا وقت قطع التلبية ، فالمستحب للمحرم بها من بعض المواقيت أن يقطعها^(٤) اذا انتهى الى الحرم ، وللمحرم بها من الجعرانة الى دخول مكة . ومن التنعيم الى رؤية البيت .

(١) عند المصنف ، والقاضى عياض ، أن يقتصر على النية بقلبه وترك التلفظ بما نوى من النسكين لأن حقيقة النية هي الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء مرضاة الله تعالى ، وامثال حكمه ، وهي عمل من أعمال القلب المحضة ولا دخل للسان فيه ، وان تلفظ به فلا شئ عليه ،

والمشهور أنه ينعقد الاحرام بمجرد النية لكن لا بد من قول متعلق به كالتلبية ، أو فعل كالتوجه الى المركب أو الطريق ، وهذا أولى للخروج من الخلاف ، لأن أبا حنيفة يرى أنه لا ينعقد الاحرام بمجرد النية مالم يأبى التلبية .
انظر حاشية العدوى : ج ١ ص ٤٦٠ ، فتح القدير ج ٢ ص ٣٤٣ .

(٢) وفي " ز " فن التلفظ به " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) وفي " ز " في الحج " وقد أثبتنا ما في نسخة " م " وذلك لموافقه لسياق الكلام .

(٤) يعنى أن المحرم بالعمرة من التنعيم يقطع التلبية اذا وصل الى الحرم ، أما المحرم بها من الجعرانة فيقطعها اذا دخل مكة ، والظاهر أن كل التلبيات تقطع عند رؤية البيت وهو المشهور في المذهب .

انظر حاشية العدوى ج ١ ص ٤٦٣ .

فصل

الاحرام يمنع الرجل عشرة أشياء^(١) لبس المخيط^(٢) كله وتغطية^(٣) رأسه ووجهه ، ولبس الخفين^(٤) ، والشمشكين^(٥) مع القدرة على النعلين ، وحلق^(٦) شعر رأسه وغيره من جميع^(٧) بدنه والطيب^(٨) ، وقص الأظفار ، وقتل القمل

فصل في موانع الاحرام

(١) يعنى أنه يحرم على الرجل المحرم أن يلبس المخيط كالقميص ، والجبلة ، والسرراويل ، لقوله عليه الصلاة والسلام عند ما سئل عما يلبس المحرم من الثياب ، قال : لا يلبس القميص ولا الحماة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أن لا يجد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * رواه البخارى ، ومسلم . انظر فتح البارى ج ٣ ص ٤٠١ .

(٢) وهذا باتفاق أهل المذهب ، قال فى الفرية : واحرام رجل فى وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما يعد ساترا كالعمامة ، والخرقه ، وكل ما يفتتح به من الحر أو البرد * انظر مقدمة الفرية ج ٢ ص ٧٨ .

(٣) يعنى أنه يحرم عليه لبس الخفين ، والجوارب إلا اذا لم يجد النعلين فيقطع الحف أو الجورب أسفل من الكعب . انظر فتح البارى ج ٣ ص ٤٠١ .

(٤) الشمشكين هو نوع من الجوارب .

(٥) يعنى أنه يحرم على المحرم أن يزيل شعره بالحلق أو القص ، أو بأية طريقة ، سواء كان شعر الرأس أم غيره .

(٦) وفى " م " لفظ " جميع ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لموافقه لسياق الكلام .

(٧) يعنى أنه يحرم على المحرم مس الطيب فى ثوبه أو بدنه ، سواء كان رجلاً أم امرأة بقول ابن عمر رض الله عنهما ، أن عمر وجد ريح طيب من معاوية وهو محرم فقال له : ارجع فاغسله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس * والورس : نوع من الطيب له لون * متفق عليه انظر فتح البارى ج ٣ ص ٤٠١ .

(٨) يعنى أن قتل القمل حرام على المحرم لحديث كعب بن عجرة رض الله عنه عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لعلك آذاك هو امك ؟ قال نعم ==

وقتل الصيد (١) وعقد النكاح (٢) والوطء في الفرج (٣) وانزال (٤) الماء الدافق ،
والاستمتاع (٥) بما دون الوطء مكروه الا أن يقارنه الانزال فيفسده ، وذلك يذكر

= نعم يا رسول الله . فقال رسول الله : اخلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام أو اطعم
سنة مساكين أو أنسك بشاة * انظر فتح الباري ج ٤ ص ١٢ ، ولو كان
قتل القمل مباحا لأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها .

(١) لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم لقوله
تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم " الآية ٥-٣٩ .

(٢) يعني أنه يحرم على المحرم عقد النكاح لنفسه أو لغيره بولاية أو وكالة وهو
المشهور في المذهب ،

قال ابن جزى : فلا يجوز للمحرم أن يقرب امرأة بوطء ولا تقبيل ولا لمس ، ولا ينكح ،
ولا ينكح ، ولا يخطب لنفسه ولا لغيره ، ويفسخ نكاحه ، وانكاحه قبل البناء ويعدّه
والأصل في ذلك حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه " أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ولا يخطب " رواه الجماعة
الا البخاري . انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٨١ ، قوانين الأحكام ص ١٥٦ .

(٣) والمشهور في المذهب أنه لا فرق بين الفرج والدبر من آدمى أو غيره وان لم
ينزل ، ناسيا أو عامدا ، مكرها أو طائفا ، فاعلا أو مفعولا .

انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٥٠٧ ، شرح الفرية ج ٢ ص ٨٠ .

(٤) يعني أن انزال المنى يفسد الحج مطلقا سواء بقبلة ، أو نظره ، أو فكرك ،
قال الدردير : والجماع ومقدماته أفسد مطلقا كاستدعاء منى وان بنظر
أو فكران وقع قبل يوم النحر أو فيه قبل رمي عقبة وافاضة .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٧٧-٧٨ .

(٥) يعني أن الاستمتاع بما دون الفرج لا يفسد الحج الا اذا قارنه الانزال لانها
مباشرة بما دون الفرج عريت عن الانزال فأشبهت ملازمة من غير
انزال .

فيما بعد ، والمرأة مساوية للرجل في ذلك كله ^(١) الا في اللباس فان عليها كشف ^(٢) وجهها مافوق الذقن منه وكفيها ، فان غطت ^(٣) بعض ذلك ما انتفعت بترفيه فعليها الفدية ، وكذلك ان لبست القزازين .

ويلزم ^(٤) الرجل الفدية بتغطية رأسه أو بعضه ، ولا يلزمه بتغطية وجهه وتلزمه ^(٥) بلبس المخيط ، والخفين ، ويفعل كل ما ذكرناه من محظورات الا حرام من

(١) يعني أن المرأة مساوية للرجل في محظورات الا حرام كلها الا في اللباس فيجوز لها أن تلبس جميع ما ذكرنا ولا يحرم عليها الا الثوب الذي مسه الطيب ، والنقاب ، والقزازات * .

(٢) يعني أن على المرأة أن تكشف وجهها مافوق الذقن منه وكفيها ، قال الدردير : يحرم على الانثى بالاحرام لبس مخيط بكف أو أصبع الا الخاتم وستروجهما الا لفتنة * الشرح الصغير ج ٢ ص ٦٧-٦٨ . والأصل في ذلك ما رواه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تنتقِب المرأة المحرمة ولا تلبس القزازين * وفي هذا الحديث دليل على أن احرام المرأة في وجهها وكفيها * الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٢٣٣ .

(٣) يعني أن المرأة المحرمة اذا غطت وجهها أو كفيها لترفيه فعليها دم الا للضرورة فيجب ستره لخوفها للفتنة من النظر أو غيرها ، والأصل في ذلك حديث عائشة أنها قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فاذا جازوا بنا سدلت احدانا جلبابها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه * رواه أحمد وأبو داود . انظر نيل الأوطار : ج ٥ ص ٧٠ .

(٤) يعني أنه يلزم الرجل المحرم فدية اذا غطى رأسه عدا ولا يلزمه ذلك بتغطية الوجه وقد ذكرنا جميع هذه المحظورات في أول الباب .

(٥) أي يلزمه الفدية اذا لبس المخيط والخفين وغير ذلك مما ذكرناه * .

اماطة الأذى ، وللمرأة لبس الخفين والمخيط كله ، والأحسن ^(١) الإحرام فى البياض ولا بأس به فى غيره من الألوان الا المعصفر ^(٢) فيكره له ، وللمحرم حك رأسه ^(٣) وجلده ويرفق فيما لا يراه من جسده خيفة قتل الدواب ، وكذلك يكره له غسل رأسه بما لا يأمن معه ذلك ^(٤) ، وله أكل ما طبخ بطيب ، واختلف فيما خلط به الطيب من الطعام من غير طبخ ^(٥) .

والرجل أن يكتل بما لا طيب فيه ، ولا فدية عليه ، وعلى المرأة فى المحكحل

الفدية بما فيه طيب وبما لا طيب فيه ^(٦) ، وما يوجب الفدية من ذلك فيوجبها

(١) يعنى أنه من الأفضل أن يكون لباس الإحرام أبيض ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : البسوا ثياب البياض فانها أطهر وأطيب وكفتموا فيها موتاكم " رواه أحمد والنسائى والترمذى وقال الترمذى حديث صحيح ،

قال الحافظ فى الفتح واسناده صحيح " انظر نيل الأوطار ج ٢ ص ٩٤ .

(٢) يعنى أنه يجوز للمحرم أن يلبس غير الأبيض من ألوان الا المعصفر فيكرهه للرجل وأما المرأة فتلبس ما بدالها من الألوان " والمعصفر هو المصبوغ بالمعصفر .

(٣) يعنى أنه يباح للمحرم أن يحك رأسه وجلده برفق لثلاث تتساقط من شعره ولا شئ عليه فيما تساقط من شعر رأسه ولحيته عند وضوئه وغسله ولو للتهرد ، انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٤٨٥ .

(٤) أى غسل رأسه بما لا يأمن معه قتل الدواب أو تساقط الشعر ، لأن فى كل شعرة مد من طعام الى ثلاث وفى أكثر من الثلاث الفدية .

(٥) والمشهور فى المذهب يحرم ذلك " .

قال الدردير : ومس طيب وان ذهب ريحه أو فى طعام أو كحل أو لم يعلق به الا اذا أماته الطبخ " الشرح الصغير ج ٢ ص ٧٣ .

(٦) والمشهور فى المذهب أن الكحل اذا كان فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلاً أو امرأة اذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة ، ولا حرمة اذا كان لضرورة " انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٦١ .

عمدا ، وسهوا ، أو اضطرارا ، وجهلا ^(١) ،
والفدية الواجبة به ثلاثة أنواع ^(٢) ، صيام ، صدقة ، ونسك مخير فيهما
غير مرتبة ، فالصيام ثلاثة أيام يستحب تتابعها ^(٣) ، والأطعام لستة مساكين مدين
مدين ، والنسك شاة ، وليس لشيء منها مكان مخصوص ^(٤) .

(١) وهو المشهور في المذهب ، لأن في ذلك انتهاكا لحرمة الاحرام فيستوى
عمده وسهوه ، الا أنه ان فعل ذلك للضرورة الفدية واجبة ولا اثم وان كان
لغير ضرورة الفدية ولا اثم معا .

(٢) يعني أن أنواع الفدية ثلاثة ، اما صيام ثلاثة أيام ، أو اطعام ستة مساكين ،
كل مسكين مدين ، أو ذبح شاة ، وهى على التخيير يفعل أى واحد من
أنواعها الثلاثة ، لحديث كعب بن عجرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر به زمن الحديبية فقال : قد أتاك هوام رأسك قال نعم فقال النبي :
احلق ، ثم اذبح شاة نسكا ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر
على ستة مساكين "

رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٤ ص ١٢٠ .

(٣) وفى " ز " تتابعها " وكلا الصارتين المتقاربتين " .

(٤) يعني أن الفدية بأنواعها لا تختص بمكان أو زمان فيجوز تأخيرها لبلده أو غيره
فى أى وقت شاء بخلاف الهدى فان محله منى أو مكة "

قال الدردير : وهى أى الفدية شاة فأعلى ، أو اطعام ستة مساكين لكل
مدان ، أو صيام ثلاثاً أيام ولو أيام منى ، ولا تختص بمكان أو زمان "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٧٧ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٤٨٥ .

فصل

ويحرم على المحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الاصطيان^(١) واتلاف
صيد البر كله ما أكل لحمه ومالم^(٢) يؤكل مما لا يبتدئ بالضرر، ويلزم^(٣) الجزاء
بقتله، أو يتعريضه للقتل إلا أن يتبين سلامته بما عرض له، وعلى المشارك^(٤) من
إكمال الجزاء ما على المنفر، ويستوى^(٥) فى ذلك عمده وسهوه، وخطأه، وجهله
وضرورته، واختياره، ولا يسقط إلا فى صولة^(٦) إذا قصد دفعه فأدى إلى تلفه،^(٧)
وأكل الصيد للمحرم جائز^(٨) إذا لم يصد لأجله، أو المحرم سواه، فإن أكل ما صيد له
دون غيره فعليه الجزاء.

(١) يعنى أنه يحرم على المحرم قتل صيد البرى كله مما لا يبتدئ بالأذى، ويحرم
على المحرم والحلال صيد الحرم وتنفيذه وقطع شجره والرطب من النہات.
(٢) وفى " م " لفظ " ومالم " ساقط، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن المعنى
لا يستقيم إلا به.

(٣) يعنى أنه يلزم على المحرم الجزاء بقتل الصيد بأى سبب من الأسباب التى
تؤدى إلى موته كمنالدة سوط، أو إشارة، أو أفزعه فوقع فى حفرة فمات، لقوله
تعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا
فجزاء مثل ما قتل من النعم . . الآية " سورة المائدة آية ٩٥.

(٤) يعنى أن المحرم ان شارك غيره فى قتل الصيد فعليه الجزاء كاملا كما على
المباشر.

(٥) يعنى أنه لا فرق فى قتل المحرم الصيد بين عمد، وسهو، وخطأ، وجهل،
وضرورة، كمن قتله ليأكله خوفا من الموت جوعا، وكل هؤلاء سواء فى الجزاء، لأن
قتل الصيد اتلاف، والاتلاف مضمون فى العمد، والخطأ، والنسيان ولكن
المتعمد آثم والمخطئ غير آثم.

(٦) يعنى أن المحرم إذا قتل حيوانا صائلا فلا جزاء عليه لأنه قتله لدفع شره
فلا ضمان عليه كالآدمى الصائل، وقياسا على الحيوان المؤذى طبعاً كالكلب

المقور وغيره.

(٧) أى قتله.

(٨) والمعنى أنه يجوز للمحرم أكل الصيد إذا لم يصد لأجله أو لأجل محرم ==

ومن قتل صيدا فأكله فعليه جزاء واحد^(١) لقتله دون أكله ، ولا يجوز أن يدل
أحدا محرما على صيد ، ومن فعل ذلك أثم ، وكان الجزاء على القاتل دون الدال^(٢) ،
وللحلال أن يذبح صيدا ملوكا في الحرم ، وينهى عن قطع شجر^(٣) الحرم ، ولا جزاء
فيه ، والجزاء الواجب باتلاف الصيد مثل المقتول ، أو مقاربه في الخلقة والصورة^(٤)
ان كان له مثل كالنعامة المشبهة للبدنة ، وحمار الوحش ، والأبل المشبهين
للبقرة ، وحمار^(٥) مكة المشبهة للشاة يخرج^(٦) هديا ، وما لا مثل له فيـه

= آخر، كأن يخرج الحلال المقيم بالحرم الى الحل ويأتي بصيد لنفسه ، فأنـه
يجوز له وللمحرم أكله .

(١) يعني أنه يلزم على المحرم اذا قتل الصيد وأكله جزاء القتل فقط ، ولا يلزمـه
شيء في الأكل ، ولا يجوز أكله الا اذا كان مضطرا الى ذلك خوفا من الموت
فبياح له ، لأن الله تعالى علق الكفارة على القتل لا على الأكل ، وقال : ومن قتلـه
متعمدا فجزاءه فجزاء مثل ما قتل . . الآية .

(٢) يعني أن المحرم اذا دل على مكان الصيد فصاده غيره فلا جزاء عليه وانما عليه
الاثم لأنه تسبب في الحرم ، والجزاء على القاتل وهو المشهور في المذهب .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٧٧ .

(٣) يعني أنه لا يجوز للمحرم وغيره قطع شجر الحرم أو نباته الذي شأنه أن ينبت
بنفسه الا ما استثنى للضرورة كقطع الشجر للبناء أو لصلاح الحوائط ، والبساتين
ولا شيء عليه في قطعه لهذه الأشياء .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٨٥ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٧٩ .

(٤) يعني أن المحرم اذا قتل الحيوان البري لزمه جزاء مثل ما قتل من النعم في
الصورة والشكل لقوله تعالى : " ومن قتلـه منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم"
المائدة . الآية : ٩٥ .

(٥) وفي " م " حمام مكة ، وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن حمام
مكة لا يشبه حمام مكة .

(٦) يعني يخرجـه جزاء حال كونه هديا بالغ الكعبة .

حكومة^(١) وذلك كالأرنجب ، والبربوع^(٢) ، وحمام الحل .
واختلف فى حمام الحرم سوى مكة ، فقليل كحمام مكة^(٣) ، وقيل كحمام الحليل ،
وصفة الجزاء فيما له^(٤) مثل أن يحكم قاتل الصيد حكيم^(٥) سواء ، فيخيرا^(٦) له بين
اخراج مثل الصيد المتلف من بهيمة الأنعام وبين قيمته^(٧) طعام من غالب أنواعه
بموضع التلاف ، أو بدلا من الاطعام^(٨) صياما عن كل مد^(٩) يوما ، أو كسوة ثوبا بالغا

(١) يعنى مالا مثل له من حيوان ففيه الحكومة فيقوم الحكمان الصيد وتجب على
المحرم اخراج قيمة هذا الحيوان المقوم .

(٢) البربوع حيوان على شكل الفأر الا أنه أكبر من الفأر .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ، قال مالك فى المدونة : وحمام الحرم بمنزلة
حمام مكة وفيها شاة شاة " لما روى عن عطاء : أن غلاما من قريش قتل حمامة من
حمام معه فأمر ابن عباس أن يفدى عنه بالشاة " رواه الشافعى . انظر نييل
الأوطار ج ٥ ص ٩٤ ، المدونة ج ٢ ص ٤٤٣ ، الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٤) وفى " م " كلمة له " ساقط وقد أثبتناه من نسخة " ز " لأن المعنى لا يستقيم
بدونها " .

(٥) يعنى أن قاتل الصيد يحكم الحكيم العدلين من أهل الخبرة فيحكمان فيـه
بأشبه الأشياء له من النعم من حيث الخلق ، والشكل فيختار من الأنواع الثلاثة
لقوله تعالى : " يحكم به ذوا عدل منكم " الأنعام آية ٩٦ .

(٦) أى يخبره الحكمان بين هذه الأنواع الثلاثة ، فإذا أختار أحدهما وحكما عليه به
فله أن ينتقل عما حكما به عليه الى غيره من الأنواع الثلاثة .

(٧) يعنى أن قاتل الصيد ، اما أن يخرج الصيد المتلف من الأنعام ، أو يخرج
قيمة الصيد طعاما من غالب أنواع الأطعمة الموجودة بمحل تلفه .

(٨) وفى " ز " من طعام ، وكلا العبارتين صحيحة .

(٩) وفى " ز " بدلا عن كل يوم مدا ، وقد اثبتناه ما فى الأصل لموافقه لسياق
الكلام .

ما بلغ ، وفى صغير^(١) الصيد مثل ما فى كبيرة من الجنس والصفة ، وأما ما لمثل له
فقيمة لحمه^(٢) دون ما يراد له من الأعراض .
وللمحرم قتل^(٣) السباع العادية المبتدئة^(٤) بالضرر ، ولا جزاء عليه فيها ،
وذلك كالأسد ، والذئب ، والنمر ، والفهد .

ومن الطير ، الغراب ، والحدأة ، فأما الكلب العقور ، والحية ، والفأرة ، والزنبور
والعقرب فله قتل ذلك بغير معنى الصيد^(٥) ، وليس من ذلك الصقر ، والبازى ، ولا القرد ،
والخنزير ، إلا أن يبتدئ^(٦) شئ من ذلك بالضرر ، وقتل صغار ما يجوز قتل كباره من

(١) يعنى أن الصغير والمريض ، والآنثى ، والذكر من الصيد يعتبر كغيرها من الكبير
والصحيح فى الجزاء على المشهور فى المذهب ، لأن الجزاء واجب لقتله حيوان ،
فلا فرق بين كبيرة وصغيرة قياسا على قتل آدمى * انظر حاشية الدسوقي :
ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) وقوله فقيمة لحمه على تقدير أنه يحل أكله فيحكم على قاتله باخراج قيمة لحم هذا
الحيوان فقط دون ما يراد له من الأعراض الأخرى ، كغلاء جلده أو غير ذلك .

(٣) يعنى أنه يجوز للمحرم قتل الحيوان المعتدى الذى يمدو على الناس ليفترسهم
وكذلك كل حيوان وحشى يخاف منه كالسباع وغيرها .

(٤) وفى " ز " المبتدئ بالياء ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٥) يعنى أنه يستثنى ما حرم قتله من الصيد الحيوانات والطيور المذكورة ، وأما
الكلب العقور وغيره من الحيوانات المؤذية فيجوز قتلها مطلقا وإن لم تبدأ
بالأذى إلا أنه يكره قتل صغار السباع والطيور ولا جزاء فى قتله .

والأصل فى قتل هذه الحيوانات قوله عليه الصلاة والسلام : " خمس فواسق يقتلن
فى الحرم ، الفأرة ، والعقرب ، والغراب ، والحدأة ، والكلب العقور " رواه مالك .
انظر الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٢٨٨ ، والحديث متفق عليه ، وفى رواية فى
البخارى زيادة ذكر الحية فكانت ستا ، ويلحق بهذه الحيوانات كل مؤذ من جنس
هؤلاء المذكورة . انظر فتح البارى ج ٤ ص ٣٥ .

(٦) يعنى أنه لا يجوز للمحرم قتل الدواب المذكورة إلا أن يبدأ على الإنسان بالضرر
كأن يمدو عليه أو يصول فمعتد فيجوز قتله .

الصيد كالسباع والطيير مكروه ولا جزاء فيه ، فأما صغار الحيات ، والمقارب ، والزنابير
فغير مكروه ، ولا يجوز ^(١) اخراج شيء من جزاء الصيد بغير الحرم الا الصيام ، ولا تصح ^(٢)
تذكية المحرم الصيد ، ومن لم يجد من المحرمين الا صيدا وميتة أكل الميتة ولم يذبح ^(٣)
الصيد .

فصل

والاحرام على ثلاثة أوجه ، افراد ، وتمتع ، وقران ، والافراد أفضلها ^(٤) ، ثم
التمتع ، فأما القران فصفته اشترك العمرة والحج في احرام واحد ^(٥) وذلك على

فصل في بيان أنواع الاحرام

(١) يعنى أنه يلزم للمحرم قاتل الصيد أن يخرج جزاء صيده في الحرم الا اذا اختار
صوما فيصوم في أى مكان كان .

(٢) يعنى أنه لا يصح أكل ما ذكاه المحرم لأنه فى حكم الميتة سواء صاده بنفسه
أو صيد له أو ذبحه بنفسه أو أمر بذبحه .

(٣) يعنى أن من لم يجد من المحرمين الا صيدا وميتة فيجوز أكل الميتة ولا يجوز
له ذبح الصيد ، ولا شيء عليه فى أكل الميتة لأنه مضطر فلاثم عليه .
أما اذا ذبح الصيد فعليه الجزاء .

(٤) يعنى أن الاحرام له أنواع ثلاثة ، وهى الافراد ، والتمتع ، والقران ، والافراد
أفضل من التمتع ومن القران على المشهور فى المذهب .

قال فى الرسالة : والافراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القران

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٨٢ ، حاشية المدوى : ج ١ ص ٤٩٠ .

(٥) يعنى أنه يحرم من الميقات بالعمرة ثم يردف عليها الحج فيقول نويت العمرة
والحج لله .

ضريين ، ابتداء ، واردة (١) ، فالابتداء أن يحرم بهما في حال واحدة معتقد
ذلك في نيته دون لفظه ، والارداف أن يتدأ الاحرام بالعمرة وحدها ثم
يرد الحج عليها ، فليل ما لم يشترع في الطواف وقبل ما بقى عليه شيء من عملها ،
وفعل القارن (٢) كفعل المفرد فيما يصفه وما يلزمه من فدية أو جزاء ، ويكفيه طواف
وسمى واحد ، وللصيد جزاء . وانما يختلفان في النية . (٣)

وأما المتمتع فله ستة شروط يجمعها أن يقال هو أن يأتي غير المكمل
بالعمرة ، أو يقيتها في أشهر الحج ثم يحل منها " ويحج من عامه قبل (٥) رجوعه

(١) يعني أن القران نوعان ابتداء كما ذكرنا وهو أن يجمع الحج والعمرة معا ،
وأما الارداف فهو أن يحرم بالعمرة ويدخل عليها الحج قبل الطواف وهو
المشهور في المذهب " شرح الحطاب ج ٢ ص ٣١٠ .

(٢) يعني أن فعل القارن كفعل المفرد فيما يعمله كالبقاء في احرامه الى أن يفرغ
من أعمال العمرة والحج معا وكذلك ما يلزمه من فدية أو جزاء الصيد .

(٣) أى في نية الاحرام ، لأن المفرد بالحج ينوى الحج فقط بخلاف القارن فإنه
ينوى العمرة والحج معا ، وكذلك في لزوم الهدى لأن القارن يلزمه دم كالمتمتع
بخلاف المفرد فلا يلزمه شيء وكذلك المتمتع ، والقارن من أهل مكة .

انظر حاشية العدوى ج ١ ص ٤٩٠ .

(٤) وقوله " غير المكمل " أى أن يأتي غير الساكن بمكة بالعمرة أو أن يفعل بعض
أركانها في أشهر الحج وأن يحج في عامه قبل الرجوع الى بلده أو مثله في البعد ،
وسمى متمتعاً للانتفاع بأداء النسكين في أشهر الحج في عام واحد من غير
أن يرجع الى بلده ، ولأنه تمتع بعد التحلل من احرامه بما يتمتع به غير
المحرم من لبس الثياب المعتادة وغير ذلك .

(٥) وفي " م " ما بين القوسين ساقط ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن الحكم
لا يتضح الا به .

الى أفقه أو ما كان فى حكمه من مسافة " ومتى انخرم ^(١) بعض هذه الأوصاف خرج
عن المتمتع الموجب للدم ، وتفصيلها أن له ستة شروط : أحدهما : الجمع
بين العمرة والحج فى عام واحد . والثانى فى سفر واحد ، والثالث تقديم العمرة
على الحج ، والرابع أن يأتى بها أو ببعضها فى أشهر الحج . والخامس : أن
يحرم بعد الإحلال منها بالحج ، والسادس أن يكون المتمتع مقيماً ^(٢) بخير مكة ^(٣) .
فأما الأفراد فما عرى من صفة التمتع ، والقران ولا يكون القران الا بين عمرة وحجة
ولا يكون بين عمرتين ، ولا حجتين .

ولا يصح إرداف ^(٤) عمرة على حجة ، فمن أحرم بحجتين ، أو بعمرتين لزمته
واحدة ، ولا قضاء عليه للأخرى ، ومن أردف عمرة على حج لم يلزمه شئ ^(٥) بالإرداف ،
ولا دم على المكى فى قرانه ^(٦) الا عند عبد الملك ^(٧) ، والواجب بكل واحد من التمتع

(١) وقوله " الخرم " أى انقطع ، والمعنى أنه متى تخلف بعض من هذه الشروط
المذكورة فليس بمتمتع .

(٢) وفى " م " لفظ " مقيماً " ساقط وقد أثبتناه من نسخة " ز " لأنه لا يستقيم
المعنى بدونه .

(٣) أوضاحيها القرية منها .

(٤) يعنى أن العمرة لا ترتدف على الحج لضعفها وقوته وكذلك لا ترتدف العمرة
على مثلها . وكذلك من أحرم بحجتين أو بعمرتين لزمه حجة واحدة أو عمرة
واحدة ولا قضاء عليه للأخرى . الفواكه ج ١ ص ٣٨٥ .

(٥) يعنى أن من أحرم بحج ثم أحرم بعده بعمرة فلا شئ عليه الا أن عمرته لا ينعقد
وصار لا غيا ويصح حجه فقط ، وكذلك لا قضاء عليه للعمرة . الفواكه ج ١ ص ٣٨٥ .

(٦) وهو المشهور فى المذهب . قال فى الرسالة : وليس على أهل مكة هدى
فى تمتع ولا قران "

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٨٤ ، حاشية المدوى ج ١ ص ٤٩٠ .

(٧) وقد سبق ترجمته عند ذكر أركان الحج .

والقران هدى^(١) ينحره بمنى ، ولا يجوز تقديمه^(٢) قبل فجر يوم النحر ، فمن لم يجده^(٣)
صام ثلاثة أيام فى الحج^(٤) وهى من وقت اخراجه الى يوم عرفة ، فان فاته ذلك فأيام
التشريق وسبعة أيام يصومها فى أهله ، ويجزئها ان صامها راجعا فى طريقه ،
ولا يجزئ^(٥) الصوم مادام متكئا^(٦) من الهدى .

* فصل *

ويستحب لمن دخل مكة محرما أن يدخل من كداء^(٧) الثنية التى بأعلا مكة

(١) يعنى أنه يجب على المتمتع والقارن هدى يذبحه بمنى قبل الطق بعد رمى
جمرة العقبة .

قال فى الرسالة : فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره
بمنى ان أوقفه بعرفة ، وان لم يوقفه بعرفة فلينحره بمكة * انظر الفواكه ج ١ ص ٣٨٢ .
والأصل فى ذلك قوله تعالى : * فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من
الهدى * سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٢) أى لا يجوز تقديم الهدى كأن يذبحه قبل فجر يوم النحر ، وعند بعض الأئمة يجوز
ذبحه بعد تمام العمرة .

(٣) أى من لم يجده أصلا أو وجده بثمن أغلى من ثمن المثل بكثير أو لم يكن مستطيما
لدفع ثمن الهدى .

(٤) يعنى أن المتمتع اذا لم يجد هدى صام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع
الى بلده ، والأصل فى ذلك قوله تعالى : * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة * سورة البقرة ، آية ١٩٦ .

(٥) يعنى أنه لا يجزئ الصوم اذا قدر على الهدى لأن الهدى هو الأصل فلا يجزئ
الصيام مادام قادرا عليه .

(٦) فى الحال أو فى المستقبل وهو بمكة فعليه الهدى .

(٧) كداء بالفتح والمد هى الثنية أى الطريق التى بأعلى مكة ويسمونها اليوم باب
المعلى ويجوز دخول مكة من أى الطريق الا أنه يستحب أن يدخل من كداء الثنية
اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وان لم يفعل فلا شئ عليه .
انظر الفواكه ج ١ ص ٣٦٧ .

فيبدأ بالمسجد فيستلم^(١) الحجر بخية ان قدر فان لم يقدر وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل^(٢) ، ثم يبدأ بطواف القدوم ، وسنته^(٣) لغير المكى ، وصفة الطواف كله صفة واحدة ، وهى أن يبدأ بعد استلامه فيجعل البيت على يساره ، ثم يطوف خارج الحجر^(٤) من الحجر^(٥) الى الحجر سبعة أشواط ،

(١) أى يلمسه بفمه ان استطاع ذلك من غير مزاحمة الناس واذاتهم لقولهم عليه الصلاة والسلام لعمر : " انك رجل قوى ، فلا تزاحم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوة فاستلم " رواه أحمد .

وذلك أن استلام حجر الأسود سنة ، وترك ايذاء الناس واجب ، فلا تيمان بالواجب أولى ، والأصل فى تقبيل حجر الأسود حديث سالم عن أبيه رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم اذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع " رواه البخارى . انظر فتح البارى : ج ٣ ص ٤٧٠ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب .

قال فى الرسالة : " فيستلم الحجر الأسود بخية ان قدر والا وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٦٧ ، الاشراف ج ١ ص ٢٢٨ اسهل المدارك ج ١ ص ٤٦٠ ، ولعل المذهب القائل بتقبيل اليد بعد استلامه الحجر أقوى لحديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده رواه مسلم . وهذا الحديث يدل على استحباب تقبيل اليد المستلم به اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أما اذا لم يقدر على استلامه باليد أو بالعصى فيكتفى بالإشارة اليه باليد أو بالعصى ويكبر ولا يقبل ما أشار به اليه لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع على بصير يستلم الركن بمحجن " المحجن : المعصى محينة الرأس .

انظر فتح البارى ج ٣ ص ٤٧٣ .

(٣) يعنى أن طواف القدوم سنة لغير مساكن بمكة ، أما المقيم بمكة فلا قدوم بالنسبة له لأنه سنة لكل من أحرم من الحل . انظر شرح الصغير ج ٢ ص ٥٠ .

(٤) أى حجر اسماعيل وهو بكسر الحاء لأن الحجر جزء من الكعبة فطواف فيه لا يجزئ .

(٥) والحجر بفتح الحاء المراد به حجر الأسود .

الثلاثة الأولى خبياً^(١)، والأربعة مشياً فيستلم الحجر^(٢) كلما مر به فإذا أتته صلى عند المقام ركعتين ، ثم عاد فاستلم الحجر ثم مضى للسمى فيصعد على الصفا حتى يرى البيت فيكبر ، ويهمل ، ويدعو بما يريد ثم ينحدر ماشياً إلى المروة ، فإذا ظهر^(٣) عليها فعل مثل ذلك فإذا أكمل سبعة أشواط ابتدأ بالصفا^(٤) ويختم

(١) وقوله " خبياً " أى الرمل وهو الاسراع فى المشى دون الجرى مع هذا الكنفين وتقارب الخطى وقد شرع أولاً اظهاراً للقوة والنشاط لمشركى مكة ، ولا شئ فسى تركه ولو مع القدرة . الفواكه ج ١ ص ٣٦٨ ، الشرح الصغير : ج ٢ ص ٥٥ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٤٦٢ .

(٢) يعنى أنه يسن استلام الحجر الأسود فى أول شوط مكبراً ، ويندب فى كل شوط مكبراً ، وكذلك الركن اليماني الا أن الركن اليماني فيستلم باليد فقط ويضعه على فيه من غير تقبيل .

قال مالك فى الموطأ : سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذى يطوف بالبيت يده عن اليماني أن يضعها على فيه " والركن اليماني هو الحجر الذى قبل الحجر الأسود .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٣) قوله " ظهر عليها " أى وقف عليها حتى يرى البيت فيستقبله وإذا لم يقدر على رؤية البيت يستقبل جهته فقط فلا شئ عليه لأنه ليس بواجب وكذلك صعوده على الصفا " .

(٤) الصفا بالقصر- الحجارة الصلبة ، والمراد به هنا المكان المعروف عند المسجد فى طرف الجنوبي من المسمى . والمروة هى الحجارة البيضاء ، والمراد به هنا الطرف الشمالى من المسمى .

والسمى بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج عند جمهور العلماء فلا يصح الحج أو العمرة الا به ، والأصل فى ذلك قوله تعالى : " ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما " سورة البقرة آية ١٥٨ ،

وقد ثبت أيضاً بفعله عليه الصلاة والسلام لحدث عائشة رضى الله عنها أنها قالت :

طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطاف المسلمون تعنى بين الصفا والمروة ، =

بالمروة ، فقد كمل سبعة ، ويستحب له أن يسعى فى الوادى ^(١) بين الشعبين ،
 فاذا فرغ من ذلك فان كان فى وقته فضل خرج الى منى يوم التروية ^(٢) فصلى بها الظهر
 والعصر ، وبات بها ^(٣) ثم راح الى عرفة ليقف بها بعد الزوال ، وقطع الطيبة حينئذ ،
 فجمع ^(٤) بها بين الظهر والعصر مع الامام ، ثم يقف حيث يقف الناس .

= سنة ، ولعمري ما أتم الله الحج من لم يطف بين الصفا والمروة * وكذلك حديث
 جابر رضى الله عنه وكلا الحديثين فى مسلم .

(١) وقوله : " فى الوادى " أى أن يسعى فى الطريق الممتد بين الصفا والمروة
 وهو شرط من شروط السعى ، ومن شروطه أيضا أن يكون بعد طواف ، وأن يكون
 سبعة أشواط ، وأن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ولو ترك الساعى واحدة من هذه
 الأشواط لم يصح سعيه ، لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك مع قوله غزو عني مناسككم
 الحديث .

(٢) قوله : " يوم التروية " وهو يوم الثامن من ذى الحجة ،
 قال فى الرسالة : ثم يخرج يوم التروية أى الثامن من ذى الحجة متوجها الى
 منى فيصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، والصبح ثم يعضى الى
 عرفات .

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٧٠ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٥٥ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٦٧ .

(٣) أى بمعنى وهى سنة من سنن الحج فيسن للحاج أن يبيت بها فاذا صلى
 الصبح اندفع الى عرفة فيقف بها بعد الزوال ، والوقوف بعرفة ركن
 الحج الأعظم ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمر مناديا ينادى ،
 الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الوقوف .

رواه أحمد وأصحاب السنن ، وقد سبق تخريجه .

(٤) أى فجمع صلاة الظهر والعصر مع الامام جمعا وقصرا جمع تقديم بأذان واحد ،
 واقامتين .

فالاختيار أن يقف راكباً^(١) وأى موضع^(٢) يقف منها جاز ، ويتنكب^(٣) عن بطون عرنة^(٤) ، ثم^(٥) يستديم الوقوف الى غروب الشمس^(٦) . فاذا غربت وهوبها دفع

- (١) يعنى أن من كان له ناقة أو جمل فالأفضل له مادام فى عرفات أن يكون راكباً مطلقاً ، سواء فى ذلك الامام وغيره ،
- سئل مالك الوقوف بعرفة للراكب أينزل أم يقف راكباً ، فقال بل يقف راكباً الا أن يكون به أو بدايته علة فالله أعذر بالمعذر * انظر الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٣٣ .
- (٢) أى يجوز الوقوف بأى مكان بعرفة ، وليس يلزم أن يقف على جبل الرحمة ، والمقصود بالوقوف الحضور والوجود فى أى جزء من عرفة فى أى صفة كأن ولو كان نائماً ، أو مغماً عليه ، أو جاهلاً أنها عرفة .
- (٣) وقوله : " ويتنكب " أى يتجنب ، والمعنى أن عرفة كلها موقف الا بطن عرنة لأن الوقوف به لا يجزئ ، وليس كما يعتقد بعض العوام أن الوقوف على جبل الرحمة أفضل الا أنه يستحب أن يقف الحاج عند الصخرات أو قريباً منه حسب الامكان اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه وقف فى هذا المكان وقال : وقفت ها هنا وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة * رواه أحمد ومسلم وأبو داود . انظر نهـل الأوطار ج ٥ ص ١٣٨ .
- أما وقت الوقوف فيبتدئ من زوال اليوم التاسع الى طلوع فجر يوم العاشر كما نص عليه المصنف وهو مذهب جمهور العلماء خلافاً للحنابلة فانهم يرون أن الوقوف يبتدئ من فجر يوم التاسع الى فجر يوم النحر . انظر حاشية الروض المربع ج ٤ ص ١٣٦ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٦ .
- (٤) بطن عرنة بضم العين وفتح الراء والنون : واد يقع فى الجهة الغربية من عرفة ويوجد به الآن علامات موضحة لحدوده .

- (٥) وفى " ز " لفظ " ثم " ساقط " والأولى ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٦) وذلك ليجمع بين الليل والنهار فى الوقوف ، فان نفر قبل الغروب ولم يرجع حتى غربت الشمس فعليه دم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف حتى غربت الشمس ، وقال : خذوا عني مناسككم * وقال الشافعى وطيه دم استحباباً * .
- انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٧ ، قتيوبى وعميرة ج ٢ ص ١١٥ .

المزدلفة فيجمع بها بين المغرب والعشاء^(١) ، وبات بها في أى موضع شاء ماء عذرا
 بطن محسر^(٢) ويحرك دابته اذا انتهى اليه ، فاذا صلى الفجر أتى المشعر الحرام^(٣)
 فوقف عنده وكبر ، والله أكبر ودعا ثم دفع قبل طلوع الشمس الى منى فرمى^(٤) بها
 جمرة العقبة وحدها راكبا ثم نحر هديا^(٥) ان كان معه ثم حلق أو قصر ، والحلاق

(١) أى أن يجمع بين المغرب والعشاء بها جمع تأخير وهو سنة على المشهور فى
 المذهب .

قال فى الرسالة : ثم يدفع بدفعه الى المزدلفة فيصل الى معه أى مع الامام بالمزدلفة
 المغرب والعشاء " انظر الفواكه ج ١ ص ٣٧٢ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٥ .
 (٢) يعنى أنه يستحب للحاج أن يبيت بمزدلفة ، والمزدلفة كلها مبيت الا بطن محسر
 بكسر السين المهملة ، وهو واد بين مزدلفة وعرفة والطريق فى وسطه ويحرك دابته
 اذا وصل اليه ، وان كان ماشيا أسرع .
 انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٥ .

(٣) يعنى أنه يستحب للحاج أن يقف عند المشعر الحرام وهو بين المزدلفة ومنى
 مستقبل القبلة وأن يكثر من التكبير والذكر والدعاء والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم الى الاسفار ، وأن يلتقط سبع حصيات لرمى جمرة العقبة ،
 لحديث جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما أتى المزدلفة
 صلى المغرب والعشاء ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر ، ثم ركب
 العصواء ، والقصواء - اسم لناقته صلى الله عليه وسلم - حتى أتى المشعر
 الحرام ولم يزل واقفا بها يدعو حتى أسفر جدا ثم دفع قبل طلوع الشمس
 انظر فتح البارى ج ٣ ص ٥٣٠ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٥ .

(٤) ووقتها من طلوع فجر يوم النحر الى الغروب ، الا أنه يستحب للحاج
 أن يرمى جمرة العقبة عند وصوله الى منى مباشرة سواء كان ماشيا
 أو راكبا .

(٥) وتقديم الرمي على الحلق فى يوم النحر واجب يلزم بتركه دم .
 انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٦١ .

للرجال أفضل^(١) ، ثم عاد الى مكة فطاف طواف الافاضة^(٢) ، ثم رجع الى منى فبات بها ليلتي أيام التشريق^(٣) يرمى في^(٤) كل يوم الجمار الثلاثة^(٥) كل جمرة بسبع حصيات .

(١) يعنى أن الحلق أفضل للرجال من التقصير لفعله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، ولما ثبت فى الصحيحين أنه دعا للمحلقين ثلاثا ، ثم قال : والمقصرين ، فدل ذلك باجماع أهل العلم على أن الحلق أفضل من التقصير ، وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا وللمقصرين ، قال : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا وللمقصرين ، قالها ثلاثا ثم قال وللمقصرين * رواه البخارى .

انظر فتح البارى ج ٣ ص ٥٦١ .

(٢) وطواف الافاضة ركن من أركان الحج لاجماع المفسرين على أنه هو الممراد من قوله تعالى : " وليطوفوا بالبيت المتيق " وهو آخر أركان الحج الأربعة التى لا تتجبر بالدم ، ويحل للحاج بعد ذلك ما كان ممنوعا حتى النساء والصيد .

(٣) يعنى أنه يجب على الحاج العودة الى منى بعد طواف الافاضة فيبيت بها ليلتي أيام التشريق وهو ثلاثة أيام ماعدا يوم النحر ، فالبيت بها واجب يلزم بتركه دم الا من رخص لهم من رعاة الابل ومن يلى السقاية بمكة . انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٩ .

(٤) وفى "م" كلمة " فى " ساقطة ، والعبارة تصح بدونها .

(٥) وقوله الجمار الثلاثة * أى جمرة العقبة ، والوسطى ، والصغرى ، ويبدأ بجمرة العقبة وهى الكبرى التى فى آخر منى من جهة مكة .

وينصرف نهار أيامها في حوائجه ، فإذا خرجت أيامها وفرغ من رميه عاد إلى مكة فطاف طواف الوداع ^(١) ثم انصرف ، هذا ^(٢) جملة أفعال الحج والمكى وغيره فيه سواء إلا في شيئين طواف القدوم وطواف الوداع فإن المكى غير مخاطب بهما ^(٣) ، ويقتصر على طواف الافاضة إلا ما يتنفل به ، ويكون سعيه عقيب طواف الافاضة ، والأفضل في أفعال الحج كلها أن تكون بطهارة ، فإن أتى بها محدثا جاز إلا الطواف فلا يجوز إلا بطهارة ^(٤) ولا يجزئ منكسا ^(٥) ولا يجزئ إلا بالاستيفاء أشواطه ^(٦) فمن ترك شوطا أو بعضا منه أو من السعى عاد على إحرامه من بلاده لا تمامه ^(٧) ، وفي

(١) وطواف الوداع هو آخر ما يفعله الحاج وسمى الوداع بكسر الواو وفتحها لأنه لتوديع البيت وهو طواف لا رحل فيه وهو واجب فيلزم بتركه دم .

(٢) وفي " ز " لفظ " هذا " . ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة لموافقه لسياق الكلام .

(٣) أى طوافي القدوم والوداع ، وهما واجبان في حق غير حائض ونفساء ، ومجننون ومنمى عليه ، وهما في حق من أتى من بعيد ، أو مكى أحرم من الحل .

انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٥ .

(٤) يعنى أن الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر شرط من شروط الطواف لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها لما حاض " افعلى كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى " رواه البخارى . انظر فتح البارى :

ج ٣ ص ٥٠٤ ، حاشية المدوى ج ١ ص ٤٦٦ .

(٥) قوله : " منكسا " أى يبدأ بالطواف أولا سبعة ثم يأتي بالسعى بعده ، وأن يجعل البيت على يساره ، وأن يكون الطواف خارج حجرا اسماعيل .

انظر حاشية المدوى ج ١ ص ٤٦٦ .

(٦) أى السبعة فلو ترك شوطا ناسيا وتذكر بالقرب عاد اليه وان طال بطل الطواف قياسا على الصلاة .

(٧) وهذا اذا كان الطواف ركنا كطواف الافاضة ، أما اذا كان واجبا كطواف القدوم والوداع فعليه دم ويصح به ان خرج من مكة ، ولا شيء عليه ان كان الطواف نفلا ،

انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٤٦١ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٦ .

ترك ركعتي الطواف لمن رجع الى بلده دم (١) وفي ترك طواف القدوم لغير المراهق (٢) دم ، وفي ترك المبيت (٣) بالمزدلفة لغير العذر دم ، وللأمام تقديم ضعفة أهله ليلة المزدلفة الى منى بشرط الدم وقيل انها رخصت له خصوصا ، والحلاق (٥)

(١) وهذا هو المشهور في المذهب ، لأنه واجب والواجب في أعمال الحج يلزم بتركه دم .

(٢) المراهق بفتح الهاء : هو الذي ضاق عليه الوقت ، كالذي يصل الى مكة في أثناء يوم عرفات ولو اشتغل بطواف القدوم لما أدرك الوقوف فيسقط عنه طواف القدوم .

(٣) وقول المصنف خلاف المشهور في المذهب ، والمشهور في المذهب أن المبيت بمزدلفة سنة كما نص عليه في مختصر خليل ، والذي يلزم بتركه الدم هو السننول بالمزدلفة قبل الفجر بمقدار ما يحيط رحله مدة تستريح بها الرواحل وأصحابها وهو سائر الى منى فهذا هو الواجب يلزم بتركه دم الا بعذر " قال الخطاب : أما ان حصل لبث ولو لم يحيط بالرحال بالفعل فالظاهر أنه كاف ، ولعل مذهب المصنف بتأكيد البيوتة ولو جزءا من الليل أقرب الى الصواب ، وقد ثبت ذلك بقوله وفعله عليه الصلاة والسلام حيث قال : من صلى صلاتنا هذه أى بمزدلفة ووقف معنا حتى اندفع ، وكان قد وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، أما فعله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم بات بها ، وقال : خذوا عني مناسككم " انظر مختصر خليل ص ٨٠ ، الاشراف ج ١ ص ٢٣٢ ، شرح الخطاب ج ١ ص ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٤) والمشهور أنه يجوز للامام وغيره تقديم الضعفة من النساء والصبيان والمشائخ الماجزون والمرضى ، وذلك رفقا بهم ودفع المشقة عنهم ليتمكنوا من الرمي قبل الزحمة ، والأصل في ذلك قول ابن عباس : كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله ، من مزدلفة الى منى " متفق عليه . انظر فتح الباري ج ٣ ص ٥٢٦ .

(٥) والحلاق بكسر الحاء من حلق يحلق حلقا وحلاقا ، يقال ان رأسه لجيد الحلاق انظر الصحاح ج ٤ ص ١٤٦٤ .

نسك^(١) يثاب فاعله ، وما يفعل بمعنى من رمى ونحر ، وحلاق فلاشيء في تقديم بمض منه على بمض^(٢) الا تقديم الحلاق على الرمي ففيه دم ، وللحج تحللان ، تحلل أصغر وهو رمى جمره العقبة بمعنى يوم النحر ، وهذا التحليل يبيح لبس المخيط ، واما طسة الأذى وغير ذلك ما عدا قتل الصيد ، والنساء ، ويكره الطيب^(٤) ، ولاشيء فيه ، والتحليل الأكبر هو طواف الافاضة يباح معه الصيد ، والنساء ، وجميع محظورات الاحرام .
ويفسد الحج الوطء في الفرج كان معه انزال أم لا ، وكل انزال عن استمتاع

(١) وهو المشهور في المذهب ، وقال في الفتح أنه قول الجمهور ، ودعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لفاعله بالثواب ، والثواب الا على العبادة لا على المباحات وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك ، لأن المباحات لا تتفاضل " انظر في فتح الباري ج ٣ ص ٥٦١ .

(٢) وهذا محل الاتفاق بين العلماء ، والأصل في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل يوم النحر بمضى فيقول : لا حرج ، فسأله رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح قال اذبح ولا حرج ، وقال الآخر : رميت بعد ما أمسيت فقال : لا حرج .
انظر فتح الباري ج ٣ ص ٥٦٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٦١ .

(٣) يعني أن تقديم الحلق على الرمي يوجب دما خلافا للشافعي ، وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام رمى ثم نحر ثم حلق ، وقصد بذلك بيان المناسك لقوله خذوا عني مناسككم " ولأنه حلاق صادف احراما منعقدا فلزم عنه فدية لأنه من ازالة الأذى قبل التحليلين ، رمى جمره العقبة وطواف الافاضة " انظر الاشراف ج ١ ص ٢٣٣ ، الشرح الصغير ج ١ ص ٦١ .

(٤) أي بعد التحلل الأصغر وذلك بعد رمى الجمره العقبة في يوم النحر . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٥٩ .

من الحل الى الحرم وينحره في الحج بمنى ، ويلزم مرید نحره بمنى أن يوقفه بعرفة^(١) ،
فان فاته ذلك نحره بمكة ، والمنحر في الحج منى^(٢) وفي العمرة مكة .
وتقلد^(٣) البدن وتشعر ، وكذلك البقران كان لها أسنمة ، ولا تقلد^(٤) الفئمن

(١) يعنى أن الواجب في حكم هدى التمتع ، والقران أن يساق من الحل الى الحرم ،
ولو اشتراه في الحل ونحره هناك لم يجزئه لأنه لم يجمع له بين الحل والحرم ،
قال في الرسالة : فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره
بمنى ان أوقفه بعرفة ، وان لم يوقفه بعرفة فينحره بمكة بعد أن يدخل به من
الحل * ودليل المالكية في ذلك ، فعله عليه الصلاة والسلام ، لأنه ساق هديه
من الحل الى الحرم فكان فعله بياناً للمناسك ، ولأن اسم الهدى مأخوذ من
الهداية والاهداء فيجب أن تهدي من غير الحرم الى الحرم *

انظر الفواكه ج ١ ص ٤٣٢ ، الاشراف ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) وذلك أن أوقفه بعرفة كما ذكرناه سابقاً ، وأما في العمرة فينحره بمكة بالمرورة
وهو الأفضل ان أمكن ذلك ، لقوله عليه الصلاة والسلام عند المروة : هذا منحر
لكل فجاج مكة وطرقها منحر * انظر الفواكه ج ١ ص ٤٣٢ .

(٣) وتقليد البدن هو تعليق نعل في عنقه ، والاشعار هو شق صفحة سنامه اليسرى
وهو سنة ، والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر
أنه كان اذا أهدى هدياً من المدينة قلده واشعره بذي الحليفة ويشعره من الشق
الأيسر ، ثم يساق حتى يوقف به مع الناس بعرفة . . الحديث *

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٣٢٥ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٥٠٠ ، فتح الباري :

ج ٣ ص ٥٤٧ .

(٤) وهو المشهور في المذهب وهو قول أبي حنيفة لأنه لو كان سنة لنقل كما نقل
في الابل وقال الحنابلة ان السنة تقليد الغنم لحديث عائشة أنها قالت :
" كنت أقتل القلائد للنبي صلى الله عليه وسلم فيقتل الغنم ، ويقم في أهله

حلالاً " رواه البخارى . انظر فتح الباري ج ٣ ص ٥٤٧ ،

وأما الاشعار فيسن ان كان ما يشعر كالابل والبقرة ذات سنم .

انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٩ .

ولا تشعر، ويوكل من الهدايا كلها الا جزاء^(١) الصيد، ونسك الأذى، ونذر
المساكين وهدى التطوع اذا عطب^(٢) قبل محله .

فصل

ومن أحصر بعد وفله التحليل^(٣) بغير هدى ولا قضاء عليه الا أن يكون ضرورة
فيأتي بفرضه الذي عليه في الأصل، والمحصر بمرض أو بما سوى العدو فلا رخصة له^(٤)

= والاشعار أو تقليد سنة، وقائدتها الاعلام بأنها صارت هدى لاتباعها الفقراء
وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عصيت عرفها المساكين بالعلامة
فإذا أكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع.

انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٣٧٧، أسهل المدارك ج ١ ص ٤٥٧.

(١) يعني أنه يجوز للذي ساق الهدى أن يأكل منه سواء هدى التمتع أو القران أو
غيرهما، حتى ولو هلك قبل وصوله الى محله، لأنه يلزمه غيره، ويستثنى من ذلك
جزاء الصيد ونسك الأذى، وما نذر للمساكين،

قال في الاشراف: ولا يأكل من فدية الأذى، وجزاء الصيد وما عطب من هدى التطوع
قبل محله، وقال الشافعي: لا يأكل شيء من ذلك، وقال أبو حنيفة: يؤكل من هدى
التمتع والقران فقط، وحجة المالكية قوله تعالى: " فكلوا منها واطعموا الجائع
والفقير " الآية سورة الحج آية ٢٨، ولأنه هدى لم يسم للمساكين ولا مدخل فيه
للتكفير بالضحايا والعقاقب. الاشراف ج ١ ص ٢٤٧، الشرح الصغير ج ٢ ص ٩٢-٩٣
أسهل المدارك ج ١ ص ٥٥٠.

(٢) قوله اذا عطب أى اذا عجز قبل وصوله الى الحرم.

(٣) وهو المشهور في المذهب، لأنه تحليل مأذون فيه غير منسوب الى تفريط ولا اذخال
نقص فلم يلزم هدى، ولا قضاء عليه والأصل في ذلك تحليله عليه الصلاة والسلام في عام
الحديبية لما صدّه كفار مكة تحليل هو وأصحابه ولم يأمر أحدا منهم بالقضاء لأنهم
منعوا من الوصول الى فعل المناسك بيد غالبية، فلم يلزمهم قضاء ولكن حجاً لا سلام لم
تسقط. انظر الاشراف ج ١ ص ٢٤٥، أسهل المدارك ج ١ ص ٥١٣، الشرح الصغير
ج ٢ ص ٩٧.

(٤) وقوله " فلا رخصة " أى لا رخصة لمن حصر بمرض أو بأى شيء كان سوى العدو فانه ==

فى التحليل ، وكذلك ضال^(١) الطريق ، ومن فاته الوقت لم يتحلل الا بعمل
 العمرة ، وعلى جميعهم الهدى ولا رمى عليهم ولا شئ من أفعال المناسك .
 وللصغير حج^(٢) يحرم به وليه * وان كان لا يعقل والزائد على نفقته فى مقامه
 من حال وليه^(٣) ومن بلغ من الصبيان أو عتق من العبيد بعد تلبسه بالا حرام
 أتمه^(٤) ولم يجزئه عن حجة الاسلام .

وليس لامرأة أن تحرم بغير الفريضة الا بان زوجها ، فان فعلت فله أن يحللها^(٥) ،

= لا يجوز له التحلل الا بعمل العمرة ، والمعنى أن من لا يحصره عدو فهو غير
 ممنوع عن البيت فيجب وصوله اليه لتحلل بعمرة ، وأما من منعه عدو فانه يتحلل فى
 مكان الحصر . انظر الاشراف ج ١ ص ٢٤٥ ، أسهل المدارك ج ١ ص ٥١٣ ،
 الشرح الصغير ج ٢ ص ٩٧ .

(١) وفى " م " طال الطريق " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لموافقته لسياق
 الكلام .

(٢) يعنى أن حج الصغير منعقد ، والأصل فى ذلك حديث المرأة التى رفعت
 صبيها ، فقالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألهدا حج ، قال عليه الصلاة والسلام :
 نعم ولك أجر " وهذا الحديث يدل على أن لولى الصبى الذى أحرم عنه أجر
 الا أنه لا يجزئه عن فريضة الاسلام اذا بلغ " والحديث رواه مسلم .
 انظر شرح النووى ج ٩ ص ٩٩ .

(٣) وفى " ز " الجملة ما بين القوسين ساقط " ويستقيم الكلام بدونها .

(٤) يعنى أن الصبى اذا بلغ أو عتق العبد بعد تلبسهما بالا حرام يلزمهما الاتمام
 لدخولهما فى العمل ولا يجزئهم ذلك عن حجة الاسلام ، لأن انعقاد ذلك كان
 على وجه التطوع فيصح منه ذلك ولا يسقط عنه حج الفرض لأنه فعله قبل أن يخاطب
 به " لحديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 " أيما صبى حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى "
 رواه الحاكم والبيهقى وصححه . انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠ .

(٥) وهو المشهور فى المذهب . قال خليل : " وللولى منع سفيه كزوجة فسى
 تلوع ، قال الخرشي : يعنى أن المرأة اذا حرمت بحج التطوع بغير ان زوجها ==

ولا لعبد أن يحرم بغير إذن سيده فان فعل فلسيده أن يحلله. (١)

فصل

جملة ما يرميه الحاج سبعون حصاة (٢) منها في يوم النحر جمرة العقبة بسبع
وفى كل يوم الثلاث الجمار باحدى وعشرين حصاة ، ولا يرمى الا بعد الزوال (٣) الا فى

فصل فى بيان أحكام الرمي

= فله أن يحلها لأنها من جملة المحاجير كالسفيه وتحلل كالمحصر، وهذا ما لم
يكن الزوج محرماً والا فلا يحلها لأنها لم تفوت عليه الاستمتاع ، وأما حجة
الاسلام فليس لزوجها منعها من الخروج لها سواء قلنا ان الحج على الفور كذلك
على القول بالتراخي

انظر مختصر خليل ص ٨٩ ، الخرشى : ج ٢ ص ٣٩٤ .

(١) يعنى أنه ليس للعبد أن يحرم بالحج أو العمرة بغير إذن سيده ، وذلك
لتعلق حق سيده الواجبة عليه بفعل مالىس بواجب عليه ، فان فعل انعقد
احرامه صحيحاً لأنه عبادة تتعلق بالبدن فصحت من العبد بغير إذن سيده ،
كالصلاة ، لكن الاتمام فى الحج موقوف على إذن سيده .
انظر أسهل المدارك ج ١ ص ٥١٠ .

(٢) وذلك أن يرمى العقبة يوم النحر بسبع ، وأيام التشريق بثلاث وستين ان لم
يتمجل فان أراد أن يتمجل سقط عنه رمى اليوم الثالث من أيام التشريق ،
والأصل فى رمى الجمار حديث جابر رضى الله عنه قال : رأيت النبى
صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة على راحلته يوم النحر ويقول : خُذُوا
عنى مناسككم ، فانى لا أدرى لعلى لأحج بعد هجتى هذه " وقد سبق
تخريجه .

(٣) يعنى أنه لا يجوز أن يرمى الجمرات بمنى فى الأيام الثلاثة بعد يوم النحر الا بعد
زوال الشمس ويستمر وقته بعد ذلك الى الغروب ، لما رواه مالك فى موطئه أن عبد الله
ابن عمر كان يقول لا ترمى الجمار فى الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس
انظر الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٣٧٠ .

يوم النحر، وله أن يتمجل^(١) بأن يرمى ثانى النحر وثالثه ، ثم ينفّر ، ولمن كان من رعا^(٢) الأبل ترك الرمي ثانى النحر ويرمى ثالثه ليومه ولأمسه ، وينفّر^(٣) ويسقط عنه رمى الغد مالم يبت أحد من الفريقين فيلزمه الوقوف الى أن يرمى ، وطواف الوداع مستحب لادم على تاركة .

(١) وهذا باتفاق أئمة المذاهب أن للحاج أن يرمى في اليوم الثاني من أيام منى مثل ما رمى في اليوم الأول من الثلاثة ثم ان شاء رمى في اليوم الثالث وان شاء تمجل في اليوم الثاني قبل غروب الشمس الا أن أبا حنيفة فانه أجاز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال . والأصل في تعجيل قوله تعالى : " واذكروا الله في أيام معدودات فمن تمجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى " سورة البقرة ، آية ٢٠٣ .

(٢) وفي " م " مرعات الأبل وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " ، والمعنى أنه لا يجب المبيت على الرعاة لما رواه مالك في موطئه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لرعاة الأبل في البيوتة خارجين عن منى . . الحديث " وكذلك السقاة لحديث ابن عمر أن العباس استأذن النبي أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية فأذن له " .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٣٧١ .

(٣) أى ينصرف الى مكة قبل الغروب وبهذا يسقط عنه الرمي في رابع يوم النحر ، وقد تم حجه ، لحديث عبد الله بن عمر كان يقول : من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى فلا يفرن حتى يرمى الجمار من الغد " .

انظر الزرقاني الموطأ ج ٢ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٤) وهو المشهور في المذهب ، وسمى بذلك لأنه يودع به البيت ويسمى أيضاً طواف الصدر لأنه يفعل عند رجوع الناس من مكة ، وهو طواف لارحل فيه ، وهو آخر ما يفعله الحاج غير المكى عند ارادة السفر الى بلده .

وقد روى مالك في موطئه أن رضى الله عنه قال : آخر النسك الطواف بالبيت " .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٢ ص ٣١٠ .

* كتاب الجهاد ^(١) *

الجهاد من فروع الكفاية ^(٢) ، وقد يتعين في بعض الأوقات على من يفاجئه

(١) الجهاد لغة مأخوذة من الجهد بفتح الجيم أى التعب والمشقة ، وأما بالضم فهو الطافة والجهد ،

وفى الاصطلاح قال ابن عرفة : قتال مسلم كافرا غير ندى عهد لاعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخوله أرضه له " وينبغى أن يزان أو بذله ماله فى ذلك أو رعايته لاسرة المجاهد كما فى الحديث " من جهز غازيا فى سبيل الله فقد غزا " ، ومن خلف غازيا فى سبيل الله بخير فقد غزا " .

(٢) أما حكمه فهو فرض الكفاية اذا قام به البعض واندفع بهم العدو وسقط عن الباقيين ، والدليل على كونه فرض كفاية قوله تعالى : " وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة " سورة التوبة ، الآية ١٢٢ ، والحديث رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٦ ص ٤٩ .

وقال الحافظ فى الفتح : والتحقيق أنه كان عينا على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم فى حقه ولو لم يخرج ، الحال الثانى بعده النبي فهو فرض كفاية على المشهور الا أن تدعو الحاجة اليه كأن يد هم العدو ويتعين على من عينه الامام " وذلك كأن يدخل الكفار بلدا من بلاد المسلمين أو يفاجئوا المسلمين فى ديارهم فانه يجب على أهل تلك البلاد جميعا أن يخرجوا لقتالهم ، وكذلك اذا حضر المسلم المكلف صف القتال فان الجهاد يتعين عليه فى هذه الحال ، لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا " ، سورة الأنفال آية ٤٥ ، وكذلك اذا استنفر الحاكم أحدا من المسلمين المكلفين فانه يتعين عليه الاستجابة لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يــــوم الفتح ، لاهجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ، واذا استنفرتم فانفروا " رواه البخارى مع فتح البارى ج ٦ ص ٣٧ وكذلك اذا لم يكن المواجهون للعدو قادرين على دفع العدو وحدهم .

المدو ، ولا يجوز ^(١) تركه الى الهدنة الا من عذر ، ولا يكف ^(٢) عنهم الا بأن يسلموا أو يدخلوا في ذمتنا ويؤدوا الجزية في دارنا ، وينبغي ^(٣) أن يدعوا قبل قتالهم الا أن يعاجلونا ، وتجاوز النكاية ^(٤) في العدو بكل ما يقدر عليه من احراق الاراضي

(١) يعني أنه لا يجوز للامام أن يترك الجهاد الى الهدنة الا لمذراً أو مصلحة كالضعف وغيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد هادن أهل مكة وغيرهم من الكفار لضعف المسلمين فلما قوى الاسلام أمر الله سبحانه وتعالى بالقتال فقاتل فنصره الله وأيده وجعل كلمته العليا .

(٢) يعني أن الامام لا يترك قتال الكفار حتى يدخلوا في الاسلام أو يؤدوا الجزية لأنهم في هذه الحال قد أقروا بخلو الاسلام وذلك هو المقصود بقتالهم ، قال في الرسالة انما تقبل منهم الجزية اذا كانوا حيث تنالهم أحكامنا .
انظر الفواكه ج ١ ص ٤١١ .

(٣) يعني المصنف أنه يستحب أن يدعوه الامام قبل قتالهم وهو المشهور في المذهب .

قال في الرسالة : وأحب الينا الا يقاتل العدو حتى يدعوا الى دين الله الا أن يعاجلونا أي يبادروا بالقتال فالدعوة حينئذ لا تستحب بل يجب قتالهم .
انظر الفواكه ج ١ ص ٤٦٤ .

(٤) أي يجوز للامام النكاية بالمدو بكل ما يقدر عليه ، قال الخرشى : يجوز لجماعة المجاهدين أن يخربوا منازل المشركين ويقطعوا أشجارهم ونخلهم ولو غير مشر ويحرقوا ان كان فيه نكاية لهم لقوله تعالى : " ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبأن الله وليخزي الفاسقين " سورة الحشر ، الآية ٥ ، انظر الخرشى ج ٣ ص ١١٧ ، أسهل المدارك : ج ٢ ص ٥ ، ولحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : " حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير " رواه البخارى في باب حرق الدور والنخل . انظر فتح البارى ج ٦ ص ١٥٤ .

الزروع^(١) ، والعلوفات ، وقطع النخل والشجر وعقر الدواب ، واخراب البلاد ، ولا تمس النحل الا أن تكون من الكثرة^(٢) والاجتماع بحيث يؤثر اتلافها .
وتخمس^(٣) الغنيمة كلها عينها وعرضها سواء ، الا الأراضى^(٤) فانها تترك وقفاً ، والسلب^(٥) وغيره سواء لا يختص به القاتل الا باذن الامام اذا رأى ذلك ، ويأخذ^(٦) الامام من الغنيمة خمسها ، ويقسم بين الجيش أربعة أخماسها ، ولا يجوز الغلول^(٧) ،

(١) وفى " م " والزرع " وكلا اللفظين صحيح .

(٢) وهو المشهور فى المذهب ، يعنى أنه لا يجوز اتلاف النحل الا أن تكون كثيرة بحيث يكون اتلافها نكايه للعدو ، أو يكون ذلك لا أخذ عسلها فيجوز اتفاقاً ، وأما اذا كان قليلاً فيكره اتلافها " انظر الخرشى : ج ٣ ص ١١٨ .

(٣) وهذا باتفاق العلماء أن ماغنمه المسلمون بايجاف أى بحرب أو بدخولهم البلد ، فان الامام يأخذ خمسة ويقسم أربعة أخماسه بين أهل الجيش " انظر الفواكه ج ١ ص ٤٦٩ .

(٤) والغنيمة هى كل مال أخذ من الكفار بقتال ، وهى على قسمين عقار وغير عقار ، فالعقار كالأراضى ، والبناء يترك موقوفاً لا نتفاع به ، ولمصالح المسلمين ، وأما غير العقار كالأموال العينية والمعرض فان الامام يأخذ الخمس والباقى يقسم على الجيش .

(٥) والسلب ماكان على المقتول من ثياب ، وحلى ، وسلاح والدابة التى قاتل عليها يعنى أن القاتل لا يأخذها الا باذن من الامام ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه " متفق عليه . انظر البخارى مع فتح البارى ج ٦ ص ٢٤٧ .

(٦) لقوله تعالى : " واعطوا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسته وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " سورة الأنفال ، الآية ٤١ .

(٧) والغلول هو أخذ شئ من الغنائم قبل القسم بغير اذن الامام ويستحق صاحبه التأديب حسب مايراه الامام ويرد الشئ المأخوذ ان كان موجوداً والافقيمته ولا يحرم سهمه من الغنيمة .

قال القاضى فى الاشراف : من غل شيئاً من الغنيمة عوقب ولم يحرم سهمه لأنه قد ==

ويؤدب فاعله ، ولا يحرق رحله ولا يحرم سهمه ، وللعسكر ^(١) أكل الطعام وذبح
الماشية ، وأخذ العلوفات بخير اذن الامام ، ولا يحتسب له في الغنيمة ، وما حصل
في أيدي العدو من أموال المسلمين فان أسلموا عليه كان لهم ، فان عاد شيء من ذلك
الى الغنيمة فهو لمن كان يملكه من المسلمين يأخذه قبل القسم بغير ثمن وهو
أحق به بعده بالثمن ^(٢) .

ولا يجوز قسمه ان علم به ، والنفل ^(٣) كله من الخمس ، ويستحق الاسهام بثلاثة

شروط :-

= استحق السهم بحصول سببه من القتال أو الحضور ، وظوله لا يخرج عنه ذلك فلم
يحرم وليس في الغلول أكثر من ركوب محرم ، وذلك طارئ بعد استحقاق السهم
لا يؤثر فيه ، والأصل في تحريم الغلول قوله تعالى : " ومن يغلل يأت بما غل
يوم القيامة " سورة آل عمران آية ١٦١ ، وقوله عليه الصلاة والسلام :
" أدوا الخيط والمخييط فان الغلول هار وثار ، وشار على أهله يوم القيامة "
انظر الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ٢٩٠ .

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : ولا بأس أن يؤكل من الغنيمة
قبل أن يقسم الطعام والعلف لمن احتاج الى ذلك .

انظر الفواكه ج ١ ص ٤٧٠ ، مختصر خليل ص ١٠٤ .

(٢) يعني أن ما وجد في أيدي المشركين من أموال المسلمين فهو لمن كان يملكه من
المسلمين يأخذه قبل القسم بغير ثمن وهو المشهور في المذهب ،
قال مالك في المدونة : ان أدركه قبل القسم أخذه بغير ثمن وان أدركه بعد
قسم كان أولى به بالثمن ، فان عرف أنه لأهل الاسلام رده الى أهله ولم يقتسموه
ان عرفوا أهله ، وان لم يعرفوا أهله فليقتسموه فأموال أهل الذمة مثله .

انظر المدونة ج ٣ ص ١٤ ،

والأصل في ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما " أنه كان على فارس يوم لقي
المسلمون ، وأمير المسلمين يومئذ خالد بن وليد بعثه أبو بكر ، فأخذه العدو

فلما هزم العدو رد خالد فرسه " رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٦ ص ١٨٢ .

(٣) النفل بفتح النون والفاء هو ما يأخذه المجاهد من القتل زيادة على سهمه ،

وأما النفل العام فهو ما ذكر المصنف ،

أحدها : أن تغنم الغنيمة بقتال ، أو ايجاف^(١) عليها بخيل أو ركاب ، فأما ما سوى ذلك مما ينجلي عنه أهله بخير قتال بل رهبة وفزعا فإنه في غير المقسوم يصرفه الامام في مصالح المسلمين ،

والثاني : ما قوتل عليه فلا سهام مستحق فيه بشهود الواقعة^(٢) عليه ، ولا يسهم لمن مات قبلها^(٣) ، ولا لمدد ان جاء بعدها^(٤) ، وليس من شروط من يسهم له أن يكون منه قتال ، ولا أن يكون صحيحا غير مريض ولا أن يبقى الى انقضائها بل يسهم

= قال في الرسالة : " ولا تفل الا من الخمس على الاجتهاد من الامام ولا يكون ذلك قبل القسم والسلب من النفل " انظر الفواكه ج ١ ص ٤٧٥ ، مختصر خليل : ص ١٠٦ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٧٨ .

(١) يعني أنه يقسم من الغنيمة ما أوجف عليها أي ما قوتل عليه بالخيل والركاب أي الابل ، وأما ما تركه الكفار وهربوا فزعا منا بخير قتال فهو في لا يقسم ولا يخمس وهو المشهور في المذهب ، والأصل في ذلك قوله تعالى : " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء " سورة الحشر الآية ٦ .

(٢) وهو المشهور في المذهب ، قال في الرسالة : وانما يسهم لمن حضر القتال أو تخلف عن القتال في شغل المسلمين من أمر جهادهم " انظر الفواكه ج ٢ ص ٤٧٠ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ١٢ ، روضة المستبين : ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) وهو المشهور في المذهب ، قال الدردير : وقسم الأربعة الأخماس لذكر مسلم حر عاقل حاضر ، كتاجر وأجير ان قاتلا أو خرجا بنيته ، وصبي ان طاقه وأجير ، وقال لاضد هم كميث قبل اللقاء .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٧٨ ، الاشراف ج ٢ ص ٢٦٦ .
(٤) يعني أنه لا يسهم لمن جاء بعد انقضاء الحرب ، وقال أبو حنيفة ان كانت الغنيمة لم تحمل الى دار الاسلام أسهم لهم وان كانت قد حملت الى دار الاسلام لم يسهم لهم ، ودليل المالكية قوله تعالى : " واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول . . الآية " فجعل الأربعة الأخماس للمقاتلين والمؤلفين لم يغنموا شيئا فلم يكن لهم حظ فيها " .

لمن حضر من صحيح ، ومريض^(١) قاتل أو لم يقاتل ، قاتل في أولها أو بقى السرى انقضائها .

كان مقيما مع العسكر أو متشاغلا بكمين أو تجسس ، ومثل ذلك السرية المنفصلة من جملة العسكر برأى الامام فان غنم العسكر شاركهم في الغنيمة^(٢) ، وان غنمت السرية فالغنائم بينها وبين باقى العسكر خرجت بان الامام أو بغير اذنه^(٣) ، فان خرجت ابتداء من البلد فالغنيمة لها خاصة ،

والثالث : أن يكون المسهم له من جيش يلزمه القتال وذلك بأربعة أوصاف ، المقل ، والحرية ، والذكورية ، واطاقة القتال للبالغ والمراهق^(٤) ، ومن سوى

(١) يعنى أن حضور الواقعة شرط فى استحقاق السهم سواء كان من حضر صحيحا أو مريضا ، قال فى الرسالة : ويسهم للمريض وللفرس الرهيف أى المريض ويسهم للفرس سهما ، ويسهم لراكبه ، ولا يسهم لفيد ولا لامرأة ، ولا لصبي أن يطبق الصبي الذى لم يحتم القتال ، ويجيزه الامام ويقاتل فيسهم له ، ولا يسهم للأجير الا أن يقاتل* انظر الفواكه ج ٢ ص ٤٧١ ، انظر الاشراف : ج ١ ص ٢٦٧ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب ، قال ابن رشد فى البداية : الأكثر على أنه اذا شهد القتال وجب له السهم وان لم يقاتل وأنه اذا جاء بعد القتال فليس له سهم فى الغنيمة وبهذا قال الجمهور ، وقال انما تجب عند الجمهور للمجاهد بأحد شرطين ، أن يكون ممن حضر القتال أو أن يكون رد^١ لمن حضر القتال ، ويسهم لدليل وجاسوس ومن بعثهم الأمير لمصلحة* انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٣٩٣ .

(٣) وهو المشهور فى المذهب . قال ابن رشد فى البداية : الجمهور أن العسكر يشاركهم فيما غنموا وان لم يشهدوا الغنيمة ولا القتال لأن لهم تأثيرا فى أخذ الغنيمة* انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٤٩٤ ، والأصل فى ذلك حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا ابلا كثيرة ، فكانت سهما منهم اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا ، ونفلوا بغير بعير* انظر فتح البارى ج ٦ ص ٢٣٧ .

(٤) يعنى أن هؤلاء المذكورين يسهم لهم باستثناء المراهق وهو الصبي الذى لم يبلغ فانه لا يسهم له الا بشروط ثلاثة : أن يطبق القتال ويجيزه الامام ويشارك بالفعل فيسهم له الامام* انظر الفواكه ج ١ ص ٤١٨ .

هؤلاء من العبيد والمرأة ، ومن دون المراهق يرضخ ^(١) لهم ولا يسهم ، وكذلك الأجراء والصناع ^(٢) ، والمسلم لهم ضربان : فرسان ^(٣) وأراجل ^(٤) ، فللفارس ثلاثة أسهم ، سهم باسمه وسهما باسم فرسه وللراجل سهم . ^(٥)
ولا يسهم الا لفرس واحد ^(٦) ، واذا أجاز الامام الهجن ^(٧) والبرانين أسهم

(١) الرضخ هو ما دون السهم لمن لا يسهم له من الغنينة كالعبيد والنساء والصبيان .
(٢) يعنى أنه اذا أجر أجير أو صانع مع الجيش فلا يسهم لهم الا اذا خرج بقصد الجهاد ومعهم السلاح لأنهم حينئذ رء للمقاتل لا استعدادهم بخلاف من لم يكن قاصدا للمقاتل .

(٣) الفرسان جمع فارس ، وهو راكب الفرس ، والأراجل جمع راجل وهو الماشى .

(٤) وفى " م " ورجال " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وهو المشهور فى المذهب ، والأصل فى ذلك ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما . متفق عليه . انظر البخارى مع فتح البارى ج ٦ ص ٦٧ .

انما زيد سهم الفارس على الراجل لكثرة مؤنته فكانت مؤنة الفرس أكثر من مؤنة فارسه ، ولأن الفرس له عمل فى الجهاد فوجب أن يزداد له بمثل ماله .
انظر الاشراف ج ١ ص ٢٨٧ .

(٦) وهو المشهور فى المذهب ، والأصل فى ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسهم الا لفرس واحد فى حروبه كلها وكذلك لم يرو عن أصحابه أنهم أسهموا لأكثر من فرس ، وكذلك الأئمة بعدهم لأنه لا يمكن أن يقاتل الا على فرس واحد وما زاد على ذلك رفاهة وزيادة عدة وذلك لا يؤثر فى زيادة السهم كزيادة السلاح .

انظر الاشراف ج ١ ص ٢٦٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٧٨ .

(٧) يعنى أنه لا يسهم للهجين والبرذون الا اذا أجازها الامام ، والهجين هو ما كان أبوه عربيا وأمه نبطية ، والبرذون ، هو فرس عظيم الخلقة عظيم الأعضاء .
انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٧٩ .

لها ولا يسهم لبفل ، ولا حمار ، ولا لما سوى الخيل (١) .
 ولا يقتل (٢) النساء ولا الصبيان ولا الشيخ (٣) الفانى ولا أهل الصوامع والديارات
 الا أن يخاف منهم أذى أو تدبير ، وترد لهم أموالهم الا أن يكون كثيرا فيؤخذ ويترك
 لهم اليسير . (٤)
 وأمان (٥) الأمراء نافذ ، وأمان غيرهم من سائر الناس عند مالك رحمه الله

(١) أى سواء كان أبوه عربيا وأمه نبطية كالهجين أو عظيم الخلقة غليظ الأعضاء
 كالبرذون ،

قال مالك فى الموطأ : لا أرى البراذين والهجن الا من الخيل ، لأن الله
 تعالى قال فى كتابه والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة
 انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) وقد اتفق العلماء على عدم جواز قتل النساء ، والصبيان والشيخ والرهبان
 الا اذا عاونوا أهل دينهم أو حرضوهم على قتال المسلمين ، فحينئذ يقتلون اتفاقا
 اتقاء لأن اذاهم .

(٣) يعنى أنه لا يجوز قتل الشيخ ولا أهل الصوامع الذين ليس فيهم فضل القتال
 ولا التدبير ، والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا تقتلوا شيخا فانيا
 وقال أبو بكر الصديق ولا تقتلوا أهل الصوامع لأنهم لا قدرة لهم على القتال ولا ضرر
 فى تقيتهم على المسلمين فكانوا كالنساء والصبيان .

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٦٣ ، والحدیث رواه البخارى ومسلم . انظر البخارى
 مع فتح البارى ج ٦ ص ١٤٨ .

(٤) وهو المشهور فى المذهب ، لأن أخذ جميع أموالهم قتل لهم فى المعنى لأنهم
 منقطعون عن الناس محبوسون فى الصوامع يسمى أحد هم حبيسا ، لا يعنون أهل
 دينهم على أمر فيه ضرر على المسلمين ولا يخالطونهم فى دينهم .
 انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٦ .

(٥) وهو المشهور فى المذهب . قال الدردير : وللامام الأمان لمصلحة مطلقا كغيره
 ان كان مميذا طائعا ، مسلما ولو صبيا ، أو امرأة أو رقيقا . انظر المدونة ج ٢ ص ١٤
 الشرح الصغير ج ٢ ص ١٧٢ ، والأصل فى ذلك الكتاب والسنة .

عليهم نافذ لا يجوز نقضه ، وقال غيره ^(١) اليهم ^(٢) اجازته ورده ، فاذا أجاز
فسوا ^(٣) كان من رجل أو امرأة ، أو عبد أو حر بالغ أو مراهق اذا عقل
الأمان .

والامام في الأسرى مخير ^(٤) في خصال خمس ، وهى القتل ، والاسترقاق ، والمن

= أما الكتاب فقوله تعالى : " وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى
يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه " سورة التوبة آية ٦ ، وأما السنة فقوله
عليه الصلاة والسلام : قد أجرنا من أجزت أم هانئ " ، وهذا استدلال مبني
على أن الخطاب في الآية خطاب للنبي وأمه ، والحديث تقرير لجوازه
والحديث متفق عليه . البخاري مع فتح الباري : ج ٦ ص ٢٧٣ .

(١) أى من أصحابه وقد يستدل عليه بالآية والحديث السابقين بناء على أن الخطاب
في الآية للرسول وهو الامام ، وفي الحديث اجازته مع الامام لأمان أم هانئ " .
(٢) وفي " ز " اليه اجازته " وكلا اللفظين صحيح .

(٣) وفي " م " سواء " لأن الفاء ساقطة ولعل الأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) وهو المشهور في المذهب ، يعنى أن الامام مخير بين خمس خصال ، وهى
القتل ، والاسترقاق ، والمن ، والغداء أو الجزية ، والأسرى على ثلاثة أنواع ،
النساء والصبيان فلا يجوز قتلهم ويسترقون بنفس السبب لأن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان ، والثاني ، الرجال من أهل الكتاب
والمجوس الذين يقرون بالجزية والامام مخير فيهم بين الخصال الخمسة التى
ذكرناها ، والثالث الوثنيون وغيرهم ، فالامام مخير فيهم بين الثلاثة الأشياء
الأولى لأن هؤلاء يقرون على أديانهم فى نظير الجزية .

انظر الشرح الصغير : ج ٢ ص ١٨٤ ، أسهل المدارك : ج ٢ ص ١٦ .

والأصل فى ذلك قوله تعالى : " فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدايتكم "
سورة محمد آية ٤ ، والرسول صلى الله عليه وسلم من على شامة من أثال ، وأبى
عزة ، وفادى أسرى بدر وكانوا ثلاثة وسبعين رجلا ، وقتل رجال بني قريظة
يوم بدر النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبى معيط وغيرهما .

والفداء ، وعقد الذمة ، وفي الجاسوس ^(١) الاجتهاد - وترد ^(٢) الرهائن وان أسلموا .
ومن أسلم صلحا فأرضه ملكا ^(٣) له ، ومن أسلم ممن فتحت أرضهم عنوة ^(٤) فهي

" حكم الأرض في البلاد المفتوحة "

(١) وفي " ز " الجاواسيس " وهو تصحيف ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
أما حكم الجاسوس فيترى للامام أن يجتهد فيه ان رأى قتله يقتل اطلاقا من غير استنابة
قياسا على الزنديق ، لأن الزنديق عند المالكية يقتل من غير استنابة ، ومن
رأى استنابته قاسه على المرتد لأن الجاسوسية من المسلم على المسلمين تعتبر
كالردة . انظر مختصر خليل ص ١٠٥ .

(٢) يعني اذا أخذ المسلمون من المشركين رهائن فاسلموا في أيدينا ردونا
رهائنهم عليهم ولم يجز لنا حبسهم ، لأن في حبسهم غدا بهم وذلك غير جائز ،
ولأنه صلى الله عليه وسلم صالح المشركين يوم الحديبية على أن من أتاه منهم
رده اليهم ومن أتاهم منا لم يرده ، وقد رد النبي أبا رافع وكان رسولا منهم
فأسلم ، وقال : ارجع اليهم ، ورد أبا جندل وأبا بصير ، وقد جاء امشيان في
قيودهما مسلمين ، وقال : سيجعل الله لكم فرجا ومخرجا .
وأما النساء فلا يجوز ردهن اليهم ،

قال خليل : ووجب الوفاء أي بالعهد ، وان يرد الرهائن ولو اسلموا كمن
أسلم وان رسولا ان كان ذكرا " والأصل في ذلك قوله تعالى : " فان علمتوهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار " سورة الممتحنة آية ١٠ . انظر الاشراف :
ج ٢ ص ٢٦٨ ، مختصر خليل ص ١١٠ ،

(٣) وفي " ز " ملكه " والعبارات متقاربة .

يعني أن الأراض التي صالح المسلمون عليها فهي ملكا لأصحابها ،
قال مالك في الموطأ : وأما أهل الصلح فانهم قد منعوا أموالهم وأنفسهم حتى
صالحوا عليهم فليس عليهم الا ما صالحوا عليه " انظر الزرقاني على الموطأ :
ج ٣ ص ٥٢ .

(٤) يعني أن الأراض التي فتحت عنوة أي قهرا فهي غنيمة للمسلمين ولا تنرد
الى أهلها ولو دخلوا في الاسلام ، ويتصرف فيها الامام بما فيه المصلحة للمسلمين =

مغنومة^(١) لا ترجع اليهم باسلامهم يسكنها الامام من يراه ، ويأخذ خراجها ممن هي
 في يده^(٢) ، وحكم الفيء ، والخمس ، والخراج ، والجزية واحد يأخذ الامام حاجته
 منه بغير تقدير ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين ، ويعطى القرابة منه
 بالاجتهاد^(٣) .

= ويأخذ خراجها ان كانت في يد صاحبها ، وكذلك لو كانت في يد مسلم .
 انظر الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ٥٢ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٨٤ ، أسهل
 المدارك ج ٢ ص ١٣ .

(١) وفي " ز " مقسومة " ولعل الصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٢) وفي " م " في يده والمبارتان متقاربتان .

(٣) وكذا يعطى منه للفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل .

* كتاب الايمان والنذور *

الايمان ^(١) على ضريين ، يمين جائزة ، ويمين منوعة ، فالجائزة هي اليمين بالله تعالى وبجميع أسمائه ، كالرحمان ، والرحيم ، والسميع ، والعليم ، وغير ذلك من أسمائه وبصفات ذاته كعلمه وقدرته ، وعزته ، وكلامه ، وعهده ، وميثاقه ، وكفالتة ، وأمانته ، والممنوعة الحلف بما عدا ذلك ^(٢) ثم هي بعد هذا على قسمين منها ما يصح رفعه فيسقط حكمه ^(٣) وهو القسم الأول الجائز ، ومنها ما لا يصح ذلك فيه وهو الحلف بغير الله وصفاته .

* كتاب فى بيان أحكام الايمان والنذور *

(١) الايمان بفتح الهمزة جمع يمين ، وأصل اليمين فى اللغة اليد اليمنى ، واطلق على الحلف لأنهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً ، وأما شرعاً : فهو تأكيد لثبوت ما لم يكن لازماً أى يثبت بذلك ويلزم بذكر اسم الله أو صفته * انظر الخرشى ج ٣ ص ٤٩ .
والأصل فى شرعية الايمان الكتاب والسنة والاجماع فمنه قوله تعالى : " لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان " سورة البقرة آية ٢٢٥ ، ومن السنة أحاديث كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام : " من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت " متفق عليه . البخارى مع فتح البارى ج ١١ ص ٥٣٠ .
وليس المراد بالحدِيث أنه لا يحلف الا باللفظ الجلالة بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحلف بغيره نحو ياقلب القلوب * ونحو ذلك ، وقد أجمع العلماء على جواز اليمين بأسماء الله تعالى أو صفاته .

(٢) أى بما عدا أسماء الله تعالى وصفاته سواء كان المحلوف به معظماً شريعاً كالكعبة المشرفة ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " من حلف بغير الله فقد أشرك " رواه الترمذى وقال حديث حسن وصححه الحاكم . انظر نيل الأوطار : ج ٩ ص ١٢٣ .

(٣) أى الحنث فيه بالكفارة أو الاستثناء فيسقط حكمه ، أما الحلف بغير الله وصفاته فلا ينعقد به ولا تجب الكفارة بالحنث فيها ، وان كان صنفاً فان اعتقد تعظيمة فقد كفر والا فحرام بالكفر فيجب عليه أن يتوب فلا يعود اليه كالحلف بالآباء وغيرهم .

ورفع اليمين بوجهين بالاستثناء ، وبالكفارة .

أما الاستثناء^(١) فان يقرن بيمينه قوله ان شاء الله واصلا بها غير قاطع ناويا^(٢) بها الاستثناء فان قطعها عنه أو أطلق لم تكن شيئا الا أن يكون قطعها بغير اختيار من سعال ، أو عطاس ، أو ما أشبه^(٣) ذلك .

وأما الكفارة ، فتذكر فيما بعد ، وأما النوع الآخر وهو ما لا يصح رفعه فضران : أحدهما لا يتعلق به حكم كقوله : والنبي ، والكعبة ، وكقوله هو يهودى ، أو نصرانى ، أو برىء من الله ، أو من النبي ، أو من الاسلام ، أو أشرك بالله ، أو أكفر ، أو ما أشبه ذلك ، وكقوله لعمري ، أو عيشى أو عيشك كل هذا لا يتعلق به حكم ولا يتصور فيه رفع^(٤) .

(١) وقد أجمع العلماء على أن للاستثناء تأثيرا فى حل الايمان الا أنهم وضعوا لذلك شروط وقيودا ،

قال القاضى فى الاشراف : لا يجوز الاستثناء الا متصلا باليمين غير متراخ عنها ، ودليلنا على المسألة أن الكلام اذا اتصل آخره بأوله حصلت به الفائدة وبني بعضه على بعض واذا انفرد عنه بعض منه لا يفيد بنفسه فلم يكن له حكم ، يبين ذلك أن القائل لزيد على عشرة دراهم الا دانقا يحكم بأن له تسعة وخمسة دانق ولو سكت ثم قال بمصد مهلة طويلة أو من الغد الا دانقا لكان ذلك غير مؤثر ، وكان الاقرار بالعشرة المسكوت عنها ثابتا مستقرا ، فبطل ما قالوه " انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) أى أن ينوى باستثناءه حل اليمين ، قال فى الرسالة : ومن استثنى فلا كفارة عليه اذا قصد الاستثناء وقال ان شاء الله ووصلها بيمينه قبل أن يصمت والا لم ينفعه ذلك " انظر الفواكه ج ٢ ص ٥ .

ولا فرق فى النية بين أن تكون قبل الحلف أو فى أثناءه أو بعد تمامه فانه ينفعه على المشهور فى المذهب .

(٣) وفى " م " وما أشبه " وكلا اللفظين صحيح .

(٤) وهذا هو المشهور فى المذهب وذلك أنه لا يتعلق به الحكم ولا يتصور فيه رفع بالكفارة أو استثناء لأنه حلف بغير الله فهو ممنوع ولا كفارة فيه لأنه يمين تعمست عن اسم الله وصفاته فلم يلزم بالحنث فيها كفارة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " من حلف بغير الله فقد كفر ، وفى رواية فقد أشرك ، فهذا الحديث يدل على تحريم الحلف بغير الله وعدم اعتقاد اليمين به .

والآخر أن يكون يمينا بايقاع شيء معين أو بنذر معين فيلزم به تنفيذ ما حلف به كالطلاق ، والعتاق ، والمشى وغيره من نذر الطاعات ، ولا يرفع شيئا من ذلك استثناء^(١) ولا كفارة .

والألفاظ التي يحلف بها في القسم ، الأول قسمان أحدهما تجريد الاسم المحلوف به كقوله : والله لا فعلت ، والآخر زيادة عليه ، وهي ضربان : زيادة متصلة وزيادة منفصلة .

والمتصلة هي الحروف نحو والله ، وبالله ، وتالله ، وإيم الله ، ولعمر الله ، والمنفصلة ، هي الكلمة^(٢) نحو أحلف ، وأشهد ، وأقسم ، فهذه ان قرنهم بالله ، أو بصفات ذاته نطقا ، أو نية كانت أيانا .^(٤)

(١) يعني أنه قد تقرر في المذهب أن الاستثناء إنما يؤثر في الايمان التي تكفر وهي اليمين بالله ، والنذر المطلق ، وأما الطلاق ، والعتاق والمشى والنذر المعين فالمشهور أن الاستثناء فيه غير نافع ، لأن اليمين بغير الله غير مباح فلم يكن له حكم بخلاف اليمين بالله لأنه مباح فله حله بالاستثناء وأجاز أبو حنيفة والشافعي الاستثناء فيه كاليمين بالله كما أجاز المالكية أيضا الاستثناء بالافى الطلاق فقط . انظر شرح النووي لمسلم ج ١ ص ١١٩ .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٣ .

(٢) وفي " ز " والأخرى " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) وفي " م " ما بين القوسين ساقط " ويصح الكلام بدونها .

(٤) قال القاضي في الاشراف : اذا قال أقسم أو أقسمت فان قال بالله لفظا أو نية كان يمينا وان لم يلفظ به ولا نواه فليست بيمين ، والدليل على ذلك قوله تعالى : " وأقسموا بالله جهد أيمانهم " سورة النور آية ٥٣ ، قسمي القسم يمينا لأنه قسم على اسم الله تعالى فأشبه ما اذا علقه به نطقا لأن القسم كناية عن اليمين وما كان كناية عن الشيء كانت مقارنة النية فيه كالصرح أصله كناية الطلاق " انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٢٩ .

وان أراد بها غير ذلك أو أعراها^(١) من نية لم تكن أيماناً يلزم بها حكم ، ولفظ ماضيها كمستقبلها ، وليس من الايمان لا من ألفاظها ، ولا من معانيها تحريم^(٢) محلل ، أو حظره^(٣) كالمأكل ، والمشارب وغيرها ، الا في الزوجة فانه يكون طلاقاً وفي العبد والأمة ان أراد به العتق لزمه وان أراد التحريم من غير عتق لم يلزمه شيء .

فصل

والايمان على ثلاثة أوجه : لغو ، وغموس ، وعقد .
فاللغو والغموس لا كفارة^(٤) فيهما ، والعقد هو الذي يتعلق به الكفارة .

(١) قوله " أعراها " أي جردها عن النية فليست باليمين فلا يلزم بها حكم ، ولفظ ماضيها كأقسمت أو مستقبلها كأقسم في الحكم سواء .
(٢) يعني أن من حرم حلالاً أو حظرة على نفسه لم يحرم الحلال عليه بذلك سواء كان الذي حرمه طعاماً أو لباساً وغيرها لأن المحلل والمحرم هو الله فلا كفارة ويلزمه الاستغفار لأنه آثم بذلك ، ولأن التحليل أو التحريم ليسا من ألفاظ اليمين ولا يتضمن معانيها الا في الزوجة فانه اذا قال : زوجتي على حرام صارت حراماً عليه بائنة لا تحل له الا بعد ما يبيحها له ، وكذلك اذا قال لعبد أنت على حرام ونوى به العتق عتق أما اذا قال ذلك لأمة ونوى بها العتق فانه حراما تعتق عليه بذلك ويحرم عليه وطؤها الا بملك جديد ، أما اذا لم ينو العتق فلا يلزمه شيء الا الاستغفار وهي كتحريم الطعام والشراب .

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٤٢ ، الكافي ج ١ ص ٣٨٧ ، الشرح الداني ج ٤ ص ٤٣١ ،

(٣) وفي " م " حصره " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) أما لغو فلكونها غير منعقدة فلا كفارة فيه ولا آثم ، وأما الغموس فان كانت ماضية فهي حرام لأنها كذب محض متعمد فلا تؤثر فيها الكفارة ، وان كانت في المستقبل ففيها الكفارة في المذهب المالكي ويجب منها التوبة .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٢ .

واللغو هو أن يحلف على شيء يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين له خلافه ، وقيل هو القول لا والله ، وبلى والله الجارى على اللسان من غير قصد ، (١) والغموس (٢) هو الكذب فهذا أعظم من أن تكون فيه كفارة .

والمنعقد هو اليمين على مترقب (٣) يمكن اتمامها وحلها ، كان متعلقها من فعله (٤) أو من غير فعله ، ثم لا بد فيه من أحد أمرين ، بر ، (٥) أو حنث ، فالبر الموافقة ، والحنث المخالفة .

(١) وهو المشهور في المذهب لقول عائشة رضى الله عنها " اللغو في اليمين كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله " انظر البخارى مع فتح البارى ج ١ ص ٥٤٧ .
والراجع عند المصنف هو الأول قال : لغو اليمين أن يحلف على شيء يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين له أنه بخلافه سواء قصد أو لم يقصد " انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٣ .
والحاصل أنه لا كفارة في الجميع ، لقوله تعالى : " لا يؤاخذكم الله باللغو فـمـى أيمانكم " سورة البقرة آية ٢٥٥ . فقد دلت الآية على أن الله لا يعاقبكم عليها لأنها تجرى على السنة الناس عادة من غير قصد ولا عقد فلو وجبت فيه كفارة لشق على الناس وحصل الضرر وذلك منتهى شرعا .

(٢) يعنى أن الغموس وهى أن يحلف المرء متعمدا الكذب ، كأن يقول : والله لقد فعلت كذا وهو لم يفعل أو يقول لقد اشتريت كذا بألف مثلا وهو لم يشتريه .
وسمى غموسا لأنها تخمس صاحبها بالاثم ثم في النار ، ولا تجزى فيها الكفارة ، وإنما يجب فيها التوبة والاستغفار لأنها من الكبائر ولا سيما إذا كان يتوصل بها إلى أخذ حق امرئ بالباطل ، وهى المعنية بقوله عليه الصلاة والسلام : " من حلف على يمين صبر وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان " . متفق عليه . انظر البخارى مع فتح البارى ج ١ ص ٥٥٨ .

(٣) أى على المستقبل يعنى أن يحلف بالله على أمر في المستقبل أن يفعله أولا يفعله فبهي التي يمكن فيها البر أو الحنث وإذا حنث فعليه الكفارة .

(٤) كأن يفعل ما حلف على تركه كقوله والله لا أكلم زيدا فكلمه مختارا أو يترك حلف على فعله كقوله : والله لأضربن زيدا اليوم ولم يضربه مختارا إذا لم يمهله فقد حنث فيجب عليه كفارة اليمين أو من غير فعله نحو " والله ان زيدا لذهاب أو مريض فظهر خلاف ذلك .

(٥) وفى " ز برئ " ، وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

والكفارة تجب بالحنث دون البر، وصفة البر والحنث راجعة الى لفظ اليمين، فان كانت اليمين على نفى، فالحالف في الحال على بر^(١) وحنثه بايقاع ما حلف على نفيه، وان كانت على اثبات كان في الحال على حنث وكان بره بالايقاع، ومجموع ذلك أربعة ألفاظ للنفي لفظان، وهما: لافعلت، وان فعلت فالحالف بذلك على بر لأنه بالاقتفاء ما حلف عليه موافق^(٢) وللاثبات لفظان: وهما، لأفعلن وان لم أفعل، فالحالف بذلك في الحال على الحنث^(٣) لأنه بانتفاء ما حلف عليه مخالف، وبره بأن يفعل الا أن الكفارة لا تلزمه الا أن يبيئن من البر^(٤) فيتحقق الحنث .
وتجب بالمخالفة سهوا، أو عمدا، أو خطأ^(٥)، أو قصدا، الا أن يكره على اليمين

(١) أى على براءة الأصلية فلا يلزمه شيء حتى يفعل ما حلف على نفيه كقوله : واللله لا أدخل دار زيد فهو على بر حتى يدخلها فيحنث وتلزمه الكفارة مطلقا سواء كان ناسيا أو مكرها أو متعمدا وهذا عند المالكية، وهذا اذا أطلق في يمينه ولم يقيد به بالاختيار، وقال بعض العلماء ان النسيان والاكره لا يقع به الحنث .
انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) أى موافق للواقع الذى هو عليه .

(٣) أى تلزمه كفارة اليمين حتى يفعله فيبر، كقوله : لأضربن زيدا فهو على الحنث حتى يضربه فيبر .

(٤) أو ينوى عدم الفعل وهذا اذا أطلق في يمينه، وأما اذا ضرب لفعله مدة معلومة فيكون على بر حتى تنضى تلك المدة ولم يفعل فيحنث وتلزمه الكفارة .

(٥) هو المشهور في المذهب، قال القاضى فى الاشراف : واذا حلف لأفعل شيئا يميننا مطلقة غير مقيدة ففعله ناسيا حنث لأن اطلاق اليمين تعم جميع الوجوه التى يقع الفعل عليها فيعم العمد والسهو، وخالف فى ذلك أبو بكر بن العربي من المالكية والشافعية وقالوا أنه لا يحنث فى السهو والنسيان والاكره، لقولهم عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

ولعل هذا هو الأقرب الى الصواب، وذلك أن الحديث يدل على أن الناسي

والمخطئ والمكره معفو عنهم فلا كفارة لأنه غير آثم . انظر الاشراف : ج ٢ ص ٢٣٩ .
والحديث رواه ابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والطبرانى والبيهقى والحاكم، وقد اختلف فى حسنه وضعفه .

أو يكون أمرا مضطرا اليه لا يمكنه الا تفكاك منه فلا يحنت في ذلك القدر دون ما زاد عليه ،
 كالحالف لا ألبس ثوبا هو لا بسسه ، ولا أدخل دارا هو فيها ، ولا أركب دابة هو عليها ،
 فيلزمه النزع في أول أوقات الامكان ، فان زاد على ذلك مع الامكان حنت .
 وأعداد ^(١) الكفارة ^(٢) معتبرة بالايان دون متناولها ، فاذا حلف يميناً واحدة
 على عدة أشياء حنت بفعل واحد منها ، ولزمته الكفارة بذلك ، ثم لا شيء عليه
 في باقيها ^(٣) ، وان حلف على شيء واحد بأيمان عدة قاصدا بها الاستثناء دون التأكيد
 والتكرار ، فاذا حنت كان عليه من الكفارات بأعداد أيمانه .

فصل

ويعتبر في اليمين ثلاثة أشياء ، أولها : النية فيحمل ^(٤) عليها اذا كانت

فصل فيما يعتبر في الأيمان

(١) يعني أن أعداد الكفارات متعلقة بأعداد الايمان دون ما يقع عليها هذه
 الايمان .

قال ابن جزى : لا خلاف أن من حلف على أمور شتى يميناً واحدة أنه تلزمه كفارة
 واحدة ، وأن من حلف على شيء واحد أيمانا كثيرة أنه تلزمه كفارة لكل يمين ،
 فان كان على شيء واحد مرارا كثيرة كقوله : والله والله والله ففى كل يمين
 كفارة الا اذا أراد التأكيد وهو المشهور في المذهب .

انظر القوانين ص ١٨٦ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٣٠ .

(٢) وفي " ز " الكفارات .

(٣) وذلك كأن يقول والله لا دخلت الدار ، والله لا كلمت زيدا ، والله لا شربت
 لبنا فهذه الأيمان مختلفة يحنت بفعل واحد من المحلوف وتلزمه كفارة واحدة ،
 فان أخرجها ثم حنت لزمته كفارة أخرى قياسا على من وطء في رمضان ثم كفر
 ثم وطء مرة أخرى فعليه كفارة أخرى .

(٤) وفي " م " فيعمل عليها .

ما يصلح أن يراد اللفظ^(١) بها ، كانت مطابقة له أو زائدة^(٢) فيه أو ناقصة عنه — بتقييد مطلقة ، أو بتخصيص عامه ، فان عدم الحالف تحصيلها^(٣) نظرا لسبب المثير لليمين ليصرف^(٤) منه ، فان عدم أجرى اللفظ على ما يقتضيه اطلاقه في عرف اللغة ، وعادة التخاطب دون عادة الفعل^(٥) وذلك كالحالف لا أكل رؤوسا ، أو بيضا ، أولا أصبح^(٦)

(١) يعني أنه على مقتضى نية الحالف اذا كان اللفظ يحتملها ونوى ذلك سواء كان اللفظ يطابق مانوى أو زائدا عنه أو ناقصا عنه فتتعلق يمينه بما نواه كان النية مفوظ به حيث احتمله اللفظ فتقدم نيته على عموم لفظه ، أى فان حلف أن لا يأكل ونوى بذلك أنه لا يأكل السمك حمل نيته على ذلك ، وكذلك لو قال نويت بيمينى لا أكل مع فلان ، أو قال والله لا أكلن ونوى أنه يأكل اللحم .
(٢) وفى " م " أوزيادة " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز .

(٣) يعني أنه ان عدم النية يرجع الى السبب المثير لليمين لأن السبب يدل على مراد المتكلم ، فمن قال : والله لأسفرن غدا فسا فر قبله قد بر فى يمينه اذا كان السبب يقتضى تعجيل سفره .

(٤) وفى " ز " ليغرب منه " وهذا تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٥) يعنى بمادة الفعل صورة وقوعه فى الوجود ، قال القاضى فى الاشراف اذا خلف لا أكل رؤوسا أو لحما أو ما أشبه ذلك فان كانت له فيه نية عينها والا حنث بأكل ما يتناوله الاسم ولا يعتبر عرف الفعل اذا لم يقارنه عرف التخاطب والاعتبار حينئذ للسبب مع النية فاذا لم يكن له نية اعتبر السبب يستدل به على النية ، وعند أبى حنيفة والشافعى أنه يراعى العرف ، فقال أبوحنيفة اذا حلف الا يأكل الرؤوس يحنث بأكل رؤوس الغنم والبقر دون الابل وغيرها ، وقال الشافعى يحنث بأكل رؤوس الابل أيضا .

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٤٠ ، فتح القدير ج ٤ ص ٣٠٤ ، قليوبى وعميرة : ج ٤ ص ٢٧٩ .

(٦) وفى " م " ولا أصبح " وهذا تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

فى نهر أو غدير، فان قصد معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص، أو معنى خاصا وعبر عنه بلفظ عام حكم بنيته اذا قارنها عرف التخاطب، كالحالف لا أشرب لفلان ماء^(١) يقصد قطع المن فانه يحنت بكل ما ينتفع به من ماله، وكذلك لا ألبس ثوبا من غزل زوجته يقصد قطع المن دون عين المحلوف^(٢) عليه، وقد قال ابن القاسم يؤخذ الناس فى الطلاق بالفاظهم.

(١) يعنى أنه لو من عليه أحد باحسانه فقال: والله لا أشرب لفلان ماء ويقصد بذلك قطع منتفعه عليه يحنت بأكل خبزه وركوب دابته وبكل ما ينتفع به من ماله، وهو المشهور فى المذهب.

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٣٣.

(٢) يعنى أنه اذا قصد عين المحلوف لا يحنت الا بلبس ثوب من غزلها ولا يحنت بالانتفاع بما وراء ذلك من مالها، أما اذا قصد قطع المن فيه يحنت حتى انتفع بشئ من مالها، لأن المفهوم من هذا القول قطع المن عنه من طريق التنبيه دون الاقتصار على مانص عليه فوجب تعلق اليمين بجميع ذلك. كقوله تعالى: "ولا تقل لهما أف" لما كان المقصود منه التنبيه على الأذى تعلق النهي بجميعه دون مانص عليه من قول أف.

وقال أبو حنيفة والشافعى لا يحنت الا بما تضمنته يمينه سواء قصد به قطع المن أم لا، ولو قال لا أشرب لفلان ماء فانه لا يحنت الا بما تضمنه لفظ يمينه وهو الماء، وكذلك لو حلف لا يشرب من ماء المطر فجرت النهر بما المطر فشرب لم يحنت.

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٣٣، فتح القدير ج ٤ ص ٤١٢، قليوبى وعيرة ج ٤ ص ٢٨١.

(٣) وفى "ز" لفظ "قد" ساقط وتصح العبارة بدونه.

" فصل "

والكفارة أربعة أنواع : (١) اعتاق ، وإطعام ، وكسوة ، وصوم .
 فالإطعام والكسوة ، والاعتاق مخير^(٢) فيهما ، أيهما شاء أن يخرج جازم —
 القدرة على مأمعه ، ولا يجزئه الصوم مع القدرة على واحد منها ، والإطعام^(٣) والكسوة
 لعشرة مساكين ، والعدد فيهما مستحق^(٤) ، ولا يجوز النقصان منه ، ولا الزيادة عليه^(٥) ،
 وهو بالمدينة مد بالأصفر^(٦) ، وبالأصغار وسط مع الشبع وهو رطلان بالبغدادى ،

" فصل فى أنواع الكفارة "

- (١) أى فى حق الحر القادر ، وأما العبد فليس له أن يكفر إلا بالصيام إلا أن يأذن سيده فى الإطعام أو الكسوة .
- (٢) وهذا باتفاق جمهور العلماء لأنه مفهوم من نص القرآن وهو قوله تعالى : " فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة " سورة المائدة آية ٨٩ ، فمقتضى هذه الآية التخيير بينها ، أما الصيام فترتب بعد العجز عن جميعها ولا يجزئ الصوم إلا إذا لم يجد شيئاً مما ذكر .
- (٣) وفى " ز " فلا طعام .
- (٤) وهو المشهور فى المذهب أن عدد المساكين شرط فى الأجزاء ، لقوله تعالى : " فكفارته إطعام عشرة مساكين " فأعتبر الإطعام بكونه لعدد مخصوص فوجب استيفاؤه بحق الظاهر من اللفظ فإن صرف جميعها إلى واحد فبقية الغرض مستحق عليه .
- وقال أبو حنيفة : إن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم نصف صاع جاز ، لأن المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد فى كل يوم .
- انظر فتح القدير ج ٤ ص ١٠٦ ، الإشراف ج ٢ ص ٢٤٤ ، الفواكه ج ٢ ص ٨ ، الكافى ج ١ ص ٣٩٠ .
- (٥) لا تجوز الزيادة بنية أنه من الكفارة لأنها زيادة على الشرع ، وأما إذا كانت الزيادة تطوعاً فلا بأس .
- (٦) المنراد بالأصفر القمح ، وأما المد فهو مد النبى صلى الله عليه وسلم لأن ذلك يجزئ بالمدينة لأن قوت أهلها لا يزيد عليه . وغير المدينة يجب الوسط لا من أدنى ولا أعلى ما يشبع وذلك رطلان بالبغدادى وهو أصغر من الرطل المصرى بيسير .
- انظر الإشراف ج ٢ ص ٢٤٤ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٦ .

وشئ من الادم (١) ، والكسوة (٢) أقل ما تجزئ به الصلاة ، ولا يجوز صرفها الا الى
الاحرار (٣) من المسلمين الفقراء ويعطى الصغير المغتدى بالطعام ما يعطى الكبير .
وأما الاعتاق فتحرير رقبة مؤمنة (٤) سليمة (٥) من العيوب ، والكبيرة أحب اليها

(١) وفى " ز " وشئ من الأدم " وهما متقاربان .

يعنى أنه يندب أن تكون مع الطعام شئ من الادم من تمر ، أو زبيب أو لحم أو غير ذلك .

(٢) يعنى بالكسوة التى تجزئ فى الكفارة ما يصح أن يصلى فيه ، وهذا تنبيه

على المذهب المخالف ، فقد قال الأحناف والشافعية : يجزئ من ذلك أقل

ما ينطلق عليه اسم الكسوة ، من ازار ، وقميص ، وعامة ونحو ذلك ،

قال الدردير : للرجل ثوب ، وللمرأة درع سابغ وخمار "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٧ ، كفاية الأخيار ج ٢ ص ١٥٥ .

(٣) يعنى أنه تشترط فيمن تصرف له الكفارة أن يكون حراً ، مسلماً ، فقيراً ، أما

الاشتراط الفقر فمتفق فيه فان دفعها للغنى عالماً بغناه لم يجزه ، وأما الاسلام

والحرية فلم يشترطهما أبو حنيفة بناء على أن استحقاق ذلك عنده بالفقر

لجواز دفعها الى الفقراء من أهل الذمة .

انظر مختصر خليل ص ٩٦ ، فتح القدير ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) وهو قول جمهور العلماء قياساً على كفارة القتل .

ان تقول الآية : " ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة " سورة النساء آية ٩٢ .

وأما أبو حنيفة فلم يشترط الايمان فيجزئ الاعتاق الرقيق ولو كان كافراً

بالاتفاق الوارد فى الآية ان تقول " فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط

ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة " سورة المائدة آية ٨٩ .

(٥) وهذا شرط فى الرقبة حملاً للفظ على المتعارف .

قال الدردير : أو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب كالظهار ، فلا يجزئ مقطوع يمد

أو رجل أو أصبح أو أعسى أو أبكم أو أصم "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٧ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٢٩ .

من الصغيرة وخالية من شركة ، أو عقد عتق ^(١) ، أو استحقاقه ، ويجمعه خمسة شروط :

أحدها : أن تكون مؤمنة ،

والثاني : أن تكون سليمة .

والثالث : أن تكون كلها ملكا للمكفر .

والرابع : ألا يكون فيها عقد من عقود العتق ،

والخامس : ألا يستحق اعتاقها حين ملكها بجهة غير الكفارة ، من نذر أو قرابة .

وأما الصوم فثلاثة أيام يستحب متابعتها ويجزئ تفريقها ^(٢) ، وفي تقديم الكفارة على الحنث روايتان ^(٣) ، ويستوى في ذلك ^(٤) أنواعها .

(١) أى كالمدير أو أم ولد لم يجزئه ، وكذلك المستحقة للعتق بالملك كأبيه أو أمه .

(٢) وهو المشهور في المذهب .

قال في الرسالة : فان لم يجد ذلك ولا اطعام فليصم ثلاثة أيام يتابعهن فان فرقهن أجزأه .

انظر الفواكه ج ٢ ص ١٠ .

(٣) والمشهور في المذهب اجزاؤها قبل الحنث .

قال في الرسالة : وله أن يكفر قبل الحنث أو بعده وبعد الحنث أحب اليينا . وهذا خلافا لأبي حنيفة لأنه يرى أن الكفارة لا تصح الا بعد الحنث ، ودليل المالكية قوله عليه الصلاة والسلام : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير .

انظر الفواكه ج ١ ص ٤٢٩ ، مختصر خليل ص ٩٦ ، فتح القدير ج ٤ ص ٣٦٧ ، الكافي ج ١ ص ٣٩١ .

والحد يث متفق عليه . انظر فتح الباري ج ١١ ص ٥٧٧ . انظر فتح القدير ج ١١ ص ٥١٧ .

(٤) أى يستوى في وقوعها قبل الحنث وبعده جميع أنواع الكفارة حتى الصيام .

" فصل فى النذر "

النذر^(١) على وجهين ، مطلق ، ومقيد ، فالمطلق ما استقل^(٢) بنفسه عن شئ يتعلق به .

والمقيد ما يتعلق بما ذكرناه ، لقوله : عقيب النذر ، ان شفى الله مرضي أو قدم غائبي ، فالأول يلزم باطلاقه^(٣) ، والثاني عند وجود شرطه^(٤) ، وسواء كان شرطه

(١) النذر لغة : التزام خيرا أو شرا ، وفى الشرع التزام مسلم مكلف قرية بلايمين ، ولو بالتعلق على المعصية أو غضبان . كقوله : لله على صوم شهر كذا ، ان جاءنى زيد ، أو ان قتلت فلانا " وأما حكمه فجائز .

انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٦١ .
والأصل فى مشروعيته قوله عليه الصلاة والسلام : " من نذر أن يطيع الله فليعطه " ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه " رواه البخارى .

انظر فتح البارى ج ١ ص ٥٨١ .
(٢) أى لم يتعلق بالشئ كقوله : لله على نذر ولم يسم شيئا ، وهذا يلزمه كفارة يمين ، لقوله عليه الصلاة والسلام : من نذر ولم يسم فكفارته كفارة يمين " قال الصنعانى : اسناده صحيح . انظر سبل السلام ج ٤ ص ١١٢ .

(٣) أى يلزمه ما عينه ان كان قد عين طاعة ، كقوله : لله على نذر صلاة ركعتين ، أو صيام شهر مثلا ، فان لم يمين شيئا بأن قال : لله على نذر ولم يسم لزمه كفارة .

(٤) أى سواء كان الشرط مباحا أو محرما ، كقوله : لله على نذر صلاة ان نجحت فى الامتحان ، والمحرّم كقوله : ان قتلت فلانا أو ضربته فعلى صوم كذا ولكن يحرم عليه الاقدام على تحصيل الشرط ، وليكفر عن نذره كفارة يمين عند حصول شرطه ، أما اذا لم يحصل الشرط فلا شئ عليه ،

قال فى الرسالة : من نذر معصية من قتل نفس ، أو شرب خمر ، أو شبهة أو مالىس بطاعة ولا معصية فلا شئ عليه ، ويستغفر الله "

انظر الفواكه ج ٢ ص ١٣-١٤ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٦٢ .

مباحاً^(١) ، أو محظوراً ، أو قرية ، أو معصية ، كان فعلاً للنادر^(٢) أو لغيره من المباد ، أو من الله تعالى .

والنذر نوعان مجهول ومعلوم ، فالمجهول ما لا يتبين نوعه ، مثل أن يقول : لله علىّ نذر ولا يتبين ماهو ، فهذا فيه كفارة يمين^(٣) .

والمعلوم ما يبين مخرجه لفظاً أو نية^(٤) ثم لا يمدوا ما يمين^(٥) من ذلك أحد أربعة أنواع ، إما طاعة أو معصية ، أو مكروهاً أو مباحاً ، ولا يلزم منها إلا الطاعة ، ويسقط ما عداها .

ولانذر في غير الملك إلا بشريطة^(٦) ، ولا اعتبار بخلاف الوجوه التي يقع النذر عليها من لجاح^(٧) أو تبرم أو غضب أو غير ذلك * ومن حلف بصدقة ماله كله أو نذره

(١) لقوله : لله علىّ نذر صوم ان لم أركب هذه السيارة وهذا الشيء عليه ان لم يفعل .

(٢) كأن يقول : لله علىّ نذر أن أمشي الى المدينة المنورة ، أو فعل لغيره كقوله .

لله علىّ نذر صوم ان ضرب محمد زيدا ، أو من فعل الله كقوله : لله علىّ

نذر صوم شهر ان شفاني الله .

(٣) وهو المشهور في المذهب .

قال القاضى فى الاشراف : اذا قال : علىّ نذر ولم يسم انعقد نذره ولزمه كفارة يمين *

انظر الاشراف : ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٤) كقوله : علىّ أن أصوم يوماً ، أو نية كقوله : لله علىّ نذر ونوى فى نفسه صدقة

أو صوم .

(٥) وفى " م " ما يمين من ذلك * ولللفظان متقاربان .

(٦) يعنى أنه لو قال لله علىّ نذر أن أتصدق بشجرة العنب الفلانية وكانت هذه

الشجرة ملوكة لغيره ، أو قال أن أعتق سميذا وكان هذا العبد ملكاً لغيره فإن

نذره لا ينعقد الا اذا شرط ذلك على امتلاكه اياه فيلزمه عند وجود الشرط ، والا فعليه

كفارة اليمين * انظر حاشية الدسوقي : ج ٢ ص ١٧١ .

(٧) ونذر لجاح هو نذر مكرر ، كقوله لله علىّ أن أصوم فى كل شهر خمسة عشر يوماً ، أما

نذر تبرم فهو أن يكون له دابة تغيظه فينذر أن يذبحها لله اذا كانت مما يذبح

أو أتصدق بها لله اذا كانت مما لا يؤكل فيلزمه الوفاء ، لأنه نوع من النذر فلا يعتبر

بالصفة التي وقع فيها . انظر الاشراف : ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

لزمه ثلثه^(١) يوم حلف^(٢) لا يوم حنث ، ويلزم نذر المشي الى بيت الله في حج أو عمرة معينة ان عينه أو مطلقا ان أطلقه^(٣) ، ويلزم المشي في الحج الى آخر طواف الافاضة وفي العمرة الى انقضاء السعي ، وان ركب في بعضه لمذرع عاد قابلا لفلق^(٤) المشي وأهدى الا أن يكون من الكبر أو المرض بحيث لا يطيق الرجوع فيجزئه الهدى الا أن يكون الذي ركب يسيرا ، فيغنيه الهدى عن العودة^(٥) .

ومن نذر المشي الى مسجد الرسول أو الأقصى لصلاة فيهما لزمه^(٦) ومن نذر

(١) وهو المشهور في المذهب .

قال القاضي : اذا قال مالي في سبيل الله أو صدقة لزمه اخراج الثلث للعموم الظواهر في الوفاء بالنذر ، لحدیث كعب بن مالك ، عند ما قال : ان من توبتي أن انخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك * رواه البخاري .

انظر فتح الباري ج ١ ص ٥٧٢ ، الاشراف ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٢) وقوله : يوم حلف أى يلزمه ثلث ماله يوم حلف سواء زاد المال بعد ذلك أو نقص ، كأن يملك ستين دينارا يوم حلف أو نذر وأربعين يوم حنث فيلزمه عشرون دينارا وكذلك العكس .

(٣) يعني أنه ان عينه في الحج أو العمرة فيلزمه ما عين وان أطلق فلم بنو أحد هما فله الخيار في الحج أو العمرة وهو المشهور في المذهب . حاشية المدوى ج ٢ ص ٣٠ .

(٤) أى مشي في نظير ماركبه وركب في نظير ما مشى فقد جمع من الحجين أو العمرتين ماشيا في الكل .

(٥) وفي " م " عن العمود " ولعل الصحيح هو ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٦) يعني أنه اذا نذر المشي الى مسجد الرسول بالمدينة أو المسجد الأقصى للصلاة فيها لزمه ذلك أى المشي ، وهذا خلافا للمشهور ، والمشهور فنى المذهب أنه ان شاء أتاها راكبا أو ماشيا ، قال في الرسالة : ومن نذر مشيا الى المدينة ، أو الى بيت المقدس أتاها راكبا ان نوى الصلاة بمسجديهما والا فلاشيء عليه " لأنهما من المساجد التي تشد اليها الرحال ، وتضاعف فيها الحسنات لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تشد الرحال الا في ثلاثة مساجد ، مسجدى هذا والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى " انظر الفواكه ج ١ ص ٢ ، الشرح الصفيير : ج ٢ ص ١٦٤ ، حاشية المدوى ج ٢ ص ٣٢ ، والحدیث رواه مسلم . انظر شرح النووي ج ٩ ص ١٦٨ .

ذبح ابنه في يمين أو على وجه القرية فدى عنه هدياً^(١) ، وإن نذره مجرداً لم يلزمه ،
ومن نذر هدياً من مال غيره فلا شيء عليه^(٢) ، ويلزمه^(٣) نذر ماله فيهديه إن كان يهدي
مثله أو يبيعه إن كان مالا يهدي مثله ويصرف ثمنه في هدي .

(١) لأن الهدى فداء عن الابن كان معهوداً في الشرع ، لقوله تعالى : " وفديناه
بذبح عظيم " سورة الصافات آية ١٠٧ -

انظر الفواكه ج ١ ص ٣٦ ، مختصر خليل ص ١٠٢ .

(٢) أي مجرداً عن نية القرية أو اليمين فلا شيء .

(٣) وهذا باتفاق العلماء لقوله عليه الصلاة والسلام : " لا نذر في معصية ولا فيما
لا يملك ابن آدم " إلا إذا أراد النذر التزام ذلك إن ملكه ويكون في باب الطلاق
والعتق قبل الملك فيصح .

(٤) أي يلزمه نذر ماله إن كان مالا يهدي مثله كالابل والبقر والغنم ونحو ذلك ، وإن
كان مالا يهدي بمثله كالحمار والدار وغير ذلك ، فيبيعه ويصرف ثمنه في شراء
الهدى ،

قال مالك في المدونة : من حلف أو نذر فقال : داري هذه هدي ، أو يبيعي هذا
أو دابتي هذه هدي فإن كان ذلك الذي حلف عليه أو نذره مالا يهدي أهله
بمعيته إن كان يبلغ وإن كان مالا يهدي باعه واشترى بمثله هدياً " .

انظر المدونة ج ٢ ص ٩١ .

* كتاب الضحايا والعقيقة ————— *

والأضحية سنة مؤكدة ^(١) يخاطب بها كل قادر ^(٢) عليها الا الحاج بمنى .
وهى اراقة دم كامل ^(٣) لكل مضح منفرد ^(٤) به غير مشارك فى ثمنه ، وان ضحى رجل
بأضحية واحدة عنه وعن أهل بيته بغير عوض جاز ، ولا يكون الا من بهيمة الأنعام .
وأفضل الأجناس منها ، الغنم ^(٥) ثم البقرة ثم الابل ،

(١) الأضحية بضم الهمزة وكسرهما ، هى ما يتقرب بذبحه من الأنعام فى أيام عيده
الأضحى ، وسمى بذلك لأنها تذبح يوم الأضحى وقت الضحى ، وسمى يوم الأضحى
من أجل الصلاة فيه والذبح فى ذلك الوقت .

وأما حكمها فهى سنة مؤكدة على المشهور فى المذهب ، والدليل على ذلك قوله
عليه الصلاة والسلام : " اذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أعدكم أن يضحى
فليمسك عن شعره وأظفاره " رواه مسلم . انظر شرح النووى ج ٣ ص ١٣٩ .

(٢) يعنى من يستطيع ذلك ان كان مسلماً حراً ، ويضحي عن نفسه وعن من تلزمه
نفقته من أقاربه دون أن يشتركو معه فى الثمن ، الا الحاج بمنى ،
قال خليل فى مختصره : سن لحر غير حاج بمنى ضحية " وهو المشهور فى
المذهب ، لأن الحاج ان كان قادراً فأراد التقرب الى الله فليقترب بهدى لأنه
المشروع فى ذلك الوقت لفعله صلى الله عليه وسلم .
انظر مختصر خليل ص ٩٣ .

(٣) وقوله " دم كامل ، أى حروف كامل أو غيره من الأنعام ولا يجزئ الا شترًا
الاثنين فأكثر بأن يدفع كل بعض الثمن .

(٤) يعنى أن المشاركة فى ذلك ممنوعة لأن التقرب بالذبح واراقة الدم وذلك لا تبطل
الا أنه يجوز أن يذبح الرجل عن نفسه وعن أهل بيته كبشاً واحداً ، لأن الشراكة
فيها فى الأجر جائزة دون الشراكة فى ثمنها " .

(٥) والدليل على أفضليته حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكفأ الى كبشين
أقرنين أحلمين فذبحهما بيده " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ١ ص ٩ .
والاقتداء به صلى الله عليه وسلم أولى لأن عدوله بالغنم عن الابل والبقر مع تمكنه ==

والفجول من كل جنس أفضل^(١) من الاناث.

وسنمها من الضأن الجذع^(٢) وما سواه الثنى ويتقى فيها كل عيب ينقص^(٣) اللحم أو مرض الحيوان وذلك كالأعوى وهين العور، والمجفأ^(٤) والظلع^(٥)، وقطع بعض الأعضاء المأكورة أو نقصائه في أصل الخلقة وكذلك الشديدة المرض والمكسورة القرن ان كان يدمى^(٦).

ومحلها^(٧) الأيام المعلومات، وهى ثلاثة أيام يوم النحر وثانيه وثالثه، فأما رابعة فليس من المعلومات وتعجيلها يوم النحر أفضل.

= منهما دليل على أن الغنم أفضل من الابل والبقر، والمراد بالأقرنين أى ماله قرن، وبالأملحين أى ما يخالط بياضه سواد.

(١) لفعله صلى الله عليه وسلم لأنه انما ضحى بكبش ولم يرو عنه أنه ضحى بنفحة، قال فى الرسالة: وفحول الضأن فى الضحايا أفضل من خصيانها، وحصانها أفضل من اناثها واناثها أفضل من ذكور المعز ومن اناثها * انظر الفواكه ج ٢ ص ٤٤١.

(٢) الجذع من الضأن ماله سنة كاملة، والثنى من المعز ماكمل سنة ودخل فى الثانية دخولا بينا.

(٣) وفى "م" نقص اللحم * والأنسب ما أثبتناه من نسخة "ز".

(٤) المجفأ: بفتح العين وكسر الجيم هو الضعيفة الهزيلة للكبر أو مرض.

(٥) الظلع: العرجاء البين عرجها وهى التى لا تلحق الغنم، اما اذا كان عرجها خفيفا لا يمنعها من السير أجزاء،

قال فى الرسالة: ولا يجوز فى شئ من ذلك عوراء ولا مريضة، ولا العرجاء البين عرجها، ولا المجفأ التى لا شحم فيها، وتبقى العيب كله، والمشقوقة الأذن الا أن يكون يسيرا، وكذلك القطع أى قطع الأذن، ومكسورة القرن ان كان يدمى فلا يجوز وان لم يدم فذلك جائز * انظر الفواكه ج ١ ص ٣٩٢.

(٦) وقوله "يدمى" أى يخرج منه الدم.

(٧) يعنى وقتها المعلومة هى ثلاثة أيام وأولها يوم النحر وآخرها اليوم الثالث، ==

ويستحب أن يلي ذبحها^(١) أن كان ممن يحسن الذبح وإن استتاب فيها من هو من أهل القرية أجزأه .

وذلك المسلم العاقل فقط حراً كان أو عبداً رجلاً أو امرأة بالغاً أو مراهقاً ، ووقتها بعد الصلاة والخطبة ، وبعد ذبح الإمام أن كان ممن يظهر^(٢) النحر وذلك الأولى به والا فليتحرك الناس وقت ذبحه أو ذبح أقرب أئمة البلد اليهم ، ثم أن بان لهم الغلط في تحريمهم فلا شيء^(٣) عليهم ، ويسمى عند ذبحها ويكبر

= قال في الرسالة : وأيام النحر ثلاثة يذبح فيها أو ينحر إلى غروب الشمس من آخرها وأفضل أيام النحر أولها * انظر الفواكه ج ١ ص ٣٩٣ .

(١) يعني أنه يستحب أن يلي المضحى ذبحها أن كان ممن يحسن الذبح لفعله عليه الصلاة والسلام ، لأنه كان يتولى ذبح أضحيته بنفسه والاستنابة فيه جائز أن كان من أهل القرية يعني المسلم بخلاف الكافر فإنه لا يجزئ .

(٢) يعني أنه لا يجوز النحر قبل نحر الإمام إذا كان ممن يظهر ذبح أضحيته ، ومن نحر أو ذبح قبله أعاد ،

قال في الرسالة : ومن ذبح قبل أن يذبح الإمام أو ينحر أعاد أضحيته ، ومن لا امام لهم فليتحركوا صلاة أقرب الأئمة اليهم وذبحه * .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٤٤٣-٤٤٤ ، الاشراف ج ١ ص ٢٤٩ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٣٩٠ . والأصل في ذلك حديث أبي بردة أنه ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعبد ، ولقوله عليه الصلاة والسلام * من ضحى قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين * متفق عليه . انظر مسلم شرح النووي : ج ١ ص ١١٢ .

(٣) يعني أنه إذا أخطأ بعد الاجتهاد والتحري لذبح أقرب الامام اليه فبان خطأه فلا شيء عليه ، ويذكر اسم الله عند الذبح ويقول : بسم الله والله أكبر ، ويستحب أن لا يزيد في هذه المواطن الرحمن الرحيم لأن هذا ليس موضع الرحمة في حق البهيمة .

ولا يباع ^(١) شيء منها ولا يعاوش ^(٢) به لجار ولا يصرف في ماعون ^(٣) ولا غيره ، ويجوز أن يطعم الغنى والفقر ويأكل منها المضحي ويدخر القدر الذي يجوز أكله ^(٤) .

فصل

والحقيقة ^(٥) سنة مستحبة ^(٦) غير واجبة وهي شاة كاملة عن كل مولود ذكررا

(١) يعني أنه لا يجوز بيع شيء من الأضحية ، ولأن يبدل لشيء منها بعد الذبح مجانسا للمبدل منه سواء كان جلدا ، أو لحما ، أو عظما ، وذلك كأن يبدل لحم ضأنه بلحم ماعز أو بقر ، لأنها قريبة والقرب لا تقبل المعاوضة ، ويستثنى من ذلك المتصدق عليه والموهوب له فيجوز لهما ما فضل منه من اللحم وغيره .

(٢) يعني أنه لا يجوز المعاوضة به وإذا وقعت المعاوضة بالبيع مثلا أو الابدال فسخ إن كان المبيع قائما فان فات وجب التصديق بثمنه .
انظر الخرشى ج ٢ ص ٤٤ ، الفواكه ج ٢ ص ٤٤٥ .

(٣) وقوله : في ماعون أى فيما يستعان به ولا غيره ، ولا يعطى لجزار أجرته منها .
(٤) أما القدر الذى يجوز أكله فالمشهور فى المذهب أنه لا حد لما يطعم منه إلا أنه يستحب له أن يأكل ثلثه ويهدي ثلثه على الأقارب ويتصدق على الفقراء ويدخر ثلث الباقي .

لحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ، كلوا وتزودوا وأدخروا وفى رواية وتصدقوا . رواه مسلم .

انظر شرح النووي ج ١٣ ص ١٣١ .

(٥) الحقيقة مأخوذ من العق وهو القطع ، ولذلك يقال لمن أساء الى والديه عاق لأنه قطع رحمه وسمى بها الشاة التى تذبح عن المولود فى سابع يومه لأنه يقطع حلقتها بالذبح ، وقد يطلق على شعر المولود .

(٦) وهو المشهور فى المذهب . قال مالك فى الموطأ : والحقيقة مستحبة لم يزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها ، وقد علق عن حسن وحسين ابني فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على أنها مستحبة قوله عليه الصلاة والسلام " من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل " انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٩ ، المقدمات ج ٢ ص ٣٤ ، الفواكه ج ١ ص ٤٠٧ .

كان أو أنثى (١) ، ووقتها سابع يوم الولادة فان فاتت بفواته ، وقيل السابع الثاني (٢) .

ويحسب السابع اذا سبقت الولادة فجره (٣) ، وان تأخرت عنه ألغى وحسب غده ، وسنتها في الجنس والسن واتقاء المييب ووقت الذبح من اليوم (٤) وجواز الأكل (٥)

(١) والمعنى أنه لا فرق بين الذكر والانثى لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا كبشا " وحد يث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والاناث " وقال القاضى فى الاشراف : أنه ذبح يتقرب به فلم يتفاضل فيه الذكر والانثى كالأضحية "

انظر الزرقانى ج ٣ ص ٩٧ ، نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٢٧ ، الاشراف : ج ٢ ص ٢٦٢ . والدليل على أنها مستحبة لقوله عليه الصلاة والسلام : " من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل " رواه مالك فى الموطأ . انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) يعنى أنه يستحب أن يذبح العقيقة عن الغلام يوم سابعه فان لم يتهياً يوم السابع فيوم الرابع عشر ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك فيسقط الطلب بها .

(٣) يعنى أنه لا يحسب اليوم الذى ولد فيه الا اذا كان ولادته قبل الفجر أو مع الفجر ويكون ذلك اليوم يوم الأول من ولادته .

(٤) يعنى بعد طلوع الشمس فى وقت الضحى على وجه الاستحباب ويكره من بعد الزوال الى غروب الشمس ، ولا يجوز ذبح شاة معيبة لأنه لا يجزئ فيها من الذبائح الا ما يجزئ فى الأضحية ، فلا يكون الشاة عوراء ولا عرجاء أو غير ذلك من العيوب ، وقد ذكر ذلك فى كتاب الأضحية .

(٥) يعنى أنه يجوز أكل لحم الأضحية والعقيقة وكسر عظامها وذلك مخالفة لأهل الجاهلية لأنهم كانوا لا يكسرون عظامها مخافة أن يصيب الولد مكروه .

سنة الأضحية وكسر عظامها مباح غير ممنوع ولا مندوب ، وحلاق رأس المولى —
 والتصدق بوزنه جائز ^(١) لمن أراد ، وطمطخه بالدم ممنوع ، وأبداله بالخلوق جائز ،
 والختان واجب ^(٢) بالسنة في الذكور ومثله الخفاض في الإناث وليس بواجب وجوب
 فرض .

(١) ويستحب أن يتصدق بوزن شعره ذهباً ، أما طمطخ رأسه بالدم فممنوع
 لأنه من فعل الجاهلية ويجعل بدلاً منه خلوقاً كالطيب والزعفران إذا عجن
 بماء الورد .

(٢) يعني أن الختان واجب وجسوب السنن يعني بذلك أنه سنة مؤكدة فسي
 الذكور ، والخفاض في الإناث مندوب على المشهور في المذهب ،
 قال في الرسالة : والختان سنة في الذكور واجبة ، والخفاض في النساء مكرومة
 والأصل في ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله —
 صلى الله عليه وسلم اختتن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة ، واختتن —
 بالقدوم " متفق عليه ولفظ البخاري .

انظر فتح الباري : ج ١١ ص ٨٨ .

والقدوم بتشديد الدال اسم موضع ، وبالتخفيف اسم آلة النجار المعروفة .
 الفواكه ج ٢ ص ٤٦١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٠٦ ، الخرشى : ج ٣ ص ٤٨ .

* باب الذبائح *

يتعلق بالذكاة خمسة أشياء ، أنواع التذكية وشروط كل نوع منها ، وصفة الذابح ، وصفة المذكى ، وصفة الآلة المذكى بها ،
فأما أنواع التذكية ^(١) فهي ثلاثة ، الذبح ، والنحر ، ^(٢) والعقر ، فأما العقر فأنسه
فى غير المقدور عليه ، وهو فى المتوحش طبعاً مالم يقدر عليه وذلك يبين فى بابهِ .
وأما النحر والذبح ففى المقدور عليه انسيا كان أصله أو وحشياً فتأنس أو قـدر
عليه مع استيحاشه أو كان غير مقدور عليه لتوحشه بعد أنسه ، ولا تبيح الضرورة فيما
ذكاته النحر والذبح أن يذكى بالعقر كالبعير يقع فى بئر فلا يوصل الى تذكية فى حلقه
ولبته . ^(٤)

-
- (١) التذكية لغة : التمام يقال ذكيت الذبيحة اذا أتممت ذبحها ،
وشرعاً : هى السبب الذى يتوصل به الى اباحة الحيوان البرى .
انظر الخرشى ج٣ ص ٢ ، لسان العرب ج١٤ ص ٢٨٨ .
- (٢) النحر هو طعن بالآلة المحددة فى لبه الابل أو الزرافة ويجوز أيضاً فى البقر
واللبه بفتح اللام الثقرة التى فوق الترقوة وتحت الرقبة .
انظر الشرح الصغير ج٢ ص ١٠٩ .
- (٣) المعقر هو جرح مسلم مميز حيواناً وحشياً غير مقدور عليه الا بعسر .
انظر الشرح الصغير ج٢ ص ١١١ .
- (٤) وذلك كالبعير أو البقر أو الشاة اذا تردى فى بئر ولم يقدر على اخراجه
ولا على تذكيته فى حلقه أو لبته لم يؤكل اذا عقر فى موضع من بدنه ، لأن تعذر
الوصول الى موضع الذكاة فى المقدور عليه لا يبيح تذكيته بالعقر فى غيره كتعذر
الوصول الى ما يذكى به فانه لا يبيح التذكية بغيره ، وهو المشهور فى مذهب
مالك ، وأما عنده غيره فيجوز التذكية بالعقر فى كل مالم يقدر عليه فى الانسى
أو الوحشى ، وهو أظهر والقاعدة تقتضيه ، لأن الله لا يكلف الا بالمقدور عليه .

فأما شروط الذكاة ، فشرط الذبح هو استيفاء قطع الحلقوم^(١) والودجين في قطع واحد .

وأما النحر ففي اللبنة ، والنحر سنة ذكاة الابل ، ويجوز ذبحها للضرورة ، والذبح سنة ذكاة الغنم ويجوز نحرها للضرورة^(٢) ، وسنة البقر الذبح والنحر جائز فيها من غير ضرورة ، وما ذكى من ذلك بغير سنته لغير ضرورة فقليل لا يؤكل تحريماً^(٣) وقيل كراهة .

فأما سننه^(٤) ومندوباته فأربعة احداث الآلة^(٥) والتسمية واستقبال القبلة ،

(١) الحلقوم هو مجرى النفس ، والودجان هما العرقان اللذان في جانبي الرقبة ، ومعنى قوله في قطع واحد أى أن لا يرفع يده قبل التمام ثم يعيده ثانية ليتم الذكاة لغير ضرورة وهو المشهور في المذهب ، وأما اذا كان للضرورة بأن انكسرت آلة الذبح فتناول غيرها بقرب فلا يضر .

(٢) والضرورة المذكورة كعدم الآلة التي تصلح للذبح وكوقوع الحيوان في حفرة بحيث لا يمكن ما يجب في حقه كما لو وقع بعير في حفرة ولم يضل الى لبته فذبح يجوز أكله . (٣) وهو المشهور في المذهب ، قال القاضي في الاشراف : اذا نحر شاة من غير ضرورة أو ذبح بعير لم يؤكل تحريماً ، لأن الشرع ورد في البعير بالنحر وفي الشاة بالذبح ، فاذا خالف لم يؤكل ، لأنه ذكاة بذكاة غيره من غير ضرورة كما لو قطعه بالجوارح والسهام * انظر الاشراف ج ٢ ص ٢١٥ ، الفواكه ج ١ ص ٤٤٨ .

وأما عند غير المالكية فيجوز ذبح ما ينحر كالابل ونحر ما يذبح كالغنم وهذا أظهر لأنه لم يرد نهى عن ذلك ، وأما فعله صلى الله عليه وسلم فانه يدل على الأفضلية فقط تغليبا لجانب المعاملة فيه بدليل جواز أكل ذبيحة الكتابي .

(٤) الفرق بين السنن والمندوبات هو أن السنة لو تركت عدا لم تؤكل الذبيحة ، أما المندوب فان تركه سهوا أو عدا يؤكل كاحداث الآلة واستقبال القبلة والصبر عليها حتى تبرد * .

(٥) أى الآلة التي يذبح بها تكون محدودة بحيث يتمكن من قطع الحلقوم واستئصال الدم مثل السكين والحجر الرقيق وغيره الا السن والظفر فلا يجزئ ، والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : ان الله كتب الاحسان على كل شئ ، =

والصبر عليها الى أن تبرد فان ترك ذلك كله أو بعضه سهوا أو عمدا كره له ولم تحرم الذبيحة الا في ترك التسمية فان تعمد تركها يحرمها^(١) عند جمهور أهل المذهب الا أن يتأول^(٢).

= فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليربح ذبيحته * رواه مسلم . انظر شرح النووى ج ١٣ ص ١٠٦ .

(١) وهو المشهور في المذهب ، قال القاضى فى الاشراف : الظاهر من مذاهـب أصحابنا أن تارك التسمية عامدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ، لقوله تعالى : * ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق * سورة الانعام آية ١٢١ . وقال فى الرسالة : ومن نسى التسمية فى ذبح أضحية أو غيرها فانها تؤكل وان تعمد بترك التسمية لم تؤكل * انظر الفواكه ج ١ ص ٤٤٦ .

أما الشافعية فان التسمية ليست شرطا لحل الذبيحة وان تركت عمدا أو سهوا أكل مستدلا بالكتاب والسنة ، وأما الكتاب فقوله تعالى : * واطعام الذين آمنواوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم . *

والمعروف عنهم أنهم لا يسمون على الذبيحة ، أما السنة فحديث عائشة رضى الله عنها أن قوما قالوا يا رسول الله ان قوما هم حديث عهد بشرك يأتوننا بلحم لا ندرى ان ذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال سموا أنتم وكلوا . متفق عليه . انظر سبل السلام : ج ٤ ص ٨٤ .

قال الشوكانى فى نيل الأوطار ، قال الخطابى : الحديث دليل على أن التسمية على أن التسمية غير شرط فى حل الذبيحة ، لأنها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك فى نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعبرة أولا * .

انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٣ ، وشرح مسلم للنووى ج ١٣ ص ٧٤ .

(٢) يعنى أن تارك التسمية عمدا ان تأول تؤكل ذبيحته ، كأن يقول قلبى مملوء بأسماء الله وتوحيده فلا افتقر الى ذكر الله بلسانى فهذا يجوزته فتؤكل ذبيحته .

فأما صفة الذابح فأن يكون مسلما أو كتابيا عاقلا^(١) عارفا بالذبح قاصدا به
التذكية^(٢) فان قصد اللعب أو اتلاف البهيمة أو دفعها عن نفسه أو تجريب السيف
ولم يقصد التذكية لم يكن ذلك ذكاة^(٣) وان أصاب صورتها ، وليس من شروطه
الدكورية^(٤) ولا البلوغ اذا كان مراهقا^(٥) يتأتى منه الذبح ويعرف شروطه .
ولا يجوز ذبح الكافر غير الكتابي ولا المجنون ولا السكران .
فأما صفة المذكي^(٦) فأن يكون حيا غير ميئوس من بقاءه مثل أن يكون قد أصابه

(١) أى ولو لم يكن بالغا .

(٢) أى عارفا بأن ما يفعله يترتب عليه ازهاق الروح به وحله للأكل .

(٣) أى على الوجه المشروعة فلا تحل به الذبيحة للأكل ولو كان على صفة مطلوبة كقطع
الحلقوم والودجين وغيره .

(٤) يعنى أنه يشترط أن يكون الذابح مسلما ، أو كتابيا ، عاقلا سواء كان ذكرا
أم انثى ، فاذا فقد هذه الشروط فلا تؤكل الذبيحة ، كأن يكون الذابح سكرانا ،
أو مجنونا أو صبيا غير مميز ، أو مشركا من عبدة الأصنام ، أو زنديقا ، أو مرتددا ،
عن الاسلام أو مجوسيا وسائر عبدة الأوثان ، ويشترط فى الكتابي أن يكون ممن
لا يستحل الميتة ، وأما من يستحلها فلا تؤكل الا اذا ذبح بحضرة الناس
وأصاب وجه الذكاة المعتبرة فيجوز أكله .

وأما السكران غير المميز ، والمجنون فلا تؤكل ذبيحتهما ولو أصابا الذكاة على
الوجه المطلوبة وذلك لفقدان عقلهما .

(٥) والمراقة ليست بشرط وانما الشرط هو ما بعدها من قوله يتأتى منه
الذبح .

(٦) أى الحيوان الذى يراد تذكيتة أن يكون حيا مع كونه من الحيوانات التى
يحل أكلها بالذكاة .

من وقت^(١) أو نطح أو ترد^(٢) أو عرقا أو حرقا ، أو عقر^(٣) سبع أو غير ذلك مما يعلم معه أنه لا يعيش بمستقر^(٤) العادة فمتى أصابه بعض ذلك لم تصح تذكيتة .
وأما الآلة المذكى بها فأن تكون مما ينهر الدم ويحصل به القطع جرحا كالمحدد من السيف ، والسكين والرمح ، والحرية ، وكالزجاج والحجر والقطب^(٥) الذي له حد يصنع ما يصفه بحد السلاح ولا يجوز التذكية بسن ولا ظفر متصل بالمذكى ولا منفصل^(٦) ولا بمثقل .

-
- (١) أى ضرب شديد بحيث ولو تركت لم تعش بعده .
(٢) يعنى السقوط فى بئر أو حفرة عميقة أو علو ونحوه .
(٣) أو يجرحه حيوان متوحش كالأسد والنمر أو الذئب جرحا لا يعيش الحيوان معه .
(٤) أى بأن ينفذ مقتل من مقاتله بسبب أمر من الأمور التى ذكرها المصنف ، وأما ما لم ينفذ مقتله وإنما كان مريضا مئوسا من حياته فتجوز ذكاته ما لم يبلغ حد النزع .
(٥) القطب : حديدة فى الطباق الأسفل من الرحى يدور عليها الطباق الأعلى .
(٦) أى لا يجوز الذبح بالظفر أو السن سواء كان متصلا بالذابح أو أعد خصيصا للذبح ، لورود النهى عنه فى قوله صلى الله عليه وسلم " ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر " رواه مسلم ولفظ له . انظر شرح مسلم للنووى : ج ١ ص ١٢٢ . ويستثنى من السن سن الفيل وهو المعروف بثناب الفيل فإنه اذا صنع منه كالسكين فإن الذبح به يجوز وإن كان خلاف الأولى عند وجود غيره ومثله السكين من الذهب لورود النهى عن استعماله للرجال .
(٧) يعنى بالمثقل كالحجر الكبير ، أو الخشب أو الحديد الذى ليس له حد يقطع .

* باب الصيد ^(١) *

كل حيوان مأكول اللحم طبعه التوحش ^(٢) والامتناع لا يقدر عليه الا بالاصطياد فتذكيته بالعقر في أى موضع كان منه من مقتل أو غيره من جرح ^(٣) أو محدّد سلاح اذا تلف عنده ^(٤)

* باب فى بيان أحكام الصيد *

(١) الصيد هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بطبعه بحيث لا يقدر عليه * والأصل فى حل الصيد قوله تعالى : * واذا حلتكم فاصطادوا * سورة المائدة آية ٢ . والأمر بالاصطياد فى الآية يقتضى حل الصيد وهو أمر للاباحة اذا القاعد الأصولية تقول أن الأمر بعد الحظر للاباحة على المشهور . وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : * اذا ارسلت كلبك المعلمة وذكرت اسم الله عليه فكل * ، انظر شرح النووى لمسلم ج ١ ص ٢٣ . وأما الاجماع فقد أجمع المسلمون على حل أكل الصيد بالشروط الآتية سنذكرها ان شاء الله .

(٢) يعنى أنه يباح صيد حيوان حلال متوحش بطبعه كالغزلان ونحوها مما لا يقدر عليه الا بالصيد لأنه لا يأنس الانسان .

(٣) يعنى الجوارح المعلمة كالكلب والفهد والنحر وغيره من الحيوانات التى يجوز الاصطياد بها .

(٤) أى اذا مات فى المكان الذى جرح فيه ولم يقدر على نبحه فى حال امتناعه لعدم القدرة على ذلك من غير اهمال منه سواء مات حيث يشهده صائده أو غائباً عنه مالم يفرط فى طلبه أو يموت بسبب آخر فلا يحرم .

قال القاضى فى الاشراف : اذا عقر الكلب الصيد فأخذ الصائد فتلف فى الفسور قبل امكان نبحه جاز أكله ، وليس من شرط تذكية الصيد أن يعقره الجارح أو السهم بحيث يشاهده بل يؤكل وان قتله غائباً عنه مالم يكن منه تفريط فى طلبه اذا رأى فيه أثر كليه أو سهمه ولم يبت ، وسواء توارى عنه بعد أن رأى الجارح علق به أو قبل ذلك * لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل * وهذا الحديث عام ولأن فى اعتبار مشاهدة عقره تكليفاً يؤدى الى سد باب جواز أكل الصيد اذا صاده جارح . انظر الاشراف : ج ٢ ص ٢٥٤ ، والحديث متفق عليه . انظر مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٣ .

فى حال امتناعه وانتفاء القدرة على تذكيته بالذبح من غير تفريط كأن فوت نفسه —
مشاهدا للصائده أو غائبا عنه مالم يفريط فى طلبه الا أن بييت عنه ففيه تفصيل نذكره
ان شاء الله. (١)

والآلة المصيد بها نوعان : جوارح (٢) وسلاح ، فأما الجوارح فلجواز أكل ماصيد
به شرطان : أحدهما : أن يكون معلما (٣) ، والآخر أن يكون بإرسال من صاحبه (٤)
من أى أصناف الجوارح ، كان من كلب ، أو باز أو صقر أو شاهين أو غيره من سباع
الوحش والطيور التى تفقه التعليم .

وتعليمه أن يفقه عن مرسله فيأتمر اذا أمره وينمزجر اذا زجره ، وليس من شرطه
ترك الأكل (٥) من كلب أو غيره .

(١) وفى " م " جملة ان شاء الله ساقطة .

(٢) وجوارح جمع جارح وهى الأول من أنواع الآلة ، والآخر المفترس سواء كان من
الحيوان أو الطيور ، وأما السلاح فكا السكين ، والسهم ، والرمح وكل ماينهمر
الدم بعده لأن جرحه نائب مناب ذكاته فاشترط له مايشترط فى آله الذكاة . لقوله
عليه الصلاة والسلام : " ماأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل " فدل مفهوم الحديث
على أن ما ليس بمحدد لا يحل ماقتل سواء كان بعرضه أو بثقله .

(٣) أن يكون الجارح معلما سواء كان يصيد بأنيابه كالأسد وغيره أو بمخلبه كالبنازى
والصقر وغيرهما " والأصل فى ذلك قوله تعالى : " وماعلمتم من الجوارح مكلبين
تعلمونهن ما علمكم الله " سورة المائدة آية ٤ .

(٤) وهذا شرط فى الإرسال وهى أن يكون فعلا مبتدأ من المرسل مقصودا مقترنا
بالتسمية وعلى هذا فإذا انبعث الجارح بنفسه من غير إرساله لم يؤكل الصيد .

(٥) وهذا هو المشهور فى المذهب . قال القاضى فى الإشراف : ليس من شرط
التعليم أن يمتنع من الأكل " لقوله تعالى : " فكلوا مما أمسكن عليكم " سورة
المائدة آية ٤ .

ولم تفرق الآية بين أن يأكل منه أو لم يأكل " وأما ماورد فى حديث عدى بن حاتم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم =

وأما الإرسال فأن يبتدئ صاحبه بعثته من يده ، ناويا إرساله للاصطياد والتذكيرة
مسميا لله تعالى عند ذلك .

ثم قتله الصيد بنوعين بعقر وبغير عقر . فأما المقر فيجرح من تنبيب^(١) أو تخليب
فذلك له ، وغير المقر ضربان أحدهما فعل فيه كالصدم والنطح وما أشبه ذلك مما لا يبلغ
فيه الجرح وهذا فيه خلاف^(٢) ، والآخر أن يتلف^(٣) عند مشاهدة الجرح طالبا له فزعا
أو دهشا فلا يجوز أكله .

وأما السلاح فكل ما جرح فالاصطياد به جائز من سيف ورمح وسكين وسهم ومعرض^(٤)
أصاب بعده دون عرضه ، فإن بات الصيد عنه بعد إرسال الجرح أو السهم فوجده
من الصيد مقتولا لم يؤكل من الجرح وفق للمصنوع خلافه^(٥)

= الله عليها فكل مما أمسكن عليك ، وإن أكل فلا تأكل ، فأنى أخاف أن يكون مما أمسك
على نفسه " فقد حمله المالكية على أنه إن أكل بشهوة فلا تؤكل ، أما إن أكل لجوع
فتؤكل . انظر الاشراف : ج ٢ ص ٢٥٣ ، المدونة ج ٣ ص ٥٢-٥٣ ، بداية
المجتهد ج ٢ ص ٥٧ .

(١) أى بأنياه أو مخلبه لأن من الجوارح ما يصيد بأنياه كالأسد ونحوه ومنها
ما يصيد بمخلبه كالبار والصقر وغيرها .
(٢) يعنى أنه إذا أرسل سهمه فأصاب الصيد ثم وجد فى جسم الصيد أثر الصدم
أو النطح ولم يجد فيه أثر الأنياب أو جرح فمشهور أنه لا يجوز أكله .
(٣) أى أن يموت عند مشاهدة الجرح سواء كان كلبا أو طيرا فلا يؤكل لأنه مات
بسبب الخوف فأشبه المتردية .

(٤) المعراض بكسر الميم وسكون الخين .

قال الصنعاني فى سبل السلام : اختلف فى تفسير المعراض على أقوال ولعل أقربها
ما قاله ابن التين أنه عصا فى طرفه حديد يرمى به الصائد ، فما أصاب بحده
يؤكل ، وما أصاب بعرضه فهو موقوذة ، والموقوذة ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا أحد
فيه ، والأصل فى ذلك حديث عدى قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صيد المعراض ، فقال : إذا أصبت بعده فكل ، وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه ==

من الغد مقتولا لم يؤكل من الجارح وفي السهم خلاف^(١).
 وشركة الجارح غير المعلم أو مرسل المجوسى مانعة^(٢) من أكل من شركا فيه جارح
 المسلم أو سهمه ، وإذا بان من الصيد عضو أو بضعة يمشى مع مفارقتها لم يؤكل
 البائن^(٣) وأكل سائره^(٤) ، وإن ساوى البائن ما بقى أكل جميعه .
 ولا يؤكل ما قتلته الحباله^(٥) لأنه مقدور عليه ولا ما قتلته السهم المسموم لشركة السم
 فى قتلته ، ولا صيد المجوس لأنه كذبحه ويكره صيد الكتابى من غير تحريم^(٦) ولا يؤكل ما أدركه^(٦)
 والجوارح تنهشه^(٧) فلم يخلصه وهو قادر على ذلك أو طالبا لما يذبحه به للتفريط
 بذلك كله .

= وقيد فلا تأكل * رواه البخارى . انظر سبل السلام ج ٤ ص ٨٤ ، فدل الحديث
 على أن المعتبر فى ذلك هو الحد فيدخل فيه البنادق الحديثة التى ترمى بها
 بالبارود والرصاص إذا جرحت .

(١) والمشهور فى المذهب أنه لا يؤكل .
 قال مالك فى المدونة : " فان بات فلا يأكله وإن كان الذى به قد انفذ مقلطه
 فلا يأكله لأنه قد بات عنه ، ولأنه أصبح فى محل الشك فوجب التمسك بحكم الأصل
 وهو أحوط " لأنه يحتمل موته بغير الجارح . انظر المدونة ج ٣ ص ٥١ .
 (٢) وعدم الأكل هو المشهور فى المذهب للشك فانه لا يدرى هل قتلته المعلم أو غير
 المعلم أو سهم المرسل أو سهم المجوسى .

(٣) وفى " م " لفظ " البائن ساقط " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .
 (٤) والمشهور فى المذهب جواز أكل الصيد دون البائن .

قال القاضى فى الاشراف : إذا رمى الصيد فأبان يده أو رجله أو عضوا منه أكل
 الصيد ولم يؤكل ذلك العضو . انظر فى الاشراف ج ٢ ص ٢٥٥ .
 والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " ما بين من حى فهو ميتة " .

(٥) أى المصيدة التى صنع بالحبل إلا أن يدركه حيا فيذكيه " .
 (٦) ما بين القوسين ساقط فى " ز " ولا يستقيم المعنى بدونه .
 (٧) أى تقتطع من لحمه بأنيابها فان لم يستطع خلاصه فلا يأكل وكذا إذا انصرف
 فى طلب ما يذبحه به فمات قبل أن يحصل على ذلك .

* باب الأُطعمة والأشربة *

الأطعمة^(١) ضريان ، حيوان يحتاج الى ذكاة ، ونبات وغيره من الجامدات والمائعات لا يحتاج الى ذكاة .

فما لا يحتاج الى ذكاة من جميع الأطعمة المعتادة فأكله جائز^(٢) ما لم يكن نجسا بنفسه أو مخالطة نجس .

وأما الحيوان فنوعان : برى ، وبحرى . فأما البحرى فيؤكل جميعه^(٣) كان ماله شبه فى البر أو ما لا شبه له من غير حاجة الى ذكاة ، تلف بنفسه أو بسبب ، أتلفه مسلم أو مجوسى طفا^(٤) أو لم يطف .

فأما البرى^(٥) فمحتاج الى ذكاة وهى مختلفة باختلاف أنواعه على ما بيناه ،

باب فى بيان ما يحل من الأطعمة والأشربة
 (١) الأطعمة جمع طعام هو ما يؤكل أو يشرب " والأصل فيه الحل لعموم قوله تعالى :
 " هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا " سورة البقرة آية ٢٩ .

فلا يحرم منها الا ما حرمه الشارع وكل ما لم يبين الله ولا رسوله تحريمه من الطعام أو الشرب أو الملابس فهو مباح .

(٢) يعنى أن الأطعمة نوعان : حيوان يحتاج الى ذكاة كالبحر والغنم والدجاج وغيرها وما لا يحتاج الى ذكاة كالثمار وغيرها ،

والمائعات كالعسل وغيره من الجامدات والمائعات فانه يحل أكله ما لم يكن نجسا بنفسه أو مخالطة لنجس أو ضار كالسم وغيره .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ،

قال القاضى فى الاشراف : صيد البحر كله جائز أكله كلبه وخنزيره ماله شبه فى البر وما لا شبه له ، لقوله تعالى : " أحل لكم صيد البحر وطعامه " سورة المائدة آية ٩٦ . وقوله عليه الصلاة والسلام : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

انظر الاشراف ج ٢ ص ٢٥٦ ، والحديث رواه الخمسة وقال الترمذى حديث حسن صحيح وقد سبق تخريجه .

(٤) أى ظهر على وجه الماء أولا .

(٥) أى الحيوان الذى يعيش فى البر كالبحر والغنم وغيرها .

فبهيمة الأنعام والوحش كله مباح ماعدا الخنزير^(٢) ولا تؤكل^(٣) فانه حرام ،
والسباع فانها مكروهة^(٣).

فأما الانسي من ذوات الحوافر^(٤) فالخيل مكروهة دون كراهة السباع والبغال
والحمير مغلظة الكراهية جدا ، وقيل محرمة^(٥) بالسنة دون تحريم الخنزير*.

(١) وبهيمة الأنعام كالبقر والابل والغنم والجاموس ويشمل الضأن والمعز والوحش
كالظباء ويقر الوحش وغيرها ، ماعد الخنزير لقوله تعالى : " قل لا أجد فيها أوهى
الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون يمتة أو دما مسفوها أو لحم خنزير فانه
رجس أو فسقا أهل لغير الله به " سورة الأنعام ، الآية ١٤٥ .

(٢) وكذلك الكلب لأمره صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب وكذا الحمر الانسانية لنهييه
صلى الله عليه وسلم عنها فى غزوة خيبر ، هذا على القول بالتحريم وهو المشهور
فى المذهب ، وقيل بكراهتها لأن الآية السالفة الذكر لم تذكرها فى المحرمات
فيكون النهى عنها للمكراهة . انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ٥٩ .

(٣) وهو المشهور فى المذهب يعنى السباع غير العادية كالضب والثعلب والأرنب
والضبع ، أما السباع العادية كالأسد والنمر ، والذئب فحرام أكله .

قال مالك فى المدونة : لا أحب أكل الضبع ولا الذئب ولا الثعلب ولا الهر الوحش
ولا الانسى ولا شئ من السباع أى السباع غير العادية . وقوله لا أحب يدل على
الكراهة دون التحريم ، وأما السباع العادية فقال : ما فرس وأكل اللحم فهو من
السباع ولا يصلح أكله ، لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك " لحد يث
ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب
من السباع " رواه الجماعة الا البخارى ، وأبو داود . انظر شرح النووى على مسلم
ج ١ ص ٨٣ ، المدونة ج ٣ ص ٦٣ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٥٨ .

(٤) والحوافر جمع حافرة وهى للدابة بمنزلة القدم عند الانسان .

(٥) وهو المشهور فى المذهب . قال مالك فى الموطأ : ان أحسن ما سمع فى الخيل
والبغال والحمير أنها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى : " قال : والخيل والبغال والحمير
لتركبوها وزينة " أى للأكل ، ولحد يث أبى ثعلبة قال : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لحوم الحمر الأهلية " انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٩١ ، مسلم شرح النووى ج ٣ ص ٩٠ .
* فالخنزير محرم بالكتاب فكانت حرمة مغلظة وأما تحريم ذوات الحافر فهو بالسنة
فيكون تحريمها أدنى من تحريم الخنزير .

ولا تؤكل الجراد عند مالك رحمه الله الا أن يتلف بسبب (١) ومن أصحابه من لا يرى

(٢)

فيه السبب .

والطير كله مباح ذو المخلب (٣) وغيره وماعدا ذلك فمكروه مستقذر (٤) غير مقطوع (٥) على

تحريمه .

وأما الأشربة فلا يحرم منها الا ما أسكر فيحرم جميعه (٦) من أى نوع كان من عنب ،

(١) يعنى أنه اذا مات الجراد بنفسه فلا يؤكل ، وأما اذا مات بسبب فعل الانسان وغيره فيؤكل ،

قال مالك فى المدونة : ولا تؤكل ميتة الجراد ولا مات فيه فى الخرائر ولا يؤكل الا ما قلع رأسه أو سلق أو قلى أو شوى حيا وان لم تقطع رأسه ولو قطعت أرجله أو أجنحته فمات من ذلك أكل لأنه حيوان برى فاحتاج الى ذكاته على ما يناسب طبيعته كسائر الحيوان " انظر المدونة ج ٣ ص ٥٧-٥٨ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب لحديث أحلت لنا ميتتان ودمان . أما الميتتان فالحوت والجراد ، وأما الدمان : فالكبد والطحال " والحديث ضعيف ولكن عليه العمل عند الجمهور . انظر نيل الأوطار ج ٩ ص ٢٥ .

(٣) قال الدردير : المباح ما علمت فيه الذكاة من نعم وطير ، ولو جلالة وذو مخلب " وهذا هو قول مالك فى المدونة .

انظر المدونة ج ٣ ص ٦٥ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٢٠ .

(٤) وفى " م " متقدر " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) أى ماعدا ذلك من الحشرات والقواط وكل مستقبح مما تتقزز منها النفوس .

(٦) يعنى أن كل ما أسكر فهو حرام قليله وكثيره بغض النظر عن المادة التى صنع منها ،

فما كان فيه قوة الاسكار فهو خمر مهما اختلف الناس فى تسميته ، وعلى هذا فالبيرة وما شابهها حرام لقوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل عن أشربة تصنع من العسل أو من الذرة أو الشعير تنبذ حتى تشدد . فأجاب النعمانى صلى الله عليه وسلم بجواب جامع وقال : كل مسكر خمر وكل خمر حرام . متفق عليه

ولفظ لمسلم . انظر شرح النووي لمسلم ج ١ ص ١٧٢ .

أو زبيب ، أو تمر أو رطب أو بسر^(١) نيا كان أو مطبوخا . قليله وكثيره ، وشرب^(٢)
الخلطين^(٣) مما ذكرناه .

وانتبان هما مكروه والانتبان فيما عدا الدباء والمزفة^(٤) جائز وفيهما مكروه ، وشرب
العصير^(٦) جائز ، وكذلك العقيد^(٧) اذا ذهب منه بالطبخ الاكثر الثلثان وشبههما .

(١) البسراى البلح اذا تلون ولم يفضج .

(٢) وفى " ز " ولا يشرب الخليط .

(٣) يعنى أنه يكره انتبان الخلطين وشربهما .

قال ابن جزى فى القوانين : يكره انتبان الخلطين وشربهما كالتمر والزبيب وان لم
يسكر ، وأباحهما قوم مالم يسكر " انظر قوانين الأحكام ص ١٩٥ .

(٤) وفى " م " الدبى " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

قال الشوكانى : الدباء بضم الدال المهملة وتشديد الباء وهو القرع ، وهو
من الآنية التى يسرع الشراب فى الشدة اذا وضع فيها " .

انظر المفتى مع نيل الأوطار ج ٩ ص ٦٩ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٢٤ .

(٥) المزفت هو الوعاء المطلقى بالقار أى الزيت ، وانما كره الانتبان فى هذه
الأشياء لأن شأنها تعجيل الاسكار لما انتهد فيها بخلاف غيرها من
الأواني " .

انظر بلغة السالك : ج ١ ص ٣٢٥ .

(٦) أى عصير العنب والفواكه كلها جائز مالم يبلغ حد الاسكار .

(٧) العقيد هو عصير العنب اذا اشتدت خلوته كالدهس ،

قال فى أسهل المدارك : ومن المباح العقيد المأمون سكره وهو ماء العنب
يغلى على النار حتى ينمقد ويذهب اسكاره الذى حصل فى ابتداء غليانه
ولا يحد غليانه بذهاب ثلثه مثلاً ، وانما المعتبر زوال اسكاره كما هو شرط
فى الجميع " .

انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ٦٥ .

* كتاب النكاح وما يتصل به *

والنكاح ^(١) مندوب ^(٢) اليه للقادر عليه من غير ايجاب ، والمنكوحات ضميران :
 حرائر ، واماء ، فالحرائر يجوز نكاحهن على الاطلاق ، والاماء لا يجوز للحر نكاحهن
 الا بشرطين :

" كتاب فى بيان أحكام النكاح وما يتصل به من المسائل "

(١) النكاح فى اللغة حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد من استعمال اسم السبب فى
 السبب ،

وفى الاصطلاح حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء من استعمال اسم السبب فى المسبب
 ويترتب على كونه مجاز فى الوطء لا حقيقة أن من زنى بامرأة لا يحرم عليه بنتها
 ولا أمها .

(٢) وهو المذهب والأصل فيه للندب لمن كان قادرا على الباءة ، وأما غير القادر
 عليها فهو فى حقه حرام ، وكذلك اذا أدى الى الحرام كالاتفاق عليها من الحرام
 مع كونه آمنا من الوقوع فى الفاحشة ، وقد يكون واجبا اذا خشى على نفسه
 الوقوع فى الفاحشة اذا لم يتزوج ، وأما من قدر على الباءة ولم يخش على
 نفسه الوقوع فى الفاحشة ، فالأفضل له الزواج لما فيه من الاتفاق على الزوجة
 ولأنه يؤدى الى اغافها وهو أفضل من الانقطاع للعبادة ، والأصل فى
 ندبه قوله عليه السلام : يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه

أغض للبصر وأحصن للفرج " . انظر شرح النووى على مسلم : ج ٩ ص ١٧٢ .

فالحديث يدل على الأمر بالنكاح والأمر للندب لا للوجوب بقرينة قوله فى
 الحديث : فإنه أغض وأحصن للفرج " ولفظ أغض وأحصن من أفعال التفضل
 فتدل على أن غيرها يشاركها فى الغض فتتوب عن النكاح ، فمن عنده وازع ديني ،
 وقوة الخشية من الله جاز أن تنوب خشيته ووازه الدين عن النكاح .

انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢١٥ ، بلغلة السالك ج ١ ص ٣٧٤ .

عدم الطول ^(١) للحررة ، وخشيته العنت ^(٢) ، وذلك سيذكر فيما بعد .
والحرائر نوعان : أبكار ^(٣) وشيب وكل واحد من النوعين ينقسم الى قسمين
أصغر وبوالغ .

ولا نكاح الا بولي ^(٤) ذكر ، ولا يجوز ^(٥) لامرأة أن تنكح نفسها ولا غيرها بوجه ذلك

(١) يعني أنه لا يحل للحر أن يتزوج أمة الا اذا لم يقدر على نكاح الحررة المسلمة
أو الكتابية على الصحيح لعدم الطول وهو الصداق ، وخوف العنت وهو الزنا ،
لقوله تعالى : " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات
فما ملكت أيما نكم من فتياتكم المؤمنات " سورة النساء آية ٢٥ .
وكذلك ان لم يجد الحررة وخاف الوقوع في الفاحشة ، كما يشترط في الأمة التي
يتزوجها أن تكون مسلمة .
وظاهر هذه الآية يدل على أنه اذا لم يجد الحررة المؤمنة لا يتزوج الكتابية
ولكن هذا الظاهر قد خالفه آية أخرى في سورة المائدة هي قوله تعالى :
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " سورة
المائدة آية ٥ ، فزادت المحصنات من أهل الكتاب ، ومن المعلوم أن سورة
المائدة من أواخر السور نزولا فتكون حاكمة على ما قبلها .

(٢) وفي " م " وخشى العنت " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٣) البكر هي التي لم توطأ من قبل ، والشيب هي التي أزيلت بكارتها بوطء غير محرم .
(٤) يعني بالولي من يباشر عقد النكاح نيابة عن المرأة كالأب أو وصية أو لعصبه ،
لأن ذلك ركن من أركان النكاح الثلاثة التي يتوقف عليها صحة العقد ، وهي
الولي ، والمحل والصيغة .

والمقصود بالمحل الزوج والزوجة ، أما الصيغة فهي اللفظ الدال على حصول
النكاح ايجابا وقبولا .

(٥) لحد يث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزوج
المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها "

قال في سبل السلام : رجاله ثقات . انظر سبل السلام ج ٣ ع ١٢٠ .

باطل متى وقع لا يجوز بوجه ، ثم الأولياء ضربان آباء وغير آباء^(١) .
فأما صغار النساء فلا يزوجهن أحد من الأولياء سوى الآباء^(٢) ، وللآباء^(٣) انكاحهن
أبكارا وثيا .

وأما الابكار البوالغ فلا يآهن انكاحهن بغير إذنهن^(٤) ، ويستحب استئذانهم من
من غير إيجاب ، وينقطع الإيجاب عن المعنة ، وهي التي برزت وجهها^(٥) وباشرت
الأمر بنفسها ، وعرفت مصالحها وقيل انه باق عليها ببقاء البكارة^(٦) .

= وفي هذا الحديث دليل على أن المرأة ليس لها مباشرة عقد النكاح لنفسها
ولا غيرها لورود النهي في الحديث والنهي يدل على الحرمة والفساد ،
وقال الأحناف : ان الحرة البالغة الرشيدة لها أن تزوج نفسها ، والحديث
يرده . انظر الاشراف ج ٢ ص ٩٠ ، الفواكه ج ٢ ص ٢٢ ، أسهل المدارك :
ج ٢ ص ٧٠ .

- (١) أي كالسلطان والوصى وغيرهم .
- (٢) لأن الولاية مبنية على الشفقة والنظر في مصلحة البنت والآب أقرب الى ذلك من
غيره للكمال شفقته على ابنته ، فان لم يوجد الآب فلا تزوج حتى تبلغ .
- (٣) وفي " م " وللآب " والمناسب ما أثبتناه من نسخة " م " لموافقة لسياق الكلام .
- (٤) يعني أن للآباء تزويج البكر من كفء بخير ان نها صغيرة كانت أم كبيرة ، بمهر
المثل أو أقل لمصلحة يراها الآب ،
- قال في الرسالة : وللآب انكاح ابنته البكر بغير إذننها ، وان بلغت وان شاء شاورها^{*}
انظر الفواكه ج ٢ ص ٢٥ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٧٠ .
- (٥) أي خالطت الرجال في المعاملات .
- (٦) وهو المشهور في المذهب .

قال الدسوقي : وما ذكر من جبر البكر ولو عانسا هو المشهور في المذهب خلافا
لابن وهب حيث قال للآب جبر البكر مالم تكن عانسا لأنها لما عنست صارت
كالشيب ، وهو قول المصنف " ومنشأ الخلاف هل العلة في الجبر البكارة وهي
موجودة أو الجهل بمصالح النساء وهي مفقودة^{*}
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٢٢-٢٢٣ .

وأما الشيب من البوالغ فلا اجبار عليها ، ولا تتكح الا بانها ^(١) .
 والثبوت المسقطه للاجبار هي الوطء بنكاح أو ملك أو بشبهتهما .
 وأما الحرام ^(٢) المحض فلا يقطع الاجبار ، كان طوعا أو اغتصابا .
 والولاية ولايتان ، خاصة ، وعامة ، فالخاصة في أربعة أوجه : نسب ، أو خلافة
 نسب ، أو ولاء ، أو سلطان ، فأما ولاية النسب فمستحقة بالتعصيب ^(٣) لا مدخل فيها
 لذوى الأرحام الذين لا تعصيب لهم كالأخ للأُم والخال وغيرهما ^(٤) ، ثم ما يملك بهما
 نوعان ، اجبار وانكاح بادن ، فأما الاجبار فلا يملكه الا الأب وحده ^(٥) على صفار
 بناته ، وأبكار بوالغهن على ما قدمناه ، والسيد في أمته .

-
- (١) أى دون الاجبار ، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الشيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها " والمعنى أنها أحق بنفسها أى فى الرضى بالزواج والزوج ، ولكن لا تباشر العقد بنفسها جمعا بين هذا الحديث وحديث أبى هريرة السابق . وهذا الحديث رواه الجماعة الا البخارى . انظر المنتقى مع نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٥٢ .
- (٢) يعنى أن الثبوت الذى ترفع الاجبار عنها هى التى تكون بوطء فى نكاح صحيح أو شبهة النكاح أو ملك يمين أما اذا كان الوطء بحرام كالزنا أو الغصب فلا يرفع عنها حكم الاجبار على المشهور فى المذهب . انظر الدسوقي ج ٢ ص ٢٢٣ ، الفواكه ج ٢ ص ٢٧ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٧١ .
- (٣) يعنى أن ولاية النسب فى النكاح لا تثبت الا للعصبة كالأب ثم الأب ، ثم الجد ثم الاخوة على ترتيب الارث ، ولا ولاية لذوى الأرحام ، قال فى الرسالة : " والا بن أولى من الأب أى بتزويج أمه - والأب أولى من الأخ أى بنكاح ابنته ، ومن قرب من العصبة أحق ثم من يليها ، ثم ولاية السبب كالوصية ثم ولاية العتق ثم السلطان " انظر الفواكه ج ٢ ص ٣١ .
- (٤) أى كالجدة الأم .
- (٥) ومثله وصى الأب اذا أمره الأب بالاجبار أو عينه له الزوج .

وأما الانكاح بالاستئذان فيستوى الأب وسائر الأولياء ، وترتيب العصابات^(١) فيه بحسب قوة تمصيصهم ، فأولاهم البنون ثم بنوهم وان سفلوا ، ثم الأب ، ثم الاخوة للأب والأم ، ثم للأب ، ثم بنو الاخوة للأب والأم ، ثم بنو الاخوة للأب ، ثم الأجساد للأب وان علوا ، ثم العمومة على ترتيب الاخوة ، ثم بنوهم على ترتيب بنو الاخوة وان سفلوا ، ثم الموال ، ثم السلطان .

وان أنكح الأبعد مع وجود الأقرب^(٢) فيمن تستأذن جاز^(٣) .

فأما خلافة النسب فوصى^(٤) الأب خاصة في البكر هو أولى من سائر الأولياء بانها ، وهو في الشيب واحد منهم .

والمستأذونات أبكار وشيب ، فاذن الشيب بالقول ، واذن البكر بالقول^(٥) أو بالصمت ، ويستحب^(٦) أن تعلم البكر بأن صماتها محمول منها على الاذن .

(١) وفي " م * العصابة " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٢) وفي " م * الأقعد " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

وهذا ان أجازته الأقرب أو سكت والا فالنكاح فاسد لأنه لا اعتبار بالأب مع وجود الأقرب ، وهذا في الشريعة ، وأما غيرها فان نكاح الأبعد مع وجود الأقرب ينفذ .

انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٢٦ ، قوانين الأحكام ج ٢٢٣ .

(٣) انظر الشرح الصغير : ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٤) لأن وصى الأب له أن يجبر البكر اذا صرح له الأب بالاجبار ، وأما الشيب فلا يزوجه الا بانها كما تقدم . انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٥) يعني أنه لا مانع للبكر أن تبدى رأيها بالقول لأن السكوت انما جعل اذا نأفى حقها لأنها تستحي أن تتكلم فيغلب عليها الحياء .

(٦) وهو المشهور في المذهب ، كأن يقول لها ان سكت اعتبر سكوتك رضا ، فان كنت غير راجحة في النكاح فتكلمى .

انظر بلغة السالك ج ١ ص ٣٨٦ .

وأما الولاية العامة ، فولاية الدين ، وهو جائز مع تعذر الولاية الخاصة^(١) .
 فأما مع وجودها فقليل انه جائز في الدنية التي لا خطر لها وكل واحد^(٢) كفولها ،
 ولا يجوز في ذات القدر والشرف ، وقيل لا يجوز بحال مع القدرة^(٣) .
 وإذا تقدم العقد على الاذن فالصحيح أن لا يجوز وان تعقبته الاجازة^(٤) .
 وللولى انكاح صغار الذكور ، كان أباً أو وصى أب أو حاكماً^(٥) ، وإذا أنكح الأب ابنه
 الصغير فان سمي الصداق عليه أو على الابن الذي له المال جاز ، وان سكتا^(٦) عنه
 فهو على الابن ان كان له مال ، وعلى الأب ان لم يكن للابن مال ، ثم لا ينتقل اليه
 بيسره .

(١) يعنى أن ولاية الدين جائزة مع تعذر ولاية النسب ، وهى ولاية جماعة المسلمين
 لمن مات وليها ولم يوص أحدًا وليس لها أقارب ولا حاكم هناك ، وليس لها عصباء
 كالمفترية فان أولياءها جماعة المسلمين يزوجهما واحد منهم . قوانين الأحكام ص ٢٢٣ .
 (٢) وفى " ز " أحد " وكلا اللفظين صحيح .

(٣) أى مع القدرة على الولاية الخاصة سواء كان لشريفة أم للدنية ، والظاهر
 جوازه للدنية دون الشريفة وهو المشهور فى المذهب .
 انظر الفواكه ص ٤٤ .

(٤) وقوله : وان تعقبته الاجازة يعنى أن من عقد للشيب بدون اننها فان العقد
 يكون باطلا ولو أنت بعد العقد ، وقيل فى الاجازة القرينة ينفذ العقد وهو
 الصحيح ، وقيل بعدم الجواز مطلقا ،

قال فى الاشراف : لأنه عقد تقدم على شرط من شروط جوازه فلا يتم الا بحصوله
 فلم يصح " انظر فى الاشراف ج ٢ ص ٩٢ .

(٥) وفى " م " أو حاكم " والصحيح ما أثبتناه .

(٦) أى أن الصداق فى حال عدم تسمية من يجب عليه يكون على الابن ان كان له
 مال وعلى الأب المزوج ان كان الابن فقيرا ، ثم لا ينتقل الى الولد بيساره لأنه
 ثبت فى ذمة الأب فلا ينتقل عنها بعده .

ويجوز^(١) خلع الأب عن ولده الصغير الذكر والانثى ، وكذلك انكاحه البكر بأقل من صداق مثلها اذا رآه حظاً^(٢) ، والعفو عن نصف صداقها بطلاقها قبل الدخول^(٣) وللولى^(٤) أن يلي انكاح نفسه من وليته التى يجوز له نكاحها بنفسه بأى شئ كانت ولا يتنه .

(١) يعنى أنه يجوز للأب أن ينوب عن ولده الصغير فى الخلع اذا تيقن وجبـه المصلحة أو غلب على ظنه وجودها لأن الولد لا غرم عليه فى الخلع .
(٢) وكذلك يجوز للأب انكاح ابنته المجبرة وهى البكر بأقل من صداق مثلها اذا رأى زواجها مصلحة ربما فأتت اذا فأت الزواج منه ، ومفهومه أنها اذا لم تكن لم يجز له اجبارها بأن كان الذى سيزوجها اياه فاسقا أو سئ الخلق أو كبر السن جدا لم يكن له اجبارها على ذلك .
قال الدردير : وليس للأب كلام فى تزويج الأب ابنته الموسرة المرغوب فيها ممن فقير الا لضررين "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٣١ .

(٣) يعنى أنه اذا حصل الطلاق قبل الدخول فلها نصف صداقها ، لقوله تعالى : * وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم * سورة البقرة آية ٢٣٦ . ولأب أن يتنازل عن هذا النصف للمطلق اذا لم تتنازل عنه الزوجة حملا لقوله تعالى الا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح * على الولي فالمعنى الا أن تعفوا المرأة أو يعفروا ليها . الآية من سورة البقرة ٢٣٧ .

(٤) اذا أعطاه مهر مثلها أو أكثر ، يعنى أنه يجوز للولى أن يزوجه نفسه وليته كان الولاية بالنسب أو الولاء أو الحكم ، لقوله تعالى : * وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم . الآية * سورة النور آية ٣٢ ولم تفرق بين ولى وغيره ولأنه عليه السلام اعتق صفية وتزوجها ، ولأنه ولى فجاز له ذلك الامام ، ولأنه عقد على امرأة يجوز له نكاحها فأشبه عقده على أجنبية .

انظر المدونة ج ٣ ص ١٧٢ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢١٧ ، الاشراف ج ٢ ص ٩٨ .

وانذا زوج الوليان ، فالداخل من الزوجين أولى ^(١) ، ولا ولاية لعبد ^(٢) ولا لمن فيه بقية رق ، ولا لكافر على مسلمة ، ولا لمسلم على كافرة الا بالرق ، وللسيد اجبار عبيده وامائه ، وعبيد من يلي عليه من ولده ، أو بوصية على النكاح ^(٣) ، ولا يجوز لعبد ولا لأمة أن ينكحها الا باذن سيدهما ، والسيد في العبد بالخيار اذا نكح بغير اذنه بين أن يجيز أو يسرد الا أن يعتق قبل علمه بالنكاح فيمضي ولا رد ^(٤) له ،

” فصل في ذات الوليين ”

(١) وهذا ان جهل وقت العقد ين ، وأما ان علم فهى للسابق منهما ويفسخ نكاح الثانى ان لم يدخل أو دخل وهو عالم بأنه الثانى ، قال مالك فى المدونة : فان علم أيهما كان أول فهو أحق بها وان دخل بهما أحدهما فهو أحق بها ، وان كان آخرهما نكاحا وأما اذا لم يعلم أيهما الأول ولم يدخل بها واحد منهما يفسخ نكاحهما جميعا ثم تبتدى نكاح من أحبت منهما أو من غيرهما ” انظر المدونة ج ٣ ص ١٦٨ ، الدسوقي على الشرح الكبير : ج ٢ ص ٢٣٥ ، قوانين الأحكام ص ٢٢٤ .

(٢) لأن الحرية شرط من شروط الولاية ، ومنها أن يكون الولي ذكرا بالغا عاقلا رشيدا ، لأن العبد لا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى ، ولأن الولاية يعتبر لها كمال الحال والعبد ناقص الحال فلا يجوز ولايته ، وكذلك يشترط اتفاق الدين فلا ولاية للكافر على مسلمة ، ولا لمسلم على كافرة لعدم التوارث بينهما الا اذا كانت أمته فيزوجها لأنها مملوكة .

(٣) أما بالنسبة لعبيده وامائه فلأنه مالك لرقابهم فللسيد اجبارهم اذا رأى فى ذلك المصلحة ، وأما بالنسبة لعبيد أولاده الصغار وعبيد من له عليهم الولاية بالوصية فلأنه بمنزلة الأب فجاز له ذلك .

(٤) لأن سبب الحكم فى ذلك هو الملك وقد بطل بالعتق فلا يملك السيد رد النكاح بخلاف الأمة تتزوج بغير اذن سيدها فلا بد من فسخ بنكاحها على كل حال لمباشرتها العقد بنفسها ، وان وكلت غيرها فللسيد الخيار .

ولا خيار له ^(١) في الأمة ^(٢) بخلاف العبد .

وللعبد أن ينكح أربعاً ^(٣) كالحر ، وله أن ينكح الأمة مع القدرة على الحرية بخلاف

الحر .

والاشهاد ^(٤) من شروط كمال النكاح وفضيلته دون نفوذه وصحته وكذلك الاعلان ،

والتراضى بكتمان العقد يفسده ^(٥) .

(١) وفي " م " لفظ " له " ساقط " وكلا العبارتين صحيحة .

(٢) بل يرد ولا تجوز اجازته .

(٣) وهو المشهور في المذهب ،

قال في الرسالة : ويجوز للحر والعبد نكاح أربع عرائر مسلمات أو كتابيات ،

وللعبد نكاح أربع إماء مسلمات " .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٤٤ .

(٤) المشهور في المذهب أن الاشهاد عند العقد مستحب ،

قال الدردير : وندب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف إذ كثير من الأئمة

لا يرى صحته إلا بالشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحاً في نفسه وإن لم

تحصل الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تتقرر صحته ولا تترتب ثمرته من حل

التمتع إلا بحصولها قبل البناء " وتبين بهذا أن الاشهاد عند العقد مندوب

ولكن لا يجوز الدخول بدونه لأنه شرط صحة في بقاء النكاح لا في أصله .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٩٧ ، الفواكه ج ٢ ص ٢٣ .

(٥) لأنه يصبح نكاح السر وهو باطل عند المالكية ، لأن الزنا لما كان يقع مستترا

وجب أن يقع النكاح على خلافة والا كان ذريعة إلى الزنا لأن كل من وجد مع

امرأة يمكنه أن يدعى أنها زوجته فوجب حسم الباب فيه بالاعلان ، والأصل في

ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أعلنوا

النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف " وقوله عليه السلام :

" أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالضريرال وهو الدف .

قال الصنعاني في سبل السلام : دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح ==

ولا يجوز لولى عضل وليته اذا دعت الى كفه فى الدين والحال ، والمروءة ويزوجها عليه الامام ^(١) ، وان اتفقا على غير كفه ^(٢) جاز ، وليس كمال مهر المثل من الكفاة ، والتوكيل فى عقد النكاح جائز .

فصل

الصداق ^(٣) مستحق فى عقد النكاح ، ولا يجوز التراضى على اسقاطه ، ولا النكاح

= والاعلان خلاف الاسرار ، وعلى الأمر بضرب الغريال وفسره بالدف ، والأحاد يث فيه واسعة وان كان فى كل منها مقال ، الا أنها يعضد بعضها بعضا ، ويدل على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ فى الاعلان من عدمه ، وظاهر الأمر الوجوب ولعلسه لا قائل به فيكون مستوتا ولكن بشرط أن لا يصعبه محرم من التفتنى بصوت رخيم من امرأة أجنبية "

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى النكاح من غير الاعلان ، هذا نكاح السر ولو تقدمت فيه لرجعت "

انظر سبل السلام ج ٣ ص ١١٦-١١٧ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ١٨ ، الاشراف : ج ١ ص ٩٣ .

(١) يعنى أن المرأة الكبيرة الشيب اذا وجدت كفوا لها فلا يجوز لأبيها أن يمنع

من زواجها له ، فان منعها كان للحاكم أن يزوجه قهرا عن أبيها "

قال الدردير : وعلى ولى الاجابة لكف رضيت به الزوجة غير المجبرة ، وان امتنع من كف رضيته الزوجة كان عاضلا بمجرد الامتناع فيأمره الحاكم ان رفعت له بتزوجها ثم ان امتنع زوج الحاكم "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٢١٦ .

(٢) وفى " م " كفؤ " بالهمز على الواو وهو خطأ فى الاملاء .

(٣) الصداق والمهر بمعنى واحد وهو اسم للمال الواجب للمرأة على الزوج بالنكاح

أو الوطاء الحلال وله أسماء كثيرة ، منها : النخلة ، والفريضة ، والأجر والعطية ، وهذه الأسماء مذكورة فى القرآن ، وأما المهر ، والمليقة ، والعقر فهذه

فى السنة الشريفة .

المشترط فيه سقوطه ، ولا حد لأكثره ، وأقله محدود وهو ربع دينار ^(١) من الذهب أو ثلاثة دراهم فضة أو ما يساوى أحدهما من العروض ، ويجوز أن يكون أعياناً ومنافع ^(٢) ، والأعيان أحب إلينا .

= والأصل فيه الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى : " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " سورة النساء آية ٤ ، وأما السنة فقوله لصحابي الذي أراد أن يتزوج وليس معه شيء : أنظر ولو خاتماً من حديد . . الحديث " متفق عليه ولفظ لمسلم انظر شرح النووي على مسلم ج ٩ ص ٢١٣ .

وعلى هذا فالصدق شرط من شروط صحة النكاح لا ينعقد النكاح إلا به ، فلا اتفاق على إسقاطه يبطل النكاح لكن لا تشترط تسميته عند العقد بل يجوز العقد بدونه . لقوله تعالى : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة " سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(١) أي أقل ما يصح به العقد هو ربع دينار من الذهب ، وهو وزن ثمان عشرة حبة من الشعير الوسط أو ثلاثة دراهم من الفضة وهو وزن خمس وخمسين حبة قال في الرسالة : وأقل الصداق ربع دينار " ولا حد لأكثره ، لقوله تعالى : " وآتيتن إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً " سورة النساء آية ٢٠ . إلا أنه يستحب تخفيفه لقوله عليه الصلاة والسلام " أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة " وعن أبي العجفاء قال سمعت عمر يقول : لا تغلوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما صدق رسول الله امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية " أي أربعمئة درهم ، لأن الأوقية كانت قديماً عبارة عن أربعين درهماً . انظر نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٣ .

(٢) يعني أنه يجوز أن يكون الصداق عيناً أي شيئاً مقبوضاً ، أو منفعة ، واختلف أئمة المذهب في جواز الصداق بالمنافع كسكنى الدار ، أو ركوب الدابة ، أو خدمة عبده ، أو تعليم القرآن .

قال الدسوقي : والحاصل أن القول بالمنع قول مالك وهو المعتمد وعليه فقال اللخمي أنه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بصداق المثل ، ويرجع ==

ولا يجوز^(١) اصداق مالا يجوز بيعه لتحريم عينه أو لغرره ، كالخمر والخنزير
وكالآبق ، والشارد ، وفي فسخ النكاح به روايتان : أحدهما أنه يفسخ قبل الدخول
وبعده ، والأخرى انه يفسخ قبله ويثبت بعده^(٢) ، ويجب صداق المثل
ويجوز على وصف أو عبد مطلق^(٣) أو جهاز بيت ويرجع الى العرف والوسط ممن

= الزوج عليها بقيمة عمله ،

وقال ابن الحاجب : انه على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء ويعتده
ويمضي بما وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٠٩ .

(١) يعني أنه لا يجوز في صداق مالا يجوز بيعه شرعا كالخمر والخنزير لأنهما ليسا
بمال شرعى ولذا لا يجوز تملكها ، وكذا ما فيه الغرر كالعبد الآبق والبعير
الشارد لعدم القدرة على التسليم ، وكذلك كل محرم العين كالميتة أو النجس
كالبول لا يصلح أن يكون صداقا .

(٢) وهو المشهور في المذهب أنه ان دخل بها يثبت العقد ولها صداق المثل
ويفسخ قبل الدخول ،

قال مالك في المدونة : في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة
نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على مافى بطن
أمته انه ان لم يدخل بها فرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت
وكان لها صداق مثلها .

انظر المدونة ج ٣ ص ٢١٦ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣) يعني أنه يجوز أن يكون صداق المرأة عبدا مطلقا غير معين أو موصوف
أو جهاز بيت ولها الوسط مما تعارف الناس عليه ،
سئل مالك : أرأيت ان تزوج على عبد ولم يصفه أيجوز هذا النكاح ؟ قال نعم .
النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط .

انظر المدونة ج ٣ ص ٢١٨ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٤٦ .

ذلك ، ويجوز تعجيل المهر وتأجيله ^(١) ، ويستحب تقديم ربع دينار قبل الدخول ، والصداق واجب ^(٢) بالعقد والتسمية ويستقر وجوبه بالدخول فيؤمن سقوطه ، ومالم يكن دخوله فهو معرض لأن يسقط نصفه ^(٣) بطلاق أو جميعه بما يكون من جهة المرأة ، مثل أن ترد أو تختار نفسها إذا اعتقت أو يبيعها سيدها من زوجها ، وعلى المرأة أن تتجهز ^(٤) لزوجها من صداقها وغيره بما يجرى العرف في موضعها ، وله ان يطلقها

(١) أى الى أجل معلوم ،

قال الدردير : وجاز تأجيله أى الصداق كلا أو بعضا للدخول ان علم وقت الدخول عند هم كالنيل والصيف ، وان لم يعلم فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل *

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٢) يعنى أن الصداق واجب عند العقد ويستقر وجوبه بالدخول ،

قال القاضى : لا يستقر ملك الزوجة على الصداق الا بالدخول ، ومالم يدخل فهو مودع فلا يستحق بمجرد العقد ودليل ذلك أنه لو كان ملكها عليه مستقرا لم يجز أن يسقط بعد ثبوته ، ألا ترى أنه اذا دخل بها فقد وجب لها وجوبا مستقرا لا يسقط بوجه ، فقد ثبت أنها لو ارتدت قبل الدخول أو اختارت نفسها بعد المتق بسقط صداقها ، فعلم أن ملكها لم يكن مستقرا عليها ، وكذلك لو طلقت قبل الدخول دون تسمية المهر فانه يسقط جميعه .

انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠٨ .

(٣) أى وكذا يسقط كله اذا لم تكن تسمية وحصل الطلاق قبل الدخول ، لقوله تعالى : " ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، وتمسوهن . . الخ " سورة البقرة آية ٢٣٦ .

(٤) ومذهب مالك أن على المرأة أن تتجهز من صداقها أو من مالها أو يجهزها وليها بما جرى به العرف في البلد الذى تزوجت فيه أى بالجهاز اللائق بأمثالها .

قبل الدخول نصف ما ابتاعته الا أن يكون صرفته في شيء تختص به فتفرمه عيناً .
 ونكاح الشغار^(٢) باطل ، وهو أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته
 ولا مهر بينهما ، فان سميا مهرًا لهما أو لأحدهما صح النكاح المسمى فيه المهر ووجب
 صداق المثل .

ونكاح المتعة^(٣) باطل ، وهو العقد المشروط فيه الأجل ، والخطبة على خطبة

(١) أى الا اذا اشترت شيئاً يخصها كأسورة من الذهب ، وفى هذا تدفع لزوجهما
 نصف ثمنها ، أما اذا اشترت بالصداق جهازاً للبيت أو ما يصلح لها ويصلح
 لزوجهما مما جرى به العرف فى موضعها بأن المرأة تتجهز به للرجل ثم طلقها
 قبل الدخول فله نصف ما اشترت ولا يلزمها أن تغرم له عيناً ، أى أنه يستحق
 ثمن نصف هذه الأشياء مقدرة بالذهب أو الفضة .

” باب فى بيان الأنكحة الفاسدة ”

(٢) ونكاح الشغار باطل باجماع العلماء ،
 قال القاضى فى الاشراف : الشغار أن يزوج الرجل ابنته ويزوجه الآخر ابنته
 ولا مهر بينهما ” أما اذا لم يجعلوا البضع صداقاً بأن سكتا عن ذلك فيهما صح
 نكاح كل منهما ، لأنه ليس فيه الا شرط عقد فى عقد وهو لا يفسد النكاح ويجب
 مهر المثل لكل واحدة ، وكذا لو سعى مهرًا لكل منهما أو لأحدهما صح
 النكاح وللثيب لم تسم لها مهر مهر المثل ، والأصل فى بطلانه ما رواه مالك عن
 عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار
 والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق .

انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٤٣ ، والحديث متفق عليه .
 وحكم نكاح الشغار أن يفسخ قبل الدخول ، وان وقع الدخول فسخ منه ما كان
 بدون مهر ، وان سعى فيه صداق لكل منهما فلا يفسخ .

(٣) ونكاح المتعة باطل ، وهو النكاح الى أجل مسمى بمعد أو قريب كأن يتزوج المرأة
 على مدة محددة كشهر أو سنة ونحو ذلك ما يبلغه عمرها ،

قال ابن جزى : لفظ المتعة فى الفقه يقع على أربعة معان : أحدها ، متعة الحج ، =

الخير جائزة على وجه ، ومنوعة على آخر ، فجوازها مالم يكن بينهما انعام (١) وركون (٢) وتقدير صداق وما أشبهه ومنعها مع وجود ذلك (٣) وإذا اشترط المنكح ففى

= وقد ذكرت ، والثانى النكاح الى أجل ، والثالث متعة المطلقة ، والرابع امتناع المرأة زوجها فى مالها على ما جرت العادة فى الأندلس * انظر قوانين الأحكام ص ٢٣٣ . والأصل فى بطلانه ما رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أيها الناس انى قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة ، فمن كان عنده فليخل سبيله ولا تأخذوا مما أتيتموهن شيئا * رواه مسلم . انظر النووى على شرح مسلم : ج ٩ ص ٢٨٦ ومثله فى الموطأ . انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٥٢ ، وهذا بخلاف ما اذا تزوج المرأة على نية أن يطلقها بعد زمن لأن النكاح فى المتعة ينتهى بمضى الأجل دون احتياج الى الطلاق ثم لاعدة فيها ولا نفقة ، وأما فى النكاح على نية الطلاق فان الزوج اذا بدا له أن يستديم النكاح له ذلك ، وان طلقها كأن على المرأة العدة ولها النفقة ، قال الزرقانى : هذا النكاح أى النكاح على نية الطلاق جائز بالاجماع * انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٥٥ ، وأما حكم نكاح المتعة فباطل ويجب فسخه متى وقع ، ويثبت فيه المهر ، ان كان قد دخل بالمرأة والا فلاشئ لها . انظر بلغة السالك ج ١ ص ٣٩٣ .

(١) وقوله " انعام " أى أن يجاوب بنعم .

(٢) يعنى بالركون بالرضى .

(٣) أى مع وجود الانعام والركون وهو المشهور فى المذهب .

قال فى الرسالة : ولا يخطب أحد على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه ، وذلك اذا ركننا وتقاربا * وقوله اذا ركننا وتقاربنا أى الزوجان أو المتبايعان ، والركون ، فى النكاح أن يحصل من كل منهما ما يدل على الرضى بالزواج ، والتقارب بأن يشترطا شروطا بحيث لم يبق بينهما الا الايجاب والقبول .

والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يسوم ==

كره^(١) لم يلزمه ونظر، فان كانت المرأة لزمها ما يفرضه^(٢) صداق المثل دون ما قصر^(٣) عنه ، وان كان الزوج كان خيرا بين أمور ثلاثة ، اما أن يبذل لها^(٤) صداق المثل أو يرضى بفرضها ، أو يطلق ولا يلزمه شيء بفرضها^(٥) فان طلق استحب^(٦) له أن يتمتع ، والمتعة هي أن يعطيها شيئا يجري مجرى الهبة بحسب ما يحسن من مثله على قدر حاله من يسره وعسره ، ومن مات من الزوجين قبل الفرض فبينهما الميراث ولا صداق^(٧)

(١) أي ومن كره ما فرضه الآخر لم يلزمه ، فان كانت المرأة هي رافضة يلزمها ان كان ما فرض صداق المثل دون ما نقص عنه ، فان كان الزوج هو الراض لما فرضت المرأة فهو مخير بين أمور ثلاثة التي ذكرها المصنف .

(٢) وفي " ز " ما يفرض وكلا العبارتين صحيحة .

(٣) وفي " م " ما قضى عنه " وهو تصحيف لا يتفق مع المعنى المراد به .

(٤) وفي " ز " لفظ " لها " ساقط والعبارة تصح بدونه .

(٥) وفي " م " لفظ " بفرضها " ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لموافقته لسياق الكلام .

(٦) وهو المشهور في المذهب ، يعني أنه يستحب لمن طلق قبل تسمية الصداق وقبل الدخول أن يعطيها شيئا يجري مجرى الهبة على قدر حاله من غنى وعدمه ولا يجبر على ذلك لأن المستحب لا يجبر من أباه .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٥٤ ، الفواكه ج ٢ ص ٦٤ .

(٧) وهو المشهور في المذهب .

قال في الرسالة : وان مات عن التي لم يفرض لها ولم يبين بها فلها الميراث ولا صداق لها " لأن الصداق عوض فلما لم يقبض المعوض لم يجب المعوض قياسا على البيع " أما الحديث بروع بنت واشق فمحمول على أن زوج بروع توفي بعد الدخول " .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٦٥ ، الاشراف ج ٢ ص ١٠٨ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧ .

فى من لم يفرض والموت فى استقرار الصداق به كالدخول . (١)

وصداق المثل معتبر بحالها وماهى عليه من جمال وحال وأبوة (٢) فيكون لها بحسب ذلك وما يكون مثله لأقربائها فى السن ، ومن كان فى مثل حالها ، ولا اعتبار بنساء عصبتها (٣) ومن أعتق أمته على أن يتزوجها نفذ العتق ولم يلزمها ذلك (٤) ، وان شرط عتقها صداقها لم يصح (٥) ولزمه الصداق .

(١) يعنى بذلك الموت بعد الفرض ، لأن الموت قبل الفرض لا يوجب صداقاً فلها الميراث فقط على المشهور فى المذهب ، لما رواه مالك فى الموطأ أن ابنة عبيد الله بن عمر وأمها بنت زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم بها صداقاً فابتغت أمها صداقها ، فقال عبد الله ابن عمر ليس بها صداق ولو كان لها صداق لم نمسكه ولم نظلمها فأبت أمها أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ، ولها الميراث ،

وقال الزرقانى نقلاً عن مالك أنه قال عن حديث بروة بنت واشق المتقدم ذكره ، ليس عليه العمل . انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٣١ .

(٢) وقوله " أبوة " أى النسب والشرف .

(٣) يعنى أن مهر المثل معتبر بأحوال المرأة من الجمال والمال والشرف والعلم والدين دون نساء عصبتها لأن صداق المثل يقل ويكثر ويختلف باختلاف هذه الأشياء المذكورة فى المرأة لأن الانسان يرغب فى جمال المرأة ومالها ويبدل لها أكثر من بذله فىمن دونها فى المال والجمال لا تنفاعة بمالها وتمتعه بجمالها فكان ما ذكرناه هو المعتبر دون مهر نساء العصبة .

انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠٨ .

(٤) أى أنها تعتق عليه ولا يلزمها أن تتزوجه الا اذا قبلت ذلك برضاها ، لأنها اذا اعتقت فقد ملكت نفسها .

(٥) وهو أصل المذهب الذى لا خلاف فيه ، وأما زواج رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية على أن يكون عتقها صداقها فذلك مخصوص به صلى الله عليه وسلم لأن له أن يتزوج بغير مهر كما قال الله تعالى : " وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين " سورة الأحزاب آية ٥٠ .

وللمرأة منع نفسها^(١) حتى تقبض صداقها ، وليس لها ذلك بعد طوعها بالتسليم^(٢)
 وإذا اختلفا في مقدار الصداق فان كان قبل الدخول تحالفا وتفاخا^(٣) ، وبدئت^(٤)
 باليمين ومن نكل منهما قضى عليه مع يمين صاحبه .

وان اختلفا بعد الدخول ، فالقول قول الزوج مع يمينه^(٥) ، وان كان الاختلاف
 في القبض ، فالقول قولها قبل الدخول ، فان دخل رجعا الى الموضع الذي هما فيه
 فعمل على غالب أحوالهم وعرفهم^(٦) ، فان عدم ذلك فالقول قولها ، وان كان هناك
 عرف يصدق الزوج ومعها كتاب^(٧) ذكر الحق فالقول قولها .

(١) أى منع نفسها من الدخول بها .

(٢) يعنى أن المرأة اذا أسلمت نفسها قبل قبض الصداق ، ودخل بها لم يكن لها
 أن تمتنع بعد ذلك التسليم ، لأنه تسليم يستقر به البدل فوجب أن يسقط حكم
 الامتناع ، لتسليم السلعة في البيع * انظر الاشراف ج ٢ ص ١١١ .

(٣) وهو المشهور في المذهب ، والقول الثاني أنهما اذا تنازعا في قدر المهر
 أو في صفته قبل البناء فالقول المدعى الأشبه بيمينه والأحلفا وفسخ النكاح بينهما *
 انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠٩ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٨١ .
 (٤) أى أن المرأة هي التي تبدأ باليمين قياسا على البائع لأنها في مثل هذا
 كالبائع .

(٥) وذلك أنها لما سلمت نفسها من غير اشهاد عليه كان ذلك رضى منها بأمانته
 فكان القول قوله مع يمينه .

انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠٩ .

(٦) وقوله " فعمل على غالب أحوالهم وعرفهم " أى اذا كان العرف في البلد الذي وقع
 فيه الزواج جاريا على أن الزوج ينقد الصداق قبل الدخول ، ثم اختلفا في قبضه
 فان كان قبل الدخول فالقول قولها ، وان كان بعد الدخول فالقول قول الزوج لأنه
 أقوى سببا بعد الدخول لشهادة العرف له ، والعرف أصل يرجع اليه في اختلاف
 المتداعيين اذا لم يكن ما يرجع اليه غيره . انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠٩ ، قوانين

الأحكام ص ٢٢٧ .

(٧) أى اذا كان العرف يصدق الزوج ولكن الزوجة معها وثيقة تثبت عدم قبضها
 الصداق فالقول قولها لشهادة الوثيقة .

فصل

ويثبت الخيار^(١) للزوجين بصيوبة توجد فيهما أو في أحدهما فيكون الخيار لمن لم توجد به وذلك على ضربين : منها ما يختص به الزوج ، ومنها ما يختص به المرأة ومنها ما يشتركان فيه .

فالذى يختص بالزوج هو ما يمنع الوطء وذلك أربعة عيوب ، الجب^(٢) والخصى^(٣) والعنة^(٤) والاعتراض ، فالمجبوب هو المقطوع ذكره وإنشأه ، والخصى هو المقطوع أحد هما ، والعنين هو الذى له الذكر لا يتأتى الجماع بمثله لصغره^(٥) وامتناع تأتى إيلاجه ، والمعترض هو الذى لا يقدر على الوطء لعارض وهو بصفة من يمكنه وربما كان بعد وطء قد تقدم منه ، وربما كان عن امرأة دون أخرى ففي الجنب والخصى والعنة لها الخيار ، وكذلك إذا كان الخصى قائم الذكر يمكنه الوطء إلا أنه لا ينزل فالخيار لها^(٦) .

فصل في أسباب الخيار بالعيب

(١) أى بشرط عدم العلم بها قبل العقد أو الدخول ، أما إن دخل بها بعد العلم بالعيب فلا خيار له .

(٢) الجب بفتح الجيم هو قطع الذكر والأنثيين * حاشية المدوى ج ٢ ص ٨٥ .

(٣) والخصى ، بفتح الخاء وسكون الصاد هو قطع الأنثيين .

(٤) والعنة بضم العين وفتح النون هو صغر الذكر بحيث لا تأتى معه الجماع .

(٥) أى بحيث لا يتأتى به الجماع .

(٦) أى المعترض هو من لا يمكنه وكان بحالة عادية أى أنه موجود الذكر والخصيين

لكنه لا يقدر على الوطء سواء تقدم له وطء أم لا ، وحكمه أنه يؤجل سنة رجاء برئته

وأما أجل سنة لأن الأحوال تختلف باختلاف الفصول .

(٧) أى فى الفسخ أو رضاها بالمقام معه .

فأما المعترض فيضرب له الأجل سنة من يوم توقفه ويخلى بينه وبينهما ،
والقول قوله ان ادعى الوطء في السنة (١) فان مضت وتقاررا على عدم الوطء فالخيار
لها وذلك اذا لم يكن منه وطء قبل الاعتراض فلا يقبل قولها في دعوى ذلك بـ
الا بتصديقه اياها .

والفسخ اذا اختارت الفرقة بطلاق ، وفي تكميل الصداق روايتان ، احدهما (٢)
اثباته على الاطلاق ، والاخرى بشرط طول اقامتها وتلذذه بها واستمتاعه
بقدر تمكنه ، ثم ان تزوجته ثانية (٣) كان لها (٤) الخيار أيضا بخلاف المجبوب
والخصى لأن هذين لا يتوقع زوال ما بهما ، ويكمل الصداق في حقهما .

(١) أى الزوج اذا ادعى أنه وطء زوجته في أثناء السنة صدق ولو أنكرت ، وأما
اذا مضت السنة فان اتفقا الزوجان على عدم الوطء فيكون لزوجته الخيار ، وانما
لم يقبل قولها وحدها اذا كان قد سبق له وطؤها قبل الاعتراض عندئذ فلا تصدق
في دعواها في عدم الوطء الا اذا صدقها هو في ذلك ، وقيل يؤجل نصف السنة
والأول هو المشهور . حاشية العدوى ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) يعنى اذا اختارت الزوجة الفرقة ولم يكن قد وطئها ففي تكميل المهر روايتان
احدهما أنه يكمل نظرا للدخول فان الدخول موجب لتكميل المهر لأنه مظنة
الوطء ، الثانية : أنه لا يكمل لأن السبب الحقيقي في تكميل المهر هو الوطء
وقد اتفقا على عدمه فلا عبرة بالدخول الا اذا طال مكثه معها بأن أمكن تلذذه
بها ولو بدون وطء . وهو المشهور في المذهب .

(٣) يعنى أنها اذا اختارت الفرقة فطلقها في أى حالة من الحالات السابقة
وهى : الجب والخصى ، والصنة ، والاعتراض ، ثم تزوجها بعد ذلك ففي الأحوال
الثلاثة الأول لا يكون لها الخيار لأنها دخلت وهى عالة بالصيب وطمها بنفسى
خيارها فتجبر على المكث معه ويكمل لها المهر بالدخول ، وأما في حالة الاعتراض
فانه يثبت لها الخيار في الزواج الثانى لأن الاعتراض مرجو زواله فيجوز أن تكون
قد عادت اليه على ظنها أنه قد برئ ، فاذا تبين عدم برئه فيثبت لها الخيار
بخلاف الأحوال الثلاثة الأول ، فانه لا رجاء في البرء منها .

(٤) وفى "م" كان له الخيار وهو تصحيف ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة "ز" .

وأما الميوب المختصة بالمرأة فهي داء الفرج المانع من وطئها .
وهو الرتق (١) ، والقرن (٢) ، فذلك يوجب الخيار ان شاء أقام (٣) واستمتع بقدر
ممكنة ، وان شاء طلق ولا شيء عليه .

وأما المشتركة ، فالجنون (٤) ، والجذام ، والبرص ، فإذا وجد الزوج فالمرأة بالخيار
فان اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وان وجد ذلك الرجل بالمرأة فهو
بالخيار ان شاء دخل ولزمه الصداق كاملا ، وان شاء طلق ولا شيء عليه ، فان كان

" الميوب الخاصة بالمرأة "

(١) الرتق بفتح الراء والتاء . هو انسداد مسلك الفرج بحيث لا يمكن الجماع
معه .

(٢) القرن : بفتح القاف وسكون الراء ، هو خروج شيء بارز في الفرج يمنع الجماع ،
وللزواج الخيار في كل داء يمنع الوطء أو لذته وكذلك الزوجة لها الخيار ففى
الميوب التى تتعلق بالرجل الا ما استثنى من ذلك "

(٣) أى أقام الزوجة فى عصمته وان شاء طلق .

" الميوب المشتركة "

(٤) يعنى أن الجنون ، والجذام والبرص بالزوجين أو أحدهما سبب فى الخيار
اذا لم يعلم بالميب الا بعد الدخول لأن الجنون يخاف معه الأذى من
صاحبه ، وكذلك الجذام والبرص يخاف من عدواهما لأنفسهما أو لأولادهما
حيث أن هذه الأمراض تنتقل بالوراثة فيثبت الخيار بها ، فان كانت الزوجة
هى المريضة فالزوج له الخيار فى أن يدخل بها فيكون عليه المهر كله وفى
أن يطلقها فلا شيء عليه ، وأما ان كان الخيار للزوجة واختارت الفرقة
فان كان قبل الدخول فلا شيء على الزوج وان كان بعد الدخول فلها ربع دينار
ويرجع الزوج بما زاد عليها ان كانت هى التى غرته أى غشته ، وأما ان كان
الذى غشه وليها فان الزوج يرجع بالمهر كله عليه .

دفعه استرده ، وان لم يعلم الا بعد الدخول ترك لها ربح دينار^(١) وأخذ ما زاد عليه ان كانت هي الفارة^(٢) ، وان كان الفار وليها رجع الزوج بما دفعه اليها على الولي فلم يترك لها ربح دينار.

وكل هذا اذا كانت العيوب موجودة بمن وجد به منهما في حال العقد ولا خيار ان سلم في حال العقد ثم طرأت عليه^(٤).

" ولا خيار فيما سوى ذلك^(٥) من العيوب ، كالقطع ، والعمى ، والعمور ، .

والحد في الزنا ، أو كونها ولد زنا ، أو ما أشبه ذلك .

ويستحب المتعة لكل مطلقة ومن جرى مجراها ، كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها الا المطلقة^(٦) المسمى لها قبل الدخول ، والمخطعة ، والملاعنة ولا يجبر عليها من أبها .

(١) وهو المشهور في المذهب " انظر الشرح الداني ص ٤٧٠-٤٧١ ، الشرح

الصغير ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) أي ان كانت هي التي خدعت الزوج بستر العيوب التي فيها .

(٣)

(٤) يعني أن الخيار انما يثبت للزوجين أولاً أحدهما اذا كان العيب موجوداً حين العقد ولم يعلم به الآخر ، وأما ان كان سالماً حين العقد ثم طرأ العيب بعده فلا خيار .

(٥) هذا مذهب المالكية ، وأختار بعض العلماء أن الخيار يثبت في كل عيب تكون المادة السلامة منه اذا لم يعلم به الآخر فوجد معها فان للطرف الثاني الخيار وهذا قول معقول كما يسقط خيار الآخر ان حصل وطء بعد العلم بالعيب .

(٦) يعني أن هناك من لا تستحب المتعة لهن وهن ثلاث ، أولاً هن ، المطلقة قبل الدخول مع تسمية مهرها ، فانها تستحق نصف المسمى فلامتعة لها ، وثانيهن : المخطعة لأنها هي التي تدفع لزوجها مقابل اخلاعها فلامتعة لها ، والثالثة : الملاعنة لأن الفرقة في اللعان عقوبة فلا تستحق المتعة ، وفي غير هذه الثلاثة تكون المتعة مستحبة عند المالكية ، وأما عند غيرهم فهي واجبة .

فصل

(١) وتجب النفقة للزوجة بالعقد والتمكين من الاستمتاع مع بلوغ الزوج وكونها
 ممن يستمتع بمثلها الا أن تنشز (٢) ، والاعتبار في تقديرها بحالها (٣) فيلزمه لها
 كفايتها على قدر حالها ويخدها (٤) كفايتها الا أن تتزوجه عالة بفقره وأنه متكفف
 لا مال له فلا قول لها ، ولها في غير ذلك (٥) ، أن تفارق مع الاعسار بعد ضرب
 الأجل ليتضح اعساره (٦) ، وطلاقه رجعي وله الرجعة ان أسرف في العدة ، والخيار

فصل في وجوب النفقة

(١) يعني أنه يشترط في وجوب النفقة على الزوج شرطان ، العقد والتمكين
 من الاستمتاع على المشهور في المذهب
 انظر مختصر خليل ص ١٦٣-١٦٤ .

(٢) النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج ويكون بالقول أو بالفعل ،
 فالقول مثل أن تسفه عليه بعد أن كانت معتادة حسن الكلام معه أو لا تجيبه
 بعد أن كانت اذا ناداها أجابته .
 والفعل أن تعبس في وجهه بعد أن كانت طليقة الوجه ، أو تهجر فراشه لغير
 علة بعد أن كانت تنام فيه .
 (٣) أي بحال الزوجين من فقر أو غنى أو توسط ، فان كانا غنيين وجبت نفقة الأغنياء ،
 وان كانا فقيرين وجبت نفقة الفقراء ، وان كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا وجبت
 نفقة وسط .

(٤) يعني أنه يوفر لها خدما ان كانت ممن تخدم في بيت أبيها والا فتخدم نفسها
 ويجب أن يكون الخادم ممن يجوز رؤيتها كمحرم لها أو رقيق تملكه .
 (٥) وقوله " في غير ذلك " كأن يخدها بأنه غنى فتبين فقره .
 (٦) يعني أن الزوج اذا عجز عن القيام بالنفقة الواجبة عليه ، فالزوجة بالخيار بين
 أن تفارقه أو تصبر وتنفق على نفسها من مالها وهذا بعد ضرب الأجل له وتكون
 النفقة دينا عليه في حال انفاقها على نفسها .

لها في الاعسار بالصداق^(١) بعد ضرب الأجل على ما يرجى لمثله .

" فصل "

ونكاح المريض المخوف عليه المحجور عليه في ماله غير جائز^(٢) ، ويفسخ ان وقع ،
صح أولم يصح^(٣) ، وقيل يثبت ان صح ، وطلاقه^(٤) ثلاثا لا يقطع الميراث جملة بغير
تفصيل^(٥) ، إلا أن يصح من ذلك المرض ، ولا نكاح^(٦) لمولى عليه إلا بان وليه .

(١) يعني أن الاعسار بالمهر يعطى الزوجة حق الفسخ قبل الدخول بعد انتهاء المدة
التي ضربت له وعدم قدرته على تسليم المهر ، أما اذا قبضت المرأة منه شيئا
امتنع الفسخ قبل الدخول وكذلك بعد الدخول لأن المهر حينئذ صار دينا ففى
الذمة .

" فصل في نكاح المريض والمولى عليه "

(٢) وهو المشهور في المذهب .
قال القاضى فى الاشراف : المريض المخوف عليه الذى لا يحتاج الى الاستمتاع لا يجوز
نكاحه ، لأنه محجور عليه أن يخرج من ماله شيئا بغير معاوضة فيما لا حاجة به اليه
لحق الورثة ، والنكاح يتضمن اخراج المال بالمهر والنفقة ولأن كونه محجورا عليه
لحق الورثة يقتضى منعه أن يدخل عليهم وارثا لأنه اخراج لهم من بعض الميراث "
الاشراف ج ٢ ص ١٣٣ ، الثمر الدانى ص ٤٦٢ .

(٣) أى سواء شفى المريض أولم يشف وقيل أنه ان شفى قبل الفسخ فلافسخ
وهذا أظهر .

(٤) وقوله " وطلاقه " أى أن طلاق المريض غير جائز لأنه اخراج للمطلقة من الميراث
وهو لا يملك ذلك فيكون لها الميراث .

(٥) أى سواء مات أحدهما فى المدة أو بعدها ، ولو تزوجت غيره ، إلا اذا شفى
من مرضه فان طلاقه يضى ويقطع به الميراث .

(٦) يعنى أنه لا يجوز لقاصر الأهلية اذا كان له ولى أن يتزوج إلا بان وليه
فان تزوج بغير ان وليه فلولوى فسخ النكاح .

فصل

ولا يجوز استباحة الفرج في الشرع الا بأحد وجهين .

اما عقد النكاح أو ملك يمين نكاح امرأة فجائز في الجملة العقد عليه مالم يكن فيها ما يقتضى تحريمها ، والتحريم ضربان : مؤبد ، وغير مؤبد ، فالمؤبد يرجع الى عين المرأة ^(١) فلا تحل بوجه وذلك بوجهين : ^(٢) أحدهما : أصل ، والآخر معنى طارئ على العين يحظرها بعد إباحتها ، وجعلته خمسة أشياء ، نسب ، ورضاع ، وصهر ، ^(٣) ^(٤) ^(٥)

(١) يعنى أن التحريم المؤبد قد يعود سببه الى المرأة نفسها فلا يصح العقد عليها بحال من الأحوال وذلك كالأصل والفرع ،

قال في الرسالة : وحرم الله سبحانه وتعالى من النساء سبعا بالقرباة وسبعا بالرضاع والصهر فقال عز وجل : " حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت " سورة النساء آية ٢٣ .

(٢) أى كتحريم الأصول والفروع ، وصنف من النساء يحرم لوجود أسباب طارئة على العين يمنع العقد عليها كزوجة الأب وأم الزوجة .

(٣) يعنى القرباة ويحرم بها سبع كما ذكرنا ، ولا تحرم بنات الأعمام وبنات العمات وبنات الأخوال وبنات الخالات .

(٤) أى السبب الثانى وهو الرضاع ويحرم به ما يحرم من النسب فتحرم لمرضعة والأخت من الرضاعة ، لقوله تعالى : " وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة " سورة النساء ٢٣ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة " متفق عليه ولفظ لمسلم . انظر شرح النووي : ج ١ ص ٢٠ .

(٥) والسبب الثالث هو المصاهرة ويحرم بها على التأييد أربع ، أم الزوجمة بمجرد العقد على البنت سواء فى ذلك أم من النسب أو من الرضاع ، لقوله تعالى " وأمهات نسائكم " والثانية : بنت الزوجة سواء بنت النسب أو الرضاع وكذلك بنات أولادها بشرط أن يدخل بالأُم ، لقوله تعالى : =

ولعان (١) ووطء في العدة (٢).

فالأصل هو النسب والفرع ما عدناه معه ، فالتحريم بالنسب هو في الأعيان السبعة ، وهي ، الأمهات ، البنات ، الأخوات ، العمات ، والخالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت . فالأم اسم لكل انثى لها عليك ولادة ، فتدخل في ذلك الأم دنية (٣) وأمهااتها ، وجداتها ، وأم الأب وجداتها وان علون (٤) ، والبنات اسم لكل انثى لك عليها ولادة أو على من له عليها ولادة فتدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وان نزلنا ، والأخت اسم لكل انثى جاورتك في أصلك أو في أحدهما ، والعمة اسم لكل انثى شاركت أباك أو جدك في أصله أو في أحدهما . والخالة اسم لكل انثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما ، وبنات الأخ اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة (٥) أو مباشرة ، وبنات الأخت اسم لكل انثى لا ختك عليها ولادة مباشرة أو بواسطة .

= " وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " سورة النساء آية ٢٣ .
والربيمة بنت الزوجة من غيره . وتحرم وان لم تكن في حجره وذكر الحجبور
ورد على الغالب .

(١) يعني أنه يحرم على الرجل أن يتزوج المرأة التي لا عنها لأنها محرمة عليه حرمة مؤبدة .

(٢) يعني أنه يحرم على الرجل أن يعقد على معتدة الغير سواء كانت في عدة الوفاة أو الطلاق " انظر مختصر خليل ص ١١٧ .

(٣) أي المباشرة وهي التي ولدته .

(٤) وفي " م " وان علوا ، وهو تصحيف .

(٥) المراد بواسطة أي كحفيد أخيك أو بنتها .

وأما الرضاع فانه يكسب من وجد به من الاسم^(١) ما يكسبه النسب ، فاذن أَرْضَعَت
 المرأة طفلاً حرمت عليه لأنه أمه وينتبه لها أنها أخته ، وأختها لأنها خالته وأُمها
 لأنها جدته ، وبنت زوجها صاحب اللبن لأنها أخته^(٢) ، وأختها^(٣) لأنها عمتها ،
 وأمه لأنها جدته ، وبنت بنيتها وبنايتها لأنهن بنات اخوته وأخواته .
 وأما الصهير فأربع ، أم المرأة^(٤) وابنتها ، وزوجة الأب ، وزوجة الابن .
 فالأم تحرم بمجرد العقد الصحيح على ابنتها ، والبنت تحرم بشرط الاستمتاع
 بالأم من الدخول فما دونه^(٥) استمتعا^(٦) مباحاً^(٦) أو بشبهة ، وفي محضر الزنا روايتان^(٧)
 وسواء كانت الربيبة في حجر المتزوج بأُمها أم لا .

(١) يعني أن الرضاع اذا ثبت من المرأة على الرضيع فان هذا الرضيع يثبت عليه
 اسم البنوة من تلك المرأة كما يثبت النسب لأنها بهذا الرضاع صارت أمه وصار
 ابنها .

(٢) أى أخته من الأب .

(٣) يعني أخت زوجها .

(٤) أى أم الزوجة .

(٥) أى كمقدمات الوطء ان كان للذة من بالغ ، وذلك اعتباراً بالمعنى لأن التلذذ
 بها دون الوطء فى معنى الوطء ان المقصود من الوطء اللذة وهى حاصلة بالمقدمات .

(٦) وهو المستند للعقد الصحيح أو شبهة ، كمن أراد وطء زوجته فى الليل فوقع
 على أمها خطأ فانها تحرم عليه حرمة مؤبدة .

(٧) وكلا الروايتين موجودتان فى المذهب لأنه ثبت نقل المذهبين عن مالك ،
 قال مالك فى الموطأ فى الرجل يزنى بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه يترك
 ابنتها وينكحها ابنه ان شاء ، وذلك أنه أصابها حراماً ، وانما الذى حرم
 الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح .

وفى المدونة سئل سحنون أرايت ان زنى بأم امرأته أو بابنتها أتحرّم عليه امرأته
 فى قول مالك ؟ قال : قال لنا مالك يفارقها ، ولا يقيم عليها .

انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٤٢ ، والمدونة ج ٣ ص ٢٧٧ .

وأما اللعان فيحرم على التأبيد ، وكذلك وطء المتزوجة في عدة بئناح أو ملك ،
فهذه جملة التحريم المتأبد .

وأما التحريم غير المؤبد ^(١) فهو الذى يكون لعارض يزول بزواله وذلك يرجع
الى أمرين : أحدهما صفة لأحد المتزوجين يزول التحريم بزوالها .
والآخر صفة فى العقد ، وجملة ذلك أشياء " وهى ستة عشر وجهاً ^(٢) :

أحدها : أن تكون المرأة ذات زوج .

والثانى : أن تكون فى عدة ^(٣) من زوج رجعية أو بائنة .

والثالث : أن تكون مستبراة من غير الناكح ^(٤) أو حاملا حملا لا يلحق به ^(٥) كان لا حقا
بالواطء أو غير لا حق .

والرابع : أن يكون أحدهما مرتدا ^(٦) ،

والخامس : أن تكون المرأة كافرة ^(٧) غير كتابية .

(١) وفى " م " غير المتأبد " ولعل ما أثبتناه من نسخة " ز " أنسب .

(٢) وما بين القوسين ساقط فى " ز " .

(٣) وكذا فى عدة الوفاة لأن ذلك يؤدى الى اختلاط الأنساب المناقض لحكم
الشريعة فى النهى عنه أو محافظة على العدة للتي أمر الله بها من أن تنتهك .

(٤) قوله : " من غير الناكح " تقييد لازم لأن استبراءها من غير الناكح مظنة
لاختلاط الأنساب ، وأما الناكح فالماء ماؤه أولا وآخر .

(٥) أى يريد لا يلحق بالناكح لأنه ليس له ، وقوله : كان لا حقا بالواطء يريد
إذا كان الوطء ممن يلحق به النسب بئناح أو ملك أو غير لا حق به كالزاني .

(٦) لأن ارتداد أحد الزوجين سبب فى فسخ النكاح ووقوع التحريم بينهما .

(٧) لأن نكاح الكافرة غير الكتابية لا يجوز لقوله تعالى : " ولا تتسكوا ببعض
الكوافر " سورة المستحقة آية ١٠ .

- والسادس: أن يكون الرجل كافرا أى أنواع الكفر^(١) كان،
 والسابع: أن تكون أمة كافرة.^(٢)
 والثامن: أن يكون فى حال احرام^(٣)،
 والتاسع: أن تكون المرأة أمتة أو أمة^(٤) ولده .
 والعاشر: أن يكون الرجل عبدا للمرأة أو لولدها .
 والحادى عشر: نكاح الأمة المسلمة للحر^(٥) الذى يجد^(٥) الطول ولا يخشى العنت .
 والثانى عشر: أن يكون جامعا بين أكثر من أربع .
 والثالث عشر: أن يكون عنده من ذوات محارمها من لا يجوز له الجمع^(٦) بيه وبينها .

- (١) أى والمرأة مسلمة بأى نوع كان كفره سواء كان مجوسيا أو وثنيا أو غير ذلك لأن الكافر لا يجوز له وطء المسلمة مطلقا لا بنكاح ولا بملك يمين .
 (٢) أى اذا أريد الزواج بها لأنه لا يجوز وطئها الا بملك اليمين .
 (٣) لأن النكاح فى حال الاحرام منهى عنه فاذا وقع كان فاسدا ، لقوله عليه السلام :
 " لا ينكح المحرم ولا ينكح " وقد سبق تخريجه فى كتاب الحج .
 (٤) أى لأنها اذا كانت أمة ولده فهى من حلائل الأبناء المنهى عن زواجهما
 بقوله تعالى " وحلائل ابناءكم " أما اذا كانت أمتة هو فلأنه لا يجتمع عقد الزواج
 مع عقد الملك لتنافى لوازمهما ، ان عقد الملك لا يجعل المرأة حقا فى السوط
 بعكس عقد الزواج فتنافيا فلا يجتمعان .

(٥) والمباراة بين القوسين ساقط .

يعنى أنه لا يجوز نكاح الحر الأمة بغير شروط الاباحة المذكور وهو عدم الطول
 وهو صداق الحرة أو خوف العنت وهو الزنا .

- (٦) بأن يكون هو متزوجا بأختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها
 ولو كان هذه القرابة بالرضاعة . لقوله تعالى : " وأن تجمعوا بين الأختين " .
 سورة النساء ٢٣ . وقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تجمعوا بين المرأة وعتتها ،
 ولا بين المرأة وخالتها " متفق عليه ولفظ البخارى . انظر فتح البارى ج ٩ ص ١٦ .

والرابع عشر: أن يكون أحدهما مريضا مرضا يحجر عليه فيه ويشتد الخوف عليه على ما ذكرناه (١).

والخامس عشر: أن تكون قد ركنت (٢) الى غيره وتمهد الأمر بينهما ولم يبق الا العقد أو شبهه به .

والسادس عشر: فيه خلاف وهو أن يكون العقد يوم الجمعة والا امام يخطب (٣) على المنبر وربما اغفلنا شيئا يرد في التفصيل .

فصل

ولا يجوز العقد على معتدة (٤) من غيره وأن يصرح بخطبتها في العدة ويجوز التبريض لها نحو القول : انى فيك لراغب والمقرب (٥) منك لمؤثر وما أشبه ذلك ،

(١) وقد تقدم بيان ذلك فى باب نكاح المريض .

(٢) أى والخاطب لها سلم غير فاسق .

(٣) وفى " ز " لفظ " يخطب ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
يعنى أن الفساد فى هذا يعود الى جهة الزمن لورود النهى عن البيع فى ذلك الوقت وفى معنى البيع جميع الأشياء التى تشغل الانسان عن حضور صلاة الجمعة .

فصل فى بيان ما يحرم من النساء الى أجل

(٤) وذلك لقوله تعالى : " ولا تمزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله " سورة البقرة آية ٢٣٥ ، سواء كانت معتدة من طلاق بائن أو رجعى أو وفاة .
قال ابن رشد فى بداية المجتهد : اتفقوا على أن النكاح لا يجوز فى العدة سواء كانت عدة حيض أو عدة حمل أو عدة أشهر ، وهذا هو النوع الثانى من أنواع المحرمات الى أجل .
انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٧ .

(٥) وفى " ز " وللقريب منك لمؤثر .

ويجوز لمن زنا بامرأة أن يتزوجها اذا استبرأها^(١) ، وأن يزوج زانيته بغيره ، ويكره تزويج المعروفة بالزنا^(٢) والكتابيات^(٣) ولا يفسخ^(٤) نكاح المرأة بزناها عند زوجها ، ولا يطؤها الا بعد استبرائها ، ونكاح حرائر الكتابيات جائز^(٥) .

(١) وهذا هو المشهور في المذهب ، وفائدة هذا الاستبراء تحقق براءة الرحم من مائه الفاسد لأن الماء الأول فاسد قد يمكن الحمل منه ، لأنه لا يثبت به النسب ،

وفي المدونة سئل مالك : أرأيت الرجل اذا زنى بالمرأة أيصح له أن يتزوجها قال مالك : نعم يتزوجها ولا يطؤها حتى يستبرئ رحمها من مائه الفاسد * انظر المدونة ج ٤ ص ٢٤٩ .

(٢) لأن زواج المرأة المعروفة بالزنى ينافي المسروعة والدين . لقوله تعالى : " الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة " سورة النساء آية ٢٥ .

(٣) وفي " ز " الكتابية " وكلا اللفظين صحيح . وعبارة المصنف تقتضى كراهية زواج الكتابية لأنها تحمل ولدها الى الكنيسة وتنشئته على أخلاق الكفرة ولأنها لا تتنظف تنظيف أهل الاسلام .

(٤) وهذا مذهب الجمهور من أهل العلم واستبرأوها من وطء الزانى واجب خيفة اختلاط الأنساب .

(٥) والمصنف فى ظاهر كلامه تعارض لأنه جعل نكاح الكتابية فى قسم المكروهات كتزويج المعروفة بالزنى ، وجعله هنا فى قسم الجائز ولعله أراد بالجواز الاذن العام الذى يجتمع مع الكراهة .

وقال القاضى فى الاشراف : يجوز نكاح حرائر أهل الكتاب لقوله تعالى : " وظمأ الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعأكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " سورة المائدة آية ٥ . ولأن كل من أكلت ذبائحهم جازت مناكحتهم كالمسلمين بعكس المجوس ، وقد تزوج عثمان بن عفان رضى الله عنه ثالثة بنت الفرافصة الكلبية النصرانية وأسلمت عنده وتزوج حفصة يهودية من أهل المدائن .

انظر الاشراف ج ٢ ص ١٠١ ، فقه السنة ج ٢ ص ٩١ .

ووطء امهاتهن^(١) بالملك دون النكاح جائز، وللرجل^(٢) أن ينكح أمة أبيه—
وأمه بخلاف أمة ابنه ، والأم في عهد ابنها .

وإذا أسلم الكافر وتحت من لو ابتدأ العقد عليها في الاسلام جاز ثبتت
عليها ، وإن كانت ممن لو أراد ابتداء العقد عليها في الاسلام لم يجزله ذلك
لم يثبت عليها كذات المحرم والمرضعة وغيرها قبل الدخول وبعدة ، وإذا أسلم
الكتابي وتحت كتابية ثبت عليها ، وإن كانت مجوسية عرض عليها الاسلام ، فإن
أسلمت ثبتت معه ، وإن أبت انفسخ النكاح في الحال كان قبل الدخول أو بعده^(٣) ،
وكذلك إن كانا مجوسيين أو صابئين أو غير ذلك من أنواع الشرك ، وإن أسلمت
هي فإن كان قبل الدخول بانت منه وإن كان بعده وقف على انتضاء العدة ،
فإن أسلم قبل خروجها تمسك^(٤) بها والا بانت منه .

(١) لقوله تعالى : " أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين " سورة المؤمنين - الآية ٦ .
ولأن الكتابية يجوز نكاح حرائرهن فجاز وطؤها بالملك كالمسلمة ، وأما النكاح
فيحرم لأن ذلك يؤدي إلى ارقاق ولده وإبقائه مع الكتابية بخلاف ملك اليمين .
(٢) يعني أن الابن يجوز له أن ينكح أمة أبيه إذا لم يطؤها الأب ، لأنها بالنسبة
إليه كالأجنبية لأنه لا ملك له فيها فأشبهت الأجنبية ولكن متى ما صارت إليه
بالوراثة أو جزء منها انفسخ النكاح ، وأما الأب فلا يجوز أن ينكح أمة ابنه لأنها
صارت من حلائل ابنه كما تقدم .

(٣) لورود النهي عن ذلك في قوله تعالى : " ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن "
سورة البقرة الآية ٢٢١ ، ولقوله تعالى : " ولا تمسكوا بعصم الكوافر " سورة
المتحنة الآية ١٠ . لأن المجوس ليسوا من أهل الكتاب فيحرم أكل ذبائحهم
ونكاح نسائهم ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " سنوا بهم سنن أهل الكتاب
غير ناكح نسائهم " . أخرجه البزار عن عبد الرحمن بن عوف .

(٤) لأنه أحق بها من غيره لحديث صفوان بن أمية أن زوجته ابنة الوليد بن المغيرة
أسلمت قبله ثم أسلم هو فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه وكان بين
اسلام صفوان واسلام امرأته نحو من الشهر .

فصل

ومن أنواع التحريم ، تحريم الجمع ، وهو التحريم الراجع الى صفة العقد . وذلك ينقسم الى ضربين : (١) " أحدهما راجع الى الأعيان ، (٢) والآخر راجع الى عدد دون الأعيان " .

فالراجع الى الأعيان كالجمع بين الأختين ، وبين المرأة وعمتها ، وخالتها وحصر ذلك أن كل امرأتين لو كانت كل واحدة منهما ذكرا لم يجز له أن يتزوج الأخرى لم يجز الجمع بينهما ، وماعدا ذلك فجائز ، وطريق الجواز في الأول (٣) أن يحرم الأولى فيخرج عن الجمع ، ولا يجوز الجمع في الوطء بملك اليمين (٤) بين ما يحرم جمعه بالنكاح ، فتحريمها ان كانت زوجة بأن تبين منه وان كانت أمة فباخراجها عن ملكه ببيع أو هبة لمن لا يعتصرها منه أو بأن يزوجهها أو يكاتبها أو يقنعها منجزا أو مؤجلا أو غير ذلك .

= قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجهها كافرا مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقض عدتها . رواه الموطأ ج ١ ص ٥٤٤ ، بتحقيق فؤاد عبد الباقي .

(١) وفي " ز " قسمين " وكلا اللفظين صحيح .

(٢) ومابين القوسين ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " لأن المعنى لا يستقيم بدونه .

(٣) وفي " ز " في الأولى .

(٤) لأن ملك اليمين في معنى النكاح ، فلو اشترى أمة فوطئها حرمت عليه أختها ووطئا وخالتها وعمتها حتى يحرم الأولى بأن يزوجهها أو يخرجها من ملكه بالبيع أو الهبة .

(٥) وفي " ز " يعتصرها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " ولا يستقيم المعنى بغيره يعني أنها اذا كانت زوجة تبين منه بالطلاق بائنة ، وان كانت أمة فيعدها ببيع أو هبة لمن لا يعتصرها منه أي لا يرتجعها منه أو يزوجه لرجل أو يكاتبها =

وأما الراجع الى العدد دون الأعيان فهو الجمع بين أكثر من أربع نسوة^(١) وليس في ملك اليمين حد ، ومن بانت منه زوجته فله أن يتزوج من كان يمنع الجمع بينه وبينها ، وان كانت البائن في عدتها^(٢) .

وانا أسلم المشرك وعنده من لا يجوز الجمع بينهما في الاسلام^(٣) اختار منهن أربعاً أو واحدة من الأختين وفارق البواقي ، وله اختيار الأوائل والأواخر كان نكاحهن في عقد واحد أو في عقود^(٤) متفرقة^(٥) .

= أو يحتقها منجزاً أى حالاً أو مؤجلاً ، كأن يدبرها أو غير ذلك ، وأما الجمع بين الأختين بملك للاستخدام فحائز بلا خلاف .

(١) لأنه لا يحل لمسلم أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات اجماعاً ، لقوله تعالى : " فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ، وثلاث ، ورباع " سورة النساء آية ٣ ، ولحديث عمر رضى الله عنه قال : أسلم غيلان الثقفي وتحتة عشر نسوة فأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً ويفارق سائرهن " وأما الاماء فيباح له الجمع فيهن من غير حصر ، والحد يثروا أحمد وابن ماجه والترمذى . انظر المنتقى مع نيل الأوطار ج ٦ ص ٣٠٢ .

(٢) وهو المشهور في المذهب ، كأن تبين منه زوجته فيتزوج اختها الا أنه يندب له ألا يطلأها الا بعد انقضاء عدة اختها التي بانت لثلاث يجمع ماؤه في رحم أختين لحديث الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : أسلمت وعندي امرأتان أختان فأمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق أحدهما " رواه الخمسة الا النسائي وفي لفظ الترمذى اختر أيهما شئت " انظر نيل الأوطار : ج ٦ ص ٣٠٢ . وهذا عام في كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما .

(٣) كالأختين أو المرأة وعمتها أو خالتها اذا كان تحت أكثر من أربع نسوة " .

(٤) وهذا في المشرك اذا أسلم ، أما المسلم اذا عقد الزواج على خمس بمقود متفرقة بطل المتأخر منها فان كان المقود في وقت واحد بطل الجميع ، لأنه لا يمكن

تصحيحه في كل ولا مزية لواحدة منها على غيرها .

(٥) وفي " ز " عقود متفرقة " وكلا اللفظين المتقاربين .

والعدل بين الزوجات واجب في القسم وغيره ^(١) من حقوق النكاح .

ومن تزوج بكرا وله زوجة غيرها أقام عندها سبعا ، وإن كانت ثيبا أقام ثلاثا ثم أستاذف التسوية ، ولم يقض ^(٢) ، والأمة ^(٣) والحرّة في لقسم سواء ^(٤) ، وكذلك المسلمة والكتابية ويقرع ^(٥) بينهما إذا أراد السفر .

” حكم العدل بين الزوجات ”

(١) كالنفقة والكسوة وغيرهما من حقوق الزوجية ، لقوله تعالى : ” وإن خفتم ألا تعدلوا

فواحدة أو ما ملكت أيمانكم . . الآية ” سورة النساء آية ٣ .

(٢) وهو المشهور في المذهب لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : إذا تزوج

البكر على الثيب أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا

الحديث ” متفق عليه ولفظ لمسلم . انظر مسلم شرح النووي ج ١ ص ٤٥ .

(٣) وهذا هو المشهور في المذهب .

قال القاضي في الاشراف : القسم بين الزوجات للحرّة والأمة سواء وعنه رواية

أخرى أنه يفضل بينهما وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، فدللنا على التسوية

قوله عليه الصلاة والسلام : من كانت له امرأتان فمال إلى أحدهما جاء يوم

القيامة وشقه مائل ، ولأنها مساوية لها في الزوجية فوجب مساواتها في القسم

كالحرّة ولأن نقصها عن رتبتها لا يوجب نقصانها عنها في القسم كالذمية ”

انظر الاشراف ج ٢ ص ١١٣ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٣٩ .

(٤) إذا كن الزوجات .

(٥) لفعله عليه الصلاة والسلام لأنه كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ”

ولا يجوز له السفر بأحدها إلا بقرة أو برضاهن على المشهور فـ

المذهب لأنه يكفي في السفر بواحدة فلا ضرورة لجمعهن فيه لمشقة

مؤنتهن .

والحديث رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٩ ص ٣١٠ ، حاشية الدسوقي

ج ٢ ص ٣٤٣ .

فصل

ومن غاب عن امرأته فعمي^(١) خبره وانقطع أثره ولم يعلم حياته من موته وأضر ذلك بزواجه فانها ترفع أمرها الى السلطان^(٢) فيبحث عن خبره ويسأل عنه ويجهتهد فان وقف له على خبر حياته فليس بمفقود ، ويكاتبه بالعود أو الطلاق^(٣) ، فان أقام على الاضرار طلق^(٤) عليه ، وان لم يوقف له على خبر ولم يتميز^(٥) له حياة ضرب لها حينئذ أجل^(٦) أربع سنين ثم اعتدت بعدها عدة الوفاة ، ثم نكحت فان جاء في الأجل أو في العدة أو بعدها وقبل أن تتزوج^(٧) فهي امرأته^(٨).

فان جاء بعد أن تزوجت فان كان الثاني دخل بها فهي له دون الأول وان كان

فصل في حكم الغائب عن زوجته

- (١) أى انقطع خبره ولا يعرف مكانه ولا حاله ان كان حيا أو ميتا .
- (٢) وفي " ز " الى الامام " وكلا اللفظين معناهما واحد .
المراد بالسلطان هنا حاكم البلد التي فيها المرأة .
- (٣) ان شاءت المرأة .
- (٤) وهو المشهور في المذهب .
- قال ابن جزى : فان وقف له على خبر فليس بمفقود ويكاتبه الحاكم بالرجوع أو الطلاق فان أقام على الاضرار طلق عليه " .
انظر قوانين الأحكام ص ٢٤٠ .
- (٥) أى لم تعرف حياته ولا موته .
- (٦) ان دامت نفقتها من ماله والا طلق عليه لعدم النفقة .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٧٩ .
- (٧) وفي " م " وقبل أن تتزوجت " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- (٨) وهذا باتفاق أهل العلم .

لم يدخل بها (١) ففي رجوعه عليها بنصف الصداق روايتان (٢) وان جاء قبل دخول
الثنى بها ففيها روايتان (٣) والأسير بخلافه فلا يضرب لامرأته أجل وتبقى الى أن
ينكشف أمره (٤).

ولا يقسم مال المفقود بين ورثته الا أن يأتي عليه مالا يعيش الى مثله غالباً ،
وحده سبعون سنة وقيل ثمانون وقيل تسعون " وقيل (٥) مائة " والمفقود فـلى
المعترك (٦) يجتهد فيه من غير ضرب أجل ، فاذا لم يوقف له على حياة اعتدت امرأته
وتزوجت .

- (١) وفى " ز " لم يدخل لها " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .
- (٢) والراجح أنه يرجع عليها بجميع المهر ان لم يكن قد دخل بها وذلك قياساً
على الميت والمعتز وهذا قول مالك رحمه الله وبقضاء ، والقول الآخر
لا بن القاسم أنه لا يكمل لها المهر بل لها نصف فقط .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٠ .
- (٣) والمشهور فى المذهب أنها للأول مادام لم يدخل بها الثانى لأن النكاح فى
مثل هذا الموضع لا يثبت بالمقد بل بالدخول كذا الوليين .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٠ .
- (٤) أو المفقود فى أرض المشركين وتبقى زوجته الى أن ينكشف أمره وذلك بمضى
سن التعمير كسبعين سنة ، وان فقد وهو ابن سبعين أو ثمانين زيد له عشرة
سنين ثم تعتد امرأته وتزوج ان شاءت .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٢ .
- (٥) وفى " م " ما بين القوسين ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
- قال ابن جزى : واختلف فى حد ذلك فالمشهور سبعون سنة وقيل ثمانون
وتسعون ، ومائة ، وقال أبو حنيفة : مائة وعشرون ، وذلك كله من أول عمره
فان فقد وهو ابن سبعين ترعى به عشرة أعوام بعد ها على المشهور .
انظر قوانين الأحكام ص ٢٤١ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٢ .
- (٦) أى فى الحرب .

* كتاب الطلاق وأقسامه وما يتصل به *

الطلاق ^(١) ضربان كامل وناقص ، فالكامل طلاق الحر وهو ثلاث ، والناقص طلاق العبد وهو طلقتان ^(٢).

(١) الطلاق لغة : التخلية والارسال ، يقال طلقت الناقة ، أى سرحت حيث شئت ، والاطلاق الارسال .

وشرعاً : حل عصمة النكاح كلياً أو جزئياً .

قال الدردير : الطلاق وان كان حلالاً إلا أن الأولى عدم ارتكابه ، لما فيه من قطع الألفة إلا لعارض وقد يندب لعارض .

كما لو كانت بذينة اللسان يخاف منها الوقوع فى الحرام لو استمرت عنده ، كأن يضربها ضرباً مبرحاً ، أو يسبها ويسب والديها ، أو كانت قليلة الحياء تتبرج للرجال ، وأكثرهن يسب أم الزوج إذا كانت عند ابنها ، وقد يجب بمنى الطلاق لعارض كما لو علم أن بقاءها يوقعه فى محرم من نفقة أو غيرها ، وقد يحرم كما لو علم أنه انطلقها وقع فى الحرام كالزنا ولا قدرة له على زواج غيرها . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٠٧ . لقوله عليه الصلاة والسلام " أبغض الحلال إلى الله الطلاق " رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . انظر سبل السلام ج ٣ ص ١٦٨ ، المنتقى مع نيل الأوطار ج ٢ ص ٣ وانما يكون مبغوضاً عند الله إذا وقع من غير حاجة اليه لما فى ذلك من قطع الألفة لأنه وان كان قد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً إلا أن الأولى عدم ارتكابه فى مثل هذه الحالة .

(٢) والأصل فى ذلك حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول : " إذا طلق العبد امرأته تطلقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة : ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان " رواه مالك فى الموطأ واستاده صحيح . انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٩٨ .

والطلاق معتبر^(١) بالرجال دون النساء ، فان أعتق العبد قبل ايقاع شيء منه كمل^(٢) له ، وان أعتق وقد أوقع بعضه لم يكمل له ويقوله بحساب طلاق العبد^(٣) ، ثم كل واحد من كلا الطلاقين نوعان ، رجعى وبائن ، فالرجعى ما دون الثلاث للحر ، والواحدة للعبد .

وبالبائن ضربان : بائن مطلق ، وبائن فى مقابلة الرجعى .
فالبائن المطلق طلاق غير المدخول بها^(٤) ، وطلاق العنين^(٥) ، والخلع ، والفسوخ كلها بائنة ، كالفسخ بالردة^(٦) ، والملك ، والرضاع وغير ذلك .

(١) وقوله " معتبر بالرجال ، أى أنه ينظر فيه الى الزوج فان كان حراً طلق ثلاثاً وان كانت زوجته أمة ، وان كان عبداً طلق اثنتين وان كانت زوجته حرة .

(٢) أى ملك ثلاث تطليقات بدلا من اثنتين لا ارتفاع سبب النقص وهو الرق .

(٣) يعنى أنه تبقى له واحدة وهذا باتفاق أهل المذهب .

انظر شرح الخطاب ج ٤ ص ٥٢ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣١٩ .

(٤) لأن غير المدخول بهاتين بالواحدة لأنه لا عدة لها فلا يلحقها .

(٥) لأن العنين تبين منه زوجته بالطلقة الأولى ان الرجعة فيه لا تنفى عادة الضرر الذى وقع الطلاق لأجله فلا يتصور فيه الرجعة بحال من الأحوال ، وكذلك الخلع لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع الثوب لأن العوض فى الطلاق انما جعل لتفتدى به المرأة نفسها من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة .

(٦) أى فسخ بطلاق بائن على المشهور فى المذهب ، ومحل ذلك ما لم يقصد

المرتد منهما برده فسخ النكاح والا فلا فسخ وعليه لو أسلم المرتد فالزوجة باقية ولا تحتاج لعقد ولا رجعة لبقاء العصمة ، وكذلك اذا اشترى أحد الزوجين صاحبه فالنكاح يفسخ اذا الملك والنكاح لا يجتمعان ، وكذلك الرضاع ، وصورة ذلك أن يتزوج المرأة ثم يظهر أنها اخته من الرضاة فيجب الفسخ وتقع به البيئونة لأنها مقتضى التحريم المؤبد . انظر الشر الدانى ص ٤٥٧ .

والبائن في مقابلة الرجعى ^(١)، هو طلاق المدخول بها من غير عوض وهى
ثلاثة للحر واثنان للعبد مجتمعاً ^(٢) كان أو مفترقا ، والرجعة ثابتة في الرجعى ،
وفى الثلاثة يحرم المقد فلاتحل بنكاح ولا بملك الا بثلاثة شروط ، أحدها أن تنكح
زوجا غيره ^(٣) نكاحا جائزا ^(٤) ، والثانى أن يطأها وطئا مباحا فى غير حيض ، ولا احرام ،

(١) الطلاق الرجعى هو طلقة واحدة أو اثنتان للحر بغير عوض فى المدخول بها
لأن للزوج مراجعتها مادامت فى العدة لأنها فى حكم الزوجة اذا يجوز للزوج
مراجعتها بدون رضاها وبدون عقد جديد وانما قلنا أنها فى حكم الزوجة ولم
نقل أنها الزوجة لأنه لا يجوز للزوج أن يتلذذ بها قبل الرجعة .

(٢) أى الثلاثة بلفظ واحد أو بالفاظ متفرقة كأن يقول : أنت طالق ثلاثة أو أنت
طالق أنت طالق أنت طالق يعنى أنها سواء فى اللزوم اذا لم يقصد التوكيد
سواء كان فى مجلس واحد أو فى مجالس متعددة للمدخول بها ، ولم يخالف
فى ذلك أحد من الأئمة الأربعة الذين تدور عليهم الفتيا لا طلاق الأدلة
الواردة فى الطلاق .

(٣) ولفظ " غيره " ساقط فى " م " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن المعنى
لا يستقيم بدونه .

والأصل فى ذلك قوله تعالى : " فان طلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره " سورة البقرة آية ٢٣٠ يعنى أنه اذا طلقها التطلقة الثالثة حرمت
عليه ، وهذه الآية جاءت بعد قوله تعالى : " الطلاق مرتان فامساها بمحروف
أو تسريح باحسان " سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

وقد ذكر العلماء أن كل موضع فى القرآن ذكر فيه النكاح فالمراد به العقد
الا هذه الآية فالمراد بها العقد والوطء وعلى هذا فان جمهور العلماء على
أنها لا تحل بمجرد العقد ولا بد أن يطأها الثانى لقوله عليه الصلاة والسلام
لا امرأة عبد الرحمن بن الزبير عندما أرادت الرجوع الى رفاة زوجها الأول : أتريدين
أن ترجعى الى رفاة ؟ لا حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك . شرح النووى على مسلم :

(٤) وهذا احتراز على النكاح الفاسد ، وقد اتفق الجمهور على أن الوطء فى النكاح
الفاسد لا تحصل به حل نكاح المطلقة للزوج الأول .

ولا صوم ولا غير ذلك ، ونكاح المحلل باطل^(١) وهو الذى يتزوجها لا لغرض الا قصده
احلالها^(٢) لمطلقها ولا اعتبار بقصدها^(٣) ، والثالث أن تبين منه^(٤) بطلاق أو فسخ
أو موت .

وينقسم الطلاق من وجه آخر الى ضربين ، طلاق سنة ، وطلاق بدعة ،
ويتفرعان الى قسم ثالث ، وهو أن يعرى بوصفه^(٥) عن^(٦) واحد منهما .
فطلاق السنة هو الواقع على الوجه الذى أباح الشرع ايقاعه عليه ، والسنة
والبدعة يرجعان الى أمرين : الى الوقت والمدد .

(١) وهذا بلا خلاف فى المذهب ، لما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال :
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل ، والمحلل له * أخرجه الأربعة
الا النسائي وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخارى وقال
الترمذى ، حديث صحيح حسن والعمل عليه عند أهل العلم . انظر سجل
السلام ج ٣ ص ١٢٧ . انظر عارضة الأخونى ج ٤ ص ٤٤ .

(٢) وحكمه وجوب الفسخ بلا خلاف فى المذهب لأن عقده على نية التحليل يوجب
ذلك لأنه تزويج لأجل الاحلال ، لا للاستمتاع ، والنكاح انما يراد به النسل
والاستمتاع لا للاحلال .

(٣) يعنى بذلك أنه لو قصدت المرأة تحليلها وقصد الرجل النكاح الصحيح فلا اعتبار
بقصدها فى الاباحة أو التحريم فيكون النكاح صحيحا وتحل به للزوج الأول انطلقها
أو مات عنها .

(٤) أى من الزوج الثانى بطلاق بائن ، أو فسخ أو اخلع أو غيرها وتنقضى عدتها
منه .

(٥) وفى " ز " بصفة " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وفى " ز " منها " .



ولطلاق السنة ستة شروط :

أحدها : أن تكون المطلقة ممن تحيض ^(١) مثلها .

والثاني : أن تكون طاهرا غير حائض ^(٢) ولا نفساء .

والثالث : أن تكون في طهر لم تمس فيه .

والرابع : أن يكون الطهر تاليا لحيض لم تطلق فيه .

والخامس : أن يطلق واحدة .

والسادس : أن تترك ولا يتبعها طلاقا ^(٣) ، ومتى انخرم ^(٤) بعض هذه الأوصاف

خرج الطلاق عن السنة ، ثم قد يكون للبدعة وهو أن يكون في حيض

أو طهر مس فيه ثم طلق ^(٥) أو اثنتين أو ثلاثا ، أو واحدة ، مبتدأة ثم

(١) وهذا راجع الى الوقت واختراز من الصغيرة واليايسة لأن طلاق هاتين لا يوصف بالسنة ولا بالبدعة .

(٢) لأن من طلق في الحيض أو في النفاس أو في الطهر الذي مسها فيه فطلاقه بدعي ولكنه يقع لما ثبت من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عليه الصلاة والسلام لعمر مرة فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ، وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء * وقرأ قوله تعالى : * يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن * سورة الطلاق آية ١ . والحديث متفق عليه . ولفظ للبخارى . انظر فتح البارى ج ٩ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٣) أى حتى تطهر مرتين .

(٤) أى اذا فقد شرط من هذه الشروط خرج الطلاق عن كونه سنيا ولكنه يقع .

(٥) وفى * م * لفظ * طلق * ساقط * ولعل ما أثبتناه أنسب

يتبع (١) بتام الثلاث (٢) فكل ذلك البدعة (٣).

وأما من يتساوى أوقاتها في جواز طلاقها فثلاث ، الصغيرة ، واليائسة (٤) والحامل البين حملها (٥) ، فطلاق هؤلاء لا يوصف بأنه للسنة ولا للبدعة ، من حيث الوقت ، ويوصف بذلك من حيث المدد (٦).

وطلاق الحائض ، والنفساء محرم (٧) ويلزم ان وقع ويجبر المطلق على الرجعة

(١) وفي " ز " ثم أتبعها " وكلا اللفظين صحيح .

(٢) أى أو واحدة أخرى في العدة .

(٣) والذي ذكره المصنف هو طلاق البدعة أن يطلقها في الحيض مختارا وهى ممن تعتد بالأقراء من غير عوض من جهتها أو يطلقها في طهر جامعها فيمن وهى ممن يجوز أن تحبل ، والحكمة في ذلك كما ذكره العلماء أن الطلاق في الحيض يطول عليها العدة وذلك أن بقية الحيض لا يحسب من العدة وفيه اضرار بها ، وأما الطلاق في الطهر الذى جامعها فيه فلأنها لا ترى بماذا تعتد هل ستعتد عدة الحامل ان ظهرت الحمل أنها تعتد بالأقراء كما هو الأصل فالبدعة جاءت من إيقاع المرأة في الحيرة .

(٤) وفي " ز " اليائس وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

يعنى أنه لا يوصف طلاق اليائسة ولا الصغيرة بطلاق البدعة ولا السنة ، لأن الصغيرة لا تعتد بالأقراء فلا تتضرر بالعدة ولا يتوقع منها حل وكذلك اليائسة .

(٥) وذلك لأن طلاقها معلوم العدة بأنها وضع الحمل ، لقوله تعالى : " وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن " سورة الطلاق الآية .

(٦) يعنى بذلك أن يطلقها اثنتين أو واحدة ثم يتبعها أخرى في العدة وهذا ينافى طلاق السنة الذى ذكرناه في حديث ابن عمر السابق .

(٧) يعنى أن طلاق الحائض والنفساء محرم الا أنه يقع لأنه عليه الصلاة والسلام أمر عبد الله بن عمر بالمراجعة وهى لا تكون الا بعد وقوع الطلاق ، ويجبر على الرجعة لأمره عليه الصلاة والسلام بها والأمر للوجوب اذا لم يصرفه صارف ولا صارف هنا . وقد سبق ذكره في كتاب الطلاق .

فيما كان منه ^(١) رجعيا ، ثم ليس له أن يطلق الا أن تظهر من الحيضة الثانية ^(٢) التالية للحيضة التي طلق فيها ، فان طلق في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها كره له ذلك ولم يجبر على الارتجاع ان غفل عنه فان اطلع عليه أجبر ما بقى شيء من المدة ، وقيل الى الطهر الثاني ، وفي طلاق غير المدخول بها حائضا خلافا ^(٣) .

والمستحاضة ^(٤) كالطاهر ، ولا يلزم طلاق غير مكلف ^(٥) من صبي أو مجنون أو نائم أو مبرسم ^(٦) أو هاد ^(٧) في غمرة المرض أو مكره يخاف شدة الضرب ^(٨) وسواء

(١) أى ان كان الطلاق رجعيا واحدة أو اثنتين .

(٢) وفي " ز " لفظ " الثانية ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) يعنى أنه لو قال لغير المدخول بها انت طالق وهى حائض ، فهيل يكون بدعيا أولا يكون بدعيا خلافا نظرا للحرمة طلاق في الحيض أولا ، ولأنها لا عدة لها فانتفت علة النهى عن الطلاق في الحيض .

(٤) أى كالطاهر في جواز ايقاع الطلاق عليها .

(٥) يعنى أنه لا يلزم طلاق غير المكلف كالمجنون ، والنائم والمبرسم ، والهانئ ، أما الثلاثة الأول : فلقوله عليه الصلاة والسلام : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق " رواه أحمد والأربعة الا الترمذى وصححه الحاكم . انظر سبل السلام ج ٣ ص ١٨٠ - ١٨١ . وأما المكره فلقوله عليه الصلاة والسلام : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " أخرجه ابن ماجه وغيره وحسنه النووي . انظر المنتقى مسع نبيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢ .

(٦) المبرسم المريض بما يجعله يهذى من شدة المرض .

(٧) الهانئ : هو الذى يتكلم بغير محقول لمرض أو لخيره لأن ذلك يسقط حكم تصرفه لكونه مغلوبا على عقله .

(٨) وفي " م " شدة الضرر وما أثبتناه من نسخة " ز " أنسب .

أكره على إيقاعه أو على الإقرار به ، والسكران^(١) خارج من هؤلاء فيلزم طلاقه .
وعقد الطلاق^(٢) والمعتق بشرط التزويج والملك يلزم على وجه ولا يلزم على
آخر . والوجه الذى يلزم عليه أن يبقى لنفسه معه بعض الجنس وذلك بثلاثة أوجه :
أحدها : أن يعين صفة من الجنس ، من نسب أو خلقة أو ما أشبه ذلك .
والثانى : أن يعين بلدا بعينه .
والثالث : أن يضرب أجلا يبلغه عمره^(٤) .
والوجه الذى لا يلزم عليه أن نعم الجنس كله فلا يبقى لنفسه شيئا منه ،
والطلاق على ضربين : معجل^(٥) ومؤجل .

(١) وهو المشهور فى المذهب ، لأن السكران تعدى على نفسه بإرادته فيقع طلاقه لأنه مكلف ، وكذلك من شرب دواء أزال عقله لغير حاجة لا شترأكهما فى التعدى على أنفسهما .

انظر بداية المجتهد ج ٣ ص ٨٢ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣١٠ .

(٢) المراد بعقد الطلاق والمعتق تعليقه كأن يقول : اذا تزوجت امرأة فهى طالق أو اذا ملكت عبدا فهو حر وفى هذا الوجه لا يلزم ولا يقع الطلاق ولا المعتق لأنه عم فشملى جميع أجناس النساء والعبيد .

(٣) كأن يقول : اذا تزوجت امرأة من بنى فلان فهى طالق ، أو اذا تزوجت امرأة أمية ، أو تزوجت امرأة شقراء فهى طالق ، أو اذا تزوجت امرأة من بلد كذا ففي هذه الأحوال يقع الطلاق لأنه أبقى لنفسه من تزوج بها من غير هذه المذكورات ، وكذلك فى تعليق المعتق على الملك ، كأن يقول ان ملكت عبدا صفته كذا أو ان ملكته قبل أن يصير عسرى كذا فهو حر .

(٤) كأن يقول اذا تزوجت امرأة من بلد كذا بعد خمسين سنة فهى طالق .

(٥) الطلاق المعجل هو الذى يقع فى الحال ، كأن يقول : لزوجه أنت طالق فيلزم الطلاق فى الحال .

فالمعجل هو المطلق^(١) الذى لا يناط به شرط أو صفة يقف وقوعه على حصولهما ، والآخر ما يتعلق على ذلك ، ثم ما يتعلق به خمسة أضرب ، :
 الأول : صفة^(٢) أو شرط يتوصل الى حصولهما .
 والثانى : أجل لابد أن يأتى أو صفة لابد أن تأتى .
 والثالث : صفة يغلب وقوعها ويجوز مع ذلك أن لا تقع^(٣) .
 والرابع : صفة يجوز مجيئها " وامتناعها فيملى^(٤) الطلاق على أحد الجائزين فيها " على وجه الحلف مع كونها غائبا^(٥) .
 والخامس : صفة لا يقصد ها المقلاء كالهزل^(٦) .
 فأما الأول فمثل أن يقول : ان دخلت الدار أو كلمت زيدا أو قدم غائبى أو ما أشبه ذلك فهذا تعليق الطلاق بوصف صحيح يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون فيقف الطلاق عليه .

(١) أى غير المعتد ، يعنى أن الطلاق على نوعين : أحدهما الطلاق غير المقيد بشرط أو صفة وهذا هو الطلاق المعجل أو المنجز فى الحال .
 والنوع الثانى : هو الطلاق المؤجل وهو المقيد بشرط أو صفة ويسمى الطلاق المعلق .

(٢) كاذنا شتمت أو قابلت فلانا ، أو ان خرجت من البيت بدون الاذن فأنت طالق .

(٣) كتعليقه على مجيئ الحيض وغيره لأن ذلك يغلب وقوعه وقد لا يقع .

(٤) وما بين القوسين ساقط فى " م " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٥) وفى " ز " عبثا " ولعل الأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وذلك كأن يقول : أنت طالق ان لم تكونى حاملا أو ان لم تمطر السماء غدا .

والثاني هو ما لا بد أن يأتي فينجز^(١) الطلاق معه في الحال كمجئ الشهر أو موت^(٢) زيد غير أن هذا النوع على ضربين منه ما يمكن بقاء الحالف الى مجيئه فيلزم كالشهر والسنة ، ومنه ما يعلم أنه لا يبلغه كقوله خمسمائة سنة وما أشبه ذلك ، ففيه خلاف^(٣) فقل لا يلزم وقيل يلزم في الحال .

وأما ان صرح بتعليق الطلاق بعد موته ، كقوله : انت طالق ان مت أو اذا مت فلا يلزمه^(٤) ، ويتخرج فيها^(٥) وجه آخر أنه يلزمه من طريق الهزل .
وأما الثالث : فهو ما يغلب مجيئه كقوله : اذا حضت أو طهرت أو وضعت حملك ففيه روايتان ، أحدهما التنجيز في الحال^(٦) ، والآخر الوقوف على مجيئ^(٧) الصفة .

وأما الرابع فهو قوله : أنت طالق ان لم تكوني حاملا أو ان لم تمطر السماء غدا^(٨) ، أو ان لم تكن في هذه اللوزة توأم فالظاهر أن الطلاق يقع^(٩) وان وجد ما حلف عليه .

(١) أى يقع الطلاق في الحال لأنه ان بقى الى الأجل صار شبيها بنكاح المتعة .

(٢) وفي " ز " وموت زيد " ولعل ما أثبتناه من نسخة " م " أنسب .

(٣) والمشهور في المذهب أنه يلزم الطلاق في الحال وذلك أنه كالهزل .

(٤) وهو المشهور في المذهب لأنه لا طلاق بعد الموت ، وأما ان مات زيدا أو بعد موته فيقع في الحال . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٣١ .

(٥) وفي " ز " ويتخرج فيه " .

(٦) أى يقع الطلاق في الحال ولو كانت صغيرة لأنها يتوقع منها الحيض والطهر ولو بعد عشر سنوات ، وأما لو قال ذلك للتي لا تحيض كاليأس فلا شيء عليه .

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٧) وفي " ز " الى مجيئ والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٨) وفي " م " لفظ " غدا " والأولى ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٩) وهو المشهور في المذهب . قال الدردير : أو قال لها : ان كان في هذه اللوزة قلبان

أو ان لم يكن فأنت طالق ، فانه ينجز عليه للشك حال اليقين الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٣٢ .

وأما الخامسة : فهو صفات الهزل كقوله : ان لم يكن هذا الانسان انسانا ،
وان لم تكن الساعة نهارا أو ما أشبه ذلك فيقع الطلاق لأنه هزل^(١) .
وأما تعليق الطلاق بالمشيئة فانه ينقسم الى ثلاثة أقسام هي داخلية فيما
قد منها ، :

أحدها : الاستثناء بمشيئة الله تعالى واشتراطها ،
والآخر : اشتراط مشيئة زيد أو غيره .

والثالث : تعليقه بمشيئة من لا تصح مشيئته كالحجر ، والحرار ، والمجننون
والطفل ، فأما مشيئة الله تعالى فان الطلاق لا يقف عليها ويقع
الطلاق في الحال^(٢) ، سواء أطلق أو كان في يمين ، وهذا اذا أعاد
الاستثناء الى الطلاق ، فان عاد الى الفعل المحلوف عليه فيه خلاف^(٣) ،
وأما مشيئة زيد فان الطلاق يقف عليها ولا يقع دون حصولها^(٤) ، وأما مشيئة
من لا تصح مشيئته كالشاة والبقر والحرار^(٥) والحجر^(٦)

(١) لحد يث أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
جد هن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة . رواه الترمذى وقال هذا
حديث حسن غريب والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النسبى
وغيرهم ، انظر عارضة الأهودى ج ٥ ص ١٥٦ .

(٢) وهو المشهور فى المذهب ، لأنه علق الطلاق على ما لا سبيل الى علمه كما لو علقه
على شيء مستحيل سواء أطلق كأن يقول : أنت طالق ان شاء الله أو كان فى اليمين
مثل أن يقول : ان صعدت الى السماء فأنت طالق ان شاء الله .

(٣) مثل أن يقول : أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله فالمشهور أن هذا
الاستثناء لا ينفذ ، والقول الثانى أنه اذا صرفه الى الفعل نفذه وهو قول عبد الملك .

(٤) أى حصول مشيئة زيد يعنى أنها لا تطلق الا أن يشاء زيد . انظر الشرح الصغير :

(٥) والمشهور فى المذهب ، أنه يقع الطلاق لهزله بتعليق الطلاق على مشيئة من

لا مشيئة له ، كالذباب وغير ذلك ، وكذلك اذا علق الطلاق بما لا يعلم وقوعه من
الشروط كقوله : أنت طالق ان كان الله خلق اليوم فى السماء الرابعة ملكا بألف جناح
أو ما يشبه ذلك من الهزل . انظر بلغة السالك : ج ١ ص ٤٦٤ .

(٦) وفى " م " لفظ " الحجر ساقط " ، ويصح المعنى بدونه .

فصند ابن القاسم ^(١) لا يلزمه الطلاق ويلزمه ^(٢) عند سحنون ^(٣) وغيره .

ويجوز استثناء العدد من الطلاق من غير اعتبار لكون الاستثناء أكثر من
المبقي ^(٤) أو أقل ويلزمه المبقي ، وان لم يبق شيئاً ^(٥) كان رجوعاً ولزم ^(٦) طلاقه ،
وفي وقوع الطلاق بمجرد عقد القلب خلاف .

(١) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المعتق المصري الفقيه الحافظ الحجة
تفقه على الامام مالك رضي الله عنه ، وهو أثبت الناس عنه ، ولد بمصر سنة ٢٨ هـ
وروى عن الليث وابن الماجشون ، ومسلم بن خالد الزنجي وغيرهم ، وروى عنه
الامام البخاري في صحيحه وقد صاحب الامام مالك عشرين سنة ، وروى عنه الموطأ
والمدونة وهو أعلم أصحابه بأقواله ، أخذ عنه جماعة منهم أصبغ ، ويحيى بن دينار ،
وسحنون وغيرهم ، وتوفي في مصر سنة ١٩١ هـ وقبره خارج باب القرافة قبالة
أشهب .

(٢) وهو المشهور في المذهب لهزله بتعليق الطلاق على شيئة من لا مشيئة له .

انظر بلغة السالك ج ١ ص ٤٦٤ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٣) هو أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوحي حمصي الأصل
اجتمعت فيه الفضائل وكان عابداً ورعاً زاهداً اماماً عالماً جليلاً ، ولد في رمضان
سنة ١٦٠ هـ أخذ العلم عن أئمة من أهل المشرق والمغرب كابن رشد وابن وهب
وابن عيينة ووكيع وابن الماجشون ومطرف ، وأشهب وأخذ عنه ابن عدوس وحمد بن
الورداني ولازمه ، وانتهت اليه الرئاسة في العلم ، ومدونته عليها الاعتماد ففى
المذهب ، مات وهو في القضاء سنة ٢٤٠ هـ رحمه الله وقبره بالقيروان معروف
انظر ترتيب المدارك ج ٢ ص ٥٨٥ .

(٤) كأن يقول مثلاً انت طالق ثلاثاً الا واحدة أو اثنتين فيبقى له ما بعد الاستثناء
كما يجوز له أن يستثنى ثلاثاً أو ما زاد فلا يبقى له شيء بل يقع عليه الثلاث ويكون
استثناءه رجوعاً عن الطلاق وهو لغو لا يعتد به .

(٥) وفي " ز " وان لم يبق شيء .

(٦) وفي " م " لزمه طلاقه ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

* فصل في صيغ الطلاق *

والفاظ الطلاق أربعة :

أحدها : صريح وهو ما تضمن ذكر الطلاق مثل قوله : أنت طالق ، أو أنت الطلاق ، أو مطلقة ، أو طلقك أو ما أشبه ذلك .

وكنايات ^(١) ظاهرة كقوله : أنت خلية ، أو برية ، وبسة ، وبائن ، وحرام ، وحبلك على غارك ، فهذه جارية مجرى الصريح ^(٢) لا يقبل منه أنه لم يرد الطلاق وهي في المدخول بها ثلاث لا يقبل منه أنه أراد دونها إلا أن يكون على وجه الخلع ^(٣) ، ويقبل دعواه في غير المدخول ^(٤) بها ، وفي البتة خلاف ^(٥) قيل أنها ^(٦) ثلاث لا يقبل دعواه دونها بوجه ^(٧) .

(١) وهو القسم الثاني من أنواع الطلاق ، يعني أن هذه الألفاظ من الكنايات الظاهرة الموضوعة للبينونة لأن معنى الطلاق فيها أظهر من كنايات الخفية ، لأن لفظة الخلية معناها أن المرأة خالية من الزوج ، والبرية بمعنى البراءة من الزوج ، وبسة من البت وهو القطع ، كأن المرأة مقطوعة عن الزوج ، وبسة من التبتل وهو الانقطاع عن النكاح ، وأما بائن فمن البين وهو الفراق ، وحبلك على غارك الخارب هو الكتف والمعنى أنها غير مقيدة .

(٢) أي لا يقبل معها التأويل ولا تراجع في مضمونها أبدا .

(٣) لأن الخلع هو طلاق بموض ويقع بائنا بينونة صغرى .

(٤) وذلك أن غير المدخول بها تبين بمطلقة واحدة .

(٥) وفي " ز " اختلاف " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وفي " م " قيل أنه " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٧) وهو المشهور في المذهب في المدخول بها لا تقبل إرادة دونها ولا عدم إرادة

الطلاق . انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٤٢ .

وحدث ركانة يدل على أنه يقبل قوله في المدخول بيمينته أنه أراد بها واحدة ، وذلك أن ركانة طلق زوجته البتة على عهد رسول الله ثم حزن عليها ونص الحديث عن عبد الله بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله اني طلق امرأتى البتة ، فقال ما أردت بها ؟ قلت : واحدة ، قال : الله ؟ قلت : الله ، قال : فهو ما أردت . رواه الترمذى وأبو داود ، وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم . انظر جامع الأصول ج ٧ ص ٥٨٩ - ٥٩٠ .

وأما اعتدى فيقبل منه ما أراد من أعداد الطلاق ، وإن قال لم أرد طلاقا
فإن كان قد تقدم كلام^(١) يجوز صرفه اليه قبل منه وإن كان ابتداء كان طلاقا^(٢) .
وأما خليلك ، وفارقتك ، وسرحتك فدعواه ما دون الثلاث مختلف فيه والصحيح
أنه لا يقبل منه^(٣) .

والثالث : هو الكناية^(٤) المحتملة^(٥) كقوله : اذهبي ، وانطلقى ، وانصـرفى
وأغربى وما أشبه ذلك فيقبل منه ما يدعيه من إرادة الطلاق أو غيره ، أو الثلاث
فدونها .

والرابع : هو الطلاق بغير ألفاظه كقوله : اسقى ماء أو ما أشبه ذلك^(٦) ، ففي
وقوع الطلاق به خلاف^(٨) .

وتبعيض^(٩) الطلاق كتكميله ، وكذلك المطلقة بعضها جزأ أو عضوا .

(١) وفي " م " قد تقدم طلاقا " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٢) لأن معنى قوله اعتدى أى ادخل فى العدة ، والعدة لا تكون الا من طلاق
ويقبل قوله فى العدد .

(٣) وهو المشهور فى المذهب ، فى المدخول بها وغير المدخول تقبل دعواه فيما
أراد من العدد .

(٤) وفي " ز " الكنايات " وكلا اللفظين صحيح .

(٥) وفي " ز " المختلطة " وهو تصحيف والأنسب ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٦) وفي " ز " لفظ هو ساقط وتصح المعنى بغيره .

(٧) وفي " ز " أو أشبهه ، وكلا اللفظين متقاربان .

(٨) والمشهور أنه إن أراد به الطلاق كان طلاقا ، أما إذا لم تكن له نية أصلا
أو نوى عدم الطلاق فإنه لا يلزمه شيء ، لأنها فى حكم الكنايات الخفية فلا يقع
به الطلاق الا مع النية .

(٩) وهو المشهور فى المذهب . قال الدردير : ولزم واحدة فى ربع طلقة أو ثلثي

طلقة أو نصف طلقة " يعنى أنه يلزمه طلقة كاملة لأن الطلاق لا يتبعض وكذا إذا طلق
بعض زوجته كيدها أو شعرها فإنه يسرى الى جميعها . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ١٤٦ .

وانذا كتب الطلاق بيده قاصدا التطليق به لزمه ^(١) وان كتبه مرويا ^(٢) لم يلزمه
وانذا قال أنت طالق قبل قوله ^(٣) فيما أراد به ، فان لم يرد شيئا كان واحدة ^(٤)
ولا يهدم الزوج الثاني مادون الثلاث ^(٥) وانذا شك في مراده بلفظ الطلاق
وفي أعداده كان ثلاثا ^(٦) ، فان خرجت من العدة وهو على شكه فأى وقت تزوجها
ثم طلقها واحدة لم تحل له الا بعد زوج ^(٧) ، وفي تحليلها له بعد ثلاث أنكحة

(١) وهو المشهور في المذهب .

قال الدردير : ولزم بالاشارة المفهومة وبمجرد ارساله وكتابتها عازما والا فباخراجها
عازما أو وصوله ، لا بكلام نفسى أو فعل الا أن يكون عادتهم "

انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٢٦ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ١٤٦ .

(٢) وقوله " مرويا " أى محكيا يعنى حكاية من غيره .

(٣) أى قبل قوله فى العدد .

(٤) لأنه أوقعه بلفظ صريح فلا يقبل منه التأويل فيقع طلقة واحدة .

(٥) يعنى انه اذا طلقها طلقة أو طلقتين ثم تزوجت ثم رجعت اليه بعد الزواج
الثانى بفقد جديد فانه يبقى له طلقة أو طلقتان ،

قال ابن جزى فى القوانين : من طلق طلقة واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره
ودخل بها ثم نكحها الأول بنى على ما كان من عدد الطلقات ، فلو طلقها
ثلاثا ثم نكحها بعد زوج غيره استأنف عدد الطلقات كنكاح جديد ، لأن الزوج
الثانى لا يهدم مادون الثلاث "

انظر قوانين الأحكام ص ٢٥١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٤٩ .

(٦) يعنى أنه ان تيقن الطلاق وشك فى العدد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
لأن الطلاق حينئذ يعتبر ثلاثا .

انظر قوانين الأحكام ص ٢٥٥ .

(٧) يعنى اذا طلقت المرأة وشك فى عدد الطلقات ثم تزوجت وطلقت من

الزوج الثانى ثم تزوجها زوج الأول وهو على شكه فى أعداد الطلاق ثم طلقها
واحدة لم تحل له الا بعد زوج .

خلاف^(١) ، وإذا حلف بالطلاق على شيء فطلقها ثم تزوجها عادت اليمين عليه
 ما بقى من الطلاق المحطوف به شيء^(٢) .
 والرجعة^(٣) بوجهين ، بالقول وبالاستمتاع بالوطء فما دونه^(٤) مع القصد به
 الارتجاع ، وفسخ النكاح ضربان ، بطلاق وبغير طلاق ، ويتصور فائدة الفرق
 في نقصان عدد الطلاق^(٥) إذا عد طلاقاً وفي تحليل الفرق روايتان :

= قال مالك في المدونة : فإن بقى على شكه حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها
 واحدة أو اثنتين لم تحل به إلا بعد زوج وكذلك بعد ثان أو ثالث ، إلا أن يبيت
 طلاقها وهي تحته في أي نكاح كان فتكون إن رجعت إليه على ملك مبتدأ*
 انظر المدونة ج ٦ ص ١٣ ، مختصر خليل ص ١٤٤ ، الخرشي ج ٤ ص ٦٦ .

(١) والمشهور في المذهب أنها تحل بعد الزوج الثالث وهو قول ابن اشمس
 وابن وهب من أئمة المالكية . انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٤٩ .

(٢) ولا خلاف فيه في المذهب .

قال الخرشي : واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ فلو فعلت المحطوف حال بينونتها
 لم يلزم فلو نكحها ففعلته حنث إن بقى له من العصمة المعلق فيها شيء .
 انظر الخرشي ج ٤ ص ٤١ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٣٨ .

" فصل في الرجعة وأحكامها "

(٣) الرجعة هي إعادة الزوج زوجته التي طلقها فيها بلا عقد جديد .

(٤) وهو المشهور في المذهب .

قال القاضي في الاشراف : إذا وطئ أو قبل أو لمس للذة ونوى به الرجعة
 كانت رجعة ، والشهاد على الرجعة مستحب وليس بواجب لأنه حق للزوج بدليل
 أن له أن يراجع بغير رضاها ، ومن له حق فلا يلزمه الا الشهادة على استيفائه كسائر
 الحقوق من الديون وغيرها* انظر الاشراف ج ٢ ص ١٤٠ .

(٥) يعني أنه إذا كان طلاقاً وطلقها واحدة ثم تزوجها يبقى له طلقتان ، أما إذا
 كان فسخاً كالردة وغيرها فإنه لو تاب ثم تزوجها يملك ثلاث تطليقات .

احداهما : أن الطلاق معتبر فيما فيه خلاف ^(١) ، ولا يعتبر فيما لا خلاف فيه .
 والثانية : اعتبار الغلبة وعدمها ، ففي الغلبة ^(٢) يكون الفسخ بغير طلاق كالرضاع
 والملك والردة ، وفي غير الغلبة وهى مالو شاء الزوجان المقام مع الحال الموجبة للفسخ
 لكان لهما ذلك ، فان الفسخ يكون بطلاق وذلك كالفسخ بالعنة ، وبإيلاء ، وباعسار
 المهر ، والنفقة ، وخيار الممتقة وما أشبه ذلك .
 ولا يقبل فى الشهادة على الاطلاق الا الرجال ^(٣) ، واذا اختلفا ^(٤) فى الزمان
 أو المكان وكانت الشهادة على قول لزم الطلاق ، وان كانت على فعل فى يمين حلف
 بها لم يلزمه ^(٥) دون أن يتفقا على صفته ^(٦) ، ولا يجب كمال المهر بالخلوة دون المسيس ^(٧)
 والقول قولها ^(٨) عند التداعى على ظاهر المذهب .

(١) يعنى انه اذا طلقت فى نكاح مختلف فيه فى المذهب فان الفسخ يكون طلاقا
 كالزواج بدرهمين فأقل فانه يفسخ قبل الدخول بالطلاق ، وأما النكاح المتفق
 على فساد كـ نكاح الأخت من الرضاع فالفسخ فيه ليس بطلاق .
 (٢) أى فسخ القهرى كالفسخ بالرضاع أو الردة ، وهو ما ليس للزوجين البقاء معه ،
 (٣) وهو المشهور فى المذهب لأن الله تعالى انما ذكر شهادة النساء فى الأموال
 فتقتصر شهادة تهن على مورد النص .

(٤) أى الشاهدان .

(٥) وفى " م " لم يلزم " وكلتا العبارتين صحيحة .

(٦) وفى " ز " على صفة " وكلتا العبارتين متفارتان .

(٧) وهو المشهور فى المذهب .

قال القاضى فى الاشراف : الصحيح من المذهب أن الخلوة لا توجب اكمال المهر
 لأن المهر لا يجب الا بالوطء ، لقوله تعالى : " وان طلقتوهن من قبل أن تمسوهن
 وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " سورة البقرة آية ٢٣٨ .

وهذا مطلق قبل المسيس ولا نهى خلوة تعرت عن الاصابة فلم يستغفر بها المهر .

(٨) يعنى لو اختلفا بعض الخلوة هل مسها أولا ؟ فان قولها هو المقبول .

وانا اعتقت الأمة تحت العبد فلها الخيار^(١) في أن تثبت معه أو تفارقه ، ولا خيار لها تحت الحر .

فصل

والخلع^(٢) جائز ، وهو طلاق^(٣) وصفته أن يوقع الطلاق بعوض يأخذه من الزوجة أو ممن يبذله عنها ، ثم له ثلاثة أحوال : حال يحرم^(٤) معها العوض ، وحال يكرهه وحال يباح ولا يكره .

(١) والأصل في تخيير الأمة اذا اعتقت تحت عبد حديث بريرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كانت في بريرة ثلاثة سنين ، احداهن أنها عتقت تحت زوجها وكان عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقيم أو تفارق ، فاختارت الفرقة ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه . البخاري مع فتح الباري :

ج ٩ ص ١٣٨ . " فصل في بيان أحكام الخلع "

(٢) الخلع بضم الخاء وسكون اللام معناه في اللغة الازالة والابانة ، من خلّع الرجل ثوبه أي أزاله وأبانه ، واصطلاحا : وهو طلاق بعوض تبذله هي أو غيرها برضاها فيلزم . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٩٦ .
والأصل في الخلع قوله تعالى : " فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به " سورة البقرة آية ٢٢٩ .

ومن السنة حديث امرأة ثابت بن قيس قالت : يا رسول الله ، ما أعتب عليه فسي خلق ولا يمين ، ولكنني أكره الكفر في الاسلام ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه قالت نعم ، فقال رسول الله لزوجها أقبل الحديقة وطلقها تطليقة " رواه البخاري . انظر في الفتح ج ٩ ص ٣٩٥ .
وقولها ولكنني أكره الكفر في الاسلام تعني كفران المشير المنهى عنه ، والتقصير فيما يجب له عليها بسبب شدة بغضها له .

(٣) وقوله : وهو طلاق " أي بائن بينونة صغرى وهذا تنبيه على مذهب القائل بأنه فسخ .

(٤) أي يحرم عليه ما يأخذه منها من العوض ، وذلك كان يضيق عليها بالضرب ==

فأما الحال التي يحرم معه فيرجع الى أمرين : أحدهما يرجع اليه ، والآخر الى العوض ، فأما الراجع اليه فأن يكون مضرا بها مؤذيا لها مسيئا اليها فتبذل له العوض للتخلص من ظلمه وتطلب الراحة من أذيته ، فهذا ينفذ طلاقه ويرد العوض ، والآخر أن يكون العوض خيرا أو مختيرا أو مالا يصلح تملكه فان الطلاق يلزمه ولا شيء له عليها .^(١)

وأما الحال التي تكره فأن يقطع منها ما يعلم أنه تستضر به^(٢) الا أنه لا يلزمه^(٣) ولا يمكنها المقام معه فيكره له .

وأما المباح فأن يكون ايثار الفرقة من قبلها أو باختيارها دون الزوج ، وطلاق الخلع بائن لا رجعة فيه^(٤) ولا يلحقه ارداد الا أن يكون متصلا^(٥) به من غير

= أو يمنحها حقا من حقوقها كالقسم والنفقة وغيره لتغدي نفسها ولم يكن ذلك بسبب زناها أو نشوزها فيحرم ، أما الكراهة فيكره في حال الاستقامة والرضى بين الزوجين ، وأما الاباحة فيباح اذا كانت المرأة تهفّض الرجل بحيث لا تستطيع معه العشرة الزوجية سواء كرهته في خلقه أو خلقه فيكون العوض مباحا في هذه الحال .
(١) أي اذا كان عالما به ، فأما اذا لم يكن عالما به بأن دفعت له زقا مملوءا بسائل تزعم أنه سمنا أو عسل وهو لا يعلم فتبين أنه خمر فانه يلزمها عوض مثلها والا لم تطلق عليه .

(٢) كأن يخالها بأكثر مما أعطاه من الصداق أو يخالها على أن تنفق على ولدها أكثر من مدة الرضاع .

(٣) أي لا يلزم الرجل أن يراعى في ذلك حال المرأة من الفقر أو الغنى .

(٤) قال القاضي في الاشراف : لأن المرأة انما تبذل العوض لازالة الضرر عنها وكل فرقة لازالة الضرر تقتضي قطع ما يعيدها اليه من ثبوت الرجعة عليها واعادتها الى الضرر كالفرقة باعسار النفقة والا يلاء .

انظر الاشراف ج ٢ ص ١١٦ ، الخرشى ج ٤ ص ١١١ ، بلغة السالك ج ١ ص ٢٣ ، الشرح الصغير ج ٢ ص ٢٩ ، الفواكه ج ٢ ص ٨٦ .

(٥) يعني أنه لا يلحق المختلعة طلاق الا اذا كان الطلاق متصلا بالخلع من غير تأخير فيكون كلفظ واحد " كأن يقول خالعتك وأنت طالق ثلاثا مثلا .

تراخ فيكون كلفظ الواحد ، وله أن ينكحها في العدة^(١) ولا نفقة لها ولا توارث بينهما .

(١) اذا بقي له من عصمتها شيء له أن يعقد عليها عقدا جديدا بما بقي له من
العصمة .

* باب الحكيم *

وانذا قبح ما بين الزوجين وظهر الشقاق فان علم الاضرار من أحدهما أمر
بازالته ، وان انفلق ^(٢) الأمر فيه بعث الحاكم ^(٣) حكيمين ، ويختار :
أحدهما : من أهل الرجل ، والآخر من أهل المرأة فقيهين ^(٤) عدلين ينظران
ويجتهدان ويعملان على ما يريانه صلاحا للفريقين من اصلاح أو تفريق — من
غير اعتبار برضا ^(٥) الزوجين ولا بموافقة حاكم البلد أو مخالفته ^(٦).

(١) الأصل في مشروعية الحكيمين قوله تعالى : " وان خفتم شقاق بينهما فأبعثوا
حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما " سورة
النساء آية ٣٥ .

وانذا كان الاضرار من قبل المرأة فقط يندب للزوج أن يعظها فان لم تتمعز هجرها
فان لم تنزعز ضربها ضربا غير مبرح ، فان تعادت على حالها رفع الأمر إلى
الحاكم لينفذ حكم الحاكمين في هذه الحال .

(٢) أى اذا أشكل الأمر ولم يعلم أيهما الظالم .

(٣) أو جماعة المسلمين في حالة عدم وجود الحاكم .

(٤) أى ان أمكن ذلك والا فأصلح الناس الموجودين .

(٥) وهو المشهور في المذهب ، وحجة المالكية في ذلك ما رواه مالك في الموطأ :
أن عليا بن أبي طالب قال في الحكيمين : ان أبيهما الفرقة بينهما والاجتماع ،
قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت من أهل العلم أن الحكيمين يجوز قولهما بين الرجل
وامراته في الفرقة والاجتماع .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ٢١٤ ، المدونة ج ٥ ص ٣٧٢ .

(٦) وذلك أنهما حكمان لا وكيلان فلا يتوقف حكمهما على موافقة أحد ولا على
مخالفته .

فصل

والرجل أن يجعل الى المرأة طلاقها وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يوكلها .

والآخر : أن يملكها ، ففي التوكيل له أن يرجع مالم تطلق نفسها^(١) ، وفي التمليك ليس له^(٢) ، ذلك الا أن تبطل ملكها .

والتمليك على وجهين تمليك تفويض ، وتمليك تخيير وهو الخيار على ما ذكره ، فأما تمليك التفويض^(٣) فهو أن يقول : قد ملكتك أمرك ، أو أمرك بيدك ، أو طلاقك بيدك أو ما أشبه ذلك ، ثم لا يخلوا حالها من خمسة أقسام ، أما أن تجيب بصريح^(٤) يفهم عنها مرادها منه أو أن تجيب بلفظ مبهم^(٥) يحتمل الايقاع وغيره ، أو أن تفعل ما يدل على مرادها ، أو أن ترد فتقول : قد اخترتك ولا حاجة لى الى التمليك أو أن تمسك ولا يظهر منها جواب ، ولا ما يدل على مرادها .

فصل في تفويض الزوج الطلاق للزوجة

(١) قال الدردير : والتفويض كالجنس تحته ثلاثة أنواع : التوكيل ، والتخيير ، والتمليك ، فالتوكيل جعل انشاء الطلاق لغيره باقيا مع عدم منع الزوج منه ، لأن الموكل له عزل وكيله متى شاء ولأن الوكيل يفعل ما وكل فيه نيابة عن موكله ، والتخيير : جعل انشاء الطلاق ثلاثا - صريحا أو حكما - حقا لغيره ، مثال : الحكمى : اختارنى ، أو اختارى نفسك ،

والتمليك : جعل انشاءه حقا لغيره راجعا فى الثلاث . انظر الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٤ .

(٢) أى ليس للزوج أن يعزلها فيما ملكها من أمر الطلاق حتى تتنازل بنفسها أو تطلق .

(٣) وفى تمليك التفويض يصح للزوجة أن تطلق نفسها ما تشاء من الطلقات وان لم ينو الزوج ثلاثا بهذا التمليك .

(٤) وذلك بأن تجيب بلفظ الطلاق أو بلفظ يدل عليه كقولها قبلت نفسى أو اخترتها .

(٥) كقولها : قبلت فان هذا يحتمل بقول الطلاق أو قبول رده .

فأما الأول فهو أن تجيب بصريح فانه يعمل عليه ، ثم لا يخلو من (١) أمرين :
 اما أن تطلق واحدة أو زيادة عليها ، ففي الواحدة لا مناكرة (٢) له فيها وفيما زاد
 عليها له المناكرة ، وذلك بأربعة شروط :

أحدها : أن ينكر حين سماعه من غير سكوت ولا امهال ، وان سكوت عن ذلك ثم
 أنكر من بعد لم يقبل منه .

والآخر : أن يقر بأنه أراد بتعليكه الطلاق وتكون منكرته في عدده . فان نفى أن يكون
 أراد طلاقا لم يقبل منه ويقع ما أوقعته ، ثم ان ادعى بعد ذلك أنه أراد (٣) دون -
 ما قضت به قبل منه عند مالك مع يمينه (٤) وقال غيره من أصحابه لا يقبل منه -
 لا اعترافه بأنه لم تكن له نية طلاق (٥) .

والثالث : أن يدعي أنه نوى واحدة (٦) أو اثنتين في حال تعليكه اياها ، فان قال لم تكن
 لى نية لم تكن له مناكرة (٧) .

(١) وفي " م " لا يخلو فيه " .

(٢) أى لا ينكر عليها الزوج فيما أوقعته الزوجة من الطلاق مدعى أنه لم يرد شيئا
 بما ملكها .

(٣) وفي " م " لفظ " دون ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٤) وهو المشهور في المذهب لأنه لم يخرج عن كونه تعليكا ، وللزوج المناكرة
 في التعليك اذا قضت بثلاث وليس له ذلك في التخيير بعد الدخول .
 قال مالك : لأن الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تبين منه وهى لا تبين
 منه بالواحدة " انظر المدونة ج ٤ ص ٣٧٤ .

(٥) وهو الظاهر في المذهب .

قال في أسهل المدارك : فان أوقعت واحدة فلامقال له ، وان طلقت ثلاثا فله
 انكارها على الفور بشرط ارادة الطلاق ومادون الثلاث والالزم ما أوقعت " .
 انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٦١ .

(٦) وفي " ز " الواحدة أو اثنتين .

(٧) وفي " ز " المناكرة " .

والرابع : أن يكون تملكه طوعا فان كان بشرط شرط عليه لم تكن له المناكحة^(١) ،
فأما القسم الثاني ، وهو أن تجيب بلفظ مبهم كقولها : قبلت أمرى أو قبلت
ما ملكتنى ، أو قبلت بهما ، فانها تسأل عن مرادها ، فان قالت أردت البقاء على
الزوجة قبل منها ، ويطل تملكها ، وان قالت أردت طلاقا قبل منها وكان على
ما تقدم ، وان قالت أردت بالقبول تقبل ما ملكنيه دون رده واسقاطه وتأخير انجازه
لا نظر وأرى قبل منها ، وأخذت الآن بالتخير من ايقاع أورد .

وأما الثالث : فهو أن تفعل ما يدل على مرادها ، مثل أن تنتقل وتنقل قماشها
وتتفرّد عنه ، ويظهر من فعلها ما يدل على سرورها بالبعد منه وزوال سلطانه عنها
فيحمل ذلك^(٢) منها على الطلاق ، ولا يقبل منها ان قالت لم أرده .

وأما الرابع : وهو أن ترد وتصرح باختيارها لزوجها فيقبل منها ، ويسقط
تملكها وتعود الى ما كانت .

وأما الخامس فهو^(٣) أن تمسك عن جواب أو فعل يقوم مقامه حتى يفترقا أو يطسول
بهما المجلس طولا يخرج عن أن يكون ما يأتي به جوابا ، ففيه روايتان : احدهما :
ابطال حقها من التملك ، والأخرى^(٤) بقاؤه وأخذها^(٥) بموجبه من تطليق أورد ، فان
فعلت والا رفعت الى الحاكم ليحكم طيها بسقوط التملك ، واختلاف القول فيـه

(١) كأن تقول له بعد العقد لا أدخل بيتك حتى تملكنى أمرى ففعل فليس له المناكحة .

(٢) وفى " م " فيحمل من ذلك " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) وفى " ز " وهو " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٤) والمشهور فى المذهب أنه لم يبطل حقها فى التخير الا اذا مكنته من نفسها
طائفة غير مكرهة فان حقها حينئذ يسقط . انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٦٢ .

(٥) وفى " م " وأخرها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

لا اختلاف ما بنى عليه فعلى الأول^(١) يكون حكمه حكم العقود التى تبطل بتراخى الجواب^(٢) وعلى الثانية حكمه حكم التمليكات^(٣) كخيار العتق ، وفى طول المجلس بها أيضا خلاف^(٤) بين أصحابنا .

وأما تملك التخيير فهو^(٥) على ضربين ، تخيير مطلق ، وتخيير مقيد .
فأما المقيد فهو أن يخيرها فى عدد بعينه من أعداد الطلاق ، فيقول لها^(٦) :
اختارنى أو اختارى طقة أو طقتين فلمس لها أن تختار زيادة على ما جعل لها .
والمطلق هو التخيير فى النفس وهو أن يقول لها اختارنى أو اختارى نفسك
فهذا يقتضى اختيار ما تنقطع به المصمة وهو الثلاث وان قالت اخترت واحدة أو اثنتين
لم يكن ذلك لها وبطل خيارها^(٧) فان قالت اخترت نفسى كانت ثلاثا ولا يقبل منها^(٨)
ان فسرته أن يكون بما دونه^(٩) .

-
- (١) وفى " ز " فعلى الأولى ولعله الأتسب .
(٢) كخيار المجلس فى البيع وغيره من العقود التى تبطل بتأخير الجواب .
(٣) وفى " ز " التملك " وكلا اللفظين متقاربان .
(٤) والظاهر أن الطول وعدمه يقدر بالمعرف .
(٥) وفى " م " فهو للتخيير والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .
(٦) وفى " م " لفظ " لها " ساقط " ويصح المعنى بدونه .
(٧) وهو المشهور فى المذهب ، لأن مالك يرى أن قوله لها : اختارنى أو اختارى نفسك أنه ظاهر بمعرف الشرع فى معنى البيئونة .
انظر المدونة ج ٣ ص ٣٧٣ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٢ .
(٨) وفى " م " كان ثلاثا " .
(٩) وبهذا يظهر أن مذهب مالك يقيد كل الأحوال بمجلس الذى وقع .

" فصل "

والمولى^(١) مخاطب " بأحد أمرين ، اما بالفئ أو بالطلاق .
والايلاء الشرعى هو الذى يلزم فيه^(٢) الوقف ، وهو أن يحلف بيمين يلزم بالحنث
فيها حكم على ترك وطء زوجته أو ما يتضمن ترك الوطء^(٣) زيادة على أربعة أشهر أو بمدة

" فصل فى الايلاء وأحكامه "

(١) والايلاء : لغة الامتناع من الشيء ثم استعمل فيما اذا كان الامتناع من—
لأجل اليمين فصار الايلاء حلقاً ،

وشرعا : يمين مسلم مكلف يتصور وقاعه وان مريضا بمنع وطء زوجته غير المرضعة
أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد " وانما قال المالكية ان الزوج لا يكون
موليا اذا حلف على المرضع لما فى المدونة عند ماسئل مالك أرأيت ان قال والله
لا أقربك حتى تغطى ولدك ، فقال لا يكون هذا موليا لأن هذا ليس على وجه
الضرر انما أراد صلاح ولده "

انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٧٣ ، المدونة ج ٦ ص ٨٩ ، مختصر خليل ص ١٤٨ ،
الشرح الصغير ج ٢ ص ٣٥٥ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ١٦٥ .
والأصل فى الايلاء قوله تعالى : " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
فان فاءوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم " سورة البقرة :
آية ٢٢٧ .

ومن السنة ما رواه مالك فى موطئه أن على بن أبى طالب كان يقول : اذا ألى الرجل
من امرأته لم يقع عليه الطلاق وان مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف فأما أن يطلق
واما أن يفئ ، قال مالك : وذلك الأمر عندنا " انظر الزرقانى على الموطأ :
ج ٣ ص ١٧٣ ، ومن هذا يعلم أن حكم الايلاء الجواز بمعنى عدم الحرمة .

(٢) وفى " م " كلمة " فيه " ساقط والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن المعنى لا يستقيم
الا بها " .

(٣) كقوله : والله ان وطئتك فعلى صوم شهرين .

مؤثرة (١) حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية ، فان انخرم (٢) بعض ذلك لم يكن ايلاء يلزم به الوقف ويضرب له أجل أربعة أشهر من يوم حلف ويمكن منها ، فان فاء (٣) فيها سقط عنه حكم الايلاء ، وان مضت ولم يقى (٤) أوقف ، فأما فاء واما طلق ، ولا يلزمه طلاق بنفس مضي الأجل (٥) وهذا اذا قصد الحلف على ترك الوطء .
فأما ان حلف على غيره (٦) ما يمنع الوطء الا بعد بره أو فعل موجب فانه يصير موليا بالحكم ويضرب له الأجل حين يحكم عليه (٧) ومن ترك الوطء مضاراً (٨)

(١) وقوله أو بعدة مؤثرة يعني ثلاثة أشهر فأكثر ما يلحق بالمرأة ضرر .

(٢) فان فقد بعض هذه الأمور بأن لم يحلف أو أحلف على أقل من أربعة أشهر أو حلف على شيء غير الوطء ،

قال مالك في الموطأ : ومن حلف أن لا يوطأ امرأته يوماً أو شهر ثم مكث حتى ينقضي أكثر من الأربعة الأشهر فلا يكون ذلك ايلاء ، وانما يوقف في الايلاء من حلف على أكثر من الأربعة الأشهر ، وأما من حلف أن لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أدنى من ذلك فلا يرى عليه ايلاء لأنه اذا دخل الأجل الذي يوقف عنده خرج من يمينه ولم يكن عليه وقف .

انظر الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ١٧٥ ، الاشراف ج ٢ ص ١٤١ .

(٣) وكلمة فيها ساقط " وكلا المبارتين صحيحة .

(٤) أى ان لم يرجع عن ترك الوطء أوقفه الحاكم ليأمره بالوطء أو الطلاق .

(٥) وهو المشهور في المذهب ، وعند أبي حنيفة يقع الطلاق بنفس مضي المدة .

انظر فتح القدير ج ٢ ص ٤٢ .

(٦) يعني لو حلف على غير الامتناع عن الوطء كأن يقول : زوجتي طالق ان لم أفعل كذا فانه يحث مالم يفعل فيمتنع عن وطء زوجته لا مكان ألا يبر بيمينه ، فاذا منع من الوطء لأجل يمينه دخل عليه الايلاء .

(٧) أى حين يرفع أمره الى الحاكم .

(٨) يعني أن من ترك وطء زوجته لقصد الاضرار بها ودام ذلك ولكن بغير يمين كان له حكم المولى " لقوله تعالى : " ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا " سورة الأنفال ٤٣ ،

وعرف ذلك منه ، وطالبت به المرأة كان حكمه حكم المولى بيمين وأجله ——— الحكم .

فصل

والظهار (١) محرم (٢) ، وقول زور، ومنكر ، وحقيقته تشبيهه محللة له بنكاح أو ملك

= ولأن الذى لأجله وجب ضرب المدة للحالف ووقفه بعد ما هو امتناعه من وطئها فى المدة التى هى غاية ما يصبر النساء عن الوطء فى مثلها مع قصد الاضرار وانتفاء الأعذار وهذا موجود فى هذه المسألة فوجب حسم الباب بأجرائه مجرى

الحالف " انظر الاشراف ج ٢ ص ١٤٤ . فصل فى أحكام الطهارة

(١) الظهار مشتق من الظهر وسمى الظهار شرعا به لأن العرب كثيرا ما كانوا يشبهون زوجاتهم بظهور أمهاتهم فيقولون لها أنت على كظهر أمي وان كان قد يقع بغير لفظ الظهر كأنت على كبطن أمي أو أختي .

والأصل فى بيان حكم الظهار الكتاب والسنة ، فأما الكتاب فقوله تعالى : " والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة " سورة المجادلة الآية ٣ .

وأما السنة فحدث ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع عليها ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انى وقعت عليها قبل أن أكفر ، فلاتقربها حتى تفعل ما أمرك الله به " رواه الخمسة الا أحمد وصححه الترمذى انظر المنتقى مع نيل الأوطار ج ٧ ص ٥٣ .

(٢) وقوله محرم يعنى أنه حرام لقوله تعالى : " وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا " سورة المجادلة الآية ٢ .

فالله سماه قولا منكرا وزورا أى كلاما باطلا وفاحشا لأنه يؤدى الى تحريم ما لم يحرمه الله ، وزورا لأنه يقتضى أن زوجته مثل أمه وهذا باطل ، فان الزوجة ليست مثل الأم فى التحريم أبدا .

بمحرمة عليه تحريماً مؤيداً بنسب^(١) أو رضاع أو صهر والتشبيه على أربعة أضرب ،
تشبيه جملة بجملة كقوله : أنت على كأمي وتشبيه جملة ببعض كقوله : أنت
على كظهر أمي ، وتشبيه بعض جملة بجملة كقوله : فرجك على كأمي ، وتشبيه
بعض ببعض مثل أن يشبه بعض زوجته ببعض أمه ، وفي التشبيه بمحرمة عليـه^(٣)
على غير التأييد^(٤) خلاف ، قيل هوظهار^(٥) وقيل هو طلاق .

ويحرم بالظهار الوطء^(٦) وجميع أنواع الاستمتاع .
ولا تجب الكفارة فيه إلا بالعمود وهو العزم على الوطء^(٧) ، والكفارة ثلاثة أنواع
مرتبة ، اعتاق ، ثم صيام ، ثم اطعام .

(١) كأمه وأخته وجدته وبنات أخيه وعمته وخالته وغيرهن ممن تحرمن عليه بالنسب
أو الرضاع أو المصاهرة كأم زوجته أو ممن تحرم عليه إلى أجل كأخت زوجته
وغير ذلك .

(٢) وفي " م " كقولك " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٣) وفي " م " لفظ " عليه " ساقط وتصح العبارة بدونه " .

(٤) وذلك كأن يقول لزوجته أنت على كظهر أختك أو كظهر فلانة زوجة فلان .

(٥) وهو المشهور عند مالك رحمه الله وليس بظهار عند ابن الماجشون " .

انظر المدونة ج ٦ ص ٥٥ .

(٦) يعني أنه يحرم على الزوج المظاهر وطء زوجته وجميع دواعيه كالقبلة .

والاستمتاع بما دون الفرج وهو المشهور في المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام
" فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله " .

(٧) لقوله تعالى : " فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا . . الآية " سورة المجادلة آية ٣ .

والماسسة في الآية هي الجماع وذلك أن المظاهر لا يحل له أن يطأ زوجته التي
ظاهر منها مالم يكفر بالاعتاق أو الصيام ، أو الاطعام حسب الترتيب الواجب
في الكفارة .

فالاعتاق تحرير رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ، والصوم ^(١) صيام شهرين متتابعين ،
والإطعام أن يطعم ستين مسكينا مدا لكل مسكين بمد هشام ^(٢) .
ولا يجوز أن يطأ قبل التكفير ولا في خلال ^(٣) الكفارة ، ويكفر العبد بما سوى
الاعتاق ^(٤) .

فصل

واللعان ^(٥) بين كل زوجين حرين أو عبد بين عدلين أو فاسقين ، وهو موضوع
لشيثين ، رفع نسب وسقوط حد في القذف ، ويجب بثلاثة أوجه :

- (١) وفي " ز " والصيام صوم شهرين وكلا العبارتين صحيح .
- (٢) قال مالك في المدونة : مدا بالهشامي وهو مدان الا ثلثا بمد النسيبي
صلى الله عليه وسلم ، وقال الصاوي : وهو هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد
ابن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا
هو الصواب ، فمن قال كفارة الظهر استون مدا فالمراد مد هشام لأن مالكاً
ضبطها به وأما بمد رسول الله فهي مائة مد كما علمت .
انظر المدونة ج ٣ ص ٦٩ ، بلغة السالك ج ١ ص ٤٩١ .
- (٣) وفي " ز " في حال الكفارة : وكلا اللفظين صحيح .
يعني أنه اذا وطئ قبل التكفير أو في أثناءه بطل الكفارة ويجب عليه الاستئناف
من جديد . انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٥١ .
- (٤) يعني أن العبد يكفر بما سوى الاعتاق وذلك أنه لا يلزمه العتق لأنه غير مالك
حقيقة ، أما الإطعام فيطعم اذا أن له سيده . أما الصوم فهو الواجب
على العبد ولا يجوز لسيده أن يمنعه عنه الا لمانع ظاهر كمرض .
انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٥٥ .

فصل في اللعان

(٥) واللعان مشتق من اللعين وهو الطرد والابعاد وسمى لعانا لاشتغال
الملاعنة على كلمة اللعن لقوله تعالى : " والخامسة أن لعنت الله عليه ان كان
من الكاذبين " سورة آية ٧ .

أحدها : أن يدعى أنه رأى امرأته زنت ويصف ذلك كما يصف الشهود على الزنا^(١) ،
وفى اللعان بمجرد قذفها خلاف^(٢) ، ومن شروط الالتعان بغير الرؤية^(٣) ألا يوطأ
بعدها .

والثاني : أن يستبرئ ثم لا يوطأ حتى يظهر الحمل .

= وشرعا : هو أن يرمى زوج مكلف حرا كان أو عبدا زوجته بالزنا أو ينفى حملها
عنه ولم تكن له بيعة^{*}
انظر الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ١٨٦ .
والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : " والذي بين
يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات
بالله انه لمن الصارقين " الاسورة النور من ٦ الى ٩ .
وأما السنة فقصة هلال بن أمة أنه قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم
بشريك بن سمحاء فقال النبي : البيعة أوحد في ظهرك ، فقال يارسول الله
إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البيعة فجعل رسول الله
يقول : البيعة أوحد في ظهرك ، فقال والذي بعثك بالحق اني لصادق ، ولينزلن
الله ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت آية الملائنة والذين يرمون أزواجهم . الآية^{*}
وأما الاجماع فلا خلاف فيه على أنه مشروع لضرورة دفع النسب ونفى العقوبة المتوجهة
عليه بالقذف .

(١) أى أن يراها تزنى باليقين ويصفه كما يصف الشهود على الزنا .

قال في الرسالة : واللعان بين كل زوجين في نفي حمل يدعى قبله الاستبراء أو رويعة

الزنا كالمرود في المكحلة انظر الفواكه ج ٢ ص ٨٢-٨٣ .

(٢) أى بنفى الحمل .

يعنى أن اللعان بمجرد القذف من غير رؤية ووطء ولا نفي حمل فيه خلاف في المذهب

فالقول الأول انه يلاعن والآخر أنه يحده ولا يلاعن والقولان مشهوران في المذهب

الا أن أكثر أهل المذهب يقولون بحدده .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٨٤ ، مختصر خليل ص ١٥٤ .

(٣) أى بنفى الحمل .

والثالث : أن يقول لم أطأها أصلاً^(١).

ويتعلق باللعان أربعة أحكام ، سقوط الحد ، ونفي النسب ، وقطع^(٢) النكاح وتأبيد التحريم فأما سقوط الحد عن الزوج فمتعلق بالتعانه وحده ، وكذلك نفي النسب ، وأما سقوط الحد عن المرأة فمتعلق بالتعانه ، وأما الفرقة فمتعلقة بالتعانهما معا .

وتأبيد التحريم يتبع الفرقة ، وهى واقعة بنفس فراغهما^(٣) من اللعان من غير حاجة الى حكم حاكم .

ويلتزم فى النكاح الفاسد^(٤) ، ولا يرتفع التحريم باكذابه نفسه^(٥).

وصفة اللعان أن يشهد الرجل أربع شهادات بالله لقد زنت ولقد رآها تزنى على الصفة المشترطة^(٦) ويخمس بأن يقول والا فلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ،

(١) أى يقول ، فى نفي الحمل أنه لم يطلأها أصلاً من حين عقد النكاح أو أنه ما أتت بولد كامل الخلقة لأقل من ستة أشهر من الزواج أو الوطء .

(٢) يعنى أن الزوجين اذا تلاعنا وقعت الفرقة بينهما الى الأبد لحديث ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان أبداً ، ولقوله للعجلان وقد لاعن زوجته ، لا سبيل لك عليها ، فلو لم يكن مؤيداً لبين غايته كما بينها فى المطلقة ثلاثاً بقوله حتى تنكح زوجاً غيره .

والحديث رواه مالك فى الموطأ . انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ١٨٩ .

(٣) أى انتهائهما من الالتعان ولا يحتاج الى ايقاع الطلاق .

(٤) وهو المشهور فى المذهب ، وذلك كالنكاح بلاولى وغيره من الأتكة الفاسدة لثبوت النسب به . انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ١٦ .

(٥) يعنى أنه اذا وقعت الفرقة باللعان فكذب بالزوج نفسه حد ولحق به ولده ولكن لا يرتفع حكم التحريم المؤيد وعن على وابن مسعود رضى الله عنهما قالالا : " مضت السنة بين المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً " وأخرج البيهقى بلفظ ، فرق النبى صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبداً " سنن البيهقى ج ١ ص ١١٣ ، سبل السلام ج ٣ ص ١٩٢ .

(٦) وفى " ز " على الصفة المشروطة .

ثم تلتعن هي فتشهد أربع شهادات بالله ينقي ما شهد به ، وتخمس بأن تقول
والا ففضب الله عليها ان كان من الصادقين .

فان استلحق^(١) النسب بعد الالتعان حد ولحق به الولد ، ويلعن الأخرس^(٢)
منها بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة ، ويلعن الأعمى فونفى النسب ، وفى
القذف خلاف^(٣) ، واذا تصادقا على نفى النسب أو الزنا ففى الاكتفاء بذلك — من
اللعان خلاف^(٤) .

(١) يعنى أنه اذا طلب الحاق ولده ينسب بعد الالتعان حد ولحق به الولد لأنه
أكذب نفسه بهذا القول ، فوجب عليه حد القذف ، وتبقى زوجة محرمة عليه
أبدا .

(٢) وفى " ز " الأخرص " وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه من نسخة " م " .

(٣) والمشهور فى المذهب أنه يلعن فى نفى النسب دون الرمي بالزنا لأن ذلك
أمر يتعلق بالرؤية ولا يتصور منه ذلك .
انظر المدونة ج ٦ ص ١١٦ .

(٤) والمشهور فى المذهب أنه لا بد ان يلعنا ان هى الصورة الشرعية فى
هذا الباب والنفي واحدة لا يكفى
انظر المدونة ج ٦ ص ١١٦ .

* باب العدة والاستبراء وما يتعلق بهما *

يوجب العدة^(١) شيان ، طلاق ، وما في معناه من فسخ^(٢) ، والآخر الموت والعدة في غير الموت لا تكون الا في مدخول بها^(٣) ، وأنواع العدة ثلاثة أضرب أقراء^(٤) ، ووضع حمل ، وشهور ، ثم هي على ضربين منها ما يشترك فيه الطلاق والموت ، وهو وضع الحمل ، ومنها ما يشتركان في جنسه دون تعيينه^(٥) ، وهو الأقراء والشهور على ما نبين تفصيله .

" باب في بيان أحكام العدة الاستبراء "

- (١) العدة هي تربص المرأة زمنا معلوما قدره الشارع لمعرفة براءة رحمها أوللتعبد فهي واجبة على كل مفارقة لزوجها بحياة أو وفاة الا المطلقة قبل الدخول فانها لا عدة عليها .
- والأصل في وجوبها الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " ، وقوله تعالى : " واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن " ، وقوله : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا " سورة البقرة آية ٢٢٨ ، سورة الطلاق ، الآية ٤ ، سورة البقرة آية ٢٣٤ .
- وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : لفاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها اعتدى في بيت أم مكتوم . انظر شرح النووي على مسلم : ج ١ ص ٩٦ .
- (٢) أو خلع أو فراق بسبب الحيب أو العتق وغيرها ما يوجب الفسخ .
- (٣) وذلك أن غير المدخول بها لا عدة عليها لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " سورة الأحزاب ، آية ٢٣٤ .
- (٤) أقراء جمع قرء بفتح القاف وضمها .
- (٥) يعني في جنس العدة دون عينه لأن المطلقة تعتد بالأقراء ان كانت من ذوات الأقراء أو بالشهور ان لم تكن من ذوات الأقراء أو كانت من أهل ذلك فعرض لها عارض منع حيضها دون أن يعرف له سبب فتعتد بالأشهر وكذلك المتوفى عنها تعتد بالأشهر مرة كانت أو أمة وتدخل الحيضة في عدتها فقد شاركت المطلقة في اعتبار الحيضة . انظر أسهل المدارك ج ٢ ص ١٨٣ .

والا قراء ثلاثة ، وهى الا طهار^(١) ، واذا طلقت فى آخر الطهر فحاضت عقيب
الطلاق بجزء من الطهر كان ذلك قراء كاملاً^(٢) ، وتحل المطلقة بالدخول فى
دم الحيضة الثالثة^(٣) .
وعدة الأمة قرءان^(٤) وتحل بالدخول فى دم الحيض^(٥) الثانية ، وأما وضع الحمل
فيستوى فيه جميع المعتدات من الحرائر والاماء المسلمات والكتابات^(٦) ، وفى
الأسباب الموجبة له من الطلاق والفسخ والشبهة والموت^(٧) .

(١) لقوله تعالى : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " ، فقد أنث
العدد فدل ذلك على تذكير المعداد فيكون هو الطهر لأن الحيضة
مؤنث .

(٢) يعنى أن المرأة اذا طلقت فى آخر الطهر حسبت بقية الطهر قرءاً ، وأما اذا
طلقت فى الحيض فان الحيضة التى طلقت فيها لا تحتسب من العدة ويجب
أن تستقبل ثلاثة أطهار بعدها " .

(٣) يعنى أن المطلقة تحل بدخولها فى دم الحيضة الثالثة وذلك عملاً بالأغلب
وهو المشهور فى المذهب ، وفى القول الثانى أنها لا تحل حتى تتم الحيضة
الثالثة طلباً لليقين وهو قول أشهب .
انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٤ .

(٤) أى اذا كانت زوجة .

(٥) أى ان طلق فى الطهر .

(٦) لعموم قوله تعالى : " وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن " سورة
الطلاق ، الآية ٤ ، وهذا يشمل جميع ذوات الحمل من الحرائر والاماء .
المسلمات والكتابات .

(٧) كأن يتزوج الاخوان أختين فيدخل على كل واحد منهما على غير امرأته ثم
يتبين الأمر بعد الدخول فيجب على كل واحدة منهما العدة .

ولا تنقضى العدة الا بوضع جميعه ، وسواء كان علقه أو مضغة من غير مراعاة ،
لتام الخلق أو لتخطيطه ^(١) ، فأما العدة بالشهور ففي الطلاق والفسخ بثلاثة
أشهر ^(٢) فان ابتدأت من أول الشهر فعلى ما يكون ^(٣) عليه من تمام أو نقصان ، وان
ابتدأت من بعضه ^(٤) كمل أوله ^(٥) بالحساب ، فتجلس بقيته ^(٦) من يوم ^(٧) وجبت العدة
وجبت العدة ثم تعتد الشهرين بعده بالأهلة ثم تتم باقى الأول بالعدد المكمل ^(٨) ،
وان طلقت فى بعض يوم حسبت العدة من ذلك الوقت اليه وقيل تلغيه وتحسبه

(١) يعنى أن العدة تنقضى باسقاط العلقه أو المضغة من غير مراعاة لتخطيطه
أى تخليقه سواء كان متخلقا أو غير متخلق " أى تصويره بما يستبين به أنه
جنين .

(٢) وهذا بالنسبة لليائسة والصغيرة اذا كانت حرة لقوله تعالى : " واللائى
يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم
يحضن " سورة الطلاق - الآية ٤ .

(٣) وفى " ز " فعلى ما يكون منه " .
يعنى على ما يكون عليه الشهر من تمام كالثلاثين يوما أو نقصان كتسع وعشرين
يوما .

(٤) يعنى ان ابتدأت العدة من بعض الشهر تكمل أوله الذى فاتها بالعدد وذلك
بعد ما تنتهى عدتها بالأهلة " .

(٥) وفى " م " أولها " وكلا اللفظين صحيح .

(٦) يعنى تحسب المدة الباقية من الشهر الذى طلقت فيه من العدة ثم تبدأ
بالأهلة الشهرين الباقيين ثم تكمل بقية الشهر الذى بدأت العدة فيه ثلاثين
يوما .

(٧) وفى " م " بعض اليوم .

(٨) أى ثلاثين يوما .

من غده (١) وهذا النوع من الاعتداد في المدخول بها المطيقة للوط (٢)، إلا أنها لم تحض لصفر أو لياس منه من كبر ويستوى فيه (٣) الأماء والحرائر المسلمات والكوافر (٤). وأما عدة الوفاة لغير الحامل فللحرة أربعة أشهر وعشر ليال ، صغيرة كانت أو كبيرة مدخول بها أو غير مدخول بها لا يفترقان إلا في الحاجة إلى الحيض (٥) فالمدخول بها لا بد لها من حيضة ، أما في أثناء العدة أو بعدها إلى غالب مدة الحمل (٦) ، وغير المدخول بها لا تحتاج إلى حيض .

(١) والمشهور في المذهب أن الطلاق إن كان قبل الفجر احتسبته يوما ، وإن كان بعد الفجر الغتته من المد .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) فإن كانت ممن لا تطبق الوط لصفر فلا عدة عليها في الطلاق .

(٣) يعني يستوى في هذا النوع من العدة وهو كونها ثلاثة أشهر بلاماء والحرائر

المسلمات والكوافر وهذا هو المشهور في المذهب .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٣ .

(٤) أي الكتابيات .

(٥) يعني أنه لا فرق بينهما إلا في المتوفى عنها إذا كانت ممن تحيض فإن ذات

الحيض يشترط أن تحيض في أثناء المدة مرة على المشهور في المذهب ، فإن

لم تحض في اثنائها وجب انتظار ظهور الحمل أو مرور تسعة أشهر عليها ،

وقوله : وعشر ليال " أي بأيامها .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٧ .

(٦) وهي تسعة أشهر .

وعدة الأمة شهران وخمس ليال^(١) ، وفي عدة الكتابية من الوفاة روايتان^(٢) :

أحدهما : أنها كالمسلمة .

والأخرى : استبرأ^(٣) رحمها .

والمرتابة هي التي ترتفع حيضتها من غير إيباس ، ولا يخلو ذلك أن يكون لعارض يعلم بالعادة تأثيره في رفعه كالرضاع والمرض ، أو لغير عارض ، فان كان لرضاع فلا يبرئها إلا الحيض طال بها الوقت أم قصر وفي المرض خلاف^(٤) .

وأما ان كان لغير عارض^(٥) معلوم فانها تنتظر تسعة أشهر فان حاضت في خلالها حسبت ماضى قرأ ، ثم تنتظر القرء الثاني ، فان حاضت والا انتظرت تمام تسعة أشهر فان مضت تسعة أشهر ولم تحض اعتدت بثلاثة أشهر فيكون الكل سنة .

فان حاضت قبل انقضاء السنة ولو بساعة استقبلت الحيض فان مضت السنة انقضت

عدتها ولا تنتظر الى حيضتها بعدها ولو بساعة .

(١) يعني أن عدة الأمة المتوفى عنها على النصف من عدة الحرة ، قال في الرسالة : وفي الأمة ومن فيها بقية رقي شهران وخمس ليال ، مالم يترتب الكبيرة ذات الحيض بتأخيرها عن وقته فتعتد حتى تذهب الريبة* انظر الفواكه : ج ٢ ص ٩٤ .

(٢) والمشهور في المذهب أنها كالمسلمة .

قال مالك في المدونة : عدتها مثل عدة الحرة المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة

المسلمة وتجبر على العدة* انظر المدونة ج ٤ ص ٤٢٤ .

(٣) أي استبرأ رحمها بحيضة ، وقيل ثلاث حيض والأول هو الصحيح .

(٤) ففيه قولان مشهوران : أحدهما أنها تعتد بالأقراء كالمرضع وهي رواية أشهب

عن مالك ، والثاني : أنها تعتد بسنة كاملة ، تسعة أشهر استبرأ وثلاثة

عدة اليائسة وهي رواية ابن عبد الحكم واصبح .

(٥) يعني أنه اذا انقطع حيضها لغير سبب معلوم فانها تجلس غالب مدة

الحمل وهو تسعة أشهر ، ثم ثلاثة أشهر ، والعدة هي ثلاثة أشهر بعد

التسعة ، وان حاضت قبل السنة بيوم حسبت ماضى قرأ ، وان تسعت

السنة من غير حيض حلت ، والغرض من ذلك معرفة براءة رحمها .

" وفي عدة " المستحاضة من الطلاق روايتان احدهما سنة ^(٢) والآخر العمل

على التمييز .

وفي الوفاة روايتان : احدهما تسعة أشهر ، والأخرى أربعة أشهر وعشرا ^(٣)
كغير المستحاضة ، وعدة أم الولد من وفاة سيدتها حيضة أو ثلاثة أشهر ^(٤) ان كانت
يائسة ، والحيضة استبراء في الحقيقة لا عدة ، وانما مات عن الرجعية انتقلت
الى عدة الوفاة ^(٥) ، والبائن تمضي على عدتها .

والمعتقة في العدة تمضي على عدتها ، ولا تنتقل الى عدة الحرة الا أن يموت
عنها بعد أن تعتق من طلاق رجعي فتنتقل الى عدة الوفاة ^(٦) وكل رجعة تهديم

(١) وفي " م " ما بين القوسين " ساقط " وأثبتناه من نسخة " ز " لأن المعنى
لا يستقيم بدونه .

(٢) وهو المشهور في المذهب وهذا اذا علمت التمييز لأن الغرض أن تعلم براءة
رحمها في الظاهر ، والغالب دون القطع وذلك يحصل بجلوسها غالب مدة
الحمل وثلاثة أشهر بعده .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٤ ، شرح الخطاب ج ٤ ص ١٤٣ .

(٣) وهو المشهور في المذهب لعموم الآية الواردة في ذلك ، وهذا في الرجعية
أو غير المدخول بها أما المدخول بها فتتظر حيضها أو تسعة أشهر فان زالت
الريضة والافاقصى مدة الحمل ، الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٦-٢٧ .

(٤) وهذا خلاف المشهور في المذهب .

قال الدردير : ان عدة أم ولد من وفاة سيدتها شهران وخمس ليال اذا كانت
لا تحيض أو كانت غير مدخول بها ، فان دخل بها وهي من ذوات الحيض ولم تر الحيض
فيها فثلاثة أشهر " انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٧ .

(٥) لأنه قد ثبت أن الطلاق الرجعي لا يقطع العصمة بدليل التوارث وغيره من أحكام
الزوجية فلذلك تنتقل في الرجعية وتمضي البائن على عدتها .

(٦) لأن عدة الوفاة من أحكام انفصال الزوجية .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٧ .

المدة الا رجعة المولى والمعسر^(١) بالنفقة فانهما يقفان على الفئ^(٢) واليسار، واذا تزوجت
فى المدة ووطئها الثانى ففى تداخل العدتين روايتان .^(٣)
ولا احدا على مطلقة ، والاحدا على كل زوجة مات زوجها^(٤) عنها .
والاحدا^(٥) هو الامتناع من الزينة والحلى كله والطيب ولباس المصبغ ومن الكحل^(٦)

(١) لأن صحة الرجعة فى المولى موقوفة على الوطء وصحة الرجعة فى المعسر القدرة
على الانفاق فاذا لم يحصل فلا يمكن حصول الرجعة وبقيت على عدتها الأولى
ان الرجعة باطلة فيها .

(٢) وقوله " على الفئ " أى الرجوع الى الوطء ، واليسار أى القدرة على الانفاق .

(٣) والقول الأول أنها يكفيها عنهما عدة واحدة اذا طلقها الزوج الثانى وهو
تداخل العدتين ، لأن الغرض المقصود من المدة براءة الرحم وهو حاصل بالأولى ،
والقول الثانى أنها تتم من الأول ثم تستأنف المدة من الثانى وهو اختصار
ابن القاسم وحجته أن الوطء الثانى له حرمة فوجب استيفاء المدة كالأولى .
انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٤٢ ، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٥٠ .

(٤) وفى " ز " مات عنها زوجها " وكلا المبارتين صحيح .

" فصل فى بيان أحكام الاحدا "

(٥) الاحدا لغة الامتناع ، والاحدا واجب على المتوفى عنها زوجها ، والأصل
فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
تجد على ميت فوق ثلاث أيام الا على زوج أربعة أشهر وعشرا " متفق عليه ،
ولفظ لمسلم . انظر شرح النووى ج ١ ص ١١٢ .

(٦) الا ثوبا مصيفا بالسواد ،

قال فى الرسالة : وتجتنب الصباغ كله الا الأسود وتجتنب الطيب كله ، ولا تحتضب
بحناء ولا تقرب بهنا مطيبا * انظر الفواكه ج ٢ ص ٩٥ .
والخلاصة أنها تجتنب ما يعتبر عرفا من الزينة ، وأما ما لا يعتبر عرفا من الزينة
فلا تجتنبه .

والحناء والامشاط بما يختص^(١) في الرأس الا للضرورة^(٢).

ولا أحداد على ملك اليمين ، ولا يجوز لمعتدة من وفاة أو طلاق أن تنتقل عن

بيتها الذي^(٣) كانت فيه حتى تنقضى عدتها الا من ضرورة .

فصل

وللرجعية النفقة والسكنى حاملا كانت أو حائلا حتى تنقضى عدتها^(٤) وللمبتوتة^(٥)

(١) وقوله : " بما يختص في الرأس " أى ما تبقى رائحته في رأسها بخلاف الزيت

وغيره مما ليس له رائحة فيجوز لها استعماله "

انظر الفواكه ج ٢ ص ٩٥ .

(٢) وفي " ز " الا من ضرورة " وكلا العبارتين صحيح .

(٣) وفي " ز " بيتها التى " .

يعنى أنه يجب على المعتدة أن لا تخرج من بيتها الذى طلقت أو توفى زوجها

وهى فيها الا لحاجة ضرورية ويلزمها أن تبين فى بيتها الذى توفى عنها

زوجها وهى فيه لقوله تعالى : " لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين

بفاحشة مبينة " سورة الطلاق آية ١ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : " لمن

سألته أن تتحول الى بيت أهلها بعد وفاة زوجها امكثى فى بيتك حتى يبلغ

الكتاب أجله " أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح والعمل على هذا

الحديث عند أكثر أهل العلم " .

انظر عارضة الأهودى ج ٥ ص ١٩٦ .

" فصل فى نفقة المعتدة "

(٤) اتفق العلماء على أن المطلقة طلاقا رجعيا لها النفقة مادامت فى العدة ، وكذلك

البائنة اذا كانت حاملا مدة حملها لقوله تعالى : " وان كسن أولات حمل

فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن " سورة الطلاق الآية ٦ .

(٥) وقوله : المبتوتة يعنى المطلقة طلاقا بائنا بينونة صغرى أو كبرى .

السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملاً^(١) ، " ولا نفقة للملاعنة حاملاً كانت أو هائلاً^(٢) " .
ولا للمعتدة من وفاة ولها السكنى^(٣) ، ان كانت الدار للميت يملك رقبته أو سكناها .
وعلى المرأة رضاع^(٤) ولدها مادامت زوجة لأبيه الا أن يكون مثلها لا ترضع

(١) وهو المشهور في المذهب .

قال مالك في المدونة : " وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثاً كان طلاقه
اياها منه أو صلحاً الا أن تكون حاملاً فتلزمه النفقة " .
وزهب الحنفية الى أن للمطلقة البائن من غير الحامل النفقة والسكنى مادامت
في العدة " .

انظر المدونة ج ٥ ص ٤٧١ ، الفواكه ج ٢ ص ٩٧ ، شرح الخطاب : ج ٤ ص ١٨١ ،
فتح القدير ج ٤ ص ٢١٢ .

(٢) وفي " ز " العبارة ما بين القوسين ساقطة " .

يعنى أن فرقة اللعان تسقط عن الزوج نفقة زوجته ولو كانت حاملاً اذا كان لنفسه
الحمل أما ان كان للرؤية وهو مقرباً لحمل كانت لها النفقة .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٩٨ ، مختصر خليل ص ١٦٥ ، شرح الخطاب ج ٤ ص ١٩١ .

(٣) وذلك أن المعتدة في وفاة زوجها وارثة من مال زوجها المتوفى فتتفق على
نفسها من نصيبها في التركة .

انظر الفواكه ج ٢ ص ٩٨ ، مختصر خليل ص ١٦٥ .

(٤) يعنى أن ارضاع الطفل واجب على أمه ولا أجره لها على ارضاع الولد الا في
الأحوال الخاصة التي ذكرها المصنف " لقوله تعالى : " والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين " سورة البقرة آية ٢٣٣ .

وقوله : " يرضعن " مراد منه الأمر اتفاقاً والأصل في الأمر أنه يفيد الوجوب
مالم يوجد ما يصرفه عنه وحيث لم يوجد صارف له وجب حمله عليه " .

اما لشرف أو علو^(١) قدر، أو لسقم أو قلة لبن فيكون على الأب أن يسترضع له من ماله وليس ذلك عليها اذا طلقت^(٢) الا بأجرة، والمتوفى عنها اذا وضعت فراضعها من مال الصبي^(٣).

" فصل "

وعلى الرجل نفقة ولده الصغير^(٤) اذا كان فقيرا ، واذا بلغ الابن سقطت نفقته الا أن يكون مجنونا أو زمنا^(٥) لا مال له ، فان وجوب النفقة مستدام على الأب ، ولا تسقط نفقة البنت وان بلغت حتى يدخل بها زوجها ولا نفقة على الأم لولدها .

(١) وهذا قدر ورد تخصيصه من قوله تعالى : " والوالدات يرضعن " بالصرف الذي يقضى بأن الشريفة لا يجب عليها ارضاع طفلها والعرف من الأدلة التي تخصص العام وتفيد المطلق اذا هو راجع الى التقارير من الرسول صلى الله عليه وسلم ، الا أن يكون الطفل لا يقبل لبن غيرها أو لم يكن هناك مال تستوفى منه أجرة ارضاعه فيجب عليها ارضاعه .

(٢) أى طلاقا بائنا ، وأما الرجعية فهي كالزوجة مادامت في العدة فيلزمها ارضاع ابنها .

(٣) أى اذا كان موسرا فلا يلزمها ارضاعه ، أما اذا كان فقيرا فيلزمها ارضاعه الا وجد من يرضعه من أهل الزوج .

" فصل في نفقة على غير الزوجية "

(٤) أى مطلقا سواء كان فقيرا أو غنيا .

لقوله تعالى : " وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف " سورة البقرة آية ٢٣٣ . فدللت هذه الآية على أن المكلف بنفقة الولد هو والده ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : " لزوجة أبي سفيان خذى من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف " رواه البخارى . انظر فتح البارى ج ٩ ص ٥٠٧ .

(٥) أى عريضا مرضا يمنعه من التكسب فان نفقته واجبة على الأب ولا تسقط بالبلوغ على المشهور في المذهب ، ويجب أن يكون مثله كل من لا يستطيع التكسب كطالب العلم والمتعلم لصناعة أو حرفة تمنعه من التكسب . انظر الفواكه ج ٢ ص ١٠٦ ، أسهل المدارك ج ٢ ص ٢٠١ .

وعلى الولد ^(١) الموسر أن ينفق على أبويه المعسرين ، ولا نفقة لجد ولا لجدة ولا عليهما
لولد ولد هما ولا على سوى من ذكرنا من الأقارب . ^(٢)

وإذا طلق امرأته فالحضانة ^(٣) للأم فإن تزوجت ودخل بها زوجها انقطع حقها
من الحضانة ^(٤) وانتقل إلى أمها إن كانت لا زوج لها ، إلا أن يَكُون زوجها

(١) يعنى أنه يجب نفقة الأبوين المعسرين على ولد هما الموسر لقوله تعالى :
” يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين . . الآية ”
سورة البقرة آية ٢١٥ ولحديث أبى هريرة رضى الله عنه ، قال جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي ؟ قال
أُمك . قال : ثم من ؟ قال أُمك . قال ثم من ؟ قال : أُمك . قال ثم من ؟ قال
ثم أبوك ” انظر فتح البارى ج ١٠ ص ٤٠١ .

(٢) لأن نفقة القرابة إنما تجب ابتداءً لا انتقالاً ، ونفقة الجد لازمة لابنه فلا تنتقل
إلى ابن ابنه ، ونفقة الأحفاد لازمة لأبائهم فلا تنتقل إلى جدهم ” هذا مذهب
مالك وعند غيره أنها تجب على الولد لأصوله وفروعه مطلقاً وهذا وجهه ”
انظر الاشراف ج ٢ ص ١١٨ ، انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٦٠ .

” فصل فى الحضانة وأحكامها ”

(٣) الحضانة بفتح الحاء مأخوذة من الحضن وهو ما لان من الجنب ، لأن المربى
يضم الطفل إلى جنبه .

وشرعا : حفظ الولد والقيام بمصالحه إلى أن يستغنى عنها بالبلوغ ، والأنثى
حتى يدخل الزوج بها ” وهى فرض على الكفاية عند عدم وجود الأم .

(٤) يعنى أن الأم إذا تزوجت سقط حقها فى الحضانة لقوله عليه الصلاة والسلام :
لا امرأة جاءته فقالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطنى له وعاء ، وشديى لى
سقاء ، وحجرى له هواء وإن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه عنى ، فقال لى
رسول الله : أنت أحق به مالم تنكحي ” فدل هذا الحديث على أن الأم أحق
بالحضانة مالم تنكح فإذا نكحت سقط حقها فى الحضانة ، وقد أجمعوا عليه .
رواه أحمد وأبو داود ، والبيهقى والحاكم وصححه . انظر المنتقى مع نبيح الأوطار :

جد^(١) الطفل ، ثم بعد الجدة الى الخالة فان لم يوجد من جهة الأم^(٢) أحد انتقلت الى جهة الأب ، أمه وأخته .

والحضانة للغلام^(٣) الى البلوغ وللجارية الى أن تنكح ويدخل بها زوجها^(٤) وليس للأب أن يسافر بولده الصغير الا أن يكون خروج انتقال^(٥) .

فصل

ومن ملك أمة حاملا لم يكن له وطئها ولا التلذذ بها حتى تضع^(٦) فان كانت حائلا

(١) يعنى أن الجدة اذا كان زوجها جد الطفل لا تسقط حضانتها لأن الجسد محرم للطفل وشفقته على الطفل تحمله على حسن رعايته وكفالتة .

(٢) وفى " م " لفظ الأم ساقط " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " لأن المصنى لا يستقيم بدونه " .

(٣) وفى " ز " حضانة الغلام " وكلا اللفظين صحيح .

(٤) يعنى أن حضانة الذكر الى البلوغ ، والانشى الى أن يدخل بها زوجها ، لأن البنت محتاجة الى الحفظ والرعاية أكثر مما يحتاجه الابن ، بل حاجة البنت الى ذلك بعد البلوغ أكثر وأشد .

انظر الشرح الصغير ج ٣ ص ٦٣ .

(٥) يعنى أنه ليس للأب أن يسافر بولده الصغير الذى فى حضانة أمه الا أن يكون سفره انتقال فيجوز لأن كونه مع أبيه مصلحة مؤبدة ، ومع أمه مصلحة مؤقتة تزول بزوال مدة الحضانة المستحقة له ومراعاة المصلحة المؤبدة أولى ، والأولى مراعاة النظر الى حال الولد ومصلحته فى اقامته مع أحد الوالدين .

فصل فى استبراء الاماء

(٦) سواء كانت حاملا من سيدها أو من زوج طلقها ، أو مات عنها غير أن وضع

حملها فى هذه الحالة يعتبر عدة لا استبراء .

فحتى تحيض حيضة^(١) أو يمر بها ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض ، أو تسعة أشهر
ان ارتابت^(٢) ، وان كانت معتدة فحتى تخرج من عدتها ، وليس عليه استبراء فيمن
لا يوطء مثلها^(٣) ولا فيمن يعلم براءة رحمها ، ولا يجوز لمن وطء أمة أن يبيعها قبيل
أن يستبرئها ولا يجوز للمشتري أيضا وطئها^(٤) حتى يستبرئها ، وان اتفقا على استبراء
واحد جاز^(٥).

(١) أى اذا كانت موطوءة من سيدها .

(٢) سواء كانت موطوءة من سيدها أو من زوج غير أن الموطوءة من سيدها يعتبر
هذا استبراء لرحمها ، والموطوءة من غيره طلقها أو مات عنها يعتبر عدلها .

(٣) أى لصفر .

(٤) وفى " ز " أن يطأها " وكلا العبارتين صحيحة .

(٥) لأن المقصود هو حصول براءة رحمها ولو ظنا .

* باب الرضاع *

والرضاع ^(١) يوجب التحريم وينشر حرمة بين المرضع والمرضعة وبين زوجها الذي له اللبن ، وللتحريم الرضاع ستة شروط :
أحدها : وصول اللبن من المرضعة الى حلق الرضيع أو جوفه من أى المنافذ كان من فم أو سموت ^(٢) ، كان بارضاع أو وجور ^(٣) قليلا أو كثيرا .
والثاني : أن يكون من أنثى بكرا كانت أو ثيبا ، موطوءة أو غير موطوءة .
فأما لو دخل رجل لبن ^(٤) فأرضع به طفلا لم يحرم ^(٥) به تحريم الرضاع .
والثالث : ان ذلك مقصور على الأدميات ، فلو ارتضع طفلان من لبن بهيمة لم يثبت بينهما أخوة الرضاع .

* باب في بيان الأحكام ما يحرم من الرضاع *

- (١) الرضاع بفتح الراء وكسرها . اسم لمص الثدي أو شرب لبنه أو ما يقوم مقامه فى مدة الحولين الأولين .
وشرعا : اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه فى جوف طفل سواء كان بمص ثدى أو من أناء * انظر الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٢٣٧ .
والأصل فيه قوله تعالى : " وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة " سورة النساء آية ٢٣ .
وقوله عليه الصلاة والسلام : " ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة " متفق عليه . انظر صحيح مسلم مع النووي ج ١٠ ص ١٨ .
(٢) السموت بفتح السين وهو ما يصب فى الأنف . انظر لسان العرب ج ٧ ص ٣١٤ .
(٣) بفتح الواو وهو ما يصب فى وسط حلق صبي . لسان العرب ج ٥ ص ٢٧٩ .
(٤) وفى " م " لبنا " والصحيح ما أثبتناه لأنه خطأ لغوى .
(٥) وقوله يحرم تحريم الرضاع هذا التقيد لا معنى له ولو أطلق فقال لم يحرم لكان كافيا لأن مفهوم التقيد لا معنى له .

والرابع : أن يكون في الحولين أو زيادة عليها بالأيام^(١) اليسيرة دون ما زاد على ذلك^(٢) ،

والخامس : أن يكون الموضع محتاجا^(٣) الى اللبن ، فأما لو فصل قبل الحولين واستغنى بالطعام مدة بينة ثم أرضع لم يحرم ، وإن كان في الحولين .

والسادس : أن يكون أما منفردا بنفسه^(٤) وأما مختلطاً بما لم يستهلك فيه ، فأما إن خالطها^(٥) ما استهلك فيه من طبيخ أو دواء أو غير ذلك فلا يحرم^(٦) عند أصحابنا ، وليس من شرطه أن تكون المرضعة حية^(٧) ، ويحرم لبن الفحل^(٨)

(١) وفي " ز " بأيام يسير " وكلا العبارتين صحيحة ، والأيام اليسيرة أما محددة بالعرف أو بثلاثة أشهر وهو المعروف في المذهب .

(٢) يعني أن ما زاد على الحولين بأيام يسيرة يعتبر محرماً لأن من المعلوم أن الطفل لا يستغنى بالطعام بعد يوم أو يومين من فطامه فكان القليل الزائد على الحولين ملحقاً بهما لأنه يعتبر ارضاعاً مع المجاعة فكان كالحولين .

انظر حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٥٠٣ .

(٣) وهذا تنبيه على عدم التحريم إذا كان الرضيع استغنى عن اللبن بأن فطم صغيراً أو كان كبيراً لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : انظرن من اخواتكن ، فأنما الرضاعة من المجاعة " متفق عليه . انظر شرح النووي لمسلم ج ١ ص ٣٤٠ .

(٤) يعني أنه إذا كان اللبن مخلوطاً بشيء لم يستهلك فيه بحيث يصدق عليه اسم اللبن فتحرم به .

(٥) وفي " م " بها " والصحيح ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٦) وفي " م " أن خلطها " والأنسب ما أثبتناه من نسخة " ز " .

(٦) لأن استهلاكه في شيء آخر يبطل حكمه ويجعل الحكم لذلك الشيء سواء كان ماء أو دواء أو غير ذلك ، لا يقع عليه اسم اللبن فلا يثبت به التحريم .

(٧) يعني أن الارتضاع من الميتة يوجب التحريم في المذهب ، وكذلك الصغيرة والمعجوز على المشهور في المذهب لأنه لبن آدمي وصل الى جوف الموضع في مدة الحولين فكان كغيرها في التحريم .

انظر حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٥٠٢ .

كالذى له امرأتان ترضع احدهما صبيا والاخرى صبية^(١)، وتسافر المرأة مع مرضعها^(٢)
وكل من حرم بالولادة حرم بالرضاع .

(١) يعنى فقد صارا أخوين من الرضاع من قبل الأب .

(٢) يعنى أن المرأة اذا كان لها رضيع وطراً عليها سفر جاز لها أخذه معها
مدة السفر وينبغى أن يكون هذا فيما اذا كان السفر لا يضر بالولد .